

جامعة النجاح الوطنية - فلسطين
كلية الدراسات العليا
برنامج الشريعة - قسم الفقه والتشريع

إرشاد المفارِض إلى كشف الغوامض

لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن محمد بن أحمد الشهرير بسبب المارديني
(٨٢٦ - ٩١٢ هـ / ١٤٢٣ - ١٥٠٦ م)

كتاب الوصايا - القسم الأول
تحقيق ودراسة الطالب

زياد بدوي عمر العبوة
بإشرافه

فضيلة الدكتور محمد علي الصليبي

الأستاذ المساعد في قسم الفقه والتشريع بكلية الشريعة
جامعة النجاح الوطنية

قدمت هذه الرسالة العلمية استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الشريعة الإسلامية

قسم الفقه والتشريع بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح

الوطنية ، نابلس - فلسطين

١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

**نوقشت هذه الرسالة يوم الثلاثاء ، السادس عشر من محرم عام
١٤٢٣هـ ، الموافق للعاشر من نيسان عام ٢٠٠١م .**

وقد تألفت لجنة المناقشة من :

- ❖ **الدكتور محمد علي الصليبي /رئيساً/جامعة النجاح الوطنية .**
- ❖ **الدكتور مروان القدومي /عضواً/جامعة النجاح الوطنية .**
- ❖ **الدكتور شفيق عياش /عضواً/جامعة القدس .**

**وفي نهاية المناقشة مُنح الطالب (زياد بدوي عمر العبوة) درجة
الماجستير في الفقه والتشريع .**

يقول تعالى :

﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ (١)

ويقول تعالى :

﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولَؤُلَا الْأَلْبَابِ ﴾ (٢)

ويقول رسول الله ﷺ :

(مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ) (٣)

(١) سورة التوبة : الآية (١٢٢) .

(٢) سورة الزمر : الآية (٩) .

(٣) متفق عليه : صحيح البخاري : البخاري ، أبو عبد الله ، محمد بن إسماعيل ، ت ٢٥٦هـ . معج . دار الفكر ، ط ١ ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م . كتاب العلم ، باب من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين : (٣٠/١) . صحيح مسلم بشرح النووي : النووي ، أبو زكريا ، محيي الدين يحيى بن شرف ، ت ٦٧٦هـ . معج . تحقيق وتخرير خليل شيحا . دار المعرفة - بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م . كتاب الزكاة ، باب النهي عن المسألة : (١٢٨/٧ - ١٢٩) .

الإهداء

إلى الحبيب المصطفى سيدنا محمد ﷺ معلم البشرية معاني الخير كلها ، القائل في حديثه الشريف : (وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَتَمَسِّكُ فِيهِ عَلَمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ) (١) .

وإلى روح والدتي ، التي ربّنتي على صفات الرجال ومكارم الأخلاق فأحسنت ، وغرست في حب العلم ، وتمنت أن ترى ثمار غرسها ، فأرحمها اللهم رحمة واسعة ، وأسكنها فسيح جناتك .

وإلى والدي الذي أفنى عمره من أجل تربية أبنائه وتعليمهم ، فأجزه اللهم عنا بالرضوان ، وأسكنه في أعلى الجنان .

وإلى زوجتي الفاضلة التي رافقتني في مسيرة حياتي ، وفي مشوار العلم والدراسة ، فكانت لي نعم المعين ، وعلى الصعاب من الصابرين ، فأجزها اللهم خير الجزاء ، واجعلها يوم القيامة من السعداء .

وإلى كل من أيقن بأن التقه في الدين هو سبيل النهوض في الدنيا ، والنجاة في الآخرة .

إليهم أهدي هذا البحث ، سائلاً الله الكريم أن يكتب لهم الحسنات ، ويجزل لهم العطايا والمنلت ، وأن يجمعنا مع الحبيب المصطفى ﷺ في الجنات .

(١) صحيح مسلم ، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار ، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر : (١٧/٢٣-٢٤) .

شكر وتقدير

امثالاً لقول الله سبحانه وتعالى : ﴿ وَإِذْ تَأْتِيَن رَّبُّهُ لِيُنْزِلَهُنَّ لِأَرْبَعِينَ نَجْمًا ﴾ (١) .
وقوله سبحانه وتعالى : ﴿ بَلِّغِ اللّٰهَ قَائِمًا وَخُنَّ مِنَ النَّاجِرِينَ ﴾ (٢) .

فالحمد والشكر أولاً وأخيراً وكله لله رب العالمين ، المتفضل بالنعمة ، الذي هداني إلى صراط مستقيم ، وحبب إلي نفسي وقلبي علم الشريعة والدين ، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين ، سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

وامثالاً لقول رسول الله ﷺ : (مَنْ لَا يَشْكُرِ النَّاسَ لَا يَشْكُرِ اللَّهَ) (٣) .

فإنه يسرني أن أتوجه بالشكر الجزيل لأستاذي الفاضل الدكتور محمد علي الصليبي لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة ، ولما بذله من جهد ووقت ، ونصح وتوجيه ، حتى خرجت هذه الرسالة على الوجه المنظور ، فجزاه الله خيراً .

كما وأشكر الداعية الشيخ داود أبو سير الذي غدت في دروسه المسجدية حب التفقه في الدين ، والرغبة والتصميم على ترجمة هذا الحب بالتوجه نحو مقاعد الدراسة الجامعية لدراسة الشرع المبين ، وكان لي نعم الأخ والسند والمعين ، فجزاه الله خيراً .

وأتوجه بالشكر أيضاً إلى السيد مازن نهاد كمال ، والذي أعانني على الوصول إلى العديد من المصادر والمراجع الفقهية ، فجزاه الله خيراً .

وأشكر أستاذتي الكرام في كلية الشريعة في جامعة النجاح الوطنية ، الذين علموني أفضل علم يمكن أن ينتفع به الإنسان ، فجزاهم الله عني كل خير .
ولكل من علمني حرفاً من الخير الشكر الجزيل .

(١) سورة إبراهيم : الآية (٧) .

(٢) سورة الزمر : الآية (٦٦) .

(٣) سنن الترمذي : الترمذي ، أبو عيسى ، محمد بن عيسى بن سورة ، ت ٢٧٩هـ - ٦٠٠ هـ . شرح وتحقيق : أحمد شاكر ، د. مصطفى الذهبي . دار الحديث - القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م . كتاب البر والصلة ، باب ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك : (١١١/٤) ، وقال عنه : * حديث حسن صحيح . سنن أبي داود : أبو داود ، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي ، ت ٢٧٥هـ - ٥٠٠ هـ . إعداده وتعليق : عزت صيد الدعاس وعادل السيد . دار بن حزم - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م . كتاب الأدب ، باب في شكر المعروف : (١٠٢/٥) . وقد صححه الألباني في صحيح سنن الترمذي : الألباني ، محمد ناصر الدين . ٣ مج . بإشراف زهير الشاويش . مكتب التربية العربي لدول الخليج ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م . في أبواب البر والصلة ، باب ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك : (١٨٥/٢) .

مقدمة

وتشتمل على فقرات ثلاث:

- أولاً : بيان أهمية التفقه في الدين وتحقيق المخطوطات.
- ثانياً : أسباب اختياري تحقيق ودراسة هذا المخطوط .
- ثالثاً : خطة الرسالة .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، وبعد :

فسأحدث في هذه المقدمة عن ثلاثة أمور هي :

أولاً : بيان أهمية التفقه في الدين وتحقيق المخطوطات .

ثانياً : أسباب اختياري تحقيق ودراسة هذا المخطوط .

ثالثاً : خطة الرسالة .

أولاً : بيان أهمية التفقه في الدين وتحقيق المخطوطات :

قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ (١) .

وقال تعالى : ﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾ (٢) .

وقال رسول الله ﷺ : (مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ) (٣) .

فعلوم الدين من أجل العلوم وأشرفها ، فيها حصلت للعلماء المكانة العظيمة في الدنيا والآخرة ، والخشية الحقيقية لله رب العالمين .

والتفقه في الدين واجب شرعي على كل مسلم ، كل حسب استطاعته وقدرته . وانطلاقاً من التوجيهات القرآنية للأمة الإسلامية فقد كانت عناية الأمة الإسلامية بالعلم عامة - وبالعلوم الشرعية والتفقه في الدين خاصة - عناية عظيمة ، وقد أثمرت تلك العناية وذلك الاهتمام عدداً كبيراً من العلماء العباقرة الأفاضل ، الذين بذلوا كل ما في وسعهم لخدمة هذا الدين ، وخدمة علومه الشرعية ، وعلى رأسها علم الفقه في الدين ، وهؤلاء العلماء قاموا بدورهم ، فأثمرت جهودهم عملاً علمياً ضخماً عظيماً ، لم يسبق له مثيل ، ولم تعرف مثله أمة من الأمم غير أمة الإسلام ، فصنفوا الكتب والتصانيف العديدة التي ملأت مكتبات العالم كله ، وأصبحت تراثاً علمياً لا يقدر بثمن .

إن هذا كله ليحتم علينا واجباً في ألا نترك جهودهم وعلمهم على رفوف المكتبات وفي خزائنها المغلقة ، بل لا بد لنا من أن ننفض عنه كل ذلك لكي ننشره للناس نوراً ، ونهتدي به في حياتنا ولديننا مشعلاً ، ونضعه أمام العالم شاهداً على عظمة هذا الدين ، وعظمة هذه الأمة ، وأنها ستبقى أمة حية مؤهلة لتنهض

(١) سورة فاطر : الآية (٢٨) .

(٢) سورة المجادلة : الآية (١١) .

(٣) سبق تفريجه ص (٤) .

البشرية - مما هي فيه من ضلال عن الهدى وانحطاط عن مستوى الإنسانية - من جديد . ولتحقيق هذا الهدف برزت أهمية تحقيق ودراسة ذلك التراث العلمي - المتمثل في صورة المخطوطات الإسلامية التراثية العظيمة - لتطلع عليها البشرية من جديد ، وتنهل من معين علمها السامي ، وما هذا الجهد البسيط إلا محاولة للمشاركة في تحقيق هذا الهدف العظيم ، فأسأل الله سبحانه وتعالى فيه الصواب والسداد ، وأن يتقبله مني ، وأن يجعله في ميزاني وميزان والدي حسنات يوم القيامة .

ثانياً : أسباب اختياري تحقيق ودراسة هذا المخطوط :

منذ بداية دراستي في كلية الدراسات العليا في الماجستير ، بدأت أفكر وأستشير أساتذتي الكرام في كلية الشريعة فيما ستكون به رسالتي العلمية التي سأقدمها في إطار هذه الدراسة العلمية ؛ وما ذلك إلا لأهمية هذا الأسلوب الدراسي العلمي للطالب كي يبدأ الارتقاء بنفسه إلى مستوى العلماء ، وعندما شارفت على إنهاء متطلبات المواد الدراسية وقاربت مرحلة بدء العمل في رسالة الماجستير ، تقدم ثلاثة من زملائي الطلبة إلى كلية الشريعة بمخطوط كبير الحجم لتكون عملية تحقيقه ودراسته عنوان رسائلهم العلمية في دراستهم العليا ؛ ولكبر حجم هذا المخطوط ، وصعوبة موضوعه ، ورغبتي المشاركة في ذلك ، فقد سارعت إلى قسم الدراسات العليا في كلية الشريعة بتقديم طلب رسمي للمشاركة في تحقيق المخطوط ودراسته ، وبعد أن تمت الموافقة على ذلك ، قُسم المخطوط بين خمسة من الطلبة ، فكان النصف الأول من موضوع الوصايا في المخطوط هو الجزء المخصص لي كي أقوم بتحقيقه ودراسته ، والحمد لله رب العالمين .

وقد كانت الأهمية الكبيرة لتحقيق ودراسة المخطوطات العلمية الشرعية هي السبب الأول من أسباب اختياري المشاركة في التحقيق والدراسة العلمية لوحدة من تلك المخطوطات العظيمة ؛ ولتكون هذه المشاركة هي عنوان رسالتي العلمية في دراستي العليا في الماجستير .
أما موضوع تلك المخطوطة - وهو علم الفرائض والوصايا - فقد كان السبب الثاني من أسباب رغبتني المشاركة في تحقيق ودراسة هذه المخطوط وذلك لأن :

1. دراستي في القسم العلمي في الدراسة الثانوية ، ومحبتني لعلم الحساب ، وكون موضوع الفرائض والوصايا ذو ارتباط مباشر بهذا العلم .
2. أن الله سبحانه وتعالى أولى علم الفرائض وتنفيذ وصايا الميت وتقسيم الميراث عناية خاصة ، ففصل ذلك كله في كتابه الكريم تفصيلاً تاماً . كما حث النبي ﷺ على تعلمه في قوله ﷺ : (يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ، تَعَلَّمُوا الْفَرَائِضَ وَعَلَّمُوهَا ، فَإِنَّهُ يُصَفُّ الْعِلْمَ ، وَهُوَ يُنْسَى ، وَهُوَ أَوْلُ شَيْءٍ يَنْزَعُ مِنْ أُمَّتِي)^(١) .
3. منزلة هذا المخطوط العالية وكونه كتاباً يختص بهذا العلم - علم الفرائض والوصايا - وهو من الكتب التي ساهمت في إثراء هذا الموضوع إثراءً علمياً مهماً جعلته من المصادر المتخصصة والمعتمدة في علم الفرائض والوصايا .

٥٤٢٨٦١

(١) سنن ابن ماجه : القزويني ، أبو عبد الله ، محمد بن يزيد ، ت ٢٧٥هـ - ٢٠٢٧م . تحقيق وتخرير خليل شحبا . دار المعرفة - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م . كتاب الفرائض ، باب الحث على تعليم الفرائض : (٢٠٢/٣) . وقد وضعه الألباني في إرواه الغليل في تخرير أحاديث منار السبيل : الألباني ، محمد ناصر الدين ، ٩م . بإشراف محمد زهير الشاويش . المكتب الإسلامي - بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م . كتاب الفرائض : (١٠٦/٦) - (١٠٧) .

ثالثاً : خطة الرسالة :

وقد قسمت هذه الرسالة إلى قسمين :

القسم الأول :

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول :

وترجمت فيه - باختصار - لحياة المؤلف ، فذكرت : اسمه ونسبه ، ولقبه ، وكنيته ، ومولده ، ونشأته وطلبه للعلم ، ومذهبه ، وصفاته وأخلاقه ، وثناء العلماء عليه ، وأثاره العلمية ، ووفاته .

المبحث الثاني :

وأوضحت فيه منهجية عملي في التحقيق والدراسة للمخطوط .

ثم أثبت عدداً من صور صفحات نسختي المخطوط .

القسم الثاني : وجعلت فيه كتاب إرشاد الفارض - محققاً مدروساً - .

القِسْمُ الأَوَّلُ

(ويشتمل على مبحثين)

القسم الأول

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : نبذة – مختصرة – عن المؤلف وحياته وفيها :
اسمه ونسبه ، لقبه ، كنيته ، مولده ، نشأته وطلبه للعلم ، مذهبه ، صفاته
وأخلاقه ، ثناء العلماء عليه ، آثاره العلمية ، وفاته .

المبحث الثاني : منهجية عملي في تحقيق ودراسة المخطوط :
أولاً : في مجال تصميم شكل الصفحة وتقسيماتها .
ثانياً : في مجال تحقيق النص وتقويمه .
ثالثاً : في مجال التحقيق والدراسة العلمية والفقهية .
رابعاً : في مجال صنع المسارد لتسهيل الاستفادة من الكتاب .

المبحث الأول

نبذة عن المؤلف وحياته تشتمل على :

اسمه ونسبه

لقبه

كنيته

مولده

نشأته وطلبه للعلم

مذهبه

صفاته وأخلاقه

ثناء العلماء عليه

آثاره العلمية

وفاته

المبحث الأول : نبذة مختصرة عن المؤلف وحياته^(١)

المارديني^(٢)

(٨٢٦ - ٩١٢ هـ / ١٤٢٣ - ١٥٠٦ م)

اسمه ونسبه :

محمد بن محمد بن أحمد بن محمد - بدر الدين - ، النمشقي الأصل ، القاهري النشأة ، الشافعي المذهب ، المارديني ، الملقب بسبط المارديني .

لقبه :

سبط المارديني .

كنيته :

أبو عبد الله .

مولده :

ولد بالقاهرة ليلة الرابع عشر من ذي القعدة ، سنة ست وعشرين وثمان مئة هجرية (٨٢٦هـ) .

نشأته وطلبه للعلم :

ولد المارديني في القاهرة ونشأ بها ، فحفظ القرآن الكريم وجوده ، وحضر دروس العديد من العلماء ، فدرس علوم العربية والفرائض والحساب والميقات والفقہ .

وكما تلقى المارديني دروس العلم على العديد من الشيوخ وأخذ عنهم العلوم المختلفة ، فقد تصدى للتدريس أيضاً ، فانتفع به الناس والتف حوله الكثير من التلاميذ ، فأخذوا عنه الفرائض والحساب والميقات والعربية وغيرها من العلوم .

هذا وقد حج المارديني وجاور ، وزار بيت المقدس ، ودخل الشام وحماة .

مذهبه :

المذهب الشافعي .

(١) كُتِبَتْ هذه النبذة عن المؤلف وحياته باختصار شديد ، وذلك لأن هذه الرسالة أصلاً غير مكلفة بالكتابة عن المؤلف ، ولا عن مخطوطه ، وقد كان تقسيم المخطوط بين الطلبة بطريقة كلف فيها الطالب الذي أخذ أول حصة من المخطوط بالكتابة عن ذلك كله ، إذ كانت حصته من المخطوط حوالي نصف الحصة التي أعطيت لكل طالب من الطلبة الأربعة الآخرين .

(٢) معجم المؤلفين : كحالة ، صر رضا . ٤م . بعناية وجمعه وأخرجه مكتب تحقيق التراث ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط١ ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م : (٣/٦٢٤ - ٦٢٥) ، البدر الطالع بحامن من بعد القرن السابع : الشوكاتي ، محمد بن علي ، ت ١٢٥٠هـ . ٢م . دار المعرفة - بيروت ، ط١ ، سنة ١٣٤٨هـ : (٢/٢٤٢) ، بدائع الزهور في وقائع الدهور : إلياس ، محمد بن أحمد . تحقيق محمد مصطفى . الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ، ط٢ ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م : (٤/١٠٧) ، الأعلام : الزركلي ، خير الدين . ٨م . دار العلم للملايين - بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٧م : (٧/٥٤ - ٥٥) ، هدية المارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين : البيهقي ، إسماعيل باشا . ٢م . مكتبة المثنى - بيروت ، طبع في إسطنبول سنة ١٩٥١م : (٢/٢١٨ - ٢١٩) ، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع : السخاوي ، شمس الدين ، محمد بن عبد الرحمن . ٦م . دار مكتبة الحياة - بيروت ، لم يذكر رقم الطبعة ولا سنة الطبع : (٩/٣٥ - ٣٦) .

صفاته وأخلاقه :

كان المارديني من أهل العلم والفضل ، عرف بالذكاء وحسن العشرة والتواضع والزهد .

ثناء العلماء عليه :

قال عنه محمد بن أحمد الحنفي : " كان من أهل العلم والفضل ، وكانت له يد طائلة في علم الميقات وغير ذلك من العلوم . " (١) .

وقال عنه السخاوي : " وبالجملة ففضيلته منتشرة ، ومحاسنه مقررّة ، ولكنه لم ينصف فسي تقرير شيء يناسبه كما هو الغالب في المستحقين . " (٢) .

آثاره العلمية :

وقد ظهرت آثار المارديني في مجال التأليف ، فشرح واختصر ونظم وصنف العديد من الكتب والمؤلفات في العديد من الفنون والعلوم ، نذكر منها :

أولاً : في اللغة العربية :

١ . شرح قطر الندى لابن هشام .

٢ . شرح شذور الذهب لابن هشام .

ثانياً : في الفرائض والوصايا :

١ . إرشاد الفارض إلى كشف الغوامض - وهو هذا الكتاب الذي نحققه الآن - وهو شرح لكتاب المؤلف

المسمى كشف الغوامض في علم الفرائض .

٢ . المواهب السنية في أحكام الوصية .

٣ . شرح الفصول المهمة في علم ميراث الأمة .

٤ . قرّة العين في بيان المذهبين في الفرائض .

٥ . كشف الغوامض في علم الفرائض ، وهو متن كتاب إرشاد الفارض .

ثالثاً : في الحساب :

١ . الحاوي في الحساب .

٢ . الطرق السنية في العمل بالنسبة الستينية .

٣ . مقاصد الطلاب في معرفة مسائل الحساب .

رابعاً : في الفلك والميقات :

١ . تحفة المختصرات في معرفة القبلة وأوقات الصلاة .

٢ . حاوي المختصرات في العمل بربع المقنطرات .

٣ . دقائق الحقائق في حساب الدرج والدقائق .

وفاته :

توفي - رحمه الله - بالقاهرة ودفن بها سنة ٩١٢ هـ .

(١) بدائع الزهور : (١٠٧/٤) .

(٢) الضوء اللامع : (٣٦/٩) .

المبحث الثاني

منهجية عملي في تحقيق ودراسة المخطوط

- أولاً: في مجال تصميم شكل الصفحة وتقسيماتها .
- ثانياً: في مجال تحقيق النص وتقويمه .
- ثالثاً: في مجال التحقيق والدراسة العلمية والفقهية .
- رابعاً: في مجال صنع المسارد لتسهيل الاستفادة من الكتاب .

المبحث الثاني

منهجية عملي في تحقيق ودراسة المخطوط

تتلخص منهجية عملي في التحقيق والدراسة بالنقاط التالية :

أولاً : في مجال تصميم شكل الصفحة وتقسيماتها :

فقد قُسمت الصفحة إلى أربعة أقسام :

القسم الأول :

وضعت فيه متن المخطوط ، وفصلت بينه وبين القسم الثاني بخط متصل .

القسم الثاني :

قارنت فيه بين نسختي المخطوط ، وأثبتت الفروق بينهما ، فبينت الألفاظ الساقطة والزائدة ، والأخطاء النحوية واللغوية في كل نسخة من نسختي المخطوط ، ورقمته بالحروف الأبجدية بين قوسين معقوفين بالخط الغامق - □ - ، وفصلت بينه وبين القسم الثالث بخط منقطع .

القسم الثالث :

وجعلته لدراسة النص ، وإثبات التعليقات والشروح ، وتعريف المصطلحات الشرعية الفقهية وحلّول المسائل ، وتوثيق الآيات وتخريج الأحاديث المذكورة في متن المخطوط ، ورقمته بالأرقام الهندية (العربية) بين قوسين معقوفين بالخط الغامق - □ - ، وفصلته عن القسم الرابع بخط نقطي .

القسم الرابع :

أثبت فيه توثيقات القسم الثالث (قسم الدراسة) ، ورقمته بالأرقام الهندية (العربية) بين قوسين هلاليين بالخط الغامق - () - .

ثانياً : في مجال تحقيق النص وتقويمه :

١. ما يتعلق باختيار النسخة الأساسية والنسخة الثانوية :

أ. اخترت النسخة الأوضح صورة ، والأثقل خطأً من النسختين ، فاعتمدتها وجعلتها أصلاً وأساساً لتحقيق الكتاب ، وأطلقت عليها اسم - الأصل - ، وأشرت للنسخة الثانية الرمز - (ب) - .

ب. وضعت مجموعة من الصور لأوراق مختارة من نسختي المخطوط .

٢. ما يتعلق بالعنونة والتبويب :

وضعت بعض العناوين للفصول وال فقرات والمسائل الفقهية الفرعية في المخطوط ، وجعلت هذه العناوين بارزة ظاهرة بالخط الغامق بين قوسين معقوفين - □ - ، وأشرت إلى ذلك في هامش المقارنة .

٣. ما يتعلق بالمقارنة بين نسختي المخطوط :

قارنت بين نسختي المخطوط ، وأشرت إلى الفروق بينها في الهامش ، وكان منهجي في ذلك كما

يلي :

أ. إذا حصل تعارض بين نسختي المخطوط ، نظرت أولاً إلى ما في النسخة الأصل ، فإن استقام المعنى به أثبتته ، وأشرت إلى ذلك في الهامش بذكر صورته في النسخة (ب) .

ب. وإن لم يستقم المعنى بما في النسخة الأصل ، وكان يستقيم بما في النسخة (ب) ، أثبت ما في النسخة (ب) ، وأشرت إلى ذلك في الهامش بذكر صورته في النسخة الأصل .

ج. إذا وجدت في النسخة (ب) زيادة سقطت من النسخة الأصل ، أثبت هذه الزيادة - إذا كان إثباتها لا يخل بالمعنى - وأشرت إلى ذلك في الهامش .

د. وإذا كان إثباتها يخل بالمعنى ، فإنني أشير إلى مكانها في النص بقوسين معقوفين - [] - وأشير إلى ذلك في الهامش .

هـ. وضعت الكلمات والعبارات التي كتبت في أي من المخطوطتين على الهامش وكتب معها كلمة "صح" - في إشارة من الناسخ على صحتها وأنها من أصل المخطوط - داخل قوسين معقوفين - [] - ، وأشرت إلى ذلك في الهامش .

و. وضعت الإشارة -/ عند نهاية كل صفحة من صفحات النسخة الأصل ورمزت فوقها بالحروف بين قوسين معقوفين بالخط الغامق - [] - ، وذكرت رقم الصفحة في الهامش .

ز. وضعت الإشارة -* عند نهاية كل صفحة من صفحات النسخة (ب) ورمزت فوقها بالحروف بين قوسين معقوفين بالخط الغامق - [] - ، وذكرت رقم الصفحة في الهامش .

ح. وقد تجاوزت نسختي المخطوط في بعض المواقع فوضعت المفردات التي كانت ضرورية لاستقامة النص ، وأشرت إلى ذلك في الهامش .

٤. ما يتعلق بالإملاء والنحو وعلامات الترقيم :

أ. قمت بتشكيل نص المخطوط تشكيلاً كاملاً .

ب. التزمت الرسم الإملائي الحديث في الإملاء فصححت الأخطاء الإملائية الموجودة في نص أي من النسختين ، ولم أشر إلى ذلك كله اختصاراً .

ج. صححت الأخطاء النحوية الموجودة في النص ، وأشرت إلى ذلك في الحاشية مع توجيه ذلك نحوياً .

د. وضعت علامات الترقيم - اللازمة لكل المخطوط - من فواصل ونقط وأقواس وغيرها .

ثالثاً : في مجال التحقيق والدراسة العلمية والفقهاء :

١. ما يتعلق بالآيات القرآنية الكريمة :

أ. وضعت الآيات القرآنية الكريمة داخل قوسين مزهرين - ﴿ ﴾ - ، ونقلتها من المصحف بالرسم العثماني ، وجعلت كلماتها بالخط الأندلسي الغامق .

ب. قمت بضبط ألفاظ الآيات القرآنية الكريمة وذلك بتشكيلها تشكيلاً كاملاً .

ج. وثقت الآيات القرآنية الكريمة من كتاب الله العظيم ، فذكرت اسم السورة التي وردت فيها الآية ورقم الآية .

٢. ما يتعلق بالأحاديث النبوية الشريفة :

أ. وضعت الأحاديث النبوية الشريفة داخل قوسين هلاليين - () - ، وجعلت كلمات الحديث بالخط الغامق .

ب. قمت بضبط ألفاظ الأحاديث النبوية الشريفة وذلك بتشكيلها تشكيلاً كاملاً .

ج. خرجت الأحاديث النبوية الشريفة من كتب الحديث ، وكان منهجي في التخريج كما يلي :

❖ إذا كان الحديث مذكوراً في صحيحي البخاري ومسلم ، أو في أحدهما ، فقط خرجته منهما

ولم أبحث عنه في كتب أخرى لاتفاق المسلمين على صحة ما ورد في البخاري ومسلم .

❖ إذا لم يكن الحديث مذكوراً في الصحيحين ، أو في أحدهما ، بحثت عنه في كتب السنن

الأربعة وغيرها من كتب الحديث ، ثم أنكر مقتطفات من أقوال العلماء في حكمهم على

الحديث صحة أو ضعفاً ، ذكراً في كل ذلك الموضوع الذي ذكر فيه الحديث في مصدره

بالكتاب والباب والجزء والصفحة .

٣. ما يتعلق بفروع المسائل الفقهية والمصطلحات الفقهية ومسائل الفرائض والوصايا المذكورة في المخطوط :

أ. وثقت النقول الفقهية التي ذكرها المؤلف ، فأشرت إلى مواقعها في مصادرها الفقهية المطبوعة وذلك بذكر رقم الجزء والصفحة .

ب. بينت - ما أمكنني ذلك - باختصار ، ووثقت آراء المذاهب الفقهية الأربعة - ملتزماً بالترتيب

الزمني للمذاهب فالمذهب الحنفي أولاً ثم المالكي ثم الشافعي ثم الحنبلي - في كل مسألة فقهية -

من المسائل التي وردت في المخطوط - من المصادر والمراجع المعتمدة لكل مذهب .

ج. عرفت بعض المصطلحات الشرعية الفقهية الواردة في المتن تعريفاً لغوياً واصطلاحياً .

د. في محاولة لإحياء معاني المصطلحات التي استخدمها علماء الحساب وعلماء الفرائض

المسلمون الأفاضل ، فقد حاولت أن أربط بين مصطلحاتهم الحسابية السابقة والمصطلحات الحسابية

الحديثة التي درسها ويفهمها الطلبة الآن .

هـ. قمت بحل جميع المسائل - المذكورة في المخطوط - بطريقة الشبايك ، وجعلت لكل مسألة

شباكاً خاصاً بها .

٤. ما يتعلق بالأعلام والمراجع الفقهية التي أخذ منها المؤلف وذكرها في المخطوط :

أ. ترجمت للأعلام المذكورين في المخطوط ، ثم أحلت إلى مصادر الترجمة .

ب. عرفت بالكتب التي ذكرت في المخطوط ، فذكرت موضوعاتها ومؤلفوها والمطبوع منها

والمخطوط ، ثم أحلت إلى مصادر التعريف .

رابعاً : في مجال صنع المسارد لتسهيل الاستفادة من الكتاب :

فتسهيلاً للاستفادة من الكتاب فقد وضعت له ما يلزمه من المسارد وهي :

- أ. مسرد الآيات القرآنية الكريمة .
- ب. مسرد الأحاديث النبوية والآثار .
- ج. مسرد الأعلام .
- د. مسرد الكتب .
- هـ. مسرد المصادر والمراجع .
- و. مسرد الموضوعات .

وبعد :

فهذا مني جهد المقل المبتدئ ، سائلاً المولى سبحانه وتعالى التوفيق والسداد ، وأن يخلص عملي كله لوجهه الكريم ، فهو وليي ونعم المجيب .

صفحات مصورة من نسختي المخطوط

١

دار الفنون والدراسات
القلم والرياح
صحة إحياء التراث الإسلامي
١٩٨٣

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب إرشاد الفارس إلى كنه الغوامض
شرح كشف الغوامض في علم النمل يعني

للشيخ الإمام العالم العلامة
شمس الدين أبي عبد الله محمد

تسبط المارد بنى تمسك

بسمه برحمته وأسئلته

جنته أمين أمين

أمين

دار الفنون والدراسات
القلم والرياح
صحة إحياء التراث الإسلامي
١٩٨٣

مكتبة المعهد العربي
SHAFAS INSTITUTE LIBRARY

دخل في ملكه حق العاد للفتاح
المرابي لثقف به ما جعل من يتكلم
التي لم يجره من غيره
فوائد لدفع البقي منقولة من حياة الجليلي الكبري لدميري
قال القزويني في عجائب الخلقات وغرائب الموجودات ان اذا اغترق
البيت بالقلندر والشونيز لم يدخله بقى بالكلية واذا جردت في
الضوء برطردته ايضا وقال صيني انما سمعوا اذا اغترق البيت بحب الحلب
هربه منه البقاى وهم وكذا اذا اغترق بالعقيق او العاج او بجلد الحامس
او باعضان شجر الترس وقال غيره اذا نقع ورق الرمان في فضل ونضبه بالبيت
هرب منه واذا اغترق الكندر وكريت ودقاده فانما يغشاها ويصيرها ليرطد بها كزغف
قنب ووضعها انسان عند رأسه حيث ينام لم يضره من اذا انقع
السنداب في فضل ونضبه بالبيت هرب منه وقال ابن شهاب في الإرشاد
دخان الكموز واللاهوس والبانس والترمس يطرد البق والبعوض وما
هرب فوجد نافع الطرد البق ان يكتب على السراج ورقا نورا يعلق في السراج
حيطان ما صدرته بعد اسم الله ١١١ انتهى كلامه رحمه الله

فأسسه فقلت من كتبها
وهي اذا دخل انسان على صبي في شدة وتكبر الكهف من عسقة
وبعد ذوق الكلمتين عشرة بعد لكل حرف اصبع من اصابع
يد اياها يده اليمنى ويحتم بها تمام السري واذا فرغ فقد مسح
الاصابع قرأ في نفسه سورة الفيل الى قوله تترجمهم ثم كثر من
عشر مرات يده في كل مرة اصبع من المعتقد في يد اياها باليد
السري ويحتم بها تمام يده اليمنى فاذا فعل ذلك اصبحت مرسلة
وهو عجيب من كتب صحيح

مجموعه التراث الاسلامي
١٤١٣-١٤١٤ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم وهو حسبي و
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا في كسفه الفوا مضى ، وانا من عليان
جزيل فضله الغايض ، وارشدنا الي بيان طرق السنن والمرايض ،
مبيت الخلايق ومغنيها ، ووارث الارض ومن عليها ، وباعث الامم
للعرض ومجانها ، تقسم الارطاق والاحبال ، تقسمه عادلة ، ودوم الانام
احسانه ، فتمت عالمة احده علي اسمي المراهبه واشكره علي نعمه وشكره واجب
واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له ، رب الشارق والمغارب ، شهادة
تبلغ قايها اعلى المراتب ، واشهد ان محمدا عبده ورسوله ، المبعوث الي كافة
المخلقات ، اعانه بها والاعاجم ، صلى الله وسلم عليه وعلى اله واصحابه ما حدرت
تسمه المراتب ، قاسم اما بعد ، فقبول محمد نبي المراد بي لا محذور
كتابي كسفن الفوا مضى ، واستهروا عني به كثير من الفضلاء ، وانشروا
لما اشكل عليهم من مسائل الفوا مضى ، والوصية ، ونقل المذاصب المجررة للرضية
سالفين ، بعثت انا في الاشراف ان اعمل عليه توضيحا خاليا عن الاجفاف
والاعتساف ، والحق كثيرا في مناله ، وكان حقا علي اجابتي لت الي جعلت هذا
التشرح عمل من طقت لحن حبت ، وشبهه ارشادا ، والفوا مضى الي كسفن
الفوا مضى ، فانه تعالى ، كجمله خالصا لوجهه الكبرياء ، وبعضهم يفرق
من الشيطان الرجيم ، وقلت بعد تقديم الحمد لله تعالى ، والعلامة علي رسول
الله صلى الله عليه وسلم ، باب المراتب ، جمعه مؤنث ، وهو مشتق من
الامرات ، وهو لغة النقا ، والوامرات الباقى ، وجمعه ومراة ووررات
قال في الفوا مضى من اسمائه تعالى ، الوامرات اي الباقى بعد ما خلقه ، وفي
الادعاء اللهم اسمعني بسمي ، ويعبر عن واحده الوامرات ، مبي اني باقاسم الي
عما في وفي الفوا مضى للمروي في الحديث ، واحعله الوامرات مبي قال في مثل
اي ايها اسمع اني ان اموت ومن صفاته تعالى ، الوامرات اي الباقى ،
الحديثه انك علي ارضك ، يسر ارضك اسمك ابراهيم اي انك علي نبيه
من

النسخة الأصل : الصفحة (١) في المخطوط .

للثالث من الام حبة وللرابع الثلث عشرون وثلثة الشعبة
 ستة وثلاثون وللمرثوم من الباقي اثنا عشر كتاب الوصية
 الوصية يا جمع وصية يقال اوصيت فلان بكذا او وصيت له به
 وفي التنزيل واوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا ووصي لها
 ابراهيم بنيه والوصية بشي من ماله لا يمان يخرج بعد موته كانت
 واجبة للوالدين والاقرنين لقوله سبحانه وتعالى كتب عليكم اذا
 حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقرنين
 بالمعروف حقا على المتقين فانهم كانوا على عادة الجاهلية يورثون
 ابائهم دون بنائهم وسائر قراباتهم فرض الله تعالى الوصية
 لهم وتكون ما بهد الوصية للدين واختلفوا في الخبر الذي
 اوجب الله تعالى منه الوصية قوله تعالى ان ترك خيرا الوصية
 اقتلدا كثيرا ثم نسخ الله له وجوب الوصية في المواثيق وبقي استصحابها
 لعبر الرثة بقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين وروي البخاري
 عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم
 فسخ الله من ذلك ما اوجب وجعل للذكر مثل حظ الانثيين
 وجعل للابوين ولكل واحد منهما السدس وجعل للمرأة الربع او الثلث
 وللزوج الشطر او الربع انتهى وقبل ان آتت الوصية فسخت بالحدس
 وهو قوله عليه الصلاة والسلام فلا وصية لوارثه وقيل محكمة
 تخصصت وفي هذا المقام اختلاف كثير بين الصحابة والتابعين ومن
 بعدهم فاتفق نافع الصريح الذي عليه العمل عند الجمهور اختصاص الوارثين
 ان يوصي الانسان لمن لا يرثه من اقامته ويقدم منهم المارثم ثم يوصي
 من الاقارب ثم يوصي وبينه رضاء ثم يوصي من غير ولا يرثه من بعده
 ويقدم منهم الاقارب بابا الى بابهم فالاقرب كما في الصدقة المبركة

النسخة الاصل : الصفحة (١٤٤) في المخطوط .
 وهي الصفحة الاولى في كتاب الوصايا .

بلغ

مر يد ثلاثة تستغرق تسع لثا وهو ثلاثة مساوياً فلا يخرج عن
 فوضيته باطله كما قدمناه وصورة هذه المسئلة كلها لا يحتاج إلا إلى
 الأوصية بنصها فصنف فيما ذكره الأوصية
 وأوصى لتسعة بمثل نصيب بعضهم الآخر معلوماً من التركة كما إذا
 ترك ابنين وأوصى لزيد بنصيب أحدهما الأسدس جميع المال فلو
 أن تترك علياً مسألة الورثة مثل سهم الوارث المشبه بنصيبه
 سواء أجاز إذا كان النصيب أو أكثر وتضرب المجمع في خرج السدس
 المستثنى فما حصل منه نفع المسئلة ثم زد على مخرج الكسرة
 وأضرب المجمع في النصيب المراد على مسألة الورثة سهماً كان
 المراد أو أكثر يحصل مقدار النصيب المنسبة به فاستقطب النصيب
 مقدار الكسر المستثنى من حصة المسئلة يفضل مقدار الوصية
 إذا تعد للمرضى له وأتم باقي السهام كلها على الورثة وكثيراً ما يختلف
 هذه الطريقة إلى اختصار كما ستراه في مثال المذكور وأجد على
عدد وهي لابنين وأضرب المثلثة الحاصلة منه في مخرج السدس
نفع المسئلة من ثمانية عشر بتردد بسط السدس وهو واحد على مائة
 وأضرب النسبة الحاصلة في سهم المراد والضرب في الواحد لا أثر له
 يحصل النصيب المنسبة به تسعة فهو مقدار الكل أي ما سقط
 منه سدس الثمانية عشر وهو ثلاثة يفضل منه تسعة وصية
 مر يد وأباً حتى ثلاثين لكل ابن تسعة وإن سكت فالنصيب تسعة لفتح
 لكل ابن تسعة يفضل لزيداً تسعة عشر وصيته ولو كان بدل الابن بنت
 ومعها لم يكن كذلك لأن مسألة البنت والنسبة ثلثان لكل منهما سهم مسألة ثمانية
 له ابنتان وأوصى لزيد بنصيب أحدهما الأسدس بالأسدس وعلى علي
 الابن وأخيراً مثل نصيب أحدهما وأضرب الثلاثة في خمسة بنصيبهم

النسخة الأصل : الصفحة (١٩٢) من المخطوط .

وهي الصفحة الأخيرة من القسم المخصص لتحقيقه ودراسته في هذه الرسالة .

ذمته شهر اربعة اجناس وتصير بعد الباطن من بضعه وشانين
 لزيد منها ثمانية عشر ولعمر تسعة وان او يحيى لزيد فيها بنصيب
 الزوجة وربيع والعمر ولعمر بنصيب الامر الا اربعة اجناس ما
 لزيد فسطح القامين عشرون وحصصه زيد اربعة اشريها في العشرين
 واقتر الجاصل وهو شانون على الامام عروج وصيته ثلاثة وثلاثون
 عشر شهر وثلاثة اجناس اشريها في العشرين واقتر الاثني والثلاثين
 الحاصلة على الامام عروج وصيته شهر وتصير بعد البسط من حسين زيد
 عشرة ولعمر اربعة وللورثة تسعة وثلاثون كما سبق والله سبحانه
 وتعالى اعلم ولتقتصر على هذا القدر فقيه كفاية للمتدي وتذكرة لغيره
 واستغفر الله العظم من كل ذنب واعوذ بالله من علم لا ينفع ودعا يلا
 وتلا لا يخشع واسأله ان يفتح لي ذكرا انا وقاربه وكاتبه وانظر
 فيه والحمد لله على كل حال وصلى الله على سيدنا وآله وصحبه وسلم وقد
 ختمته بلمحمد لله والصلوة على رسوله صلى الله عليه وسلم كما ابتدأته
 بالحمد والصلوة رجا قبول ما بينهما قال الرسول صلى الله عليه وسلم
 هذا الشهر المبارك في خامس عشر شهر رمضان للعظيم مع
 طلوع الشمس سنة احدى وتسعين وخمسة وكان جملة عمله
 في اربعة عشر يوما وكتبه مولفه محمد بن محمد بن احمد سبط الماروني
 عن والده ولوالديه وللجميع المسلمين امين ووافق الفراغ من
 كتابة هذه النسخة المباركة في ليلة الثلاثاء الاحدى عشر من
 شهر رمضان المبارك في الاضهر سنة ١٢٨٤ هـ من الهجرة
 النبوية على صاحبها افضل الصلاة واتم السلام على يد افتقر الفاضل
 الرجوة ربه عبد العزيز ابن القادر عيسى الشافعي مذهبا المولود
 بلدا من اقليم دمشق الشام غفر الله له ولوالديه ولغيره
 والحمد لله امين امين امين يا رب العالمين

كتاب
 تاريخ
 الامم
 والاسلام
 في
 القرن
 الثاني
 عشر
 للهجرة
 في
 سنة
 ١٢٨٤
 هـ

وتلك
 جميع

النسخة الأصل : الصفحة (٢٣٠) في المخطوط ، وهي الصفحة الأخيرة فيه .

كتاب
 ارشاد الفاضل
 الى كشف الحواميض تاليف
 تاليفه الامام العالم العلامة
 شيخنا الميرزا محمد باقر
 المازندراني
 رحمه الله تعالى
 من تصانيف
 دارالافتاء
 دارالارباب
 ودارالعلوم
 مطبوع في
 المطبع
 بمطبع
 بمطبع

النسخة (ب) : صفحة عنوان المخطوط .

كتبت في سنة ١٢٤٢
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٤٢
 ١٢٤٢ - ١٢٤٣

بسم الله الرحمن الرحيم وبعد فبقى
 الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
 فضله العارفين وادشدا إلى سائر طرق السمن والفرار من مبيت الخلايق
 ومنقذنا من وادث الأوض ومن عذبنا وبعثنا إلى الامم للعرض ومجانها فسم الأورد
 والاسمال فتنبتة عاقلة ورسر الإناهم احسانه نعمته عاقلة احسنه
 على اسنى الموالهبة واشكره على كونه فشكره فومن واجب واشهد ان لا اله
 الا الله وحده لا شريك له رب العالمين والى ما عرفت له قوة تبتلن فالحامك
 اعلى المراتبة واشهد ان محمدا عبده ورسوله فبما المعوث الى كانه الخلق
 اعاد لهما والاعمال على الله وطمع الله وعلى اله واصحابه ما سحره فتمت
 الموارد قاسم لعمال عبد منول محمد سبط المارد منى لما سحره كتاب
 كثر ما لم ارضه واصدق اعنى به كثير من الفضل والانتشار لما استعمل
 عليه من سبيل الفرائض والوصية وبقتل المذاهب المحرم المرضية
 ما كنى فبمن السادة الاعتراف ان اعلم عليه فوضيحا لما عن الاحكام
 والاعتساف والالح كثير في مقاله وكان سقا على اجابة لسؤاله مما كتبت
 بهذا الشرح على مطلب من صبه وسمته ارماد النار من الى كثر الفوا من واه
 بحله طالوا لوجه الكرم ويعصمى وفاربه من الشيطان الرجيم وقلت بعد
 الصلاة والملازم على رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ايها المرزوق
 سمعه هو اربث ولفه مشتق من الارث وهو كونه البقاء والوارث الباقى
 وسمعه وورثه وذوات الالهة فاما موسى من اسمائه تعالى الوارث اي الباقى بعد
 بعد فاعلمة قال الرشد اي ابنتها سمى حتى الموت من صفاته تعالى الوارث
 اي الباقى وبنى الحمد بث انكم على ارث من اسمك ابراهيم اي انكم

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
 فضله العارفين وادشدا إلى سائر طرق السمن والفرار من مبيت الخلايق
 ومنقذنا من وادث الأوض ومن عذبنا وبعثنا إلى الامم للعرض ومجانها فسم الأورد
 والاسمال فتنبتة عاقلة ورسر الإناهم احسانه نعمته عاقلة احسنه
 على اسنى الموالهبة واشكره على كونه فشكره فومن واجب واشهد ان لا اله
 الا الله وحده لا شريك له رب العالمين والى ما عرفت له قوة تبتلن فالحامك
 اعلى المراتبة واشهد ان محمدا عبده ورسوله فبما المعوث الى كانه الخلق
 اعاد لهما والاعمال على الله وطمع الله وعلى اله واصحابه ما سحره فتمت
 الموارد قاسم لعمال عبد منول محمد سبط المارد منى لما سحره كتاب
 كثر ما لم ارضه واصدق اعنى به كثير من الفضل والانتشار لما استعمل
 عليه من سبيل الفرائض والوصية وبقتل المذاهب المحرم المرضية
 ما كنى فبمن السادة الاعتراف ان اعلم عليه فوضيحا لما عن الاحكام
 والاعتساف والالح كثير في مقاله وكان سقا على اجابة لسؤاله مما كتبت
 بهذا الشرح على مطلب من صبه وسمته ارماد النار من الى كثر الفوا من واه
 بحله طالوا لوجه الكرم ويعصمى وفاربه من الشيطان الرجيم وقلت بعد
 الصلاة والملازم على رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ايها المرزوق
 سمعه هو اربث ولفه مشتق من الارث وهو كونه البقاء والوارث الباقى
 وسمعه وورثه وذوات الالهة فاما موسى من اسمائه تعالى الوارث اي الباقى بعد
 بعد فاعلمة قال الرشد اي ابنتها سمى حتى الموت من صفاته تعالى الوارث
 اي الباقى وبنى الحمد بث انكم على ارث من اسمك ابراهيم اي انكم

النسخة (ب) : الصفحة (١) في المخطوط .

من الام ابنا ايضا للذكر مثل حط الانثيين من غير معنى خلاف انما من كما يحتمل
استشارة واضح من لعدة للجالة من الام منهم ولا حرا سمان وللجالة من الام
سمان ولا حرا اربعة ولا حرا للام والامه من الاب لانها سمى فان بالمشقق
ولو حملت ثلثه احوال مفترقا كما في الامهات مفترقا كان ملك المال
من سمان من الام والسؤال المشقق على من الاول سدسه والباقي باقية
لتزليم منزلة الام وارثهم صغيرا كما يكون منها والثلثان من العمات
لتزليم منزلة الاب يتقسم بنفسه على خمسة كما رث من الاب كما ضلها لانه
للخالين سهم على سته يارها وللعمات سمان على خمسة تبار الخمسة
وهي والسته متباينان فاصرها خمسة في الخمسة جزء سمان للاخوان
وتصغر من استغفر والله اعلم من ضرب اللائحة في اهل اللانحة واهلها في كل
صبيك يحصل للاخوان وللعمات سنون للخال من الام خمسة وللخال
الستين خمسة وعشرون وللعمات الثلثين منه للاخوان وكل من حصل
انما عشر كما في
او وصيه لفلان ووصى بها ابن اخيه بنه والوصية لشي
من ماله لا لسان يخرج بعد موته كانت واجبة للوالدين والاقر
بالعروف حقا على التحسين فانهم كانوا على علة الجاهلية يورثون
ابناء اليتيم دون بناته وعامر الابنة تفرق انهم تعالى الوصية
اليهم ويكون ما علة الوصية لليتيم واجل عدا في الخلد الذي
اوجبه الله تعالى في الوصية في قوله تعالى ان ترك اخيرا الوصية اخلافا
كثيرا من بناته ووجوب الوصية بانه الواجب وتفرقا كما في الودع
بقوله تعالى من بعد وصيه يوصي بها اودن وروي الحارث عن ابن عباس

١٤٦

النسخة (ب) : الصفحة (١٤٦) في المخطوط .
وهي الصفحة الاولى في كتاب الوصايا .

مائة وثمانية وستون اوزد على الفريضة مثل سبها وهو ثلاثة وبلانة
 اسباع للوصيتين والبسط الحاصل وهو سبعة وعشرون وبلانة اسباع
 اسباعا نماذ كرفاهه وابسط كل نصيب يحصل للثلاث اربعة ونمافون
 ولللام ثمانية وعشرون وللزوجة احد وعشرون فادفع ليريد مثلها
 من الاربعة والعشرين بفضل العمد وثلاثة وان اودى في المسئلة
 بمالها العمد وتقام البسعة تحت من بسعة ويمشرون لان باقى المقام
 ثمانية توافق مسئلة الورثة بالتمس فاضرب ثمانية بلانه في التسعة
 مقام التسع او تزيد على الفريضة مثل ثمانية بلانه لانه فوق التسع
 وروضة زيد ثلاثة تستغرق تسع المالك وهو ثلاثة لساواقاله
 فلاش العمد وقوصيته باطله كما قد منا ه وصوت هذه المسئلة
 كلما احتج الى الجازته فتمسك بها اذا ترك ورثة واوصى
 لشخص مثل نصيب احد عيال الاسد من جميع المال وطريقه ان تزيد
 على مسئلة الورثة مثل سهام الواثى الشبه بنصيبه سها
 واخفا كان النصيب او اكثر ويعترف المجتمع في مجمع الكسرد
 المتثنى فما حصل منه تصح المسئلة ثم زد على مجمع الكسرة
 واخرج المجتمع في النصيب الزيد الى مسئلة الورثة سها كالك
 الزيد او اكثر بمقدار النصيب لشبهه فاسقط من
 النصيب مقدار الكسرة المتثنى من حلة المسئلة بفضل مقدار
 الوصية اذ دفعه للوصي لمدواشتم باقى السهام كلها على الورثة
 وكذا ما احتج هذه الطريقة الى اختصار وكاستراه فزد في المثال
 الذكور واحد على مدد سها لايمن وانخرج الملائمة الحاصلة
 في مجمع السد تصح المسئلة من ثمانية عشر ثم زد بسط السد

تصحيح المسئلة

النسخة (ب) : الصفحة (١٩٩) من المخطوط .

وهي الصفحة الأخيرة من القسم المخصص لتحقيقه ودراسته في هذه الرسالة .

القسم الثاني

كتاب إرشاد الفارض إلى

كشف الغوامض

(محققاً ومدروساً)

كِتَابُ الْوَصَايَا

تَعْرِيفُ الْوَصَايَا وَمَشْرُوعُ عَيْتِهَا وَالْحِكْمَةُ مِنْهَا^[١]

[هي] [ب] [١] : جَمْعُ وَصِيَّةٍ ، يُقَالُ : [أَوْصَيْتُ] [ج] لِفُلَانٍ [بِكَذَا] ، وَوَصَّيْتُ لَهُ بِهِ . وَفِي التَّنْزِيلِ [قَوْلُهُ تَعَالَى] [٢] : ﴿ وَأَوْصَيْتُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا حَفِظْتَ حَيْثُ ﴾ [٣] [هـ] ، [وَقَوْلُهُ تَعَالَى] [د] : ﴿ وَوَعَى بِمَا إِبْرَاهِيمَ بَيْنَهُ ﴾ [٤] [٣] .

[١] العنوان بين القوسين من وضع المحقق .

[ب] سقطت من : (ب) .

[ج] هي (ب) : (أو وصية) .

[د] ما بين القوسين من وضع المحقق .

[هـ] من (بكذا) إلى هنا ، سقطت من : (ب) .

[٣] ما بين القوسين من وضع المحقق .

[١] (هي) : أي (الوصايا) .

[٢] سورة مريم : الآية (٣١) .

[٣] سورة البقرة : الآية (١٣٢) .

[٤] تَعْرِيفُ الْوَصَايَا وَمَشْرُوعُ عَيْتِهَا وَالْحِكْمَةُ مِنْهَا :

تَعْرِيفُ الْوَصَايَا : الوصايا : جمع وصية ، كالتهدايا جمع هدية^(١) .

أولاً : الوصية لغةً : الوصية من الأصل الثلاثي " وصى " ، وهو أصل يدل على وصل شيء بشيء^(٢) . نقول : وصى يوصي توصيةً ، وأوصى يوصي إيصاءً^(٣) ، والاسم : الوصية والوصاء والوصاية والوصاية (بفتح الواو وكسرهما)^(٤) . والتوصية والإيصاء في اللغة بمعنى واحد^(٥) ، ولكن الفقهاء فرقوا بينهما ، فخصصوا الوصية بالتبرع بالمتاع المضاف لما بعد الموت ، والوصاية بالعهد إلى من يقوم على من بعده^(٦) . =

(١) طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية : الشامي ، نجم الدين ، أبو حفص عمر بن محمد ، ت ٥٢٧هـ . ١م . علق عليه ووضع حواشيه محمد حسن إسماعيل الشافعي . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م : (٣٠٥) ، مثل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام : الصنعاني ، محمد بن إسماعيل الأمير البجلي ، ت ١١٨٢هـ . ٤م . صححه وعلق عليه وخرج أحاديثه محمد عصام الدين أمين ، مكتبة الإيمان : المنصورة - مصر ، لم يذكر رقم الطبعة ولا سنة الطبع : (١٦٦/٣) .

(٢) معجم مقاييس اللغة : زكريا ، أبو الحسين ، أحمد بن فارس ، ت ٣٩٥هـ . ٦م . تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون . دار الفكر ، طبعة سنة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م ، ولم يذكر رقم الطبعة : (١١٦/٦) .

(٣) لسان العرب : ابن منظور ، أبو الفضل ، جمال الدين محمد بن مكرم ، ت ٧١١هـ . ١٥م . دار صادر - بيروت ، طبعة بيروت سنة ١٣٧٦هـ - ١٩٥٦م : (٣٩٤/١٥) ، تاج العروس من جواهر القاموس : الزبيدي ، محب الدين ، أبو الفتح السيد محمد مرتضى . ١٠م . دار مكتبة الحياة - بيروت ، ط ١ ، ١٣٠٦هـ : (٣٩٢/١٠) ، معجم مقاييس اللغة : (١١٦/٦) ، طلبة الطلبة : (٣٠٥) .

(٤) لسان العرب : (٣٩٤/١٥) ، ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة : الزاوي ، الطاهر أحمد ، ٤م . دار الكتب العلمية - بيروت ، ودار المعرفة - بيروت ، طبعة سنة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م : (١٢٢/٤) .

(٥) لسان العرب : (٣٩٤/١٥) ، تاج العروس : (٣٩٢/١٠) .

(٦) معنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج : الخطيب الشربلي ، شمس الدين ، محمد بن محمد ، ت ٩٧٧هـ . ٦م . دراسة وتحقيق وتعليق : علي معوض وعادل عبد الموجود . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م : (٦٦/٤) ، الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي : الدكتور مصطفى الخن ، والدكتور مصطفى البغا ، وعلي الشرجي ، ٣م . دار القلم - دمشق ، والدار الشامية - بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م : (٢٤٣/٢) ، أحكام الوصية والوقف : الشافعي ، د . أحمد محمود . ١٠م . طبعة سنة ١٩٧٩م : (٤) .

والوصية لغة تحمل عدة معانٍ منها :

- ١ العهد^(١) : نقول : " أوصى الرجل ووصاه : عهدَ إليه " ^(٢) .
- ٢ الأمر : نقول : ومنه قوله تعالى : ﴿ وَوَسَّيْ بِمَا إِنْزَمَهُ بَيْنَهُ وَيَعْقُوبُ ﴾ ^(٣) .
- ٣ ما يوصى به ^(٤) : ومنه قوله تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ حَذِيرٍ ﴾ ^(٥) .
- ٤ فعل الموصي ^(٦) : ومنه قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خَلَدُوا بِبَيْتِكُمْ إِيذًا فَخَرِّا أَعْدَاءَكُمْ الْمَوْتِ بَيْنَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ أَحَوَا تَحَلُّ مِنْكُمْ ﴾ ^(٧) .
- ٥ الفرض ^(٨) : ومنه قوله تعالى : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾ ^(٩) ، أي يفرض عليكم .
- ٦ الإيصال أو الوصل ^(١٠) : نقول : " وصى الشيءَ بغيره وصياً : وصله " ^(١١) ،
والموصي يصل الخير الذي نجّزه في حال حياته ، بخير يعلقه بموته ^(١٢) .

ثانياً : الوصية اصطلاحاً : اختلفت تعريفات الفقهاء للوصية :

فعرّفها الحنفية بأنها : تمليك مضاف إلى ما بعد الموت بطريق التبرع ^(١٣) .

- (١) لسان العرب : (٣٩٤/١٥) ، ترتيب القاموس المحيط : (٦٢٢/٤) .
- (٢) لسان العرب : (٣٩٤/١٥) .
- (٣) سورة البقرة : الآية (١٣٢) .
- (٤) لسان العرب : (٣٩٤/١٥) ، تاج العروس : (٣٩٢/١٠) ، ترتيب القاموس المحيط : (٦٢٢/٤) ، تهذيب اللغة : الأزهرى ، أبو منصور ، محمد بن أحمد ، ت ٣٧٠ هـ . ١٧ مج . حققه مجموعة من العلماء والأساتذة وراجعه الأستاذ علي محمد الجاوي . الدار المصرية للتأليف والترجمة ، لم يذكر رقم الطبعة ولا سنة الطبع : (٢٦٨/١٢) .
- (٥) سورة النساء : الآية (١٢) .
- (٦) فتح الباري بشرح صحيح البخاري : ابن حجر ، شهاب الدين ، أبو الفضل أحمد بن علي المستطلي ، ت ٨٥٢ هـ . ١٣ مج . شرح وتحقيق محب الدين الخطيب . دار الريان للتراث ، ط ٢ ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م : (٤١٩/٥) ، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من لحاديث سيد الأخبار : الشوكاني ، محمد بن علي ، ت ١٢٥٥ هـ . دار الخير - دمشق وبيروت ، ط ٢ ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م : (٤٣٤/٥) ، لحكام الوصية والوقف : (٤) .
- (٧) سورة المائدة : الآية (١٠٦) .
- (٨) لسان العرب : (٣٩٥/١٥) ، تاج العروس : (٣٩٢/١٠) ، ترتيب القاموس المحيط : (٦٢٢/٤) .
- (٩) سورة النساء : الآية (١١) .
- (١٠) لسان العرب : (٣٩٥/١٥) ، تاج اللغة وصحاح العربية (الصحاح) : الجوهري ، إسماعيل بن حماد ، ٧ مج . تحقيق أحمد عطار . دار العلم للملايين - بيروت ، ط ٢ ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م : (٢٥٢٥/٦) ، لسان البلاغة : الزمخشري ، جار الله ، أبو القاسم محمود بن عمر ، ت ٥٣٨ هـ . ١ مج . تحقيق عبد الرحيم محمود . دار المعرفة - بيروت ، طبعة سنة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ، ولم يذكر رقم الطبعة : (٥٠١) .
- (١١) لسان العرب : (٣٩٥/١٥) .
- (١٢) مغني المحتاج : (٦٦/٤) ، الفرر البهية في شرح منظومة البهجة الوردية : الأنصاري ، أبو يحيى ، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا ، ت ٩٢٦ هـ . ١١ مج . ضبط وتخرّيج محمد عطا . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م : (٣/٧) ، فتح العلام بشرح مرشد الأنام : الجرّداني ، محمد عبد الله . ٥ مج . تحقيق محمد الحجار . دار ابن حزم - بيروت ، طبعة سنة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م : (٢٠٢/٥) .
- (١٣) تكملة البحر الرائق شرح كنز الدقائق : الطوري ، محمد بن حسين بن علي ، ت ١١٣٨ هـ . ضبط وتخرّيج زكريا عميرات . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م ، (زهو مطبوع مع البحر الرائق) : (٢١١/٩) ، البناية في شرح الهداية : الرامقوري ، أبو محمد ، محمود بن أحمد الغنّيني المتوفّي محمد عمر الشهير بناصر الإسلام . ١٢ مج . دار الفكر - بيروت ، ط ٢ ، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م : (٤٨٤/١٢) .

وعرفها المالكية بأنها: "عقد يوجب حقاً في ثلث عاقده يلزم بموته ، أو نيابة عنه بعده"^(١) .
 وعرفها الشافعية بأنها: "تبرع بحق مضاف ولو تقديراً لما بعد الموت"^(٢) .
 وعرفها الحنابلة بأنها: " الأمر بالتصرف بعد الموت، والوصية بالمال هي التبرع به بعد الموت "^(٣).
 وعرفها ابن حجر ، والشوكاني بأنها: " عهد خاص مضاف إلى ما بعد الموت "^(٤) .
 وعرفها القانون المدني الأردني في المادة رقم (١١٢٥) بأنها: " تصرف في التركة مضاف إلى ما بعد الموت "^(٥) .

ولا تخلو تعريفات العلماء من مأخذ^(٦) ، إلا أن تعريف القانون للوصية هو أضبط تعريفات الوصية وأدقها :
 فهو تعريف جامع يشمل جميع صور الوصية ، الواجبة منها والمندوبة ، بالمال أو بغيره ؛ لأن لفظ تصرف يشمل كل ذلك ، فيشمل : التمليكات ، والإسقاطات التي فيها معنى التملك كالوصية بالإبراء من الدين ، والإسقاطات المحضة كالوصية بإبراء الكفيل من الكفالة ، ويشمل الوصية بالحقوق التي ليست مالا ، ولا منفعة ، ولا إسقاطاً ، لكن لها تعلق بالمال ، كالوصية بتأجيل الدين الحال .
 وهو تعريف مانع ؛ لأنه قيد الوصية بإضافتها إلى ما بعد الموت ، فأخرج كل التصرفات حال الحيلة ، وتصرفات المريض مرض الموت ، كما وأخرج الإيضاء ؛ وهو الوصية بإقامة وصي على أولاده الصغول بعد وفاته ، فهذا الأمر يدخل تحت أحكام الولاية على المال^(٧) . - والله أعلم - .

(١) كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني : جبريل ، أبو الحسن ، علي بن ناصر الدين بن محمد بن محمد بن خلف ، ت ٩٣٩ هـ . ٢ مج . ضبط وتصحيح محمد شاهين . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م . (وهو مطبوع مع كتاب حاشية المنوي) : (٢٩٠/٢) ، حاشية النسوي على الشرح الكبير : النسوي ، محمد بن أحمد بن عرفة ، ت ١٢٣٠ هـ . ٦ مج . خرج أبيه وأحاديثه محمد شاهين . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م : (٤٨١/٦) .

(٢) مغني المحتاج : (٦٦/٤) ، الفرغ البهية : (٣/٧) ، فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب : أبو يحيى ، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا ، ت ٩٣٦ هـ . ٢ مج . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م : (٢١/٢) ، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع : الخطيب الشربيني ، شمس الدين ، محمد بن محمد ، ت ٩٧٧ هـ . ٢ مج . دراسة وتحقيق وتعليق : علي معوض وعادل عبد الموجود . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م : (٢١٧/٢) .

(٣) المغني : ابن قدامة ، موفق الدين ، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد ، ت ٦٢٠ هـ . تحقيق : د. عبد الله التركي ، د. عبد الفتاح الطو . هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان - القاهرة ، ط ٢ ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م : (٣٨٩/٨) ، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف : المرادوي ، علاء الدين ، أبو الحسن علي بن سليمان بن أحمد ، ت ٨٨٥ هـ . ١٢ مج . تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م : (١٧٢/٧) .

(٤) فتح الباري : (٤١٩/٥) ، نيل الأوطار : (٤٣٤/٥) .

(٥) نظام الأسرة في الإسلام : عقل ، د. محمد . ٣ مج . مكتبة الرسالة الحديثة - عمان ، ط ٢ ، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م : (٥٧٧/٣) ، الحقوق المتعلقة بالتركة بين الفقه والقانون : دلود ، أحمد محمد علي . ١ مج . مكتبة دار الثقافة - عمان ، ط ٢ ، ١٩٩٦ م : (١٠٧) .

(٦) تكلمة البحر الرائق : (٢١١/٩) ، أحكام الوصية والوقف : (٥) ، الوصايا في الفقه الإسلامي : منكر ، محمد سلام . ١ مج . مكتبة النهضة المصرية : مصر ، ط ١ ، ١٩٥٨ م : (٢٥٥ - ٢٥٦) ، الموارث والوصية والهبه في الشريعة الإسلامية والقانون : بدران ، د. بدران أبو العنين . ١ مج . مؤسسة شباب الجامعة - الإسكندرية ، طبعة سنة ١٩٨٥ م : (١٢٨) .

(٧) نظام الأسرة في الإسلام : (٥٧٧/٣) ، الحقوق المتعلقة بالتركة بين الفقه والقانون : (١٠٧) ، أحكام الوصية والوقف : (٦ - ٧) ، الموارث والوصية والهبه : (١٢٨) ، الوصايا في الفقه الإسلامي : (٢٥٧) .

مَشْرُوعِيَّةُ الوَصِيَّةِ :

الوصية مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع والمعقول :

أولاً : من الكتاب :

قوله تعالى : ﴿ حُبِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ أَنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ (١) .

وقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهِدُوا بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ (٢) .

ثانياً : من السنة :

مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقاصٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ - يُعُودُنِي وَأَنَا بِمَكَّةَ ، وَهُوَ يَكْرَهُ أَنْ يَمُوتَ بِالْأَرْضِ الَّتِي هَاجَرَ مِنْهَا . قَالَ : " يَرْحَمُ اللَّهُ ابْنَ عَفْرَاءَ " ، قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَوْصِي بِمَالِي كُلِّهِ ، قَالَ : " لَا " ، قُلْتُ : فَالْشُّطْرُ ، قَالَ : " لَا " ، قُلْتُ : التُّلْثُ ، قَالَ : " فَالتُّلْثُ وَالتُّلْثُ كَثِيرٌ ، إِنَّكَ أَنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدْعَهُمْ عَالَةً " (٣) يَتَكَفَّفُونَ (٤) النَّاسَ فِي أَيْدِيهِمْ ، وَإِنَّكَ مَهْمَا أَنْفَقْتَ مِنْ نَفَقَةٍ فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ ، حَتَّى اللَّفْقَمَةُ الَّتِي تَرْفَعُهَا إِلَى فِيِّ امْرَأَتِكَ ، وَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَرْفَعَكَ فَيَنْتَفِعَ بِكَ نَاسٌ ، وَيَضُرَّ بِكَ آخَرُونَ " . وَلَمْ يَكُنْ لَهُ يَوْمَئِذٍ إِلَّا ابْنَةٌ (٥) .

وَمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - قَالَ : " مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ بَيْتٌ لِيَكْتَنِينَ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ " (٦) .

--

(١) سورة البقرة : الآية (١٨٠) .

(٢) سورة المائدة : الآية (١٠٦) .

(٣) عالة : أي فقراء ، وهي جمع عائل وهو النقيض ، يقال : عال يعيلُ عَيْلَةً : أي انتقر . وَالْعَيْلَةُ وَالْعَالَةُ : الفاقة والفقير ، قال تعالى : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَتَهُ ﴾ (سورة التوبة : الآية (٢٨)) : أي فقراً .

النظم المستعذب في شرح غريب المذهب : ابن بطال ، محمد بن أحمد بن محمد ، ت ٦٣٣ هـ - ٣٠٠ م . ضبط وتصحيح زكريا عميرات . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م . (وهو مطبوع على هامش كتاب المذهب للشيرازي) : (٣٣٩/٢) ، طلبية الطلبة : (٣٠٥) ، فتح الباري : (٤٣١/٥) .

(٤) التكفف : مذ الكف للسؤال ، ويتكففون تحتل تأويلات عدة منها : ١ - يسألون الناس بأكفهم ٢ - يسألون الناس ما في أكفهم ٣ - يسألونهم كفاً كفاً من طعام ٤ - يسألونهم ما يكونون به الجوع .

النظم المستعذب : (٣٣٩/٢) ، طلبية الطلبة : (٣٠٥) ، فتح الباري : (٤٣١/٥) .

(٥) منقول عليه : صحيح البخاري ، كتاب الوصايا ، باب أن يترك ورثته أغنياء خير من أن يتكفوا الناس : (٢٤٦/٣) ، صحيح مسلم بشرح النووي ، كتاب الوصية ، باب الوصية بالثلث : (٧٩/١١ - ٨٠) .

(٦) منقول عليه : صحيح البخاري ، كتاب الوصايا ، باب الوصايا وقول النبي ﷺ - وصية الرجل مكتوبة عنده : (٢٤٥/٣) ، صحيح مسلم بشرح النووي ، كتاب الوصية في فاتحة الكتاب : (٧٧/١١) .

ثالثاً : من الإجماع :

فما برح المسلمون من لندن رسول الله ﷺ وإلى يومنا هذا يوصون ، وقد أفتى علماء الأمة بمشروعية الوصية ، ولم ينقل عن أحد منهم إنكارها ، فيكون إجماعاً^(١) .

رابعاً : من المعقول :

فالإنسان المقبل على آخرته ، هو في حاجة إلى زيادة قرباته ، ولعله يكون قد قصر بحقوق الله أو حقوق عباده ، فتكون الوصية فرصة له لزيادة القربات ، وردم شيء مما فات ، وأن يحسن ختم حياته بالطاعات^(٢) .

حكمة مشروعية الوصية : (٣)

الإنسان بطبعه ضعيف ، فهو يمكن أن يذنب فيأكل من حقوق الناس بالباطل ، أو يقصر في كسب الأجر والثواب لآخرته ، لذلك فقد حرص الشارع الحكيم على أن تبقى أبواب التوبة وفعل الخيرات مفتوحة أمام الإنسان حتى آخر لحظة من لحظات حياته قبل إلى أن يغزغر .
والموت قد يفاجئ الإنسان ؛ فتدركه المنية قبل أن يستطيع تدارك أمره ، وما يجب عليه من التوبة ورد الحقوق إلى أصحابها والاستكثار من أعمال البر والتقوى وكسب الأجر والثواب ؛ لذلك فقد شرع الله سبحانه وتعالى الوصية لحاجة الإنسان إلى ذلك كله .

وقد يموت أحد أبناء الموصي في حياة أبيه ، ويكون للمتوفى أبناء ، فيمكن للموصي عندها أن يوصي لأبناء ابنه المتوفى في حياة أبيه بما يساوي حصة والدهم لو كان حياً ، وبشرط أن لا تزيد الوصية عن ثلث المال إلا إذا أجاز الورثة ذلك .

وقد حفظ الشارع الحكيم للموصي حقه كاملاً ، فيمكنه أن يعدل وصيته ، أو أن يرجع عنها كلها أو بعضها في أي وقت شاء ، وحسب ما يراه محققاً للمصلحة . كما وحرص الشارع الحكيم أيضاً على مصلحة الورثة ؛ فلم يجز الوصية بأكثر من ثلث المال إلا بإجازتهم .

(١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع : الكاساني ، علاء الدين ، أبو بكر بن مسعود ، ت ٥٨٧ هـ - ١٠٠٠ م . تحقيق وتعليق : علي معوض وعادل عبد الموجود . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م : (٤٧١/١٠) ، فتح باب العناية بشرح النقاية : الهروي القاري ، نور الدين ، أبو الحسن علي بن سلطان محمد ، ت ١٠١٤ هـ . بعناية محمد لزار تميم و هيثم لزار تميم . دار الأرقم - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م : (٤٢٤/٣) ، البنائة : (٤٨٤/١٢) ، العزيز شرح الوجيز (المعروف بالشرح الكبير) : الرافعي ، أبو القاسم ، عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم ، ت ٦٢٣ هـ - ١٤٠٤ م . تحقيق وتعليق : علي معوض وعادل عبد الموجود . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م : (٤/٧) ، مغنسي المحتاج : (٦٦/٤) ، الفرر البهية : (٣/٧) ، المغني : (٣٩٠/٨) .

(٢) بدائع الصنائع : (٤٧١/١٠ - ٤٧٢) ، نظام الأسرة في الإسلام : (٥٧٨/٣) .

(٣) الهداية شرح بداية المبتدي : المرغيناني ، برهان الدين ، أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل ، ت ٥٩٣ هـ - ٢٠٠٠ م . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م : (٥٨٢/٤) ، في ظلال القرآن : قطب ، سيد . ٦٠ م . دار الشروق ، ط ٩ ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م : (١٦٧/١) ، الوصايا في الفقه الإسلامي : (٢٥٩ - ٢٦٠) ، الحقوق المتعلقة بالتركة بين الفقه والقانون : (١٠٩ - ١١٠) .

.....

فألوصية يمكن أن تحقق الكثير من الأهداف والمصالح منها :

- ١ . حفظ حقوق أبناء الابن المتوفى في حياة أبيه .
- ٢ . صلة الرحم وتقوية أواصر المحبة ودرء الحسد والحقن بين الأقارب .
- ٣ . التوسعة على الفقراء والمساكين من الأقربين وغيرهم .
- ٤ . مكافأة من أسدى إلى الموصي في حياته معروفاً .
- ٥ . المساهمة في بعض المشاريع الخيرية التي تخدم المجتمع المسلم بعامه .

أَوْحُوبُ الْوَصِيَّةِ فِي بَدَايَةِ الْإِسْلَامِ^[١]

وَالْوَصِيَّةُ بِشَيْءٍ مِنْ مَالِهِ^[١] - لِإِنْسَانٍ - يُخْرَجُ^[٢] بَعْدَ مَوْتِهِ^[٣] ، كَانَتْ وَاجِبَةً^[٤] لِلْوَالِدَيْنِ [وَالْأَقْرَبِينَ]^[٥] ، [لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ﴿ حُبِّبَ عَلَيْنَا إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ﴾]^[٦] بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ^[٧] .

[١] الغرر بين الفوسين من وضع المحقق .

[٢] في (ب) : كتب في نهاية السطر (والأقرب) ، وكتب أسفلها في الهامش (بين) ، وبينهما مسافة اسم .

[٣] من (لقوله سبحانه) إلى هنا ، سقطت من : (ب) .

[٤] [١] وقيل : بكل ماله^(١) .

[٥] أي : المال .

[٦] أي : موت الموصي .

[٤] وذلك في بداية الإسلام ، قال بذلك جمهور أهل التفسير من السلف ، واستدلوا بقوله تعالى : ﴿ حُبِّبَ عَلَيْنَا إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾^(٢) فقوله : " حُبِّبَ " ، أي : فَرَضَ ، كقوله تعالى : ﴿ حُبِّبَ عَلَيْنَا الصِّيَامَ ﴾^(٣) ، والصيام فرض علينا ، وقوله : " عَلَيْنَا " ، تأكيد على هذا الوجوب ، ثم أكد الوجوب مرة ثانية بقوله : " عَلَى الْمُتَّقِينَ " ، وتقوى الله فرض . وما ورد كذلك عن رسول الله ﷺ - كقوله ﷺ - : " مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ بَيْتٌ لِيَتْنِيْنَ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ "^(٤) . يدل على أن الوصية كانت واجبة^(٥) .

وقيل أن الوصية كانت مندوبة ولم تكن واجبة ، بدليل سياق الآية وفحواها ، فقوله تعالى : " بِالْمَعْرُوفِ " ، يقتضي عدم الوجوب ، وتخصيصه المتقين بها في قوله سبحانه : " عَلَى الْمُتَّقِينَ " ، نفي للوجوب ، فليس كل مسلم هو من المتقين ، والواجبات لا يختلف فيها المتقون وغيرهم^(٦) .

[٥] لأنهم الأقرب إلى الإنسان ، والأقرب إلى الإنسان هو الأحق بالبر والإحسان^(٧) .

[٦] سورة البقرة : الآية (١٨٠) .

(١) مفني المحتاج : (٦٦/٤) ، الإتمام : (٢١٧/٢) .

(٢) سورة البقرة : الآية (١٨٠) .

(٣) سورة البقرة : الآية (١٨٣) .

(٤) سبق تخريجه من (٣٦) .

(٥) أحكام القرآن : الجصاص ، أبو بكر ، أحمد بن علي الرازي ، ت ٣٧٠ هـ - ٣٣٣ هـ . دار الكتاب العربي - بيروت ، طبعة مصورة عن الطبعة الأولى ، سنة ١٣٣٥ هـ - (١٦٣/١ - ١٦٤) ، الباب في علوم الكتاب : عادل ، أبو حفص ، عمر بن علي ، ت بعد سنة ٨٨٠ هـ - ٢٠٠٠ هـ . تحقيق وتعليق : علي معروض وعادل عبد الموجود ، وشاركه في تحقيقه برسائله الجامعية : د. محمد حسن ، د. محمد حرب . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م : (٢٤٠،٢٣٦/٣) ، مختصر تفسير ابن كثير : الصابوني ، محمد علي ، ٣٠٣ هـ . دار الصابوني - القاهرة ، لم يذكر رقم الطبعة ولا سنة الطبع : (١٥٧/١) ، أحكام القرآن : الكياهراسي ، عماد الدين بن محمد ، ت ٥٠٤ هـ - ٢٠٠ هـ . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م : (٥٧/١) .

(٦) أحكام القرآن للجصاص : (١٦٣/١ - ١٦٤) ، الباب في علوم الكتاب : (٢٣٦/٣ - ٢٣٧) ، تفسير الفخر الرازي (أسرار التنزيل وأنوار التلاويل) : الرازي ، محمد بن عمر الشهير بفخر الدين الرازي ، ت ٦٠٦ هـ - ١٦٠٠ هـ . دار الكتب العلمية - طهران ، ط ٢ ، ولم يذكر سنة الطبع : (٦١/٥) ، مختصر تفسير ابن كثير : (١٥٧/١) ، أحكام القرآن للكياهراسي : (٥٧/١) .

(٧) التلخيص في علم الفرائض : للخبري ، أبو حكيم عبد الله بن إبراهيم ، ت ٤٧٦ هـ - ٢٠٠ هـ . تحقيق د. ناصر الفريدي . مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م : (٥٧٢/٢) ، الوصايا في الفقه الإسلامي : (٢٥٠) .

[الميراثُ أولُ الإسلامِ]^[1]

فَإِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى عَادَةِ الْجَاهِلِيَّةِ^[1] ، يُورَثُونَ أَبْنَاءَ الْمَيِّتِ^[2] ، دُونَ بَنَاتِهِ وَسَائِرِ قَرَابَاتِهِ^[3] فَفَرَضَ ، اللهُ تَعَالَى الْوَصِيَّةَ لَهُمْ^[4] ...

[1] العنوان بين القوسين من وضع المحقق .

[1] فالمسلمون كانوا أولَ عهدهم بالإسلام مستمرين في توارثهم على عاداتهم التي اعتادوها قبل الإسلام⁽¹⁾ .

وقد كانت عادة العرب في الجاهلية في التوارث تقوم على الأسباب الثلاثة التالية⁽²⁾ :

١ التوارث بالنسب أو القرابة : سواء كان النسب من زواج صحيح أو نسباً من زنى .

٢ التوارث بالتبني : حيث كان الابن المتبني يرث مع أبناء المتوفى الحقيقيين كما يرثون .

٣ التوارث بالحلف : بأن يتعاقد رجلان ليس بينهما صلة أو رابطة على أن ينصر كل منهما الآخر ،

وأن يعقل عنه جنايته ، وأن يرثه إذا مات ، وأيهما مات أولاً ورثه صاحبه .

[2] الكبار القادرين على ركوب الخيل ، وقاتل الأعداء ، والذنب عن حياض العسيرة ، فكانوا يرثونهم ولو

كانوا أبناء من الزنى أو من التبني ، ويحرمون أبنائهم الحقيقيين من حقهم في الميراث ليعطى لغيرهم⁽³⁾ .

[3] وكانت كذلك من عادة العرب في الجاهلية ، أنهم يحرمون من الميراث الصغار من الأبناء الذكور

والنساء مطلقاً ، سواء كن صغاراً أو كباراً ، بنات أو زوجات أو أمهات أو شقيقات أو غيرهن⁽⁴⁾ ، وهذا

التصرف ينم عن جهل عظيم وظلم كبير ، لأن المحرومين من الميراث كانوا هم الضعفاء ، فهم الأحوج إلى

المال ، والأحق به من الآخرين الأقوياء⁽⁵⁾ .

[4] أي للوالدين والأقربين لقوله سبحانه وتعالى : ﴿ حَتَّىٰ تَمْلِكُوهُ بِإِذَا خَضَعَ لَهَا مَقْعَدُهَا ضَوْغِثًا ۚ إِنَّ تَرَكَ خَيْرًا

الْوَحِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾⁽¹⁾ .

وقد جاء فرض الوصية مرحلة من مراحل تدرج الإسلام في سن تشريعاته التي خالفت ما اعتاده الناس وألفوه

، ففي البداية ترك الناس على ما كانوا عليه في جاهليتهم من التوارث بالحلف والنصرة ، ثم نسيخ إلى

التوارث بالإسلام والهجرة ، ثم نسيخ إلى وجوب الوصية للوالدين والأقربين بقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ تَمْلِكُوهُ بِإِذَا

خَضَعَ لَهَا مَقْعَدُهَا ضَوْغِثًا ۚ إِنَّ تَرَكَ خَيْرًا الْوَحِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾⁽²⁾ .

(1) المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام : علي ، د. جواد . ١٠٠ مج . دار العلم للملايين - بيروت ، ومكتبة النهضة - بغداد ، ط ٢ ، بيروت ١٩٧٦ م :

(٥/٥٦٢) ، أحكام القرآن للجصاص : (٧٥/٢ - ٧٦) .

(2) المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام : (٥/٥٦٢، ٥٦٣) ، تفسير المنار : رضا ، محمد رشيد . ٧ مج . الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ، طبعة

سنة ١٩٧٣ م : (٤/٣٣٠) . أحكام الوصية والوقف : (٤/٣٣٠) ، أحكام القرآن للجصاص : (٢/٧٤ - ٧٦) ، حاشية البجيرمي على الخطيب :

البجيرمي ، سليمان بن محمد بن صر ، ت ١٢٢١ هـ - ٥٥٠ مج . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م : (٤/٤) .

(3) المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام : (٥/٥٦٢ - ٥٦٣، ٥٦٤) ، أحكام القرآن للجصاص : (٥/٧٥) ، حاشية البجيرمي : (٤/٤) .

(4) المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام : (٥/٥٦٢ - ٥٦٣، ٥٦٤) ، أحكام القرآن للجصاص : (٢/٧٥) ، أحكام القرآن : ابن العربي ، أبو بكر

، محمد بن عبد الله ، ت هـ . ٤٠٠ مج . تحقيق علي الجاروي . دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ط ١ ، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م :

(١/٣٢٢) .

(5) أحكام القرآن لابن العربي : (١/٣٢٨) .

(٦) سورة البقرة : الآية (١٨٠) .

(٧) سورة البقرة : الآية (١٨٠) .

وَيَكُونُ مَا بَعْدَ الْوَصِيَّةِ لِلْبَنِينَ [١].

[المراد بالخير الذي أوجب الله تعالى منه الوصية] [١]

وَاخْتَلَفُوا فِي [الخَيْرِ] [ب] الَّذِي أَوْجَبَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْهُ الْوَصِيَّةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ﴾ [٢] اخْتِلافاً كَثِيراً [٣].

[١] العنوان بين الفوسين من وضع المحقق .

[ب] في (ب) : (الخير) .

ثم نسخ وجوب الوصية على رأي الجمهور بآيات الميراث ، ثم قال رسول الله ﷺ : " إِنْ اللَّهُ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ ، فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ " (١) ، وخلال ذلك أبطل الإسلام التبني وكل ما ينبنى عليه (٢) .

[١] التلخيص في علم الفرائض : (٥٧٢) .

[٢] سورة البقرة : الآية (١٨٠) .

[٣] اتفق العلماء على أن المراد بالخير هنا هو المال (٣) . إلا أنهم اختلفوا في قدر الخير الذي وجبت منه الوصية إلى أقوال :

القول الأول : أنه مطلق المال ، وسواء كان قليلاً أو كثيراً فهو خيرٌ تجب فيه الوصية (٤) .

القول الثاني : أنه المال الكثير ؛ فالتقييد في قوله تعالى : " إِنْ تَرَكَ خَيْرًا " يدل على أنه المال الكثير ؛ لأن الوصية لو كانت واجبة في القليل والكثير ، لما كان لهذا التقييد فائدة (٥) .

(١) سنن أبي داود ، كتاب الوصايا ، باب ما جاء في الوصية للوارث : (١٩٦/٣) ، سنن الترمذي ، كتاب الوصايا ، باب ما جاء لا وصية لوارث : (١٨٧/٤ - ١٨٨) ، وقال عنه : حديث حسن صحيح . سنن النسائي : النسائي ، أبو عبد الرحمن ، أحمد بن شعيب بن علي بن سنان ، ت ٣٠٣هـ . معج . تحقيق مكتب تحقيق التراث الإسلامي . دار المعرفة - بيروت ، ط ٥ ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م . كتاب الوصايا ، باب إبطال الوصية للوارث : (٥٥٧/٦) ، سنن ابن ماجة ، كتاب الوصايا ، باب لا وصية لوارث : (٢٠٠/٣) ، مسند الإمام أحمد بن حنبل ، الإمام أحمد ، ت ٢٤١هـ ، ٣٥ معج حتى الآن ، والكتاب يصدر تباعاً . تحقيق مجموعة من العلماء بئثراف الشيخ شعيب الأرنؤوط . مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م . في مسند الشاميين : (٢١٥/٢٩) . وقد صححه الألباني في : إرواه الغليل : (٨٨/٦) ، وفي صحيح سنن ابن ماجة : الألباني ، محمد ناصر الدين . معج . مكتبة المعارف - الرياض ، ط ١ ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م . كتاب الوصايا ، باب لا وصية لوارث : (٣٦٦/٢ - ٣٦٧) ، وقال عنه الحافظ ابن حجر : "حسن الإسناد" : التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير : ابن حجر ، شهاب الدين ، أبو الفضل أحمد بن علي المسفلاني ، ت ٨٥٢هـ . معج . تحقيق وتعليق : علي معوض وعادل عبد الموجود . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م : (٢٠٢/٣) .

(٢) حاشية البجيرمي : (٤/٤ - ٥) ، الميراث في الشريعة الإسلامية : درائدة ، د. ياسين أحمد إبراهيم . معج . مؤسسة الرسالة - بيروت ، ودار البشير - عمان ، ط ٥ ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م : (٤٩ - ٥٠) .

(٣) للحاوي الكبير : الماوردي ، أبو الحسن ، علي بن محمد بن حبيب ، ت ٤٥٠هـ . معج . تحقيق وتعليق : علي معوض وعادل عبد الموجود . دار للكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م : (١٨٥/٨) ، الجامع لأحكام القرآن : القرطبي ، أبو عبد الله ، محمد بن أحمد الأنصاري ، ت ٦٧١هـ . معج . دار الكتب العلمية - بيروت ، طبعة سنة ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م ، ولم يذكر رقم الطبعة : (١٧٤/٢) ، اللباب في علوم الكتاب : (٢٣٤/٣) ، فتح الباري : (٤٢٠/٥) ، مختصر تفسير ابن كثير : (١٥٨/١) ، أحكام القرآن لابن العربي : (٧١/١) ، تفسير الفخر الرازي : (٥٨/٥) .

(٤) الحاوي الكبير : (١٨٦/٨) ، تفسير الفخر الرازي : (٥٩/٥) ، فتح الباري : (٤٢٠/٥) ، الجامع لأحكام القرآن : (١٧٤/٢) ، اللباب في علوم الكتاب : (٢٣٤/٣) ، تفسير الأوسى (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني) : الأوسى ، أبو الفضل ، شهاب الدين السيد محمود ، ت ١٢٧٠هـ . معج . دار الفكر - بيروت ، طبعة سنة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م : (٥٢/٢) .

(٥) الجامع لأحكام القرآن : (١٧٤/٢) ، اللباب في علوم الكتاب : (٢٣٥/٣) ، فتح الباري : (٤٢٠/٥) ، تفسير الأوسى : (٥٢/٢) ، تفسير الفخر الرازي : (٥٩/٥) .

نَسَخٌ وَجُوبُ الْوَصِيَّةِ وَحُكْمُهَا^[١]

ثُمَّ نَسَخَ^[١] اللَّهُ وَجُوبَ الْوَصِيَّةِ^[٢] ، ...

[١] العنوان بين القوسين من وضع المحقق .

ثم اختلف أصحاب هذا القول في تقدير حجم المال الكثير ومقداره ، فذكروا في ذلك أرقاماً محددة من الدرهم أو الدينار ، أو غير ذلك . ضمن اجتهادات وفتاوى في حالات ومسائل معينة ، والصحيح أن حجم المال الكثير غير مقدر بعدد معين ، ولا عملة بعينها ، بل يعتبر بالعرف ، ويختلف من زمان إلى زمان ، ومن بيئة إلى بيئة ، باختلاف مستوى المعيشة والغلاء وقيمة العملة وغير ذلك من الظروف والأحوال ، والمهم أن يترك المورث ورثته أغنياء ، فيوصي إن كان المال بعد الوصية يزيد عن غناهم وحاجتهم لقوله ﷺ : (بِتِكَ أَنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدْعَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ)^(١) ، وإلا فالأفضل أن يتركه لهم^(٢) .

[١] النسخ لغة : الإزالة والتغيير والإبطال ، نقول : نَسَخَتِ الشَّمْسُ الظِّلَّ : أزالته ، ونَسَخَ اللهُ الأَبَةَ : أزال حكمها ، ونَسَخَتِ الرِّيحُ آثارَ الدِّيارِ : غيرتها ، ونَسَخَ الشَّيْءَ : أبطله ، وأقام شيئاً آخر مقامه^(٣) .
وإصطلاحاً : هو رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر عنه على وجه لولاه لكان ثابتاً^(٤) .

[٢] ذهب إلى القول بالنسخ من قال أن الوصية كانت واجبة ، ثم اختلفوا عن نسخ وجوب الوصية إلى فريقين^(٥) :

الفريق الأول : قالوا أن وجوب الوصية قد نسخ كلياً في حق من يرث وفي حق من لا يرث من الوالدين والأقربين ، وهو إحدى الروايتين عن ابن عباس ، وعليه أكثر المفسرين^(٦) وجمهور الفقهاء من الحنفية^(٧) والمالكية^(٨) والشافعية^(٩) والحنابلة^(١٠) ، وهو الراجح - والله أعلم - .

--

- (١) سبق تخريجه ص (٣٦)
- (٢) تفسير الفخر الرازي : (٥٩/٥ - ٦٠) ، الجامع لأحكام القرآن : (١٧٤/٢) ، تلباب في علوم الكتاب : (٢٣٥/٣) ، أحكام القرآن للجصاص : (١٦٣/١) ، في ظلال القرآن : (١٦٦/١) ، فتح الباري : (٤٢٠/٥ - ٤٢١) ، المغني : (٣٩٢/٨ - ٣٩٣) .
- (٣) مختار الصحاح : للرازي ، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر . بعناية يوسف محمد . للمكتبة المصرية - سيدا وبيروت ، ط ٣ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م : (٣٠٨/١) ، ترتيب القاموس المحيط : (٣٦٢/٤) ، لسان العرب : (٦١/٣) .
- (٤) أصول الفقه الإسلامي : شلبي ، محمد مصطفى . مج . دار النهضة العربية - بيروت ، طبعة سنة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، ولم يذكر رقم الطبعة : (٥٣٦)
- (٥) أحكام القرآن للجصاص : (١٦٤/١) ، تفسير الألويسي : (٥٤/٢) ، أحكام القرآن لابن العربي : (٧١/١) .
- (٦) تلباب في علوم الكتاب : (٢٣٦/٣) ، تفسير الألويسي : (٥٤/٢) ، تفسير الفخر الرازي : (٦٢/٥ - ٦٣) ، أحكام القرآن للجصاص : (١٦٥/١) .
- (٧) رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار : ابن عابدين ، محمد أمين ، ت ١٤٠٢هـ . مج . دراسة وتحقيق وتعليق : علي معروض وعادل عبد الموجود . دار للكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م ، (وهو مطبوع بحاثية الدر المختار) : (٣٣٦/١٠) .
- (٨) أحكام القرآن لابن العربي : (٧١/١) .
- (٩) مغني المحتاج : (٦٦/٤) ، الإقناع : (٢١٧/٢) ، النور البهية : (٤/٧) ، التلخيص : (٥٧٢/٢) ، فتح العلام : (٢٠٢/٥) .
- (١٠) المغني : (٣٩١/٨) .

بآية الموارِيث^(١) ، وَبَقِيَ اسْتِحْبَابُهَا^(٢) لِغَيْرِ الْوَرِثَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِيهِ

الفريق الثاني : قالوا أن وجوب الوصية قد نسخ عن يرث ، وبقيت الوصية واجبة للوالدين والأقربين الذين لا يرثون ، وهو قول ابن حزم والرواية الثانية عن ابن عباس ، حتى أنه إذا أوصى لغير هؤلاء بطلت . الوصية لهم وردت إلى قرابته^(١) .

[١] وهو قول ابن عباس ، وأكثر المفسرين^(٢) وجمهور الفقهاء من الحنفية^(٣) والمالكية^(٤) والشافعية^(٥) والحنابلة^(٦) .

[٢] بشكل عام عند جمهور الفقهاء من الحنفية^(٧) والمالكية^(٨) والشافعية^(٩) والحنابلة^(١٠) .

وذهب ابن حزم في المحلى إلى وجوبها للوالدين والأقربين الذين لا يرثون ، حتى أن الإنسان إذا مات ولم يوص وجب على ورثته أو الوصي عليهم أن يتصدقوا عنه بما تيسر ؛ لأن فرض الوصية واجب^(١١) .

والوصية تعترتها الأحكام التكليفية الخمسة^(١٢) من : وجوب ، وندب ، وإباحة ، وكراهة ، وحرمة ، فتكون الوصية :

(١) تفسير الألويسي : (٥٤/٢) ، تفسير الفخر الرازي : (٦٢/٥ - ٦٣) ، الجامع لأحكام القرآن : (١٧٦/٢) ، أحكام القرآن للجصاص : (١٦٥/١) ، المحلى بالآثار : ابن حزم ، أبو محمد ، علي بن أحمد بن سعيد ، ت ٤٥٦هـ . ١٢ مج . تحقيق د. عبد الغفار البنداري . دار الكتب العلمية - بيروت ، لم يذكر رقم الطبعة ولا سنة الطبع : (٣٥٥ - ٣٥٣/٨) ، اللباب في علوم الكتاب : (٢٤٣،٢٣٦/٣) ، فتح الباري : (٤٢٢/٥) .
(٢) مختصر تفسير ابن كثير : (١٥٧/١) ، اللباب في علوم الكتاب : (٢٣٦/٣) ، أحكام القرآن للجصاص : (١٦٥/١) ، الجامع لأحكام القرآن : (١٧٦/٢) ، تفسير الألويسي : (٥٣/٢) .

(٣) رد المحتار : (٣٣٦/١٠) ، البناية : (٤٨٥/١٢) .

(٤) التلطين : البغدادي ، أبو محمد ، عبد الوهاب . ١ مج . تحقيق ودراسة محمد الغاني . دار الفكر ، طبعة سنة ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م : (٥٥٣/١) ، الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني ، النفراري ، أحمد بن غنيم بن سالم بن مهنا ، ت ١١٢٦هـ . ٢ مج . ضبط وتصحيح عبد الوارث علي . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م : (٢١٧/٢) .

(٥) مغني المحتاج : (٦٦/٤) ، الإقناع : (٢١٧/٢) ، الفرز البهية : (٤/٧) ، التلخيص : (٥٧٢/٢) ، فتح الملام : (٢٠٢/٥) .

(٦) المغني : (٣٩١/٨) .

(٧) الهداية : (٥٨٢/٤) ، رد المحتار : (٣٣٦/١٠) .

(٨) أسهل المدارك شرح لرشاد المسالك : الكشناوي ، أبو بكر بن حسن . ٢ مج . ضبطه وصححه محمد شاهين . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م : (٢٢٧/٢) ، الشرح الصغير : الدررير ، أبو البركات ، سيدي أحمد بن محمد العدوي ، ت ١٢٠١هـ . ٤ مج . ضبط وتصحيح محمد شاهين . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م ، (وهو مطبوع مع كتاب بلغة السالك لأقرب المسالك) : (٣١٦/٤) .

(٩) مغني المحتاج : (٦٦/٤) ، الإقناع : (٢١٧/٢) ، التلخيص : (٥٧٢/٢) ، فتح الملام : (٢٠٢/٥) .

(١٠) المغني : (٣٩١/٨) ، الممتع في شرح المقنع : التتويحي ، زين الدين المنجي . دراسة وتحقيق د. عبد الملك بن عبد الله بن دهبش . دار خضر - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م : (١٩٧/٤) .

(١١) المحلى : (٣٥٣،٣٥١،٣٤٩/٨) .

(١٢) نيل الأوطار : (٤٣٦/٥) ، فتح الباري : (٤٢٣/٥) ، رد المحتار : (٣٣٦/١٠) ، بلغة السالك لأقرب المسالك : الصاري ، أحمد بن محمد ، ت ١٢٤١هـ . ٤ مج . ضبطه وصححه محمد شاهين . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م : (٣١٦/٤) ، مغني المحتاج : (٦٧/٤) ، المغني : (٣٩١ - ٣٩٠/٨) .

واجبة : إذا تعلقت بحق من حقوق الله والتي يكون الموصي قد فرط فيها في حياته ، كالزكاة أو الكفارات ، أو تعلقت بحق من حقوق العباد والذي لا يعلم به إلا عن طريق الموصي ، كالدين الذي يكون على الموصي ، أو الوديعة التي تكون عنده .

مندوبة : إذا تعلقت بالتقربات ، كالوصية لغير الوارثين من الأقارب والأرحام ، والوصية للفقراء أو أهل الصلاح والتقوى .

مباحة : كالوصية للصديق ، أو لغني من الأقارب أو الأجنبي .

مكروهة : إذا تعلقت بكل ما كرهه الشارع ، كالوصية لضرب قبة على قبر ، أو الوصية لأهل الفسق والمعاصي إذا غلب على ظن الموصي أنهم سينفقونها على الفسق والفجور ، أو أن يكون مسأل الموصي قليلاً وورثته فقراء .

محرمة : إذا تعلقت بمعصية ، كالوصية بالخمير ، أو الوصية لبناء كنيسة ، أو مكان للهو ، أو الوصية بقصد الإضرار بالورثة .

[١] سورة النساء : الآية (١١) .

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ^[١] عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ^[٢] * [١] - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : (كَانَ الْمَالُ لِلْوَلَدِ ، وَكَانَتْ [ب] الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ ، فَنَسَخَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ مَا [ج] أَحَبَّ [ج] ، [فَجَعَلَ] [د] لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ، وَجَعَلَ لِلْأَبْوَابِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسَ ، وَجَعَلَ لِلْمَرْأَةِ [الثُّمْنُ] وَالرُّبْعَ [هـ] ، وَلِلزَّوْجِ الشُّطْرَ [وَالرُّبْعَ] [د]) ، انْتَهَى .
 وَقِيلَ [١] أَنْ آيَةَ الْوَصِيَّةِ نُسِخَتْ بِالْحَدِيثِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - :
 (فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ) [١٦١٥] .

[١] نهاية الصفحة رقم (١٤٦) من المخطوطة (ب) .

[ب] في الأصل : كتبت في الهامش ، وكتب معها (صح) إشارة إلى محنتها ، ولها من أصل المخطوطة .

[ج] في الأصل : (لوجب) ، وقد تعرضت هذه الكلمة للتلاعب والتغيير ، فلعلوا نظروا لضيق في الكلمة بإضافة .

[د] في الأصل : (وجعل) .

[هـ] في الأصل : (الربع أو الثمن) ، وفي (ب) : (الربع والثمن) .

[١] في الأصل : (أو الربع) .

[١] البخاري : هو أبو عبد الله ، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن الجعفي ، الإمام الحافظ الشهير وشيخ الإسلام ، صاحب الصحيح ، ولد سنة ١٩٤ هـ ، ونشأ ببيتها ، كان رأساً في الزكاء والعلم والورع والعبادة ، توفي - رحمه الله - سنة ٢٥٦ هـ . من مؤلفاته : " الجامع الصحيح " و " الأدب المفرد " (١) .

[٢] ابن عباس : هو أبو العباس ، عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ، ابن عم رسول الله ﷺ ، ولد بمكة سنة ٣ قبل الهجرة ، ونشأ بها ، ولازم النبي ﷺ ، دعا له النبي ﷺ - بالتفقه في الدين وتعلم التأويل . فكان من فقهاء الصحابة وأجلاتهم ، وترجمان القرآن ، وحبر الأمة ، توفي - ﷺ - سنة ٦٨ هـ (٢) .

[٣] رواه البخاري في كتاب الوصايا ، باب لا وصية لوارث : (٢٤٨/٣) . وقد أثبت الأثر بصيغته كما وردت في البخاري ، ثم قارنت نسختي المخطوطة معه ، وأثبت ما فيهما من خطأ في نصه .

[٤] " قيل " : إشارة إلى تضعيف المؤلف لهذا الرأي .

[٥] سبق تخريجه ص (٤١) .

[٦] وبهذا قال من يرى جواز نسخ القرآن بالسنة ، فقالوا أن الحديث ومع أنه خبر آحاد ، إلا أنه في حيز

--

(١) الأعلام : (٣٤/٦) ، تقريب التهذيب : ابن حجر ، شهاب الدين ، أبو الفضل أحمد بن علي المسقلاني ، ت ٨٥٢ هـ . امج . بعناية عادل مرشد . مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م : (٤٠٤) ، اللؤلؤ المنقذ في ذكر أصحاب الإمام أحمد : العثمي ، أبو اليمن ، مجير الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن ، ت ٩٢٨ هـ . امج . تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين . مكتبة التوبة - المملكة العربية السعودية ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م : (٩٥/١) ، معجم المؤلفين : (١٣٠/٣ - ١٣١) .

(٢) أسد الغابة في معرفة الصحابة : ابن الأثير الجزري ، عز الدين ، أبو الحسن علي بن محمد ، ت ٦٣٠ هـ . تحقيق خليل شحبا . دار المعرفة - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م : (٨/٣ - ١٠) ، الإصابة في تمييز الصحابة : ابن حجر ، شهاب الدين ، أبو الفضل أحمد بن علي المسقلاني ، ت ٨٥٢ هـ . امج . دراسة وتحقيق وتعليق : علي معوض وعادل عبد الموجود . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م : (١٢١/٤) - (١٣١) ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب : المعري ، ابن العماد ، شهاب الدين أبو الفلاح عبد الحمي بن أحمد بن محمد . امج . حققه وعلق عليه محمود الأرناؤوط . دار ابن كثير - دمشق وبيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م : (٢٩٤/١ - ٢٩٦) ، تهذيب التهذيب : ابن حجر ، شهاب الدين ، أبو الفضل أحمد بن علي المسقلاني ، ت ٨٥٢ هـ . امج . بعناية إبراهيم الزبيق وعادل مرشد ، مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة . مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م : (٣٦٦ - ٣٦٤/٢) .

وَقِيلَ [١] مُحْكَمَةٌ تَخَصُّصَتْ [٢] ، وَفِي هَذَا الْمَقَامِ اخْتِلَافٌ كَثِيرٌ بَيْنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ
وَمَنْ بَعْدَهُمْ ، فَاقْتَصَرْنَا عَلَى الصَّحِيحِ الَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ اخْتِصَارًا .

التواتر لاستنفاضته وشهرته في الأمة وتلقي الفقهاء له بالقبول ، فيجوز نسخ القرآن بمثله ، وقالوا أن إيجاب
الله تعالى الميراث للورثة غير موجب لنسخ الوصية ؛ لأنه يجوز أن يجتمع الميراث والوصية معا ، كما لو
أجاز الورثة الوصية لو ارث (١) .

[١] " قِيلَ " : إشارة إلى تضعيف المؤلف لهذا الرأي .

[٢] فقال آخرون : هي محكمة غير منسوخة ، لفظها عام ، وتخصصت بالسنة وهو قول الرسول ﷺ :
(إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ ، فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ) (٢) ، فرفعت حكم بعض أفرادها ، وبقيت الوصية -
عند هؤلاء - واجبة للوالدين والأقربين الذين لا يرثون ، لقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ يَكْفِيَ لَكُمْ إِخْرَاجَ أَخْتِكُمْ
الْمَوْتِ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَحِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ (٣) . ولقوله ﷺ : (مَا حَقُّ
امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ بِنَيْتٍ لِيَلْتَنِينَ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ) (٤) (٥) .

(١) تفسير الفخر الرازي : (٦٢/٥) ، الباب في علوم الكتاب : (٢٤١/٣ - ٢٤٢) ، الجامع لأحكام القرآن : (١٧٦/٢) ، أحكام القرآن للجصاص :
(١٦٥/١ - ١٦٦) ، البداية : (٤٨٥/١٢) ، رد المحتار : (٣٣٧/١٠) ، بدائع الصنائع : (٤٧٦ - ٤٧٤/١٠) ، التلخيص : (٥٧٣/٢) ، منار السبيل في
شرح الدليل : ابن شوبان ، إبراهيم بن محمد بن سالم - ٢ مج . تحقيق زهير الشاويش . المكتب الإسلامي - بيروت ودمشق ، ط ١٤١٠ هـ -
١٩٨٩ م : (٣٤/٢) ، المعنى : (٣٩١/٨) .

(٢) سبق تخريجه ص (٤١) .

(٣) سورة البقرة : الآية (١٨٠) .

(٤) سبق تخريجه ص (٣٦) .

(٥) مختصر تفسير ابن كثير : (١٥٧/١) ، الجامع لأحكام القرآن : (١٧٦/٢) ، بدائع الصنائع : (٤٧٧/١٠) ، التلخيص : (٥٧٣/٢) .

الأفضل في الوصية^[١]

وَالْأَفْضَلُ^[١] أَنْ يُوصِيَ الْإِنْسَانُ لِمَنْ لَا [يَرِثُهُ] [ب] مِنْ أَقْرَبِهِ^[٢] ، وَيَقْدَمُ [مِنْهُمْ] [ج] الْمَحَارِمُ^[٣] ، ثُمَّ غَيْرَهُمْ مِنَ الْأَقْرَابِ ، ثُمَّ مَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ رِضَاعٌ ، ثُمَّ مُصَاهَرَةٌ ، ثُمَّ [وَلَاءٌ] [د] ...

[١] لقنون بين الفوسين من وضع المحقق .

[ب] في (ب) : (ب) .

[ج] في (ب) : (منه) .

[د] في (ب) : (ولا) ، وسقطت الهمزة .

[١] ينظر في ترتيب الأفضلية في الوصية : العزيز شرح الوجيز : (٥/٧ - ٦) ، روضة الطالبين : (٩٣/٥)^(١) ، الغرر البهية : (٤/٧) ، مغني المحتاج : (٦٦/٤) .

[٢] ففي حق الأقارب جاء قوله تعالى : ﴿ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى ﴾^(٢) .
وقوله تعالى : ﴿ حُبِّبَ عَلَيْهِمْ إِحْمًا حَسَرَ أَحَدَهُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾^(٣) .

وقول رسول الله ﷺ : (إِنَّ اللَّهَ فَذَّ أُعْطِيَ كُلُّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ ، فَلَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ)^(٤) .
[٣] وفي حق المحارم من الأقارب يقول تعالى : ﴿ وَأُولَئِكَ الْأَرْحَامُ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي حُكْمِ اللَّهِ ﴾^(٥) .
وَرَوَى سَلْمَانَ بْنُ عَامِرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : (إِنَّ الصَّدَقَةَ عَلَى الْمَسْكِينِ صَدَقَةٌ ، وَعَلَى ذِي الرَّحْمِ اثْنَتَانِ : صَدَقَةٌ وَصَبَّةٌ)^(٦) .
[٤] أي حلف ونصرة .

والولاء : هو ميراث يستحقه المرء بسبب عتق شخص في ملكه ، أو بسبب عقد الموالاة^(٧) .
والموالاة : معاقدة تجري بين من أسلم ولا قريب له يرثه وبين مسلم ، يقول له : واليتك على أن تعقل عني وترثني^(٨) .

(١) روضة الطالبين : النووي ، أبو زكريا ، محيي الدين يحيى بن شرف ، ت ٦٧٦هـ - ٨٠٠م . تحقيق : علي معوض وأحمد عبد الموجود . دار الكتب العلمية - بيروت ، لم يذكر رقم الطبعة ولا سنة الطبع .

(٢) سورة البقرة : الآية (١٧٧) .

(٣) سورة البقرة : الآية (١٨٠) .

(٤) سبق تخريجه ص (٤١) .

(٥) سورة الأنفال : الآية (٧٥) .

(٦) سنن النسائي ، كتاب الزكاة ، باب الصدقة على الأقارب : (٩٦/٥) ، سنن الترمذي ، كتاب الزكاة ، باب ما جاء في الصدقة على ذي القرابة : (٢٩/٣) ، سنن ابن ماجه ، كتاب الزكاة ، باب فضل الصدقة : (٥٨٨/٢) . وقال عنه الألباني : "صحيح لغيره" : صحيح سنن ابن ماجه ، كتاب الزكاة ، باب فضل الصدقة : (١١٧/٢) .

(٧) للتعريفات : الجرجاني ، علي بن محمد . امج . مكتبة لبنان - بيروت ، طبعة سنة ١٩٦٩م : (٢٧٥) .

(٨) طلبة الطلبة : (١٢٠) .

ثُمَّ لَجِيرَانِهِ^[١] ، [وَيُقَدِّمُ]^[٢] مِنْهُمْ الْأَقْرَبَ بَاباً إِلَى بَابِهِ فَالْأَقْرَبُ^[٣] كَمَا فِي الصَّدَقَةِ الْمُنْجِزَةِ/ب^[٤] ، وَالصَّدَقَةُ الْمُنْجِزَةُ فِي الصَّحَّةِ أَفْضَلُ مِنَ الْمُنْجِزَةِ فِي الْمَرَضِ^[٥] ، وَالْمُنْجِزَةُ فِي الْمَرَضِ أَفْضَلُ مِنَ الْوَصِيَّةِ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ^[٦] .

[١] لم (ب) : (وتقدم) .

[٢] نهاية الصفحة رقم (١٤٤) من المخطوطة الأصل .

[٣] وفي حق الجار :

رَوَى ابْنُ عَمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - : (مَا زَالَ جِبْرِيلُ يُوصِيَنِي بِالْجَارِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُورَثُنِي)^(١) .

[٤] وفي حق الجار الأجنبي :

رَوَتْ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - ، قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ لِي جَارَيْنِ فَأَيُّهُمَا أَهْدِي ؟ قَالَ : (إِلَى أَقْرَبِهِمَا مِنْكَ يَا بَاباً)^(٢) .

[٥] لأن الإنسان لا يأمن أن يموت فجأة فلا يتمكن أن يوصي ، كما وأن الموصي لا يضمن أن يُفْرَطَ بوصيته بعد موته^(٣) .

[٦] وفي أفضلية الصدقة المنجزة في الصحة على المنجزة في المرض :

رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ - ﷺ - يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ ؟ قَالَ : (أَنْ تُصَدِّقَ وَأَنْتَ صَاحِبُ حَرِيصٍ تَأْمَلُ الْغَنَى وَتَخْشَى الْفَقْرَ ، وَلَا تُنْهَلُ حَتَّى إِذَا بَلَغْتَ الْحُلُقُومَ قُلْتَ لِفُلَانٍ كَذَا وَفُلَانٍ كَذَا وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ)^(٤) .

(١) متفق عليه : صحيح البخاري ، كتاب الأئمة ، باب الوصاية بالجار : (١٠٣/٧) ، صحيح مسلم بشرح النووي ، كتاب البر والصلة والآداب ، باب الوصية بالجار والإحسان إليه : (٣٩٢/١٦) .

(٢) صحيح البخاري ، كتاب الأئمة ، باب حق الجوار في قرب الأبواب : (١٠٤/٧) .

(٣) المهذب في فقه الإمام الشافعي : الشيرازي ، أبو إسحاق ، إبراهيم بن علي الفيروزآبادي ، ت ٤٧٦ هـ - ٦ مج ، تحقيق د. محمد الزحيلي . دار القلم - دمشق ، والدار الشامية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م : (٧٠٧/٣) .

(٤) متفق عليه : صحيح البخاري ، كتاب الوصايا ، باب الصدقة عند الموت : (٢٤٨/٣) ، صحيح مسلم بشرح النووي ، كتاب الزكاة ، باب بيان أن أفضل الصدقة صدقة الصحيح الشحيح : (١٢٤/٧) .

[شُرُوطُ الْمُوصِي] [١]

وَشَرَطُ الْمُوصِي لِتَصِيحِ وَصِيَّتُهُ : التَّكْلِيفُ [٢] ، ...

[١] العنوان بين القوسين من وضع المحقق .

[١] اختلفت كلمة الفقهاء في أركان الوصية ، فذهب الجمهور من المالكية^(١) والشافعية^(٢) والحنابلة^(٣) إلى أن أركان الوصية أربع : الموصي والموصى له والموصى به والصيغة .

وذهب الحنفية^(٤) إلى أن أركان الوصية : الإيجاب والقبول ، أو الإيجاب من الموصي ، وعدم الرد من الموصى له بأن يموت قبل الرد ، فيقع اليأس من رده .

[٢] أي أن يكون الموصي مكلفاً حتى يكون أهلاً للتبرع ، والمكلف : هو المخاطب بأحكام الشريعة الملزم بتفيذها ، وهو البالغ العاقل^(٥) .

أولاً : العقل : اتفق جمهور الفقهاء من الحنفية^(١) والمالكية^(٢) والشافعية^(٣) والحنابلة^(٤) على أن الموصي يجب أن يكون عاقلاً لتصح وصيته ، فلا تصح وصية من فقد العقل كالمجنون والمعتهو ؛ لأن العقل مناط التكليف وفاقد العقل غير مكلف فلا حكم لكلامه ، ولا أهلية له للتبرع .

ثانياً : البلوغ : والبلوغ مناط للتكليف أيضاً ، وقد اختلف العلماء في اشتراطه : فقد اشترط الحنفية^(١) والراجح عند الشافعية^(١١) أن يكون الموصي بالغاً فلا تصح عندهم وصية غير البالغ ولو كان صغيراً مميزاً^(١٢) ؛ لأنه ليس من أهل التبرع ، ولا عبارة له ، فقله غير ملزم وفي تصحيح وصيته إلزام بقوله .

- (١) أسهل المدارك : (٣٢٧/٢) ، الشرح الكبير : الدردير ، أبو البركات ، سيدي أحمد بن محمد اللودي ، ت ١٢٠١هـ - ٦ مج . خرج آياته وأحاديثه محمد شاهين . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م ، (وهو مطبوع مع كتاب حاشية السوقي) : (٤٨٤/٦) .
- (٢) الإقناع : (٢١٧/٢) ، الحاروي الكبير : (١٨٩/٨) ، النور البهية : (٤/٧) .
- (٣) شرح منتهى الإرادات (دقائق أولي النهى لشرح المنتهى) : البهوتي ، منصور بن يونس بن إدريس ، ت ١٠٥١هـ - ٣ مج . عالم الكتب - بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م : (٤٥٣/٢) ، العذب الفائض شرح عمدة الفاراض : إبراهيم ، إبراهيم بن عبد الله ، ت ١١٨٩هـ - ١ مج . خرج أحاديثه ووضع حواشيه محمود عمر الدمياطي . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م : (٢٢٩/٢) .
- (٤) بدائع الصنائع : (٤٧٩/١٠ - ٤٨٠) .
- (٥) معجم لغة الفقهاء : قلعه جي ، أ.د. محمد رواس . ١ مج . دار الفرائس - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م : (٢٦) .
- (٦) تكملة البحر الرائق : (٢١٢/٩) ، الاختيار لتعليل المختار : الموصلي ، عبد الله بن محمود بن مودود . تحقيق زهير الجعيد . دار الأرقم - بيروت ، لم يذكر رقم الطبعة ولا سنة الطبع : (٥٢٨/٣) .
- (٧) الشرح الكبير : (٤٨٤/٦) ، أسهل المدارك : (٣٢٧/٢) .
- (٨) مغني المحتاج : (٦٧/٤) ، الإقناع : (٢٢٢/٢) .
- (٩) المحرر في الفقه : أبو البركات ، مجد الدين ، ت ٦٥٢هـ . مكتبة المعارف - الرياض ، ط ٢ ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م : (٣٧٦/١) ، الممتع : (١٩٤،١٩٢/٤) ، منار السبيل : (٣٤/٢) .
- (١٠) رد المحتار : (٣٤٧/١٠ - ٣٤٨) ، الهداية : (٥٨٥/٤) ، البناية : (٥٠٤/١٢ - ٥٠٥) .
- (١١) تصحيح التتبيه : النووي ، أبو زكريا ، محيي الدين يحيى بن شرف ، ت ٦٧٦هـ - ٣ مج . تحقيق د. محمد إبراهيم . مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م : (٤٣/١) ، التهذيب : البغوي ، أبو محمد ، الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء ، ت ٥١٦هـ - ١ مج . تحقيق : علي معوض وأحمد عبد الموجود . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م : (٩٩/٥) ، روضة الطالبين : (٩٣/٥) ، العزيز شرح الوجيز : (٦/٧ - ٧) .
- (١٢) الصغير المميز : المشي دون البلوغ الذي يفرق بين الضار والنافع والريح والخسارة - من كان سنه أكثر من سبع سنوات . معجم لغة الفقهاء : (٢٤٤) .

وقد استثنى الحنفية^(١) حالة واحدة فيما إذا كانت وصية الصبي المميز لتجهيزه وتكفينه ودفنه . ولم يشترط المالكية^(٢) البلوغ لصحة الوصية ، وهو رأي مرجوح عند الشافعية^(٣) ، فقد ذهبوا إلى أن وصية الصبي المميز صحيحة إذا عقل القرابة وكانت وصيته في القربات ووجوه الخير ، فتكون وصيته نفعاً محضاً له .

أما الحنابلة^(٤) فذهبوا إلى صحة وصية الصغير إذا جاوزت سنة عشر سنين ووافق وصيته الحق ، وعدم صحة وصية من له من العمر أقل من سبع سنوات ، ومن كان سنه بين السبع والعشر سنوات ، ففي صحة وصيته عندهم قولان ، والمفتي به أنها صحيحة .

والراجح عندي - والله أعلم - هو ما ذهب إليه الحنفية ورجح عند الشافعية من اشتراط البلوغ في الموصي لتصح وصيته ، فلا تصح وصية غير البالغ ولو كان صغيراً مميزاً .

[١] الحرية : القدرة على التصرف بملء الإرادة والاختيار ، والحر من الناس : الذي خلا من قيد السرق عليه^(٥) .

والحرية شرط من شروط الموصي عند جمهور الفقهاء من الحنفية^(٦) والمالكية^(٧) والشافعية^(٨) والحنابلة^(٩) ، فلا تصح وصية العبد الذي لم يأن له سيده سواء كان العبد قناً أو مدبراً أو مكاتباً - إذا مات على الرق ، لأنه ليس أهلاً للتبرع لانقضاء ملكه ، فهو لا يملك شيئاً ، بل هو وما معه ملك لسيده فلا يمكنه أن يملكه لغيره .

- (١) رد المحتار : (٣٤٨/١٠) ، الهداية : (٥٨٥/٤) ، البنابة : (٥٠٦/٢) .
- (٢) المدونة الكبرى : الأصبعي ، مالك بن أنس ، ت ١٧٩هـ . معج . ضبط وتصحيح أحمد عبد السلام . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥هـ ١٩٩٤م : (٣٤٥/٤ - ٣٤٦) ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد : القرطبي ، أبو الوليد ، محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد ، ت ٥٩٥هـ . معج . تحقيق ماجد العموي . دار ابن حزم - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م : (١٥٤٥/٤) .
- (٣) روضة الطالبين : (٩٣/٥) ، التهذيب : (٩٩/٥) ، العزيز شرح الوجيز : (٦/٧ - ٧) .
- (٤) المغني : (٥٠٨/٨) ، الكافي : ابن قدامة ، موفق الدين ، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد ، ت ٦٢٠هـ . معج . تحقيق : محمد فارس ومسعد السعدي . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م : (٢٦٨/٢) ، الممتع : (١٩٤/٤) ، الإنصاف : (١٧٤/٧ - ١٧٥) .
- (٥) معجم لغة الفقهاء : (١٥٦ - ١٥٧) .
- (٦) فتح باب العنابة : (٤٢٧/٣) ، اللباب في شرح الكتاب : الفنوي ، عبد الغني . معج . المكتبة العلمية - بيروت ، طبعة سنة ١٤١٣هـ ١٩٩٣م : (١٧٨/٣) ، البنابة : (٥٠٨/١٢) .
- (٧) أسهل المدارك : (٣٢٧/٢) ، البهجة في شرح التحفة : التمولي ، أبو الحسن ، علي بن عبد السلام . معج . دار الرشد الحديثة - الدار البيضاء ، طبعة سنة ١٤١٢هـ ١٩٩١م : (٥٨٩/٢) ، حاشية الخرشني على مختصر سيدي خليل : الخرشني ، محمد بن عبد الله بن علي ، ت ١١٠١هـ . معج . ضبط وتخرير زكريا صبرات . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧هـ ١٩٩٧م : (٤٥٧/٨) .
- (٨) العزيز شرح الوجيز : (٧/٧) ، مغني المحتاج : (٦٧/٤) ، روضة الطالبين : (٩٣/٥) .
- (٩) المغني : (٥١١/٨) ، كشاف القناع عن متن الإقناع : البهوتي ، منصور بن يونس بن إبريس ، ت ١٠٥١هـ . معج . تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م : (٤٠٦/٤) .

فَلَا تَصِحُّ وَصِيَّةُ الصَّغِيرِ^[١] ، [وَلَا الْمَجْنُونِ]^[٢] ، وَالْمُبْرَسَمِ^[٣] ، وَالْمَعْتُوهِ الَّذِي لَا يَعْقِلُ^[٤] ، ...

[١] في (ب) : (والمجنون) .

[١] أي الصبي غير المميز^(١) لا تصح وصيته باتفاق جمهور الفقهاء من الحنفية^(٢) والمالكية^(٣) والشافعية^(٤) والحنابلة^(٥) ؛ لأنه فقد الإرادة والقدرة على التمييز فلا عبارة له .

[٢] المجنون : بسكون الجيم وضم النون ، النفاقد العقل = من لا يطابق كلامه وأفعاله كلام وأفعال العقلاء^(٦) .
والجنون يُؤثَرُ على العقل مناط التكليف ، فالمجنون لا حكم لكلامه ؛ لأنه غير مكلف ، وليست له أهلية التبرع ، ولا تصح وصيته باتفاق جمهور الفقهاء من الحنفية^(٧) والمالكية^(٨) والشافعية^(٩) والحنابلة^(١٠) ، هذا إذا كان الجنون مطبقاً أي : مستمرّاً لا يفيق منه الإنسان ، أما إذا كان الجنون متقطعاً يفيق منه المريض بعضاً من الوقت ، فوصيته في حال إفاقته صحيحة^(١١) .

[٣] المبرسم : هو الذي يهذي في كلامه^(١٢) ، والمبرسام : بكسر الباء ، لفظ معرب ، ورم في الدماغ يتغير منه عقل الإنسان فيهذي^(١٣) .

والمبرسم في حكم المجنون ، سقط عنه التكليف ، ولا عبارة له ، فلا تصح وصيته ، وهو قول الحنفية^(١٤) والمالكية^(١٥) والشافعية^(١٦) والحنابلة^(١٧) .

[٤] المعتوه : هو من كان ناقص العقل ، مختلط الكلام ، فاسد التدبير دون مس الجنون^(١٨) .
والعته : ضعف العقل من غير جنون ؛ أفة تجعل الإنسان مختلط العقل ، فبعض كلامه ككلام العقلاء ، وبعضه ككلام المجانين^(١٩) .

(١) الصغير غير المميز : الصبي دون البلوغ ولا يفرق بين الربح والخسارة ولا بين الضار والنافع = من كان سنه أقل من سبع سنوات . معجم لنة الفقهاء : (٢٤٤) .

(٢) الهداية : (٥٨٥/٤) ، الاختيار : (٥٢٨/٢) ، رد المحتار : (٣٤٧/١٠ - ٣٤٨) .

(٣) أسهل المدارك : (٣٢٧/٢) ، كفاية الطالب الرباني : (٢٩٢/٢) .

(٤) مغني المحتاج : (٦٧/٤) ، العزيز شرح الوجيز : (٦/٧) ، الحاوي الكبير : (١٨٩/٨) .

(٥) الكافي : (٢٦٧/٢) ، المغني : (٥٠٨/٨) ، شرح منتهى الإرادات : (٤٥٤/٢) .

(٦) معجم لنة الفقهاء : (٣٧٧) .

(٧) الاختيار : (٥٢٨/٢) ، رد المحتار : (٣٣٧/١٠) .

(٨) الشرح الكبير : (٤٨٤/٦) ، البهجة : (٥٨٩/٢) ، الشرح الصغير : (٣١٧/٤) .

(٩) مغني المحتاج : (٦٧/٤) ، روضة الطالبين : (٩٣/٥) ، الإقناع : (٢٢٢/٢) ، الحاوي الكبير : (١٨٩/٨) .

(١٠) كشاف التنوع : (٤٠٦/٤) ، الكافي : (٢٦٧/٢) ، منار السبيل : (٣٥/٢) .

(١١) المغني : (٥١٠/٨) ، النظريات الفقهية : الزحيلي ، د. محمد . امج . دار القلم - دمشق ، والدار الشامية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م : (١٥٠) ، البهجة : (٥٨٩/٢) .

(١٢) معجم لنة الفقهاء : (٣٧٠) .

(١٣) معجم لنة الفقهاء : (٨٦) .

(١٤) رد المحتار : (٣٣٧/١٠) .

(١٥) الشرح الكبير : (٤٨٤/٦) ، حاشية الخرشبي : (٤٥٧/٨) .

(١٦) روضة الطالبين : (٩٣/٥) ، العزيز شرح الوجيز : (٦/٧) ، مغني المحتاج : (٦٧/٤) .

(١٧) الكافي : (٢٦٧/٢) ، الممتع : (١٩٤/٤ - ١٩٥) .

(١٨) معجم لنة الفقهاء : (٤٠٩) .

(١٩) معجم لنة الفقهاء : (٢٧٤) .

وَالرَّقِيقِ^[١] ، وَالْمَكَاتِبِ^[٢] ، وَلَا تَصِحُّ وَصِيَّةُ الْمُرَاهِقِ^[٣] فِي أَظْهَرِ الْقَوْلَيْنِ^[٤] ، وَهِيَ بَاطِلَةٌ ، وَبِهِ [جَزَمَ]^[٥] أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ^[٥] ، وَهُوَ وَجْهٌ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ^[٦] ...

[١] في (ب) : (طلع) .

والمعتوه في حكم المجنون أيضاً^(١) ، فلا تصح وصيته عند جمهور الفقهاء من الحنيفة^(٢) والمالكية^(٣) والشافعية^(٤) والحنابلة^(٥) ؛ لفقده العقل مناط التكليف ، فيفقد أهلية التبرع ، وهو عند الحنيفة في حكم الصغير المميز^(٦) .

[١] والرقيق : العبد المملوك^(٧) ، والرق : العبودية = زوال نعمة الحرية^(٨) .

فالرقيق - سواء كان قنأ أو مدبراً أو مكاتباً - لا تصح وصيته عند جمهور الفقهاء من الحنيفة^(٩) والمالكية^(١٠) والشافعية^(١١) والحنابلة^(١٢) لفقده شرط الحرية فهو ليس أهلاً للتبرع ؛ لأنه لا يملك شيئاً ليتبرع به ، بل هو وما معه ملك لسيدته فلا يستطيع أن يتبرع به ويملكه لغيره .

[٢] المكاتب : الرقيق الذي تمَّ عقدٌ بينه وبين سيده على أن يدفع له مبلغاً من المال نجوماً ليصيرَ حُرّاً^(١٣) .

[٣] المراهقة : مرحلة من العمر يقارب فيها الإنسان البلوغ^(١٤) ، والمراهق في كتب الفقه هو الصبي المميز .

[٤] لارتفاع القلم عنه كالمجنون فلا عبارة له^(١٥) .

[٥] باستثناء ما إذا كانت وصيته في أمر تجهيزه وتكفينه ودفنه ، فقد جوزها الحنيفة استحساناً^(١٦) .

[٦] الممتع : (١٩٣/٤) ، تصحيح الفروع : : (٤٩٨/٤) ^(١٧) .

(١) المغني : (٤١٥/٩) ، المبدع : ابن مفلح ، أبو إسحاق ، برهان الدين ، إبراهيم بن محمد بن عبد الله ، ت ٨٨٤هـ . ١١ مج . المكتب الإسلامي - بيروت ، طبعة سنة ١٤٠٠هـ ، ولم يذكر رقم الطبعة : (٢٣٠/٨) ، المنونة : (٧٩/٢) .

(٢) رد المحتار : (١٧٣/٣) ، درر الحكام شرح مجلة الأحكام : حيدر ، علي ، ت ١٣٥٣هـ . ٤ مج . تعريب المحامي فهمي الحسيني . دار الجبل - بيروت ، ط ١٤١١هـ - ١٩٩١م : (٦٩٩/٢) .

(٣) أسهل المدارك : (٣٢٧/٢) ، بلغة السالك : (٣١٧/٤) .

(٤) مغني المحتاج : (٦٧/٤) ، روضة الطالبين : (٩٣/٥) ، العزيز شرح الوجيز : (٦/٧) .

(٥) المغني : (٥١٠/٨) ، الكافي : (٢٦٧/٢) ، منار السبيل : (٣٥/٢) .

(٦) درر الحكام شرح مجلة الأحكام : (٦٩٩/٢) ، رد المحتار : (١٧٣/٣) .

(٧) معجم لغة الفقهاء : (٢٠٢) .

(٨) معجم لغة الفقهاء : (٢٠١) .

(٩) فتح باب العنابة : (٤٢٧/٣) ، اللباب في شرح الكتاب : (١٧٨/٣) ، البناية : (٥٠٨/١٢) .

(١٠) أسهل المدارك : (٣٢٧/٢) ، البهجة : (٥٨٩/٢) ، حاشية الخريشي : (٤٥٧/٨) .

(١١) العزيز شرح الوجيز : (٧/٧) ، مغني المحتاج : (٦٧/٤) ، روضة الطالبين : (٩٣/٥) .

(١٢) المغني : (٥١١/٨) ، كشاف القناع : (٤٠٦/٤) .

(١٣) معجم لغة الفقهاء : (٤٢٤) .

(١٤) معجم لغة الفقهاء : (٣٩٠) .

(١٥) الحاوي الكبير : (١٨٩/٨) ، العزيز شرح الوجيز : (٧/٧) ، روضة الطالبين : (٩٣/٥) .

(١٦) الهداية : (٥٨٥/٤) ، رد المحتار : (٣٤٨/١٠) .

(١٧) تصحيح الفروع : المرادوي ، علاء الدين ، أبو الحسن علي بن سليمان بن أحمد ، ت ٨٨٥هـ . ٦ مج . تحقيق أبي الزهراء حازم القاضي . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م . (وهو مطبوع على هامش كتاب الفروع لابن مفلح الحنبلي) .

وَالثَّانِي مِنْ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ^[١] ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ أَنَّهَا صَحِيحَةٌ^[٢] ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ الْمُنْتَصُوصُ
عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ إِذَا جَاوَزَ عَشْرَ سِنِينَ^[٣] ، وَتَصِيحُ وَصِيَّةِ الْكَافِرِ^[٤] ، وَالْمَخْجُورِ عَلَيْهِ^[٥]
بِالْفَلْسِ^[٦] مُطْلَقًا كَمَا أُطْلِقَتْ فِي الرُّوضَةِ . . .

- [١] التلخيص : (٥٨٧/٢) ، الإصباح عن معاني الصحاح : (٦٣/٢) (١) .
- [٢] لما روي أن عمر بن الخطاب أجاز وصية غلام من غسان كان عمره عشر سنوات ، ولأنه لا ضرر
عليه من الوصية ؛ فملكه لا يزول عما أوصى به إلا بعد الموت ، وإن بلغ أمكنه الرجوع عنها^(٢) .
- [٣] الإنصاف : (١٧٤/٧ - ١٧٥) ، المغني : (٥٠٨/٨) ، الكافي : (٢٦٨/٢) .
- [٤] لأنه أهل للتصرف بالمال والتبرع به باتفاق جمهور الفقهاء من الحنفية^(٣) والمالكية^(٤) والشافعية^(٥)
والحنابلة^(٦) ، وبشرط أن لا يوصى بمحرم كخمر ، أو خنزير ؛ لأنه لا يتمول ولا يقنتى ، ولا لجهة معصية
كعمارة كنيسة ، أو كتابة التوراة والإنجيل .
- [٥] الحَجْرُ هو : منع نفاذ التصرفات القولية وهو نوعان :
- حجر تام : وهو وقوع جميع التصرفات القولية للمحجور عليه كلها باطلة ، وسببه : الجنون ، وعدم التمييز .
حجر ناقص : وهو وقوع بعض التصرفات القولية للمحجور عليه باطلة دون بعض ، وسببه : السفه ،
والإفلاس ، ومرض الموت^(٧) .
- [٦] والفلس أو الإفلاس يطلق في الشرع على أحد معنيين^(٨) :
- الأول : أن يستغرق الدين مال المدين ، فلا يكون في ماله وفاء بديونه .
الثاني : أن لا يكون للمفلس مال معلوم أصلاً .
- وقد ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية^(٩) والمالكية^(١٠) والشافعية^(١١) والحنابلة^(١٢) إلى صحة وصية
المحجور عليه بالفلس ؛ لصحة عبارته ، واحتياجه للثواب ، إلا أن وصيته تكون موقوفة على إجازة الغرماء
، فإن أجازوها جازت ، وإن ردها بطلت ، وتنفذ في حدود الثلث بعد وفاء الديون إن بقي من تركته شيء .
- (١) الإصباح عن معاني الصحاح : ابن هبيرة ، عون الدين ، أبو المظفر يحيى بن محمد ، ت ٥٦٠ هـ - ٢ مج . تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي . دار
الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .
- (٢) التهذيب : (٩٩/٥) ، العزيز شرح الوجيز : (٦/٧ - ٧) ، المدونة : (٣٤٥/٤ - ٣٤٦) .
- (٣) بدائع الصنائع : (٤٨٥/١٠ - ٤٨٦) ، الهداية : (٥٨٤/٤) .
- (٤) بداية المجتهد : (١٥٤٥/٤) ، حاشية الخراسي : (٤٥٨/٨) ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل : الحطاب الرعيني ، أبو عبد الله ، محمد بن محمد بن
عبد الرحمن ، ت ٩٥٤ هـ - ٨ مج . ضبط وتخريج زكريا عيرات . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م : (٥١٥/٨) .
- (٥) مغني المحتاج : (٦٧/٤) ، العزيز شرح الوجيز : (٧٠٣/٧) .
- (٦) المغني : (٥١٢/٨) ، الإنصاف : (١٧٣/٧) .
- (٧) معجم لغة الفقهاء : (١٥٤) .
- (٨) بداية المجتهد : (١٤٥١/٤) .
- (٩) للباب في شرح الكتاب : (١٧٥/٣) ، البناية : (٥٠٣/١٢ - ٥٠٤) .
- (١٠) حاشية العدوي على كناية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني : العدوي ، علي بن أحمد بن مكرم الله ، ت ١١٨٩ هـ - ٢ مج . ضبط
وتصحیح محمد شاهين . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م : (٢٩٢/٢) ، الشرح الصغير : (٣١٦/٤ - ٣١٧) .
- (١١) مغني المحتاج : (٦٧/٤) ، فتح الوهاب : (٢١/٢) ، الإقناع : (٢٢٢/٢) ، الحاوي الكبير : (١٩٠/٨) .
- (١٢) كشاف القناع : (٤٠٦/٤) .

وَالْمَحْجُورِ عَلَيْهِ^[١] [يَسْفَهُ] [ب] [١] عِنْدَنَا قَطْعًا^[٢] ، وَقِيلَ قَوْلَانِ [٣] .

[١] في الأصل : ما بين القوسين مكتوب في الهامش مرتين وطى إحداهما تشطيب خفيف ، وكتب في نهايته (صح) ، إشارة إلى مسحه وأنه من أصل المخطوطة .
[ب] في (ب) : (سفه) .

[١] السفه : هو التصرف بما يناقض الحكمة ، أو هو : إساءة التصرف في المال ، وسمي السفه سفيهاً لخفة عقله وسوء تصرفه^(١) ، والسفه أمر تقديري وليس أمراً منضبطاً ، ويُعتمد في تقديره على مدى إساءة استعمال الحق ، والإنفاق في غير موضعه^(٢) .

[٢] اتفق جمهور الفقهاء من الحنفية^(٣) والمالكية^(٤) والشافعية^(٥) وأصح الوجهين عند الحنابلة^(٦) على أن وصية المحجور عليه بسفه صحيحة لصحة عبارته ؛ ولحاجته للنواب بعد موته ، مع عدم وجود المضرة به ، إذ ليس في وصيته إضاعة لماله .

ويرى الحنفية إلى أن وصيته تصح في القربات ، وأبواب الخير ، كالوصية بالحج مثلاً . وأما إذا أوصى بغير القرب ، فلا تنفذ وصيته عندهم .

[٣] كالصبي المميز^(٧) .

(١) معجم لغة الفقهاء : (٢١٩) .

(٢) النظريات الفقهية : (١٥٢) .

(٣) درر الحكام شرح مجلة الأحكام : (٧٠٩/٢) .

(٤) المدونة : (٣٤٥/٤) ، بداية المجتهد : (١٥٤٥/٤) ، الشرح الكبير : (٤٨٤/٦) .

(٥) مغني المحتاج : (٦٧/٤) ، الحاوي الكبير : (١٩٠/٨) ، التلخيص : (٥٨٧/٢) ، روضة الطالبين : (٩٣/٥) .

(٦) المنهي : (٥١٠/٨) ، الممتع : (١٩٣/٤ - ١٩٤) ، الإنصاف : (١٧٤/٧) .

(٧) المهذب : (٧٠٨/٣) ، روضة الطالبين : (٩٣/٥) ، مغني المحتاج : (٦٧/٤) .

أَشْرُوطُ الْمُوصِي لَهُ^[أ]

[الْوَصِيَّةُ لِجَهَةِ عَامَّةٍ]^[ب]

وَتَصِحُّ الْوَصِيَّةُ لِجَهَةِ عَامَّةٍ مُطْلَقًا^[١] : كَالْقَبِيلَةِ الْعَظِيمَةِ ، وَالْفُقَرَاءِ ، وَالْمَسَاكِينِ عَلَى أَظْهَرِ الْقَوْلَيْنِ^[٢] ، وَلَا يُشْتَرَطُ كَوْنُ الْمُوصِي لَهُ مُعَيَّنًا ، وَبِهِ قَالَ الْمَالِكِيُّ^[٣] وَالْحَنَابِلَةُ^[٤] وَالْجُمْهُورُ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ لِلْقَبِيلَةِ الَّتِي لَا يُمَكِّنُ حَصْرُهَا ؛ لِأَنَّ فِيهَا الْأَغْنِيَاءَ فَلَا تَقَعُ لَهُمْ قُرْبَةٌ ، انْتَهَى^[٥] .

[أ] العنوان بين القوسين من وضع المحقق .

[ب] العنوان العربي بين القوسين من وضع المحقق .

[١] أي لا يمكن حصر أفرادها واستيعابهم ، سواء ظهر في الوصية قصد القرابة كالوصية للفقراء وبناء المساجد ، أو تكون مباحة لا يظهر فيها قصد القرابة كالوصية للأغنياء ، ولكن بشرط أن لا تكون جهة معصية ، فلا تصح وصية المسلم لما فيه معصية الله ، كبناء بقعة لبعض المعاصي : كالكنيسة ، أو الملاهي التي يعصى فيها الله ؛ ذلك لأن قصد المسلم من الوصية التقرب إلى الله ، ولا يكون ذلك إلا بالطاعات والعمل الصالح^(١) .

[٢] للشافعية في الوصية للقبيلة العظيمة : كالعلوبين ، والهاشميين قولان : (٢) .

القول الأول : وهو الأظهر في المذهب ، أنها صحيحة وتصرف إلى ثلاثة من أبناء القبيلة .

القول الثاني : أنها باطلة ؛ لأنه لا يمكن إعطاء جميع أفراد القبيلة من الوصية .

أما الوصية للفقراء والمساكين فصحيحة ، وتصرف إلى ثلاثة منهم^(٣) .

[٣] ينظر ذلك في : حاشية الخرخشي : (٤٧٢/٨) ، بلغة السالك لأقرب المسالك : (٣٢٤/٤) .

[٤] وقالوا : تصرف إلى واحد منهم^(٤) .

[٥] وهو ما ذهب إليه الحنفية من صحة الوصية للفقراء والمساكين ، أما الوصية للقبيلة : فإن كانت القبيلة يمكن حصرها صحت الوصية لها ، وإن لم يمكن حصرها فلا تصح^(٥) .

(١) مغني المحتاج : (٦٨/٤) ، روضة الطالبين : (٩٤/٥) ، المغني : (٤٥٥/٨) .

(٢) المهذب : (٧٣٠/٣) ، حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء : الفلال ، سيف الدين ، أبو بكر محمد بن أحمد الثعالبي . مج . تحقيق د . ياسين أحمد إبراهيم تراكمة . مكتبة الرسالة الحديثة - عمان ، ط ١ ، ١٩٨٨ م : (٩٩/٦) .

(٣) المهذب : (٧٢٩/٣) ، روضة الطالبين : (١٥٨/٥) .

(٤) المغني : (٤٥٥/٨) ، الكافي : (٢٧٧،٢٧٠/٢) .

(٥) بدائع الصناعات : (٥٠٣/١٠ - ٥٠٥) ، للنبالية : (٥٩٢/١٢) ، المغني : (٤٥٥/٨) ، العتب الفاضل : (٢٣٧/٢) ، الإصاح عن معاني الصحاح : (٦٥/٢) .

الْوَصِيَّةُ لِجِهَةٍ خَاصَّةٍ وَشَخْصٍ مُعَيَّنٍ^[١]

وَتَصِيحُ الوَصِيَّةِ لِجِهَةٍ خَاصَّةٍ^[١] ، وَشَخْصٍ مُعَيَّنٍ^[٢] ، بِشَرَطِ أَنْ يُتَّصَرَ لَهُ الْمَلِكُ^[٣] فِي الْجُمْلَةِ حَالًا أَوْ مَالًا^[٤] ، وَأَنْ [يَكُونَ] مَوْجُودًا عِنْدَ مَوْتِ الْمُوصِي^[٥] ، فَتَصِيحُ لِقُرَاءِ زَاوِيَةٍ مُعَيَّنَةٍ ، أَوْ رِبَاطٍ ، وَلِذِمِّي^[٦] ، وَصَبِيٍّ ، وَمَجْتُونٍ بِالْإِجْمَاعِ ، ...

[١] الغزوان الفرعي بين الفرسين من وضع المحقق .

[١] أي معينة محصورة .

[٢] فلا تصح لغير المعين ، كما لو أوصى لأحد هذين الرجلين ؛ لأن الموصى له يكون مجهولاً جهالة لا يمكن إزالتها ، فلا يمكن عندها تسليم الموصى به للموصى له^(١) .

[٣] باتفاق جمهور الفقهاء من الحنفية^(١) والمالكية^(٢) والشافعية^(٣) والحنابلة^(٤) ؛ لأن الوصية تملك ، فيشترط في الموصى له أن يكون أهلاً للتمليك عند موت الموصى .

[٤] أي : في المستقبل .

[٥] وقد ذهب إلى ذلك جمهور الفقهاء من الحنفية^(١) والشافعية^(٢) والحنابلة^(٣) ؛ لأن الوصية تملك ولا يجوز التملك للمعدوم ، والوجود : إما أن يكون وجوداً حقيقياً كالإنسان الحي ، أو وجوداً تقديرياً كالحمل الذي يولد حياً لأقل مدة الحمل - ستة أشهر - من تاريخ إنشاء الوصية ؛ أو من وقت موت الموصى .

وخالف المالكية^(٤) فلم يشترطوا وجود الموصى له ، لا عند إنشاء الوصية ، ولا عند موت الموصى ، فتجوز الوصية عندهم للحمل حتى لو لم يكن موجوداً ، والذي سيوجد بعد وقت إنشاء الوصية .

والراجح عندي - والله أعلم - هو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من اشتراط وجود الموصى له وجوداً حقيقياً أو تقديرياً عند موت الموصى ؛ لأنه لا يتصور تملك المعدوم ، ولا تملك من قد يوجد وقد لا يوجد .

[٦] وقد ذهب إلى ذلك جمهور الفقهاء من الحنفية^(١) والمالكية^(٢) والشافعية^(٣) =

(١) مغني المحتاج : (٦٨/٤) ، المهذب : (٧١٤/٣) ، الدرر البهية : (٧/٧) ، بدائع الصنائع : (٥٠٢/١٠) ، الكافي : (٢٦٩/٢) .

(٢) بدائع الصنائع : (٤٩٠،٤٨٨/١٠) .

(٣) الذخيرة : التراقي ، شهاب الدين ، أبو العباس أحمد بن إبراهيم ، ت ٦٨٤هـ . ١٤ مج . تحقيق : د. محمد حجي ، وسعيد أعراب ، ومحمد بو خسنزة . دار الغرب الإسلامي - بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٤م : (١٣/٧) ، الشرح الكبير : (٤٨٥/٦) ، كفاية الطالب الرباني : (٢٩٢/٢ - ٢٩٣) .

(٤) مغني المحتاج : (٦٨/٤) ، المهذب : (٧١٣/٣) ، روضة الطالبين : (٩٥/٥) .

(٥) للكافي : (٢٦٨/٢) ، الإصناف : (٢٠٨/٧) ، المتع : (٢٢٠/٤) ، الروض المربع شرح زاد المستنقع : البيهقي ، منصور بن يونس بن إبراهيم . خرج أحاديثه عبد القدوس محمد نذير . دار المؤيد - الرياض ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م : (٤٧١) .

(٦) بدائع الصنائع : (٤٨٨/١٠) ، رد المحتار : (٣٣٧/١٠) ، تكملة البحر الرائق : (٢١٢/٩) .

(٧) الدرر البهية : (٥/٧) ، حاشية الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج : الشرواني ، عبد الحميد ، ١٣ مج . ضبط وتصحيح محمد الخالدي . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م : (وهي مطبوعة مع حاشية المبلدي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج) : (١٣٦/٨) .

(٨) منار السبيل : (٤٠/٢) ، شرح منتهى الإرادات : (٤٦٥/٢) .

(٩) البهجة : (٨٥٩/٢) ، حاشية الخرشني : (٤٥٨/٨) ، حاشية النسوقي : (١٨٥/٦) .

(١٠) فتح التدير : ابن الهمام ، كمال الدين ، محمد بن عبد الواحد السيولسي ، ت ٨٦١هـ . ١٠ مج . مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - القاهرة ، ط ١ ، ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م : (٤٢٦/١٠) ، الفتاوى البرازية : ابن البراز ، حافظ الدين ، محمد بن محمد بن شهاب ، ت ٨٢٧هـ . ٣ مج . دار المعرفة - بيروت ، ط ٢ ، ١٣١٠هـ . (وهو مطبوع في حاشية كتاب الفتاوى الهندية) : (٤٣٣/٩) .

(١١) حاشية الخرشني : (٤٦٣/٨) ، الشرح الكبير : (٤٩٠/٦) .

(١٢) مغني المحتاج : (٧٢/٤) ، التلخيص : (٥٨٩/٢) .

وَلَا تَصِحُّ* [١] لِمَيْتٍ [١] ، وَلَا لِحِمْلٍ سَيُوجَدُ [٢] .

[١] نهاية الصفحة رقم (١٤٧) من المخطوطة (ب) .

والحنابلة^(١) ، فقالوا بجواز وصية المسلم للذمي بما يجوز للذمي تملكه ، ولا تجوز بما لا يجوز له أن يملكه : كالمصحف والعبء المسلم لقوله تعالى : ﴿ لَا يَمْلِكُ اللَّهُ مَنَ الدِّينِ لِمَن يَمْلِكُوهُ فِي الدِّينِ وَكَوْ يُخْرِجُوهُ مِنْ دِينِهِمْ أَنْ تَبَرَّوْهُمُ وَتَقْسِلُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ﴾^(٢) ، وإن كان الذمي حربياً : فالظاهر عند الشافعية^(٣) ، ومذهب الحنابلة^(٤) ، هو صحة الوصية له ، واشترط الحنفية^(٥) ألا يكون حربياً غير مستأمن ، فإن كان ، فلا تصح الوصية له ، وإن كان مستأمناً تصح ، وقال المالكية^(٦) لا تصح الوصية للحربي .

والراجح عندي - والله أعلم - هو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من جواز وصية المسلم للذمي بما يجوز للذمي تملكه ، إلا أن الأولى بالمسلم ألا يوصي للذمي إلا إذا وجد للوصية له سبب شرعي ، كالوالدين والأقربين غير المسلمين ، فإن اختلف الدين يجرمهم من الميراث ، وقد يكونوا فقراء ، وتأليفاً قلوبهم يوصي لهم ، أو أن يكون للذمي على المسلم فضل سابق ، فإن لم يكن للوصية سبب فقد كرهها المالكية لأن المسلم أولى بها ، أما إذا كان الذمي حربياً فلا تجوز الوصية له لما فيها من الإعانة له على حرب المسلمين .

[١] يشترط في الموصى له أن يكون أهلاً للملك والاستحقاق ؛ لأن الوصية تملك ، والميت ليس أهلاً للملك ، فلا تصح له سواء علم الموصي بموته أم لم يعلم باتفاق جمهور الفقهاء من الحنفية^(٧) والشافعية^(٨) والحنابلة^(٩) ، وهو الراجح - والله أعلم - .

وأجاز المالكية^(١٠) الوصية للميت إذا علم الموصي بموته ، وتصرف الوصية الموصى بها على دينية ، وإلا فتكون لورثته ، فإن لم يعلم الموصي بموته فلا تصح الوصية له ؛ لأنه لا يصح التملك للميت .

[٢] عند جمهور الفقهاء من الحنفية^(١١) والشافعية^(١٢) والحنابلة^(١٣) ؛ لأن الوصية تملك ، ولا يجوز التملك للمعدوم ، وهو الراجح - والله أعلم - .

أما المالكية ، فأجازوا الوصية للحمل الذي سيوجد مستقبلاً بعد الوصية ، أو بعد موت الموصي ، إذا استهل صارخاً^(١٤) .

(١) الإصناف : (٢٠٨/٧) ، المغني : (٥١٢/٨) ، الروض المربع : (٤٧١) ، الكافي : (٢٦٨/٢) ، الممتع : (٢٢٠/٤) .

(٢) سورة الممتحنة : الآية (٨) .

(٣) العزيز شرح الوجيز : (٢٠/٧) ، التهذيب : (٧٢/٥) .

(٤) الإصناف : (٢٠٨/٧ - ٢٠٩) ، المغني : (٥١٢/٨) .

(٥) بدائع الصنائع : (٤٨٨/١٠) ، رد المحتار : (٣٤٥/١٠) .

(٦) حاشية الخرشى : (٤٦٣/٨) ، الشرح الكبير : (٤٩٠/٦) .

(٧) بدائع الصنائع : (٤٩٠/١٠) .

(٨) التلخيص : (٥٨٩/٢) ، المهذب : (٧١٣/٣) ، روضة الطالبين : (١١١/٥) .

(٩) الكافي : (٢٦٨/٢) ، الروض المربع : (٤٧٢) .

(١٠) الذخيرة : (٢٤/٧) ، حاشية الخرشى : (٤٦٣/٨) .

(١١) المبسوط : للسرخسي ، أبو بكر ، محمد بن أبي سهل ، ت ٤٨٣ هـ . ٣٠ مج . دار المعرفة - بيروت ، طبعة سنة ١٤٠٦ هـ : (٨٦/٢٨) .

(١٢) المهذب : (٧١٣/٣) ، روضة الطالبين : (٩٦/٥) ، مفتي المحتاج : (٦٩/٤) .

(١٣) الكافي : (٢٦٩/٢) ، الإصناف : (٢١٧/٧) ، الممتع : (٢٢٣/٤) ، الروض المربع : (٤٧١) .

(١٤) الذخيرة : (١٣/٧) ، البهجة : (٥٨٩/٢) ، حاشية الصوقي : (٤٨٥/٦ - ٤٨٦) .

أَشْرُوطُ الْمُوصَى بِهِ^[١]

وَشَرَطُ الْمُوصَى بِهِ : كَوْنُهُ مَقْصُوداً^[١] ، وَكَوْنُهُ يَقْبَلُ النُّقْلَ مِنْ [مَلِك] [ب] شَخْصٍ إِلَى شَخْصٍ^[٢] ، وَبِهِ قَالَ الْحَنْفِيَّةُ^[٣] ، وَالْحَنَابِلَةُ^[٤] ، وَأَنْ لَا يَكُونَ مَعْصِيَةً^[٥] ...

[١] العنوان بين القوسين من وضع المحقق .

[ب] ما بين القوسين زيادة من (ب) ، ولا توجد في الأصل .

[١] أي أن يكون مالا منقوماً شرعاً يحل اقتناؤه والانتفاع به ، فلا تصح الوصية بما لا يُتَقَوَّمُ ويحرم اقتناؤه والانتفاع به : كالتم ، والخنزير ، أو آلة للهو ، أو القمار عند جمهور الفقهاء من الحنفية^(١) والمالكية^(٢) والشافعية^(٣) والحنابلة^(٤) .

[٢] فلا تصح الوصية بما لا يقبل النقل من شخص إلى شخص^(٥) : كحق الخيار^(٦) ، وحق الشفعة^(٧) ، وحق الكذب^(٨) ، والقصاص^(٩) .

[٣] فتح القدير : (٤١١/١٠) ، شرح العناية على الهداية : : (٤١٢/١٠) (١٠) .

[٤] كشف القناع : (٤٤٦/٤ - ٤٤٨) ، شرح منتهى الإرادات : (٤٧٢/٢ - ٤٧٤) .
وبه قال المالكية أيضاً^(١١) .

[٥] لأن الوصية إنما شرعت قربة إلى الله سبحانه وتعالى ، وليندرك الإنسان بعضاً مما فرط به في حياته ، من حقوق الله أو حقوق عباده ، ولا يُتَقَرَّبُ إلى الله سبحانه بالوصية بمعصية ، وقد اتفق جمهور الفقهاء من الحنفية^(١٢) والمالكية^(١٣) والشافعية^(١٤) ...

--

(١) بدائع الصنائع : (٥٢٢/١٠) ، رد المحتار : (٣٣٨/١٠) .

(٢) الذخيرة : (٢٩/٧) ، كفاية الطالب الربيعي : (٢٩٣/٢) .

(٣) الحارثي الكبير : (١٩٤/٨) ، فتح الوهاب : (٢٣/٢) ، روضة الطالبين : (١١١/٥) ، المهذب : (٧١٥/٣) .

(٤) الإيضاح : (٢٣٨/٧) ، هداية الراغب لشرح عمدة الطالب : النجدي ، عثمان أحمد ، ت ١١٠٠ هـ . تحقيق الشيخ حسين مخلوف . دار البشير - جدة ، والدار الشامية - بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م : (٤١٩) .

(٥) روضة الطالبين : (١١١/٥) ، الأنوار لأعمال الأبرار : الأردبيلي ، جمال الدين ، يوسف بن إبراهيم ، ت ٧٩٩ هـ - ٢ مج . مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع ، الطبعة الأخيرة ، طبعة سنة ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م : (٢٣/٢) ، الغرر البهية : (١٧/٧) .

(٦) حق الخيار : هو حق التعاقد في فسخ العقد أو إبعثائه لظهور مسوغ شرعي أو بمقتضى اتفاق عقدي .

الموسوعة الفقهية الصادرة عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتية . ٣٨ مج - حتى الآن - . طباعة ذات السلاسل - الكويت ، ط ٢ ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م : (٤/٢٠) . ولا زالت الموسوعة تصدر تباعاً .

(٧) حق الشفعة : هو حق تملك قهري يثبت للشريك القديم على الشريك الحادث فيما ملك بعموض . حاشية البجيرمي : (٥١٦/٣) .

(٨) حد القذف : وهو شتمون جلدة ، ومقروط شهادة القاذف إلا أن يتوب ، لقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ لَمَّا مَا يَأْتِيَنَّهِنَّ مِنْ أَهْلِهِنَّ فَاصْلِحُوا لَهُنَّ مَا فِي سُلُوبِهِنَّ وَلَا تَقْبَلُوا لَهُنَّ حُكْمًا وَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ . إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ تَعْدِ حَيْثُ وَاصَلُّوا فَإِنَّ اللَّهَ تَجَوُّزٌ رَحِيمٌ ﴾ . (سورة النور : آيات (٥،٤))

(٩) القصاص : هو أن يفعل بالفاعل الجاني مثل ما فعل . التتريفات : (١٨٣) .

(١٠) شرح العنابة على الهداية : البابرقي ، أكمل الدين ، محمد بن محمود ، ت ٧٨٦ هـ - ١٠ مج . مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده القاهرة ، ط ١ ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٠ م . (وهو مطبوع على هامش كتاب فتح القدير) .

(١١) الذخيرة : (٢٩/٧) .

(١٢) بدائع الصنائع : (٥٠١/١٠) ، الهداية : (٦٠٨/٤) ، البنابة : (٦١٨/١٢) .

(١٣) الشرح الكبير : (٤٨٤/٦ - ٤٨٥) ، أسهل المدارك : (٣٢٧/٢) .

(١٤) المهذب : (٧١٠/٣) ، التهذيب : (٩٠/٥) ، الأنوار لأعمال الأبرار : (٢٣/٢) .

فَتَصِيحُ بِكُلِّ مَا يَصِيحُ بِيَعُهُ ، وَيَجْلُودُ الْمَيْتَةَ قَبْلَ الدَّبَاغِ^[١١] ، وَيَبَالِزِيلُ^[١٢] ، [وَالْكَتَابِ]^[١٣] الْمَعْلَمُ^[١٤] ، [وَكَذَا الْقَابِلِ لِلتَّعْلِيمِ]^[١٥] ، [وَبِالْخَمْزَةِ]^[١٦] [الْمُحْتَرَمَةَ]^[١٧] ، وَتَصِيحُ بِالْقُرْبَةِ ، وَبِالْمُبَاحِ ، [لَا]^[١٨] بِالْمَعْصِيَةِ ، وَبِهِ قَالَ الْحَنَابِلَةُ^[١٩] ، فَلَا تَصِيحُ بِنَاءِ كَنَيْسَةٍ ، وَيَقَعَةُ لِبَغْضِ الْمَعَاصِي ، وَتَصِيحُ لِغَنِيِّ وَقَفِيرٍ^[٢٠] . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يُشْتَرَطُ كَوْنُهَا قُرْبَةً ، فَلَا تَصِيحُ بِالْمُبَاحِ ، وَلَا لِغَنِيِّ ، وَجَوَزَهَا أَصْحَابُ الرَّأْيِ بِالْمَعْصِيَةِ ، وَبِالْفِعْلِ الْمُحْرَمِ^[٢١] .

[١] في (ب) : (وبالكتاب) .

[٢] ما بين القوسين زيادة من (ب) ، ولا توجد في الأصل .

[٣] في (ب) : (والخمر) .

[٤] سقطت من : (ب) .

والحنابلة^(١) على عدم جواز أن يكون الموصى به معصية .

[١] إذا كانت الجلود قابلة للدبغ^(٢) ، وبدبغها تطهر ويحل الانتفاع بها ، وقال الحنفية لا يصح لأنها ليست مالا ، فالشرط عندهم أن يكون الموصى به مالا أو متعلقا بمال^(٣) .

[٢] لأنه ينتفع به كسماد للمزروعات^(٤) .

[٣] هو الذي ينتفع به في الصيد ، أو الزراعة ، أو حراسة الماشية ، إذا أوصى به لمن يحل له اقتناؤه والانتفاع به^(٥) ، وهو مقوم عند الحنفية^(٦) والحنابلة^(٧) ؛ لأن فيه نفعاً مباحاً .

[٤] مغني المحتاج : (٧٦/٤) ، روضة الطالبين : (١١٣/٥) ، فتح الوهاب : (٢٣/٢) ، المغني : (٥٦٩/٨) ، نيل المأرب : (٤٧/٢) .

[٥] هي ما عصر بقصد أن يعمل خلا لينتفع به^(٨) .

[٦] ينظر : الممتع : (٢٣٦/٤ - ٢٤٠، ٢٣٧) ، الإنصاف : (٢٤٥، ٢٣٨/٧) .

[٧] الغرر البهية : (٥/٧) ، اللباب في شرح الكتاب : (١٦٨/٣) ، رد المحتار على الدر المختار : (٣٣٦/١٠) .

[٨] وذلك إذا كانت الوصية بين أهل الذمة بعضهم ببعض ، كأن يوصي الذمي بأرض لتبنى عليها كنيسة ، أو بيعة ، أو يوصي بالذبح لعبيدهم ، أو يوصي بخمر أو خنزير لذمي آخر ، فمثل هذه الوصايا ، والتي هي في شرعنا معصية ، وفعل محرم ، لكنها عندهم قربة ، وفعل مباح ، فتجوز لهم فيما بينهم^(٩) .

(١) المغني : (٥٧٠/٨) ، نيل المأرب بشرح دليل الطالب : ابن أبي تغلب ، عبد القادر بن عمر الشيباني ، حققه د. محمد الأشر . مكتبة الفلاح : الكويت ، ط ١٤٠٣ - ١٩٨٣ م : (٤٢/٢) .

(٢) المهذب : (٧١٦/٣) ، روضة الطالبين : (١١٣/٥) ، مغني المحتاج : (٧٦/٤) .

(٣) بدائع الصنائع : (٥٢٢/١٠) .

(٤) المهذب : (٧١٥/٣) ، روضة الطالبين : (١١٣/٥) ، مغني المحتاج : (٧٦/٤) ، فتح الوهاب : (٢٣/٢) ، الغرر البهية : (٢٠/٧) .

(٥) المهذب : (٧١٦/٣) ، روضة الطالبين : (١١٣/٥) ، مغني المحتاج : (٧٦/٤) ، فتح الوهاب : (٢٣/٢) ، الأئوار لأعمال الأبرار : (٢٣/٢) .

(٦) بدائع الصنائع : (٥٢٢/١٠) .

(٧) الروض المربع : (٤٧٤) ، الإنصاف : (٢٣٨/٧ - ٢٤٠) ، منار السبيل : (٤٤/٢) ، المغني : (٥٦٨/٨) ، نيل المأرب : (٤٧/٢) .

(٨) مغني المحتاج : (٧٦/٤) ، فتح الوهاب : (٢٣/٢) ، روضة الطالبين : (١١٣/٥) ، الأئوار لأعمال الأبرار : (٢٤/٢) .

(٩) بدائع الصنائع : (٥٠٠/١٠ - ٥٠١) ، الهداية : (٦٠٨/٤ - ٦٠٩) .

اصيغة الوصية^(١)

وتصح الوصية باللفظ الصريح^(٢) ، وبالكتابة^(٣) ، بلا خلاف ، ومحل [بسط]^(٤) ذلك كتب الفقه المبسوط ، وقد أوضحت ذلك كله ، وتبينت^(٥) الخلاف فيه في كتابي المسمى بالمواهب السنية في أحكام الوصية^(٦) ، فراجع^(٧) إن شئت^(٨) .

[١] العنوان بين القوسين من وضع المحقق .

[٢] سقطت من : (ب) .

[٣] نهاية الصفحة رقم (١٤٥) من المخطوطة الأصل .

[٤] في الأصل : كتبت على الهامش ومعها (صح) ، إشارة إلى صحتها وإنما من أصل المخطوطة .

[١] صيغة الوصية عند جمهور الفقهاء هي الإيجاب والقبول^(١) ، وعند الحنفية هي الإيجاب من الموصي وعدم الرد من الموصى له بأن يقع اليأس من رده ، كأن يموت الموصى له بعد موت الموصي وقبل القبول ، وذهب زفر من الحنفية إلى أن ركن الوصية هو الإيجاب فقط^(٢) .

وقد اتفق الفقهاء على انعقاد الوصية باللفظ من القادر عليه ، وبالكتابة من العاجز عن النطق ، وبالإشارة المفهومة ممن عجز عن النطق والكتابة . وذهب الجمهور منهم إلى أنها تتعقد بالكتابة وإن كان الموصي قادراً على النطق ، ولا تتعقد بالإشارة ممن يحسن الكتابة^(٣) .

[٢] في دلالة على الوصية ، كأن يقول : أوصيت بكذا لفلان ، وبه تتعقد الوصية بمجرد اللفظ^(٤) .

[٣] أي بلفظ غير صريح في دلالة على الوصية : كأعطوا الشيء لفلان بعد موتي ، وتقيم منه إرادة الموصي للوصية بقرينة^(٥) ، ومن هذا النوع الوصية بالكتابة ، فقد اعتبرها الشافعية كناية^(٦) .

[٤] المواهب السنية في أحكام الوصية لشمس الدين أبي عبد الله محمد سبط المارديني ، قال في إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون : " المواهب السنية في أحكام الوصية ، لبدر الدين محمد بن محمد المعروف بسبط المارديني صاحب إرشاد الفارض أولها : الحمد لله الكريم الذي يعطي من سأل ومن لم يسأل الخ " ، ولم أعثر عليه بين المطبوعات ، وقد بحثت عنه في كتب مسارد المخطوطات ولم أتمكن من الوصول إلى مكان وجود نسخة منه^(٧) .

(١) الشرح الكبير : (٤٨٦/٦) ، مغني المحتاج : (٨٦/٤) .

(٢) بدائع الصنائع : (٤٧٩/١٠) - (٤٨٠) .

(٣) الحقوق المتعلقة بالتركة : (١١٧) ، الوصايا في الفقه الإسلامي : (٢٦٧-٢٦٩) .

(٤) مغني المحتاج : (٨٦/٤) ، العزيز شرح الوجيز : (٦١/٧ - ٦٣) ، روضة الطالبين : (١٣٣/٥ - ١٣٥) ، الإصناف : (٩٣/٧) ، بلغة السالك :

(٣١٩/٤) ، التاج والإكليل لمختصر خليل : المواق ، أبو عبد الله محمد بن يوسف ، ت ٨٩٧هـ . مع ضبط وتخريج زكريا عميرات . دار الكتب

العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م ، (وهو مطبوع على هامش كتاب مواهب الجليل) : (٥١٧/٨) .

(٥) مغني المحتاج : (٨٦/٤) ، العزيز شرح الوجيز : (٦١/٧ - ٦٣) ، روضة الطالبين : (١٣٣/٥ - ١٣٥) ، الإصناف : (٩٣/٧) ، بلغة السالك :

(٣١٩/٤) ، التاج والإكليل : (٥١٧/٨) .

(٦) مغني المحتاج : (٨٦/٤) ، العزيز شرح الوجيز : (٦١/٧ - ٦٣) ، روضة الطالبين : (١٣٣/٥ - ١٣٥) .

(٧) إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : مير سليم ، إسماعيل باشا بن محمد أمين . ٢م . عني بتصحيحه وطبعه

رفعت بيلكة الكليسي . مكتبة المشي - بغداد ، لم يذكر رقم الطبعة ولا سنة الطبع . (وهو مطبوع مع كشف الظنون) : (٦٠١/٤) .

اِقْبُولُ الوَصِيَّةِ وَرَدُّهَا^[١]

وَأَقْبُولُ مَحَلُّهُ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي^[١] عَلَى التَّرَاخِي^[٢] ، [وَلَا] [ب] يُشْتَرَطُ الْفَوْرُ فِي الْقَبُولِ^[٣] عَلَى مَا قَطَعَ بِهِ جُمْهُورُ أَصْحَابِنَا^[٤] ، [وَبِهِ قَالَتْ] [ج] الْحَنَابِلَةُ^[٥] ، وَفِي وَجْهِ ضَعِيفٍ يُشْتَرَطُ الْفَوْرُ^[٦] ، فَإِنْ رَدَّهَا الْمُوصَى لَهُ بَطَلَتْ^[٧] .

[١] العنوان بين الفوسن من وضع المحقق .

[ب] في (ب) : (لا) .

[ج] في (ب) : (وللا) .

[١] العبرة بقبول الموصى له الوصية أو رده لها هي بعد موت الموصي ولا عبرة لذلك قبل موته ؛ لأن الإيجاب في الوصية هو بعد الموت ، والقبول يكون بعد الإيجاب ، فيكون وقته بعد موت الموصي ، كما أنه لا حق للموصى له بالموصى به إلا بعد موت الموصي ؛ لأن الوصية عقد غير لازم ، فللموصى الحق في الرجوع عن وصيته ما دام حياً ، وعليه جمهور الفقهاء من الحنفية^(١) والمالكية^(٢) والشافعية^(٣) والحنابلة^(٤) .

[٢] فلا يشترط الفور في الرد أو القبول بعد موت الموصي ، بل يصح القبول على الفور وعلى التراخي ، ولو لزم طويل ؛ لأن الفور شرط في العقود المنجزة كالبيع ، والتي يجب أن يرتبط القبول فيها بالإيجاب ، والوصية ليست كذلك^(٥) .

[٣] أي بعد موت الموصي ، إلا إذا وقع الضرر على الورثة بتأخير القبول أو الرد ، فيحق للورثة مطالبة الموصى له بالقبول أو الرد ، ويجب عليه ذلك دعواً للضرر عن الورثة ، فإن امتنع اعتبر امتناعه رداً ، ويسقط حقه في الوصية ، وبهذا قال الشافعية^(١) والحنابلة^(٢) .

[٤] حلية العلماء : (٧٥/٦) ، روضة الطالبين : (١٣٥/٥) .

[٥] المغني : (٤١٨/٨ - ٤١٩) ، الممتع : (٢٠٨/٤) .

[٦] روضة الطالبين : (١٣٥/٥) .

[٧] أي بعد موت الموصي بالإجماع ؛ لأنه أسقط حقه في وقت يستطيع فيه قبوله وأخذه^(٨) .

(١) الهداية : (٥٨٤/٤) ، الاختيار : (٥٢٩/٢) ، رد المحتار : (٣٤٩/١٠) ، بدائع الصنائع : (٤٨١/١٠) .

(٢) الشرح الكبير : (٤٨٦/٦) ، حاشية الخرشى : (٤٥٩/٨) ، التلخيص : (٥٥٦/١) .

(٣) مغني المحتاج : (٨٧/٤) ، حلية العلماء : (٧٥/٦) ، المهذب : (٧١٦/٣) ، روضة الطالبين : (١٣٥/٥) ، العزيز شرح الوجيز : (١٣٧/٧) .

(٤) المغني : (٤١٩/٨) ، الكافي : (٢٧٠/٢) ، الممتع : (٢٠٨/٤) .

(٥) مغني المحتاج : (٨٧/٤) ، حلية العلماء : (٧٥/٦) ، روضة الطالبين : (١٣٥/٥) ، العزيز شرح الوجيز : (٦٣/٧) ، المغني : (٤١٩/٨) ، شرح

منتهى الإزادات : (٤٥٩/٢) ، مواهب الجليل : (٥١٨/٨) ، الشرح الكبير : (٤٨٧/٦) ، حاشية الخرشى : (٤٥٩/٨) .

(٦) روضة الطالبين : (١٣٥/٥) ، العزيز شرح الوجيز : (٦٤/٧) .

(٧) كشف القناع : (٤١٧/٤) ، الإصناف : (١٩٣/٧) .

(٨) المغني : (٤١٥/٨) ، الإصناف : (١٩٣/٧) ، حاشية الدررقي : (٤٨٦/٦) .

وَحَكَى الْمُزْنِي^[١] عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّ الْوَصِيَّةَ تَلْزَمُ بِمَوْتِ الْمُوصِي ، وَلَا تَقْتَرُ إِلَى قَبُولِ^[٢] ،
 وَقَالَ بِهِ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ^[٣] مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ^[٤] ، وَبَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ^[٥] ، وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ^[٦] .
وَقْتُ مَلِكِ الْوَصِيَّةِ^[٧]

وَاخْتَلَفَ الْجُمْهُورُ فِي وَقْتِ مَلِكِهَا إِذَا قَبِلَهَا الْمُوصَى لَهُ^[٧] :

[٧] اختلف بين الفوسين من وضع المعلق .

- [١] المزني : هو أبو إبراهيم ، إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني ، نسبة إلى مزينة ، ولد سنة ١٧٥ هـ ، فقيه ، مجتهد ، قوي الحجة ، إمام الشافعيين في عصره ، صحب الإمام الشافعي وحدث عنه ، توفي - رحمه الله - سنة ٢٦٤ هـ ، من مصنفاته : " الجامع الكبير " و " مختصر المزني " (١) .
- [٢] التلخيص في علم الفرائض : (٥٨٤/٢) ، التهذيب : (٩٢/٥) ، المغني : (٤١٩/٨) .
- [٣] ابن عبد الحكم : هو أبو محمد ، عبد الله بن عبد الحكم بن أعين بن ليث المصري الحافظ الفقيه ، ولد سنة ١٥٠ هـ ، من أجل أصحاب الإمام مالك ، انتهت إليه الرياسة بمصر بعد أشهب ، توفي - رحمه الله - بالقاهرة سنة ٢١٤ هـ . من مصنفاته : " المختصر الكبير " و " سيرة عمر بن عبد العزيز " (٢) .
- [٤] التلخيص في علم الفرائض : (٥٨٤/٢) ، حلية العلماء : (٧٦/٦) ، المهذب : (٧١٦/٣) .
- [٥] كزفر (٣) .
- [٦] أي أن المفتى به في المذهب الشافعي هو الرأي الأول بكون الوصية لا تلزم إلا بقبول الموصى له المعين .
- [٧] اتفق جمهور الفقهاء على أن الموصى له إذا قبل الوصية بعد وفاة الموصي مباشرة ولم يتراخ في القبول ؛ فإن ملكيته للموصى به تثبت من وقت وفاة الموصي .
- أما إذا تراخى قبول الموصى له للوصية عن وقت وفاة الموصي ، فقد اختلف الفقهاء في وقت دخول الموصى به في ملك الموصى له ، هل هو من وقت وفاة الموصي ، أو من وقت القبول .
- ويظهر أثر الاختلاف إذا أنتج الموصى به غلة جديدة في الفترة الواقعة بين وقت موت الموصي ووقت القبول ، فهل هذه الزيادة في الموصى به داخله في ملك الموصي فيكون للورثة فيها حق ، أم في ملك الموصى له فتكون كلها من حق الموصى له (٤) .

(١) الأعلام : (٣٢٩/١) ، شذرات الذهب : (٢٧٨/٣) ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان : ابن خلكان ، أبو العباس ، أحمد بن محمد بن أبي بكر ، ت ٦٨١ هـ . مج . تحقيق د. إسماعيل عباس . دار صادر - بيروت ، لم يذكر رقم الطبعة ولا سنة الطبع : (٢١٧/١ - ٢١٩) ، سير أعلام النبلاء : الذهبي ، شمس الدين ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ، ت ٧٤٨ هـ . ٢٥ مج . تحقيق مجموعة من العلماء بإشراف شعيب الأرنؤوط . مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ١٠ ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م : (٤٩٢/١٢ - ٤٩٧) .

(٢) معجم المؤلفين : (٢٤٩/٢) ، وفيات الأعيان : (٣٤/٣ - ٣٥) ، سير أعلام النبلاء : (٢٢٠/١٠ - ٢٢٣) ، الإعلام بوفيات الأعلام : للذهبي ، شمس الدين ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ، ت ٧٤٨ هـ . تحقيق وتعليق : رياض مراد وعبد الجبار زكار . دار الفكر المعاصر - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م : (٩٦) .

(٣) فتح باب العناية : (٤٢٧/٣) .

(٤) مغني المحتاج : (٨٨/٤) ، روضة الطالبين : (١٣٦/٥) ، كفاية الطالب الرباني : (٢٩٤/٢) .

فَقَالَ مَالِكٌ وَأَهْلُ الْعِرَاقِ ، يَمْلِكُهَا مِنْ حِينَ الْقَبُولِ^[١] ، وَحُكِيَ هَذَا الْقَوْلُ عَنِ الشَّافِعِيِّ ، وَهُوَ الْأَصَحُّ*^[٢] عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ^[٣] ، وَعَلَى هَذَا فَالْأَصَحُّ عِنْدَنَا^[٤] أَنَّ الْمَلِكَ قَبْلَ الْقَبُولِ لِلْوَرَثَةِ^[٥] وَقِيلَ لِلْمَيْتِ^[٥] ، [وَالْأَظْهَرُ]^[٦] [مِنْ]^[٦] [مِنْ] مَذْهَبِهِ - أَيِ الشَّافِعِيِّ - أَنَّ [مَلَكَه]^[٧] مَوْقُوفٌ : إِنْ قَبِلَهَا الْمُوصَى لَهُ تَبَيَّنَّا [أَنَّهُ]^[٨] مَلَكَهَا مِنْ وَقْتِ [مَوْتِ]^[٩] الْمُوصِي ، وَإِنْ رَدَّهَا تَبَيَّنَّا أَنَّهَا عَلَى مَلِكِ الْوَرَثَةِ^[١٠] ، وَهَذَا وَجْهٌ ضَعِيفٌ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ^[١١] .

[١] نهاية الصفحة رقم (١٤٨) من المخطوطة (ب) .

[ب] في (ب) : (الأظهر) .

[ج] في الأصل : مكتوبة فوق السطر ، وسقطت من : (ب) .

[د] في (ب) : (ملكها) .

[هـ] في (ب) : (أن) .

[دأ] في الأصل مكتوبة فوق السطر .

[١] وهو إحدى روايتين عند المالكية^(١) والشافعية^(٢) ؛ أن الموصى به يدخل في ملك الموصى له من حين القبول ؛ لأنه تملك بعقد ، والمعقود عليه في العقود تتوقف ملكيته على القبول كالبيع ، والقبول أيضاً سبب للملكية ، والسبب يسبق الحكم عادة .

[٢] الكافي : (٢٧٠/٢) ، الإنصاف : (١٩٤/٧ - ١٩٥) ، العذب الفائض : (٢٤٥/٢) .

[٣] وعند من قال بهذا القول .

[٤] روضة الطالبين : (١٣٦/٥) ، العزيز : (٦٥/٧) ، المغني : (٤٢٠/٨) ، الإنصاف : (١٩٤/٧) .

[٥] لأن الميت لا ينتهي ملكه ، بل يبقى له ملك على ما يحتاجه للتجهيز والدفن وقضاء الدين ، وقد يحدث له ملك جديد ، كأن ينصب شبكة ويقع فيها صيد بعد موته ، فيدخل هذا الصيد في ملكه فيجهز ويكفن وتقضى ديونه وتتفد وصاياه^(٣) .

[٦] وهذا ما ذهب إليه الحنفية^(٤) والشافعية^(٥) والراجح عند المالكية^(١) ؛ لأن الملك بين الموت والقبول لا يكون للموصى ؛ لأنه ميت والميت لا يملك ، كما أنه لا يكون للوارث ؛ لأن ملكه للميراث لا يثبت له إلا بعد الدين والوصية ، ولا يكون للموصى له ؛ لأننا لو ملكتناه بالموت لصحت الوصية بغير قبول ، ولكانت لا ترد بالرد كالميراث ، فثبت إذاً أنه موقوف ، وعليه تكون الزيادة التي أنتجها الموصى به في الفترة الواقعة بين وقت موت الموصى ووقت القبول داخلة في ملك الموصى له ، وهو الراجح عندي - والله أعلم - .

[٧] الإنصاف : (١٩٥/٧) ، الكافي : (٢٧٠/٢) ، العذب الفائض : (٢٤٦/٢) .

(١) حاشية الدسوقي : (٤٨٧/٦) ، الإشراف على نكت مسائل الخلاف : ابن نصر البغدادي ، أبو محمد ، عبد الوهاب بن علي ، ت ٤٢٢هـ - ٢٠٠٠م .

بين نسخة وخرج أحاديثه الحبيب بن طاهر . دار ابن حزم - بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م : (١٠١٤/٢) .

(٢) التلخيص : (٥٨٤/٢) ، المهذب : (٧١٦/٣) ، العذب الفائض : (٢٤٦/٢) ، المغني : (٤١٩/٨) ، العزيز شرح الوجيز : (٦٥/٧) .

(٣) العزيز شرح الوجيز : (٦٥/٧) ، المغني : (٤٢٠/٨) ، الإنصاف : (١٩٥/٧) .

(٤) رد المحتار : (٣٤٩/١٠) .

(٥) مغني المحتاج : (٨٨/٤) ، التلخيص : (٥٨٤/٢) ، المهذب : (٧١٦/٣) ، التهذيب : (٩٣/٥) ، العزيز شرح الوجيز : (٦٣/٧) .

(٦) الشرح الكبير : (٤٨٧/٦) ، حاشية الدسوقي : (٤٨٧/٦) ، حاشية الخرشبي : (٤٥٩/٨ - ٤٦٠) ، التاج والإكليل : (٥١٧/٨) .

إِقْبُولُ الصَّغِيرِ وَالْمَجْنُونِ وَالْحَمَلِ^[١]

فَإِنْ كَانَ الْمُوصِي لَهُ صَغِيراً أَوْ مَجْنُوناً قَبْلَ لَهُ وَلِيَّهُ^[١] [...] [ب] ، وَإِنْ كَانَ حَمَلاً قَبْلَ لَهُ [وَلِيَّهُ] [ج] بَعْدَ انفِصَالِهِ حَيّاً^[٢] ، فَإِنْ / [د] قَبْلَ لَهُ وَلِيَّهُ قَبْلَ انفِصَالِهِ^[٣] لَمْ يَكْفِ عِنْدَنَا قَطْعاً^[٤] ؛ لِأَنَّهُ قَبْلَ وَقْتِهِ^[٥] ، وَقِيلَ قَوْلَانِ : أظْهَرُهُمَا هَذَا ، وَالثَّانِي : يَكْفِي^[٦] ، وَعَلَى [...] [هـ] الْمَذْهَبِ فَلَا بُدَّ مِنْ إِعَادَةِ الْقَبُولِ بَعْدَ انفِصَالِهِ حَيّاً ، فَإِنْ انفَصَلَ مَيْتاً فَالْوَصِيَّةُ لَهُ بَاطِلَةٌ^[٧] .

[١] العنوان بين القوسين من وضع المحقق .

[ب] في الأصل : توجد جملة (قبل انفصاله لم) وعليها تشطيب خفيف .

[ج] في الأصل : كتبت في الهامش السفلي تحت المطر الأخير للصفحة ، وكتب معها (صح) ، إشارة صحتها وأنها من أصل المخطوطة .

[د] نهاية الصفحة رقم (١٤٦) من المخطوطة الأصل .

[هـ] في الأصل : توجد كلمة (هذا) وعليها تشطيب خفيف .

[١] لأن كلا من الصغير والمجنون ليس أهلاً للقبول ، فلا تتعقد عبارته ، ولا يعتبر قبوله ، فيعتبر قبول وليه عند جمهور الفقهاء^(١) .

[٢] وبعد موت الموصي^(٢) . ولم يشترط الحنفية القبول في الوصية للحمل ؛ لأن الجنين ليس عليه من يلبي أمره ليقبل عنه ، لذلك يكفي للزوم الوصية للحمل عندهم أن يموت الموصي مصراً على وصيته^(٣) .

[٣] أي : حياً .

[٤] ولو انفصل بعدها حياً^(٤) .

[٥] أي : القبول من الولي قبل انفصال الحمل حياً هو قبول قبل وقته ، ولا يجوز القبول أو الرد قبل وقته .

[٦] قياساً على من باع مال أبيه بظن حياته فبان ميثاً^(٥) .

[٧] لأنه لا يرث ، كما أنه يحتمل أن لا يكون حياً عند الوصية ، وسواء كان موته لعارض كالضرب مثلاً ، أو لغير عارض^(٦) .

(١) حاشية الخرشى : (٤٦٠/٨) ، الشرح الكبير : (٤٨٦/٦) ، التهذيب : (٧٣/٥) ، الإقناع : (٢٢٣/٢) ، المغني : (٤١٨/٨) .

(٢) التهذيب : (٨١/٥) ، مغني المحتاج : (٧٠/٤) ، العزيز شرح الوجيز : (١١/٧) ، حاشية البجيرمي : (٦٣/٤) .

(٣) رد المحتار : (٣٤٢/١٠) .

(٤) روضة الطالبين : (٩٦/٥) ، مغني المحتاج : (٧٠/٤) ، العزيز شرح الوجيز : (١١/٧) ، حاشية البجيرمي : (٦٣/٤) .

(٥) مغني المحتاج : (٧٠/٤) ، العزيز شرح الوجيز : (١١/٧) ، حاشية البجيرمي : (٦٣/٤) ، روضة الطالبين : (٩٦/٥) .

(٦) المغني : (٤٥٦/٨) .

مَوْتُ الْمُوصَى لَهُ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي قَبْلَ الْقَبُولِ^[١]

وَإِنْ مَاتَ الْمُوصَى لَهُ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي قَبْلَ الْقَبُولِ قَامَ وَارِثُهُ [مَقَامَهُ]^[ب] فِي الْقَبُولِ وَالرَّدِّ فِي قَوْلِ الشَّافِعِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَأَرْجَحُ الرَّوَّائِيَيْنِ عَنِ أَحْمَدَ ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ ثَبَتَ لِمُورَثِهِ فَيَنْتَقِلُ إِلَيْهِ كَحَقِّ الشُّفْعَةِ^[١] .

وَقَالَ [ابن] [ج] حَامِدٍ^[٢] مِنَ الْحَنَابِلَةِ [رحمه الله]^[د] : تَبْطُلُ الْوَصِيَّةُ^[٣] . قَالَ الْقَاضِي [أَبُو] [هـ] يَعْلَى^[٤] :

[١] العنوان بين القومين من وضع المحقق .

[ب] في الأصل : كتبت هذه الكلمة أولاً (مقام) ، ثم اضيفت إليها (المقام) فاصبحت (مختمه) .

[ج] في الأصل : (أبو) ، ثم جرى عليها تصحيح لتصبح (بن) ، وفي (ب) : (بن) .

[د] سقطت من : (ب) .

[هـ] في الأصل : (أبو) ، والتصحيح ما أثبتته لأنها بدل "القاضي" ، والقاضي : في محل رفع فاعل .

[١] وهو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من المالكية^(١) والشافعية^(٢) والحنابلة^(٣) ؛ لأن الرد والقبول حق ثابت للموصى له ، فينتقل لورثته بعد موته كحق الشفعة والرد بالعيب .

وهو الراجح - والله أعلم - لأن الموصى له لو بقي حياً لكان له أن يقبل الوصية إن شاء ، أو يردها إن كان فيها إضرار به ، فإن مات وألزمنا الورثة بالوصية ولم ننقل لهم حق قبولها أو ردها ، انتقل الضرر إليهم ، وهذا لا يجوز .

[٢] هو أبو عبد الله ، الحسن بن حامد بن علي ، الوراق ، البغدادي ، إمام الحنابلة في زمانه ومدرسه ومفتيهم ، كان يبتدئ مجلسه بإقراء القرآن ، ثم بالتدريس ، ثم ينسخ بيده ويقفات من أجرته ، توفي - رحمه الله - سنة ٤٠٣ هـ . من مصنفاته : " الجامع " وهو نحواً من أربع مئة جزء ، و " شرح الخرقى " (٤) .

[٣] وهي الرواية الثانية عن الإمام أحمد (٥) .

[٤] هو محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء ، القاضي الكبير ، أبو يعلى ، إمام الحنابلة ، عنه انتشر مذهب الإمام أحمد ، ولد سنة ٣٨٠ هـ ، ولي القضاء ببغداد ، توفي - رحمه الله - سنة ٤٨٥ هـ ، له مصنفات كثيرة منها : " أحكام القرآن " و " المعتمد " و " العدة في أصول الفقه " (٦) .

(١) حاشية الخرشى : (٤٦٠/٨) ، حاشية العدوي : (٢٩٤/٢) .

(٢) المهذب : (٧١٧/٣ - ٧١٨) ، العزيز شرح الوجيز : (٦٤/٧) ، حلية العلماء : (٧٦/٦) ، روضة الطالبين : (١٣٦/٥) ، مغني المحتاج : (٨٨/٤) .

(٣) الممتع : (٢٠٩/٤) ، المغني : (٤١٧/٨) .

(٤) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة : الأتابكي ، جمال الدين ، أبو المحاسن يوسف بن تَغْرِي بُرْدِي ، ت ٨٧٤ هـ - ١٦ مج . تقديم وتعليق محمد شمس الدين . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م : (٢٣٢/٤) ، الأعلام : (١٨٧/٢) ، المقصد الأرشدي في ذكر أصحاب الإمام أحمد : ابن منلح ، أبو إسحاق ، برهان الدين ، إبراهيم بن محمد بن عبد الله ، ت ٨٨٤ هـ - ٣ مج . تحقيق وتعليق د. عبد الرحمن العثيمين . مكتبة الرشد - الرياض ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م : (٣٢٠ - ٣١٩/١) .

(٥) الإصناف : (١٩٤/٧) ، الكافي : (٢٧١/٢) ، المغني : (٤١٧/٨) .

(٦) الدر المنضد : (١٩٨/١) ، المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد : العَلْمِي ، أبو اليمن ، مُجِير الدِّين عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن ، ت ٩٢٨ هـ - ٦ مج . تحقيق مجموعة من العلماء بإشراف عبد القادر الأرناؤوط . دار صادر - بيروت ، ودار البشائر - دمشق ، ط ١ ، ١٩٩٧ م : (٣٥٤/٢ - ٣٧٧) ، طبقات الحنابلة : ابن أبي يعلى ، أبو الحسين ، محمد بن محمد بن الحسين ، ت ٥٢٦ هـ - ٤ مج . خرج أحاديثه ووضع حواشيه : أسامة بن حسن وحازم بهجت . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م : (١٦٦/٢ - ١٩٧) .

وَهُوَ قِيَاسُ الْمَذْهَبِ^[١] ، أَي مَذْهَبِ أَحْمَدٍ .

وَقَالَ أَبُو حَنِيْفَةَ وَأَهْلُ الْعِرَاقِ : تَلَزَمُ الْوَصِيَّةُ بِمَوْتِ الْمُوصِي لَهُ قَبْلَ الْقَبُولِ حُكْمًا مِنْ غَيْرِ قَبُولِ^[٢] ، فَلَيْسَ لِوَرَثَتِهِ [أَنْ]^[١] يَرُدُّوَهَا ، وَلَا يَسْقُطُ الْقَبُولُ عِنْدَهُمْ [إِلَّا]^[ب] فِي هَذِهِ الصُّورَةِ^[٣] .

مَوْتِ الْمُوصِي لَهُ قَبْلَ مَوْتِ الْمُوصِي^[ج]

وَإِنْ مَاتَ الْمُوصِي لَهُ قَبْلَ مَوْتِ الْمُوصِي بَطَلَتْ [الْوَصِيَّةُ]^[٤] [إِجْمَاعًا]^[٥] .

[أ] في الأصل : كتبت في الهامش ، وكتب معها (صح) ، إشارة إلى صحتها وثبوتها من أصل المخطوطة .

[ب] في الأصل : مكتوبة فوق السطر .

[ج] العنوان بين القوسين من وضع المحقق .

[د] سقطت من : (ب) .

[١] أي مذهب أحمد ، قياساً على سقوط خيار المجلس والشرط والشفعة بالموت ، فلا يقوم الوارث مقام وارثه في ذلك ، ولا ينتقل إليه هذا الحق^(١) .

[٢] استحساناً ، فالقياس يبطل الوصية ، لأن ملك الموصي له للموصي به موقوف على قبوله قياساً على موت المشتري قبل قبوله . ولكن الإيجاب تم من الموصي قبل وفاته ، ولا يتصور منه العدول عنه وقد مات ، فيدخل الموصي به في ملك الموصي له الذي مات قبل القبول استحساناً كما في اشتراط الخيار في البيع ، فإن مات المشتري قبل أن يرد المبيع أو يقبله ، نفذ البيع ، ودخل المبيع في ملكه^(٢) .

[٣] التلخيص في علم الفرائض : (٥٨٤/٢) .

[٤] فلا يقوم وارث الموصي له مقامه ؛ لأنه مات قبل أن يستحق الوصية ، كما لو مات أحد المتبايعين قبل القبول بطل البيع ، ولأن الوصية عطية صادفت الموصي له ميتاً فتبطل ، كما لو وهب شيئاً لميت باتفاق جمهور الفقهاء من الحنفية^(٣) والمالكية^(٤) والشافعية^(٥) والحنابلة^(٦) .

وقال الحنابلة : إلا إذا كانت الوصية بقضاء دين الموصي له فلا تبطل^(٧) .

(١) الإصناف : (١٩٤/٧) ، الممتع : (٢٠٩/٤) .

(٢) البناء : (٥٠٢/١٢ - ٥٠٣) ، رد المحتار : (٣٤٩/١٠) ، بدائع الصنائع : (٤٨٠/١٠) ، الاختيار : (٥٣٠/٣) .

(٣) بدائع الصنائع : (٤٨٨/١٠ - ٤٩٠) ، رد المحتار : (٣٣٧/١٠) .

(٤) مواهب الجليل : (٥١٨/٨) ، المدونة : (٣٧٧/٤ - ٣٧٨) .

(٥) المهذب : (٧١٧/٣) ، مغني المحتاج : (٨٨/٤) ، الميزان شرح الوجيز : (١٤/٧) ، حلية العلماء : (٧٧/٦) ، روضة الطالبين : (١٣٦/٥) .

(٦) الإصناف : (١٩٢/٧) ، الكافي : (٢٧١/٢) ، كشف القناع : (٤١٧/٤) ، الممتع : (٢٠٩/٤) ، المغني : (٤١٣/٨) .

(٧) كشف القناع : (٤١٧/٤) .

الْوَصِيَّةُ لِغَيْرِ الْوَارِثِ بِثُلْثِ الْمَالِ فَأَقْلُ^[١]

وَإِذَا أَوْصَى لِغَيْرِ وَارِثِهِ بِثُلْثِ مَالِهِ فَأَقْلَ صَحَّتِ الْوَصِيَّةُ [إِجْمَاعاً] [ب] ، وَلَا يُحْتَاجُ إِلَى إِجَازَةِ الْوَرِثَةِ إِجْمَاعاً^[١١] ؛ لِأَنَّهُ - ﷺ - فِي قِصَّةِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ^[٢] الْمُتَّفَقِ عَلَيْهَا ، مَنَعَ [سَعْدًا] [ج] [بِالْوَصِيَّةِ] [د] بِالزَّيْدِ عَلَى الثُّلْثِ ، وَأَجَازَ لَهُ الْوَصِيَّةَ بِالثُّلْثِ ، فَقَالَ - ﷺ - [هـ] : (الثُّلْثُ وَالْثُلْثُ كَثِيرٌ)^[٣] ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ اعْتِبَارَ الثُّلْثِ مِنَ الْفَاضِلِ بَعْدَ مُؤَنِّ التَّجْهِيزِ وَالذُّيُونِ^[٤] .

[أ] العنوان بين القوسين من وضع المحقق .

[ب] في الأصل : كتبت في الهامش وكتب معها (صح) ، إشارة إلى صحتها ومنها من أصل المخطوطة .

[ج] في الأصل : (سعد) ، والصحيح أنها مفعول به أول للعلل (منج) وليست ممنوعة من قصره فتون .

[د] في (ب) : (من وصية) .

[هـ] ما بين القوسين زيادة من المحقق .

[١] ذكر الإجماع في : التنبيه : (٥٤٥/٢) ، الإفصاح عن معاني الصحاح : (٦٠/٢) . وينظر : عند الحنفية^(١) والمالكية^(٢) والشافعية^(٣) والحنابلة^(٤) .

[٢] سعد بن أبي وقاص : هو أبو إسحاق ، سعد بن مالك بن أهيب القرشي الزهري ، من السابقين إلى الإسلام ، ومن المهاجرين الأوائل ، شهد بدرًا وأحدًا وسائر المشاهد ، وهو أول من رمى بسهم في سبيل الله ، أحد العشرة المبشرين بالجنة ، وأحد السنة الذين جعل عمر فيهم الشورى ، توفي - رحمه الله - قرب المدينة ودفن بالبقيع سنة ٥٥ هـ^(٥) .

[٣] الحديث بتمام متنه وتخرجه مر سابقاً في ص (٣٦) .

[٤] بلا خلاف بين العلماء ؛ لأن تجهيز الميت وتكفينه وسداد دينه إن وجد مقدم على تنفيذ الوصية ؛ فهي مصروفات ضرورية لا بد من الصرف إليها فتكون أول ما يخرج من تركة الموصي المتوفى ، ثم تنفذ الوصايا بنسبة الثلث مما يفضل من التركة بعد ذلك^(٦) .

(١) رد المحتار : (٣٣٩/١٠) ، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر : داماد أفندي ، عبد الرحمن بن محمد بن سليمان الكلبولي المدعو بشيخ زادة ، ت

١٠٧٨ هـ - ٤ مج . خرج آياته وأحاديثه خليل المنصور . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م : (٤١٩/٤) .

(٢) حاشية السوقي : (٤٩٢/٦) ، بلغة السالكه : (٣٢٠/٤) .

(٣) حاشية البجيرمي : (٥٠/٤) ، الحاروي الكبير : (١٩٤/٨) .

(٤) المغني : (٤٠٤/٨) .

(٥) الأعلام : (٨٧/٣) ، آمد الغابة : (٣٠٧ - ٣١١) ، سير أعلام النبلاء : (٩٢/١ - ١٢٤) ، تهذيب التهذيب : (٦٩٨/١ - ٦٩٩) .

(٦) روضة الطالبين : (١١٧/٥) ، مواهب الجليل : (٥٧٩/٨ - ٥٨٠) ، المبسوط : (١٤٣/٢٧) .

الْوَصِيَّةُ لِغَيْرِ الْوَارِثِ بِأَكْثَرِ مِنْ ثُلُثِ الْمَالِ^[١]

وَأِنْ أَوْصَى لِغَيْرِ وَارِثِهِ بِأَكْثَرِ مِنَ الثُّلُثِ ، وَلَوْ بِجَمِيعِ مَالِهِ ، وَلَا وَارِثَ لَهُ خَاصُّ ، أَي : بِقَرَابَةٍ ، وَلَا بِزَوْجِيَّةٍ ، وَلَا بِوَلَاءٍ ، وَإِنَّمَا يَرِثُهُ بَيْتُ الْمَالِ لِعَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ ، بَطَلَتْ الْوَصِيَّةُ فِي الزَّائِدِ عَلَى الثُّلُثِ ، عَلَى الْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ عِنْدَنَا^[١] ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لِلْمُسْلِمِينَ فَلَا مُجِيزَ^[٢] ، وَقِيلَ يُجِيزُ الْإِمَامُ^[٣] ، أَوْ نَائِبُهُ ، وَتَصِحُّ^[٤] الْوَصِيَّةُ بِالزَّائِدِ عَلَى الثُّلُثِ ، وَضَعْفَ [يَأْنِ]^[٥] الْإِمَامَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ لِعَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا [بِالْأَحْظِ]^[٦] وَالْمَصْطَحَةَ ، وَلَا حَظَّ لَهُمْ فِي الْإِجَازَةِ ، [وَعِنْدَ الْحَنَابِلَةِ]^[٧] لَهُ أَنْ يُوصِيَ بِجَمِيعِ مَالِهِ [وَلَا وَارِثَ لَهُ]^[٨] ، وَلَا إِرْثَ لِبَيْتِ الْمَالِ^[٩] .

[١] الشَّوَارِبِيُّ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْفَرْقِ مِنَ رِضْعِ الْمَحْقُوقِ .

[٢] نِهَاجَةُ الصَّفْحَةِ رَقْمُ (١٤٩) مِنَ الْمَخْطُوطَةِ (ب) .

[٣] فِي الْأَصْلِ : مَكْتُوبَةٌ فَوْقَ الْمَطَرِ .

[٤] لِي (ب) : (بِالْحَقِّ) .

[٥] سَقَطَتْ مِنْ : (ب) .

[٦] فِي الْأَصْلِ : مَا بَيْنَ الْأَفْرَاسِ كَتَبَ لِي فَهَلَسَ ، وَكَتَبَ مَعَهُ (صَح) ، بِشَرَاهُ فِي صَحْتِهِ وَهُوَ مِنْ لُغَةِ الْمَخْطُوطَةِ .

[٧] وَهُوَ مَا ذَهَبَتْ إِلَيْهِ الْمَالِكِيَّةُ^(١) وَالشَّافِعِيَّةُ^(٢) وَالْحَنَابِلَةُ فِي قَوْلِ مَرْجُوحٍ عِنْدَهُمْ^(٣) .

[٨] فَمِيرَاثِ الْمَوْصِي فِي هَذِهِ الْحَالَةِ يَكُونُ لِلْمُسْلِمِينَ ، وَالزَّائِدُ عَنِ الثُّلُثِ يَحْتَاجُ إِلَى إِجَازَةٍ مِنْهُمْ جَمِيعاً وَهُوَ أَمْرٌ غَيْرٌ مُمْكِنٌ فَلَا مُجِيزَ^(٤) .

[٩] بِصِفَتِهِ نَائِباً عَنِ الْمُسْلِمِينَ .

[٤] فِي الْأَصْحَحِ عِنْدَهُمْ^(٥) ، وَبِهِ قَالَتِ الْحَنْفِيَّةُ^(٦) أَيْضاً .

[٥] وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى إِجَازَةِ الْإِمَامِ ؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ مِنْ ذَلِكَ لِحَقِّ الْوَرِثَةِ وَلَا وَارِثَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ فَتَجُوزُ لِذَلِكَ الْوَصِيَّةُ بِكُلِّ الْمَالِ^(٧) .

وَالرَّاجِحُ عِنْدِي - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - هُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْحَنْفِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ مِنْ صِحَّةِ الْوَصِيَّةِ بِكُلِّ الْمَالِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَوْصِي وَرِثَةٌ ؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ مِنْ ذَلِكَ هُوَ حَقُّ الْوَرِثَةِ كَمَا فِي قَوْلِهِ - ﷺ - : (إِنَّكَ أَنْ تَدْعَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَسِيرٍ مِنْ أَنْ تَدْعَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ)^(٨) ، فَإِنْ زَالَ الْمَنْعُ جَازَتْ الْوَصِيَّةُ بِأَكْثَرِ مِنَ الثُّلُثِ وَلَوْ بِكُلِّ الْمَالِ .

(١) حَاشِيَةُ الدَّسُوقِيِّ : (٤٩٢/٦) ، الشَّرْحُ الْكَبِيرُ : (٤٩٢/٦) ، الإِشْرَافُ عَلَى نِكْتِ مَسَائِلِ الْخِلَافِ : (١٠١٤/٢) .

(٢) الْغُرُورُ الْبَيْهِيَّةُ : (١٥/٧) ، التَّلْخِيصُ : (٥٩٠/٢) ، الْعَزِيزُ شَرْحُ الْوَجِيزِ : (٢٣/٧) ، رُوضَةُ الطَّالِبِينَ : (١٠٤/٥) ، الْمَهْذَبُ : (٧٠٨/٣) ، الْحَاوِي الْكَبِيرُ : (١٩٥/٨) ، التَّبْيِيهُ : الشَّيْرَازِيُّ ، أَبُو إِسْحَاقَ ، إِيرَاهِيمُ بْنُ عَلِيِّ الْفَيْرُوزِ أَبِيادِي ، ت ٤٧٦ هـ - دَارُ الْفِكْرِ - بَيْرُوتَ ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م : (٥٤٥/٢) .

(٣) الْكَافِيُّ : (٢٦٦/٢) ، الْإِنْصَافُ : (١٨١/٧) .

(٤) الْعَزِيزُ شَرْحُ الْوَجِيزِ : (٢٣/٧) ، الْمَهْذَبُ : (٧٠٨/٣) ، مَعْنَى الْمَحْتَاجِ : (٧٨/٤) ، حَاشِيَةُ الدَّسُوقِيِّ : (٤٩٢/٦) .

(٥) الْفَتْحُ الرَّبَّانِيُّ بِمَفْرَدَاتِ ابْنِ حَنْبَلٍ الشَّيْبَانِيِّ : لِلْمَنْهَوْرِيِّ ، لِحَمْدِ بْنِ عَبْدِ السَّمْعَنِ بْنِ يُوْسُفَ بْنِ صَبَّامٍ ، ت ١١٩٢ هـ - ٢ مج . حَقِيقٌ ، د . عَبْدِ اللَّهِ الطَّيْبِيُّ ، د . عَبْدِ الْعَزِيزِ الْحَجِيلَانِ . دَلْوُ الْعَاصِمَةِ - الرِّيَاضُ ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ - (٩١/٢) ، الْإِنْصَافُ : (١٨٠/٧) ، الْمَمْتَعُ : (١٩٧/٤) .

(٦) الْبَيْهَقِيُّ : (٤٨٨/١٢) .

(٧) الْبَيْهَقِيُّ : (٤٩٠، ٤٨٨/١٢) ، الْمَمْتَعُ : (١٩٩/٤) .

(٨) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ ص (٣٦) .

وَإِنْ كَانَ لَهُ وَارِثٌ خَاصٌ^[١] ، [فَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ]^[١] : صَحَّتِ الْوَصِيَّةُ بِالزَّائِدِ عَلَى
الثَّلْثِ عَلَى أَظْهَرِ الْقَوْلَيْنِ ، وَوَجِبَ الثَّلْثُ ، وَيُوقَفُ الزَّائِدُ/ب^[٢] عَلَى إِجَازَةِ الْوَرِثَةِ قَطْعًا^[٣] .
وَالْقَوْلُ الثَّانِي : الْوَصِيَّةُ بِالزَّائِدِ لَغْوٌ ، وَنَصٌّ عَلَيْهِ^[٣] فِي الْقَدِيمِ أَيْضًا^[٤] ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ عِنْدَ
الْمَالِكِيَّةِ^[٥] ؛ لِنَهْيِهِ - ﷺ - [سَعْدًا]^[٦] عَنِ الْوَصِيَّةِ بِأَكْثَرِ مِنَ الثَّلْثِ^[٦] .

[١] ما بين القوسين إضافة من المحقق لضبط وترتيب الأقوال .

[ب] نهضة الصفحة رقم (١١٧) من المخطوطة الأصل .

[ج] في (ب) : (معاد) .

[١] بقرابة ، أو بزوجية ، أو بولاء .

[٢] عند الحنفية^(١) والشافعية^(٢) والحنابلة^(٣) ؛ لأن الوصية بما زاد عن الثلث صادفت ملك الورثة ، فإن أجاز
الورثة ما زاد عن الثلث جاز ، وإن لم يجزوه بطل ، ووجب الثلث ؛ لأن الحق لهم ، وفي ذلك ضمان لحقهم
، وهم أحرار في إسقاطه أو عدم إسقاطه . وإن أجاز بعض الورثة الزائد عن الثلث ، ولم يجزه البعض
الأخر ، نفذت الوصية في حصة من أجاز ، وبطلت في حصة من لم يجز .
[٣] أي : الشافعي .

[٤] التلخيص في علم الفرائض : (٥٧٥/٢) .

[٥] فذهب المالكية في القول الراجح عندهم^(١) إلى أن الوصية بما زاد عن الثلث باطلة إلا أن تكون عطية
مبتدأة من الورثة ؛ فتجوز ، وتحتاج إلى قبول خاص من الموصى له .
وفي القول الآخر المرجوح تصح الوصية بالزائد عن الثلث ؛ وتكون متوقفة على إجازة الورثة ، فالإجازة
تنفيذ لوصية الميت لا عطية مبتدأة من الورثة ، فهي بالتالي لا تحتاج إلى قبول جديد من الموصى له^(٥) .
[٦] والنهي يقتضي الفساد^(٦) وهو قول عند الحنابلة^(٧) أيضاً .

والراجح عندي - والله أعلم - هو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء الحنفية والشافعية والحنابلة من صحة الوصية
للأجنبي بأكثر من الثلث إذا أجازها الورثة ، فإن لم يجزها الورثة بطلت الوصية بالزائد عن الثلث وردت إلى
الثلث ؛ لأن الحق فيما زاد عن الثلث للورثة ، فإن أجازوه جاز وإن ردوه بطل ، وإن أجازوه بعضهم ورده
الباقون ، نفذ في حصة من أجاز ، وبطل في حصة من لم يجز .

٥٤٣٨٦١

(١) البداية : (٤٨٨/١٢) ، رد المحتار : (٣٤٠/١٠) .

(٢) المهذب : (٧٠٩/٣) ، الحاوي الكبير : (١٩٥/٨) ، النور البهية : (١٤/٧) ، العزيز شرح الوجيز : (٢٣/٧) .

(٣) الكافي : (٢٦٦/٢) ، المغني : (٤٠٣/٨ - ٤٠٤) ، الإصناف : (١٨٢/٧ - ١٨٣) ، المتع : (١٩٩/٤) .

(٤) حاشية النسوي : (٤٩٢/٦) ، الشرح الكبير : (٤٩٢/٦) ، حاشية الخرشى : (٤٦٤/٨) .

(٥) حاشية النسوي : (٤٩٢/٦) .

(٦) المهذب : (٧٠٨/٣) ، التتبيه : (٥٦٤/٢) .

(٧) الكافي : (٢٦٦/٢) .

الإجازة^[١]

وهي - أي : الإجازة [...] [ب] - تنفيذ على [أظهر] [ج] القولين [١] لتصرف الموصي ، فلا تحتاج [٢] إلى هبة من الورثة ، ولا إلى تجديد قبول قبض ، وليس للمجيز الرجوع قبل القبض ، ويملكها الموصي له قبل القبض [٣] . وعلى الثاني من القولين : إجازة [الورثة] [د] ابتداء عطية من المجيز [٤] ، فتحتاج [هـ] إلى القبض ، وللمجيز [٥] الرجوع قبل القبض كالهبة [٦] .

[١] العنوان بين القوسين من وضع المحقق .

[ب] في الأصل : توجد زيادة : (على الأظهر) وعليها تشطيب خليف .

[ج] في الأصل : مكتوبة في المخطوط ومعها (صح) ، إشارة إلى صحتها وثبوتها من أصل المخطوطة .

[د] في (ب) : (اورث) .

[هـ] في الأصل : كتبت (ومجيز) . ثم نصبت إليها (اللامين) في بدايتها وبخط مختلف لتصبح (وللمجيز) .

[١] أي أنه وبناء على الرأي الأظهر في المذهب الشافعي من صحة الوصية بالزائد على الثلث مع إيقاف الزائد على إجازة الورثة ؛ فإن أجاز الورثة ذلك فإن هذه الإجازة تكون تنفيذاً وإمضاءً لتصرف الموصي وإرادته بالوصية بالثلث وما زاد عن الثلث ؛ وبالتالي فهي لا تقتصر إلى شروط الهبة ، وتصح بلفظ الإجازة كما يصح العفو عن الشفعة بلفظ العفو^(١) ، وهو ما ذهب إليه - بالإضافة إلى الشافعية - الحنفية^(٢) والحنابلة^(٣) والقول الضعيف عند المالكية^(٤) .

[٢] أي الزيادة عن الثلث في الوصية .

[٣] لأن الموصي له يملك الموصى به بالقبول ؛ لأنها تنفيذ لوصية الموصي وليست هبة أو عطية من الورثة^(٥) .

[٤] وبناء على الرأي الثاني في المذهب الشافعي من عدم صحة الوصية بالزائد على الثلث ، فإن أجاز الورثة ما زاد على الثلث فإن هذه الإجازة تكون هبة وعطية مبتدأة منهم للموصي له ، فتأخذ أحكام الهبة ، فيجب لها إيجاب وقبول خاصين ، وباللفظ الذي تتعد به الهبة ، ولا بد فيها من القبض ، فلا يكفي فيها القبول للملك^(٦) ، وهو ما ذهب إليه المالكية^(٧) وقول عند الحنابلة^(٨) .

[٥] أي الزيادة عن الثلث في الوصية وبناء على هذا الرأي .

[٦] لأنها هبة مبتدأة منه للموصي له .

(١) المهذب : (٧٠٩/٣) .

(٢) البنابة : (٤٩٢/١٢) ، رد المحتار : (٣٤٠/١٠) .

(٣) الممتع : (٢٠١/٤) ، الكافي : (٢٦٦/٢) ، الإصناف : (١٨٤/٧) .

(٤) حاشية النسوقي : (٤٩٢/٦) .

(٥) الحاوي الكبير : (١٩٥/٨) ، العزيز شرح الوجيز : (٢٣/٧) ، روضة الطالبين : (١٠٤/٥) .

(٦) الحاوي الكبير : (١٩٥/٨) ، العزيز شرح الوجيز : (٢٣/٧) ، روضة الطالبين : (١٠٤/٥ - ١٠٥) ، المهذب : (٧٠٩/٣) .

(٧) حاشية النسوقي : (٤٩٢/٦) ، حاشية الخرشى : (٤٦٤/٨) .

(٨) الكافي : (٢٦٦/٢) ، الإصناف : (١٨٥/٧) .

[الْوَصِيَّةُ لِلْوَارِثِ] (١)

وَإِنْ أَوْصَى لِوَارِثِهِ بِشَيْءٍ مِنْ مَالِهِ ، قَلِيلاً كَانَ أَوْ كَثِيراً ، فَفِي صِحِّهِ الْوَصِيَّةُ عِنْدَنَا طَرِيقَانِ (١) :

أَحَدُهُمَا : الْقَطْعُ بِبُطْلَانِهَا ، وَلَا تَأْتِيرُ لِإِجَازَةِ بَاقِي الْوَرِثَةِ إِذَا أَجَازُوهَا (٢) ، لِقَوْلِ أَبِي أَمَامَةَ (٣) [ع] [ع] : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ [ع] [ع] يَقُولُ : (إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ ، فَلَا وَصِيَّةَ لِلْوَارِثِ) (٤) . لَمْ يُضَعِّفْهُ أَبُو دَاوُدَ (٥) وَحَسَّنَهُ التِّرْمِذِيُّ (٦) ، وَصَحَّحَهُ جَمَاعَةٌ .

وَالْفَرَقُ بَيْنَ الْوَصِيَّةِ لِلْوَارِثِ حَيْثُ قَطَعُوا بِبُطْلَانِهَا ، وَبَيْنَ الْوَصِيَّةِ لِلْأَجْنَبِيِّ حَيْثُ لَمْ يَقْطَعُوا بِبُطْلَانِهَا ، أَنْ مَنَعَ الْوَصِيَّةَ لِلْوَارِثِ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى حَذْراً مِنْ تَغْيِيرِ الْفُرُوضِ

[أ] العنوان بين القوسين من وضع المحقق .

[ب] ما بين القوسين من وضع المحقق .

[ج] ما بين القوسين من وضع المحقق .

[١] روضة الطالبين : (١٠٤/٥) ، العزيز : (٢٤/٧) .

[٢] بخلاف الوصية للأجنبي بما زاد على الثلث (١) .

[٣] أبو أمامة ، هو صدي بن عجلان بن الحارث الباهلي ، نسبة إلى قبيلة باهلة ، وهو من المكثريين في الرواية عن رسول الله ﷺ ، وهو ممن بايع رسول الله ﷺ تحت الشجرة ، سكن مصر ثم انتقل إلى حمص فسكنها ومات فيها ، وهو آخر من مات من الصحابة بالشام ، توفي - رحمه الله - سنة ٨٦ هـ ، وقيل سنة ٨١ هـ (٢) .

[٤] سبق تخريجه ص (٤١) .

[٥] أبو داود : هو الإمام الثبت سيد الحفاظ سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السجستاني صاحب السنن ، ولد سنة ٢٠٢ هـ ، رحل رحلة كبيرة لطلب العلم ، وهو أحد العلماء الحافظين في الحديث والفقه ، توفي - رحمه الله - في البصرة سنة ٢٧٥ هـ . من مصنفاته : " سنن أبي داود " و " المراسيل " (٣) .

[٦] الترمذي : هو أبو عيسى ، محمد بن عيسى بن سُوْرَةَ السُّلَمِيِّ الترمذي ، الإمام الحافظ الضريير والعلامة المشهور ، مصنف الجامع وكتاب العلل ، ضُرب به المثل في العلم والحفظ والورع والزهد ، توفي - رحمه الله - سنة ٢٧٩ هـ . من أشهر مؤلفاته : " الجامع " و " العلل " و " التواريخ " (٤) .

(١) العزيز شرح الوجيز : (٢٤/٧) ، التهذيب : (٧٣/٥) ، روضة الطالبين : (١٠٤/٥) .

(٢) لشد الغلبة : (٤٤٧ - ٤٤٦/٢) ، الإصابة : (٣٣٩/٣ - ٣٤١) ، الطبقات الكبرى : ابن سعد ، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي البصري ، ت ٢٣٠ هـ . معج . دراسة وتحقيق محمد عطا . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م : (٢٨٨/٧ - ٢٨٩) ، شذرات الذهب : (٣٥١/١) .

(٣) التُّرُ الْمُنْفُذ : (١٦٢/١) ، معجم المؤلفين : (٧٨٤/١ - ٧٨٥) ، وفيات الأعيان : (٤٠٤/٢ - ٤٠٥) ، سير أعلام النبلاء : (٢٠٣/١٣ - ٢٢١) .

(٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال : الذهبي ، شمس الدين ، أبو عبد الله ، محمد بن أحمد بن عثمان ، ت ٧٤٨ هـ . معج . دراسة وتحقيق وتعليق : علي معوض وعادل عبد الموجود ، وشارك في تحقيقه د. عبد الفتاح أبو سنة . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م : (٢٨٩/٦) ، الفهرست : ابن النديم ، أبو الفرج ، محمد بن أبي يعقوب إسحاق ، ت ٣٨٠ هـ . معج . ضبط وشرح وتعليق د. يوسف الطويل . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م : (٣٨٤) ، وفيات الأعيان : (٢٧٨/٤) ، سير أعلام النبلاء : (٢٧٠/١٣ - ٢٧٧) .

وَالْأَنْصِيَاءَ الَّتِي قَدَّرَهَا اللهُ تَعَالَى لِلْوَرَثَةِ [يُظَاهِرُ حَدِيثَ أَبِي أَمَامَةَ] [١١١] ؛ فَلَا تُثَرُ [لِرِضَاءِ
الْوَرَثَةِ] [١١٢] ، وَالْمَنْعُ فِي الْأَجْنَبِيِّ لِحَقِّ الْوَرَثَةِ [١١٣] مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِ [ﷺ] [١١٤] لَسَعْدُ :
(إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَائِلَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ) [١١٥] ، فَجَعَلَ الْحَقُّ
فِيهِ لِلْوَرَثَةِ فَإِذَا رَضُوا بِإِسْقَاطِ حَقِّهِمْ جَازَ [١١٦] .

وَأَصَحُّهُمَا [١١٧] : أَيِ أَصَحِّ الطَّرِيقَيْنِ عِنْدَنَا : الْقَوْلَانِ السَّابِقَانِ فِي الْوَصِيَّةِ لِلْأَجْنَبِيِّ
بِالزَّائِدِ عَلَى الثَّلْثِ أَحَدُهُمَا : الْبُطْلَانُ هُنَا أَيْضاً [١١٨] لِلنَّهْيِ فِي الْحَدِيثَيْنِ السَّابِقَيْنِ ، وَأُظْهِرُهُمَا
: صِحَّتُهَا [١١٩] ، لَكِنَّهَا مَوْقُوفَةٌ عَلَى إِجَازَةِ بَاقِي الْوَرَثَةِ وَإِنْ قُلْتُ ، فَإِنْ أَجَازُوهَا [١٢٠] صَحَّتْ
وَهِيَ تَنْفِيذٌ [١٢١] ، وَإِنْ رَدُّوهَا بَطَلَتْ ، ...

[١] سقطت من : (ب) .

[١١٢] في (ب) : (لرضاء) .

[ج] نهاية الصفحة رقم (١٥٠) من المخطوطة (ب) .

[د] ما بين القوسين من وضع المحقق .

[هـ] نهاية الصفحة رقم (١٤٨) من المخطوطة الأصل .

[١] سبق بيانه وتخرجه ص (٧٢،٤١) .

[٢] سبق تخرجه ص (٣٦) .

[٣] العزيز : (٢٤/٧) ، روضة الطالبين : (١٠٤/٥) .

[٤] العزيز : (٢٤/٧) ، روضة الطالبين : (١٠٤/٥) ، التهذيب : (٧٣/٥) .

[٥] وإن أجازها الورثة قياساً على الوصية للأجنبي بالزائد على الثلث ، كما لو أوصى بمال لهم من غير
الميراث ، وتكون الإجازة هبة مبتدأة من الورثة ، يشترط لها ما يشترط في الهبة (١) .

[٦] أي أظهر القولين في الوصية للوارث صحتها (٢) ، لما روى عن النبي ﷺ أنه قال : (لَا وَصِيَّةَ لِسَوَارِثٍ
إِلَّا أَنْ يُجِيزَ الْوَرَثَةُ) (٣) فدل هذا على أن الورثة إذا شاعوا وأجازوا الوصية للوارث جازت ، وتكون تنفيذاً
لوصية الموصي لا هبة مبتدأة من الورثة (٤) . وقياساً على الوصية للأجنبي بالزائد على الثلث .

[٧] أي : لإرادة الموصي (٥) .

(١) المهذب : (٧١٢/٣) ، العزيز شرح الوجيز : (٢٤/٧) ، روضة الطالبين : (١٠٤/٥) .

(٢) روضة الطالبين : (١٠٤/٥) .

(٣) سنن الدارقطني : الدارقطني ، علي بن عمر ، ت ٣٨٥هـ . ٢ مج . تعليق وتخرجه مجدي الشوري . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧هـ -
١٩٩٦م . كتاب الوصايا : (٨٦/٤) ، سنن البيهقي : البيهقي ، أبو بكر ، أحمد بن الحسين بن علي ، ت ٤٥٨هـ . ١ مج . تحقيق محمد عطسا . دار
الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م ، كتاب الوصايا ، باب نسخ الوصية للوالدين والأقربين : (٤٣٣/٦) .

وقال عنه الألباني : يُنبئني أن يكون هذا الحديث منكراً ، إرواه الغليل : (٩٧/٦) .

وقال عنه ابن حجر : "سنداه واه" ، التلخيص الحبير : (٢٠٤/٣ - ٢٠٥) .

(٤) المهذب : (٧١٣/٣) ، العزيز شرح الوجيز : (٢٤/٧) ، روضة الطالبين : (١٠٤/٥) .

(٥) روضة الطالبين : (١٠٤/٥) ، المهذب : (٧١٣/٣) ، العزيز شرح الوجيز : (٢٤/٧) .

وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ^[١] [أَيْضاً]^[٢] .

وَأَمَّا عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ^[٣] وَالْمَالِكِيَّةِ^[٤] فَلَا تَجُوزُ الْوَصِيَّةُ لِلْوَارِثِ مُطْلَقاً ، وَلَا لِلْأَجْنَبِيِّ بِزَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ إِلَّا إِذَا [أَجَازَهَا]^[٥] الْوَرِثَةُ ، فَتَجُوزُ وَهِيَ تَنْفِيذٌ ، [وَيَمْلِكُهَا]^[٦] الْمُوصِي لَهُ مِنْ قَبْلِ الْمُوصِي لَا ابْتِدَاءً عَطِيَّةً مِنَ الْوَارِثِ ، لِحَدِيثِ الْبَيْهَقِيِّ^[٧] أَنَّهُ - ﷺ - قَالَ : (لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ إِلَّا أَنْ يُجِيزَ [٨]... [الْوَرِثَةَ]^[٩]) ...

[١] سقطت من : (ب) .

[٢] لي (ب) : (أجازها) .

[٣] لي (ب) : (وتملكها) .

[٤] لي الأصل : مكتوب في الهامش (ما بالي) ومعها (صح) ثم طبعها شطب خفيف ، ولي (ب) : لا يوجد شيء .

[١] [الإتصاف : (١٨٢/٧ - ١٨٤) ، شرح الزركشي على مختصر الخرقى : (٣٦٥/٤) .

والقول الثاني عند الحنابلة^(١) - وهو مروى عن أحمد - : الوصية للوارث باطلة وإن أجازها الورثة ، إلا أن يعطوه عطية مبتدأة منهم له ، وبهذا قال بعض الحنابلة أخذاً من ظاهر قول أحمد في رواية حنبل : (لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ) .

[٢] [الهداية : (٥٨٣/٤ - ٥٨٤) ، بدائع الصنائع : (٤٩٠/١٠ - ٤٩٣، ٤٩١) .

[٣] [للمالكية في الوصية للوارث قولان^(٢) :

القول الأول : وهو المشهور عندهم أنها باطلة ، فلا تجوز الوصية للوارث أجازها الورثة أو لم يجزوها ؛ لما رواه أبو أمامة - رضي الله عنه - عن رسول الله - ﷺ - أنه قال : (إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ ، فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ)^(٣) ، فإن أجازوها فهي عطية مبتدأة منهم تفنقر إلى شروط الهيئة من القبول الخاص بها والقبض قبل حصول مانع للمجيز .

القول الثاني : وهو القول غير المشهور عندهم ، أن الوصية للوارث صحيحة وتتوقف على إجازة الورثة ، لما ورد في رواية الدارقطني ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، أن النبي - ﷺ - قال : (لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ إِلَّا أَنْ يُجِيزَ الْوَرِثَةَ)^(٤) ، وهي تنفذ في حصة من أجازها ، وتبطل في حصة من لم يجزها ، والإجازة تنفيذ لإرادة الموصي ، وتنازل من الوارث عن حقه المانع من تنفيذ الوصية .

[٤] هو أبو بكر ، أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله الخسروجردي البيهقي الشافعي ، نسبة إلى بسوق ، وهي قرى مجتمعة بنواحي نيسابور ، شيخ خراسان ، فقيه حافظ أصولي ، زاهد ورع ، صاحب التصانيف ، توفي - رحمه الله - بنيسابور سنة ٤٥٨هـ . أشهر مصنفاته : " السنن الكبير " و " دلائل النبوة " ^(٥) .

[٥] سبق بيانه وتخريجه ص (٧٣) .

(١) [الإتصاف : (١٨٣/٧) ، شرح الزركشي على مختصر الخرقى : الزركشي ، شمس الدين ، محمد بن عبد الله ، ت ٧٧٢هـ . ٧ مج . تحقيق وتخريج عبد الله الجبرين . مكتبة العبيكان - الرياض ، ط ١ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م : (٣٦٥/٤) .

(٢) حاشية للسوقى : (٤٩٢/٦) ، الشرح الصغير : (٣٢٠/٤) ، بلغه السالك : (٣٢٠/٤ - ٣٢١) ، حاشية الخرقى : (٤٦٤/٨) .

(٣) سبق تخريجه ص (٤١) .

(٤) سبق تخريجه ص (٧٣) .

(٥) الأعلام : (١١٦/١) ، معجم المؤلفين : (٢٩/١) ، ثمرات الذهب : (٢٤٨/٥ - ٢٥٠) ، طبقات الشافعية : الأسنوي ، عبد الرحيم ، ت ٧٧٢هـ . ٢ مج .

تحقيق كمال الحوت . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م : (٩٨/١ - ٩٩) .

قَالَ الذَّهَبِيُّ^[١] : صَالِحُ الْإِسْنَادِ ، وَرَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ^[٢] عَنْ عمرو بن شُعَيْبٍ^[٣] ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ^[٤] ، فَدَلَّ قَوْلُهُ [عَنْ] : (إِلَّا أَنْ يُجِيزَ الْوَرِثَةَ) عَلَى أَنَّ الْحَقَّ [لَهُمْ] ، وَلِذَلِكَ ضَعَفَتْ طَرِيقَةُ الْقَطْعِ ، وَبَطَلَ الْفَرْقُ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ^[٥] .

[وَقْتُ اعْتِبَارِ الْوَارِثِ وَالْثُلُثِ وَالْقَبُولِ وَالْإِجَازَةِ]ج

وَالْعَبْرَةُ بِكَوْنِ الْمُوصِي لَهُ وَارِثًا أَوْ غَيْرَ وَارِثٍ^[٦] ، وَيَكُونُ الْمُوصِي بِهِ قَدْرَ الثُّلُثِ ، أَوْ أَقْلٌ ، أَوْ أَكْثَرُ^[٧] ، بِوَقْتِ مَوْتِ الْمُوصِي^[٨] ؛ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ لَا تَبَاتُ لَهَا قَبْلَ مَوْتِ الْمُوصِي بِالْإِجْمَاعِ^[٩] .

[١] ما بين القوسين من وضع المحقق .

[٢] له (ب) : (م) .

[ج] العنوان بين القوسين من وضع المحقق .

[١] هو أبو عبد الله ، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، تركماني الأصل ، ولد بدمشق سنة ٦٧٣هـ ، كان إماماً ، مؤرخاً ، حافظاً ، محدثاً ، عالماً بالجرح والتعديل ، توفي - رحمه الله - بدمشق سنة ٧٤٨هـ . من مصنفاته : " تاريخ الإسلام الكبير " و " الإعلام بوفيات الأعلام " و " ميزان الاعتدال في نقد الرجال " (١) .

[٢] هو أبو الحسن ، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي الشافعي الدارقطني ، نسبة إلى محلة دار القطن ببغداد ، ولد ببغداد سنة ٣٠٦هـ ، محدث ، حافظ ، فقيه ، مقرئ ، لغوي ، رحل إلى الشام ومصو ، توفي - رحمه الله - ببغداد سنة ٣٨٥هـ . من تصانيفه : " سنن الدارقطني " و " فضائل الصحابة " (٢) .

[٣] هو أبو إبراهيم - وقيل أبو عبد الله - ، عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل القرشي ، فقيه أهل الطائف ومحدثهم ، حدث عن سعيد بن المسيب وطاووس وسليمان بن يسار وغيرهم ، وحدث عنه الزهري وقتادة وعطاء وغيرهم ، توفي - رحمه الله - سنة ١١٨هـ بالطائف (٣) .

[٤] سبق بيانه وتخرجه ص (٧٤،٧٣) .

[٥] والراجح عندي - والله أعلم - هو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من صحة الوصية للوارث إن أجازها الورثة ، وإن لم يجزوها لم تصح لقوله ﷺ : (لَا وَصِيَّةَ لِرِثٍ إِلَّا أَنْ يُجِيزَ الْوَرِثَةَ) (٤) .

[٦] مغني المحتاج : (٧٤/٤) ، بدائع الصنائع : (٤٩١/١٠) ، الممتع : (٢٠٥/٤) ، التاج والإكليل : (٥٣٤/٨) .

[٧] الغرر البهية : (١٤/٧ - ١٥) ، الروض المربع : (٤٧٥) ، حاشية العدوي : (٢٩٥/٢) .

[٨] لأن الوصية تملك بعد الموت .

[٩] فالموصي له أن يتراجع عنها قبل موته متى شاء (٥) .

(١) ميزان الاعتدال : (٥٧/١ - ٨٥) ، معجم المؤلفين : (٨٠/٣ - ٨١) ، طبقات الشافعية للأسنوي : (٢٧٣/١ - ٢٧٤) .

(٢) تاريخ بغداد : الخطيب البغدادي ، أبو بكر ، أحمد بن علي ، ت ٤٦٣هـ . ٢١ مج . دراسة وتحقيق مصطفى عطا . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م : (٣٤/١٢ - ٣٩) ، وفيات الأعيان : (٢٩٧/٣ - ٢٩٩) ، سير أعلام النبلاء : (٤١٩/١٦ - ٤٦١) ، طبقات الشافعية للأسنوي : (٢٤٦/١) .

(٣) سير أعلام النبلاء : (١٦٥/٥) ، تهذيب التهذيب : (٢٧٧/٣ - ٢٨٠) .

(٤) سبق تخرجه ص (٧٣) .

(٥) مغني المحتاج : (٧٣/٤) ، الممتع : (٢٠٥/٤) ، المغني : (٤٠٥/٨) ، أسهل المدارك : (٣٢٨/٢) ، التلخيص : (٥٥٤/١) .

وَالْعَبْرَةُ يَقْبُولِ الْمُوصِي لَهُ وَرَدَّهُ^[١] ، وَبِإِجَازَةِ الْوَارِثِ وَرَدَّهُ ، بَعْدَ الْمَوْتِ ، وَلَا عَبْرَةَ [...] ^[٢] بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ وَقْتَ الْوَصِيَّةِ ، وَلَا بَعْدَهَا وَقَبْلَ الْمَوْتِ ^[٣] عِنْدَ الْأَيْمَةِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ .

فَلَوْ أَوْصَى لِأَخِيهِ وَلَيْسَ لِلْمُوصِي ابْنٌ قَوْلِدَ لَهُ ابْنٌ قَبْلَ مَوْتِهِ صَحَّتِ الْوَصِيَّةُ لِلْأَخِ * [ب] قَطْعًا ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ وَّارِثٍ .

وَإِنْ أَوْصَى لِأَخِيهِ وَلَهُ أَيُّ [وَلِلْمُوصِي] [ج] ابْنٌ ، فَمَاتَ الْابْنُ قَبْلَ مَوْتِ [أَبِيهِ] [د] الْمُوصِي ، فَهِيَ وَصِيَّةٌ لِوَارِثِ [...] [هـ] اتِّفَاقًا عِنْدَ الْأَيْمَةِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ ؛ لِأَنَّ مَوْتَ الْمُوصِي هُوَ وَقْتُ اسْتِحْقَاقِ الْإِرْثِ .

وَإِذَا [أَوْصَى] [د] لِأَجْنَبِيٍّ بِأَلْفٍ ، وَمَالُهُ عِنْدَ الْوَصِيَّةِ أَلْفَانِ ، فَصَارَ عِنْدَ مَوْتِهِ ثَلَاثَةَ أَلْفٍ ، فَالْوَصِيَّةُ بِالثَّلَاثِ فَقَطْ لَا بِالنِّصْفِ ، فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى إِجَازَةِ الْوَرِثَةِ .
وَإِنْ أَوْصَى لَهُ بِأَلْفٍ وَمَالُهُ ثَلَاثَةُ أَلْفٍ ، فَصَارَ عِنْدَ مَوْتِهِ أَلْفَيْنِ فَقَطْ ، فَالْوَصِيَّةُ بِالنِّصْفِ ، فَتَحْتَاجُ الزَّيَادَةَ عَلَى ثَلَاثِ الْأَلْفَيْنِ لِلْإِجَازَةِ .

وَلَوْ رَدَّ الْمُوصِي لَهُ الْوَصِيَّةَ قَبْلَ مَوْتِ الْمُوصِي ، فَلَهُ الْقَبُولُ بَعْدَ مَوْتِهِ ، كَمَا إِذَا اسْقَطَ الشُّفِيعُ حَقَّهُ مِنَ الشُّفْعَةِ قَبْلَ النَّبِيعِ ، فَلَهُ أَخْذُ الْمُبِيعِ بِالشُّفْعَةِ بَعْدَ النَّبِيعِ ؛ لِأَنَّ اسْقَاطَ الْحَقِّ قَبْلَ اسْتِحْقَاقِهِ/لَنَا نَعْوُ .

وَلَوْ قَبِلَ الْمُوصِي لَهُ الْوَصِيَّةَ قَبْلَ مَوْتِهِ - أَي قَبْلَ مَوْتِ الْمُوصِي - فَلَا بُدَّ مِنْ إِعَادَةِ الْقَبُولِ بَعْدَهُ لَوْ قُوعَ الْقَبُولِ الْأَوَّلِ قَبْلَ وَقْتِهِ .
وَلَوْ أَجَازَ الْوَارِثُ الْوَصِيَّةَ قَبْلَ الْمَوْتِ - أَي مَوْتَ الْمُوصِي - فَلَهُ رَدُّهَا بَعْدَهُ لَوْ قُوعَهَا قَبْلَ وَقْتِهَا .

[أ] في (ب) : توجد زيادة كلمة (موت) .

[ب] نهاية الصفحة رقم (١٥١) من المخطوطة (ب) .

[ج] سقطت من : (ب) .

[د] في (ب) : (إنه) .

[هـ] في الأصل : كتب في الهامش (قطعا خ) ، ولا توجد في : (ب) .

[و] سقطت من : (ب) .

[ز] نهاية الصفحة رقم (١٤٩) من المخطوطة الأصل .

[١] الروض المربع : (٤٦٩ - ٤٧٠) ، الممتع : (٢٠٨/٤) ، حاشية الخرشبي : (٤٥٩/٨) ، الشرح الكبير : (٤٨٦/٦) ، حاشية العدوي : (٢٩٤/٢) .

[٢] لأنه ليس للوارث ولا للموصي له أي استحقاق بالموصي به قبل موت الموصي (١) .

(١) مغني المحتاج : (٧٣/٤) ، الممتع : (٢٠٥/٤) ، المغني : (٤٠٥/٨) ، سهل المدارك : (٣٢٨/٢) ، التلخيص : (٥٥٤/١) .

الْوَصِيَّةُ لِلْعَبْدِ وَالْمُكَاتَبِ وَالْأُمِّ الْوَالِدِ وَالْمُدْبِرِ^[١]

وَإِذَا أَوْصَى لِعَبْدِهِ^[١] بِشَيْءٍ فِيهِ وَصِيَّةٌ لِيُورِثَهُ^[٢] ، أَوْ لِعَبْدٍ غَيْرِهِ فِيهِ وَصِيَّةٌ لِسَيِّدِهِ^[٣] ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ لَا يَمْلِكُ .
وَإِنْ أَوْصَى لِمُكَاتَبِهِ^[٤] ، أَوْ لِمُكَاتَبٍ غَيْرِهِ ، صَحَّتْ^[٥] لِلْمُكَاتَبِ ؛ [لِأَنَّ مُعَامَلَةَ الْمُكَاتَبِ مَعَ سَيِّدِهِ كَالْأَجْنَبِيِّ^[٦] .
وَإِنْ أَوْصَى^[ب] [لِأُمِّ^[ج] وَوَلَدِهِ^[٧] فَالْوَصِيَّةُ لَهَا ؛ لِأَنَّهَا حُرَّةٌ عِنْدَ الْإِسْتِحْقَاقِ^[٨] .

[١] عنوان بين العوسين من وضع المحقق .

[ب] سقطت من : (ب) .

[ج] هي (ب) : (أو لا) .

[١] أي لعبد الموصي .

[٢] إلا إذا اعتق العبد قبل موت الموصي فالوصية له^(١) .

[٣] أن استمر رقه إلى موت الموصي ، فإن لم يستمر رقه وعتق : فإن كان عتقه قبل موت الموصي ، فالوصية له ؛ لأنه حر وقت الملك . وإن كان عتقه بعد موت الموصي : فإن كان القبول قبل العتق ، فالوصية للسيد ، وإن كان العتق قبل القبول فالوصية للعبد^(٢) .

[٤] أي مكاتب الموصي .

[٥] أي الوصية .

[٦] فالمكاتب مستقل في ملكه عن سيده ، فهو بعقد المكاتبه يصبح أهلاً للملك كالحرة ، فإن عجز عن سداد ما عليه وعاد إلى الرق صارت الوصية وصية للوارث^(٣) .

[٧] أم الولد : هي الأمة التي أتت بولد من السيد فادعاه بأن قال : هذا الولد ابني ، فإنه يثبت نسبه منه ، وتصير الأمة أم ولد^(٤) .

[٨] تصح الوصية لأم الولد ؛ لأنها تعتق بمجرد موت الموصي ، ومن رأس ماله ، فتصبح حرة قابلة للتملك عند استحقاق ملك الموصي به ، وتعتبر الوصية لها من الثلث^(٥) .

(١) المهذب : (٧١٤/٣) ، العزيز شرح الوجيز : (١٧/٧) ، بدائع الصنائع : (٤٩٤/١٠) ، المتع : (٢٢٢/٤) ، كشاف القناع : (٤٣١/٤) ، المغني : (٥١٨/٨) ، الشرح الكبير : (٤٨٩/٦) .

(٢) العزيز شرح الوجيز : (١٢/٧ - ١٣) ، حلية العلماء : (٧٤/٦) ، المهذب : (٧١٤/٣) ، التهذيب : (٧٢/٥) ، المغني : (٥٢٠/٨) ، المتع : (٢٢١/٤) ، كشاف القناع : (٤٣١/٤) ، الشرح الكبير : (٤٨٩/٦) .

(٣) العزيز شرح الوجيز : (١٦/٧) ، المهذب : (٧١٤/٣) ، التهذيب : (٧٤/٥) ، المغني : (٥١٩/٨) ، المتع : (٢٢٠/٤) ، بدائع الصنائع : (٤٩٤/١٠) .

(٤) الفقه الإسلامي وأدلته : الزحيلي ، د. و هبة . معج . دار الفكر - دمشق ، ط ٣ ، ١٤٠٩ - ١٩٨٩ م : (٢٥٩/٨) .

(٥) العزيز شرح الوجيز : (١٦/٧) ، المهذب : (٧١٤/٣) ، التهذيب : (٧٤/٥) ، رد المحتار : (٣٤٢/١٠) ، المغني : (٥١٩/٨) ، المتع : (٢٢١/٤) ، كشاف القناع : (٤٣٠/٤) .

أو [أوصى]^[١] لِمُدَبِّرِهِ^[١] ، فَإِنْ خَرَجَ^[٢] مِنَ الثَّلَاثِ فَالْوَصِيَّةُ لَهُ كَأَمِّ الْوَالِدِ . وَإِلَّا فَلَوَرَثَةِ الْمُوصِي^[٣] ، وَانَّهُ أَعْلَمُ .

[١] ما بين قوسين زيادة من (ب) ، ولا توجد في الأصل .

[١] المدبر : المعتق عن دبر : أي بعد الموت ، والمُدَبِّرُ الْمُطْلَقُ هو الذي قِيلَ له : أنت حرٌّ بعد موتي ، أو : إذا مت فأنت حر ، والمُدَبِّرُ الْمُعَيَّنُ هو الذي قِيلَ له : إن مت من مرض كذا ، أو : إلى وقت كذا ، أو : فسي طريق كذا فأنت حر^(١) .

[٢] أي : عتق .

[٣] إن وصى لمُدَبِّرِهِ فالعتق والوصية يعتبران من الثلث ، فإن وفى الثلث بهما عتق المدبر وصحت الوصية له ، فيدفع له ما أوصى له به ؛ لأنه حرٌّ عند الموت حين تلزم الوصية كأَمِّ الْوَالِدِ فيصبح قابلاً للتملك . وإن لم يف الثلث بهما ، فتم عتقه على الوصية ، ويوفى له الثلث في العتق ، ثم من الوصية ، وما زاد عن الثلث فللورثة^(٢) .

(١) طلبة الطلبة : (١١٥) .

(٢) المهذب : (٧١٤/٣) ، العزيز شرح الوجيز : (١٦/٧) ، التهذيب : (٧٤/٥) ، الممتع : (٢٢١/٤) ، كشاف القناع : (٤٣٠/٤) ، المغنسي : (٥٢٠/٨) ، رد المحتار : (٣٤٢/١٠) .

فصل : في معرفة حساب الوصايا وتصحيح مسائلها^{[1][2]}

[1] في الأصل : (مسئلتها) .

[1] يتميز علم الوصايا - وقبله علم الميراث - بالحاجة إلى المعرفة الفقهية ، والقدرة الحسابية . وفي القديم استخدم علماء الفرائض طرقاً ومصطلحاتٍ حسابية خاصة تكون بين الأعداد ؛ وأطلقوا عليها اسم " النسب الأربع " وهي :

- ١- التماثل أو التساوي .
- ٢- التداخل أو التناسب .
- ٣- التوافق أو الاشتراك .
- ٤- التباين أو الاختلاف .

فالتماثل بين العددين : هو تساويها ، مثل : (٢،٢) أو (٥،٥) . وفي العمليات الحسابية نكتفي بأحدها .

والتداخل بينها : هو أن يقبل العدد الأكبر منها القسمة على العدد الأصغر بدون باق ، مثل : (٩،٣) أو (١٢،٤) . وفي العمليات الحسابية نكتفي بأكبرها .

والتوافق : هو أن يقبل كل عدد منها القسمة على عدد آخر غيرها بدون باق ، مثل : (١٢،٨) ، تقبل كلها القسمة على (٤) بدون باق . وفي العمليات الحسابية نضرب وفق أحدها^(١) في كامل الآخر .
فالتوافق - بلغة علم الحساب الحديث والرياضيات المعاصرة - : هو أن يكون بين الأعداد قاسم مشترك أعظم^(٢) .

والتباين : هو أن لا تكون متماثلة ، ولا متداخلة ، ولا متوافقة ، مثل : (٦،٥) أو (١٥،١١) . وفي العمليات الحسابية نضرب كامل أحدها في كامل الآخر .

وهذه العمليات الحسابية إنما هي لإيجاد المضاعف المشترك البسيط للأعداد . أما في علم الحساب الحديث والرياضيات المعاصرة ، فقد أصبح الاعتماد في ذلك على العمليات الحسابية التي تجرى على الكسور العادية : جمعها وطرحها وضربها وقسمتها واختصارها ، وما يتطلبه ذلك من حاجة إلى توحيد

--

(١) وفق العدد بالنسبة لعدد آخر هو حاصل قسمة ذلك العدد على القاسم المشترك الأعظم للعددين ، فمثلاً الأعداد : (١٢،٨) أعداد متوافقة بينها جزء مشترك (القاسم المشترك الأعظم) يقسمها وهو العدد : (٤)

فوفق العدد ٨ (بالنسبة للعدد ١٢) = ٨ ÷ ٤ = ٢ ، والقاسم المشترك الأعظم للعددين : (١٢،٨) = ٤ + ٨ = ١٢

ووفق العدد ١٢ (بالنسبة للعدد ٨) = ١٢ ÷ ٤ = ٣ ، والقاسم المشترك الأعظم للعددين : (١٢،٨) = ٤ + ١٢ = ١٦

والمضاعف المشترك البسيط للعددين هو حاصل ضرب وفق أحد العددين (بالنسبة للعدد الآخر) في كامل العدد الآخر .

فالمضاعف المشترك البسيط للعددين : (١٢،٨) = وفق العدد ٨ (بالنسبة للعدد ١٢) × كامل العدد ١٢ = ١٢ × ٢ = ٢٤

أو = وفق العدد ١٢ (بالنسبة للعدد ٨) × كامل العدد ٨ = ٨ × ٣ = ٢٤

(٢) القاسم المشترك الأعظم (الأكبر) لمجموعة من الأعداد : هو أكبر عدد يقسم عليه كل عدد من أعداد المجموعة بدون باق . فمثلاً : القاسم المشترك

الأعظم بين مجموعة الأعداد : (١٢،٩،٦) هو : (٣) . لأنه أكبر عدد يقسم عليه كل عدد منها بدون باق .

مباحث في علم الموارث : مسلم ، د. مصطفى . امج . دار المنارة - جدة ، ط١ ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م : (١٠٨ - ١٠٩) .

حساب الوصية بالتثنت أو أقل^(١)

إذا كانت الوصية لغير وارث بالتثنت أو أقل ، [أو لوارث وأجيزت] (ب) ، فطريق حسابها : أن تعرف [مسألة] (ج) الورثة^(١) ، وتعرف* (د) مخرج الوصية^(٢) - سواء كانت الوصية بجزء واحد أو بأجزاء - وتعتبره [أي : المخرج -] (هـ) أصلاً للمسألة^(٣) الجامعة للإرث والوصية ، فتخرج منه [مقدار] (ل) الوصية للموصى له ، وتقسّم الباقي على مسألة الورثة ، فإن انقسم الباقي على مسائلهم من غير كسر صحّت المسألة الجامعة للإرث [والوصية] (نا) كلها من المخرج ...

[١] المتن بين القوسين من وضع المحقق .

[ب] في الأصل : كتبت في الهامش ، وكتب معها (صح) إشارة إلى صحتها ، وأنها من أصل المخطوطة ، وسقطت من : (ب) .

[ج] سقطت من : (ب) .

[د] نهاية الصفحة رقم (١٥٢) من المخطوطة (ب) .

[هـ] في الأصل : كتبت في الهامش ، وكتب معها (صح) إشارة إلى صحتها ، وأنها من أصل المخطوطة ، وسقطت من : (ب) .

[ل] في (ب) : (مقدر) .

[نا] في (ب) : (والوصية) .

مقاماتها ، وتحليلها إلى عواملها الأولية ، ومن ثم معرفة المضاعف المشترك البسيط (الأصغر)^(١) ، والقاسم المشترك الأعظم (الأكبر) لها^(٢) .

وتصحيح المسائل : هو تحصيل أقل عدد يخرج منه نصيب كل وارث صحيحاً^(٣) .

[١] أي : حلها وحسابها ، ونصيب كل وارث فيها .

[٢] مخرج الكسر : هو مقام ذلك الكسر .

ومخرج الوصية : هو مقام كسر الوصية ، أو المضاعف المشترك البسيط لمقامات كسورها .

[٣] أصل المسألة : هو أقل عدد يصح منه فرضها أو فروضها^(٤) .

وهو بلغة علم الحساب الحديث والرياضيات المعاصرة ، المضاعف المشترك البسيط لمقامات

(مخارج) الكسور (الفروض) التي تحتويها المسألة : فمثلاً مسألة فيها الفروض $(\frac{2}{1}, \frac{3}{1}, \frac{4}{1})$ ،

أصلها هو المضاعف المشترك البسيط لمقامات فروضها $(2, 3, 4)$ وهو (١٢)^(٥) .

(١) المضاعف المشترك البسيط (الأصغر) لمجموعة من الأعداد : هو أصغر عدد - غير الصفر - يقسم على كل عدد من أعداد المجموعة بدون باق .

فمثلاً : المضاعف المشترك البسيط لمجموعة الأعداد $(3, 4, 6)$ هو : (١٢) ، لأنه أصغر عدد يقسم على كل عدد منها بدون باق .

مباحث في علم الموارث : (٩٩) ، علم الفرائض والموارث مدخل تحليلي : المصري ، د. رفيق يونس ، امج . دار القلم - دمشق ، والنداء الشامية -

بيروت ، ط١ ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م : (١٥٢) .

(٢) العنبد الفاضل : (٢١٠/١ - ٢١١) ، الرحبية في علم الفرائض بشرح سبط المارديني : سبط المارديني ، شمس الدين ، أبو عبد الله محمد بن محمد ،

ت ٩١٢هـ - ١٥٠٦م . امج . علق عليهما وأخرج ألفتها د. مصطفى البغا . دار القلم - دمشق ، ط١ ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م : (١٢٨) ، مباحث في علم

الموارث : (١٠١) ، مبادئ علم الموارث : المصري ، د. رفيق يونس . امج . دار المنارة - جدة ، ط١ ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م : (٧٢) ، علم الفرائض

والموارث : (١٥٢)

(٣) إعانة الطالبين : النماطي ، السيد البكري بن السيد محمد شمل . دار الفكر - بيروت ، لم يذكر رقم الطبعة ولا سنة الطبع : (٢٣٩/٣) .

(٤) الرحبية : (١١٤) .

(٥) مباحث في علم الموارث : (٢٢) .

وَإِنْ بَاتِنَ الْبَاقِي مَسْأَلَةَ الْوَرِثَةِ أَوْ وَاقْفَهَا ، فَاضْرِبِ الْمَسْأَلَةَ^[١] عِنْدَ التَّبَايُنِ^[٢] ، أَوْ وَاقْفَهَا^[٣] عِنْدَ التَّوَافُقِ فِي الْمَخْرَجِ^[٤] ، يَخْصُلُ التَّصْحِيحُ ؛ لِأَنَّ الْمَوْصِي لَمْ يَفْرُقْ^[٥] ، وَبَسَطَ وَصِيَّتَهُ نَصِيئَهُ^[٦] ؛ وَمَسْأَلَةُ الْوَرِثَةِ فَرِيقٌ وَبَاقِي الْمَخْرَجِ نَصِيئُهُ^[٧] .

فَإِذَا أَوْصَى لِزَيْدٍ بِرُبْعِ مَالِهِ ، وَلَهُ ثَلَاثَةُ بَنِينَ^[٨] أَوْ أَبْوَانٍ^[٩] ، صَحَّتِ الْمَسْأَلَةُ عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ مِنْ مَخْرَجِ الرُّبْعِ وَهُوَ أَرْبَعَةٌ ؛ لِأَنَّ مَسْأَلَةَ الْوَرِثَةِ مِنْ ثَلَاثَةِ عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ ، لِزَيْدٍ سَهْمٌ ، وَلِلْبَنَيْنِ أَوْ [لِلْأَبْوَانِ]^[١٠] الْبَاقِي - ثَلَاثَةٌ - مُنْقَسِمٌ لِكُلِّ ابْنٍ سَهْمٌ ، أَوْ لِأُمِّهِ سَهْمٌ ، وَلِأَبِيهِ الْبَاقِي سَهْمَانِ/ب^[١١] .

[١] في (ب) : (الأولين) .

[ب] نهاية الصفحة رقم (١٥٠) من المخطوطة الأصل .

[١] أي : المسألة الجامعة .

[٢] فنضرب أصل المسألة الجامعة للبرث والوصية وسهامها بأصل مسألة الورثة .

[٣] بأن تضرب أصل المسألة الجامعة للبرث والوصية وسهامها بوفق العددين : الباقي من أصل المسألة الجامعة بعد إخراج حصة الوصية ، وأصل مسألة الورثة .

[٤] أي : عند التوافق بين ما بقي من أصل المسألة الجامعة للبرث والوصية بعد إخراج حصة الوصية ، وأصل مسألة الورثة .

[٥] الفريق : هو الجماعة الذين اشتركوا في فرض واحد ، أو فيما بقي بعد أصحاب الفروض^(١) .

[٦] أي : نسبة نصيبه بالنسبة لمقام (مخرج) كسر الوصية ، أو بالنسبة للمضاعف المشترك البسيط لمقامات كسورها .

[٧] ما بقي من مخرج المسألة الجامعة للبرث والوصية (مقام الوصية أو المضاعف المشترك البسيط لمقامات كسورها) بعد خصم بسط الوصية (نصيب الموصى له) منه .

[٨]

مسألة الورثة		المسألة الجامعة للبرث والوصية	
أصل المسألة	٣	٤	٤
زيد موصى له بالربع		١	١
ابن	٤	٣	١
ابن	١	(ع)	١
ابن	١		١

[٩]

مسألة الورثة		المسألة الجامعة للبرث والوصية	
أصل المسألة	٣	٤	٤
زيد موصى له بالربع		١	١
أب	٤	٢	٢
أم	٣/١	١	١

(١) مباحث في علم الميراث : (١٠٧) .

وَأِنْ كَانَ لَهُ ابْنَانِ أَوْ سِتَّةٌ بَنِينَ ، صَحَّتِ الْمَسْأَلَةُ فِيهِمَا - أَي : فِي الصُّورَتَيْنِ - مِنْ ثَمَانِيَّةٍ ، لِزَيْدِ الرَّبْعِ سَهْمَانِ ، وَالسَّنَةُ الْبَاقِيَّةُ لِلابْنَيْنِ ، لِكُلِّ [ابن] ^[١] مِنْهُمَا ثَلَاثَةَ ^[١١] ، أَوْ لِلبَنِينَ السَّنَةَ لِكُلِّ ابْنٍ سَهْمٌ ^[١٢] .

وَأِنْ شِئْتَ أَنْ تَعْمَلَ بِطَرِيقٍ مَا فَوْقَ كَسْرِ الْوَصِيَّةِ ^[٣] ، فَأَعْرِفْ مَا فَوْقَ كَسْرِ

[١] ما بين قوسين زيادة من (ب) ، ولا توجد في الأصل .

[١]

المسألة الجامعة للإرث والوصية			مسألة الورثة		
(٢×)					
٨	٨	٤		٢	أصل المسألة
٢	٢	١	٤/١		زيد موصى له بالربع
٣	٦	٣	١	١	ابن
٣		٢	١	١	ابن

[٢]

المسألة الجامعة للإرث والوصية			مسألة الورثة		
(٢×)					
٨	٨	٤		٦	أصل المسألة
٢	٢	١	٤/١		زيد موصى له بالربع
١	٦	٣	١	١	ابن
١		٢	١	١	ابن
١			١	١	ابن
١			١	١	ابن
١			١	١	ابن
١			١	١	ابن

[٣] ما فوق الكسر :

قال المارديني في مخطوطه : "فصل في معرفة ما فوق الكسر وما تحت الكسر : وهذا الفصل أصل كبير ينتفع به في الوصايا وغيرها من المجهولات ، أما معرفة ما فوق الكسر : إذا أردت معرفته فألق من مقام الكسر بسطه ، وانسب ما ألقته إلى ما أبقته ، فالحاصل بالنسبة هو ما فوق الكسر المفروض" ^(١) .

فبلغت الحساب الحديث والرياضيات المعاصرة :

$$\text{كسر الوصية} = \frac{\text{البسط}}{\text{المقام}} = \frac{\text{أ}}{\text{ب}}$$

$$\text{ما فوق كسر الوصية} = \frac{\text{البسط}}{\text{المقام} - \text{البسط}} = \frac{\text{أ}}{\text{ب} - \text{أ}}$$

(١) إرشاد الفارض إلى كشف الغوامض (مخطوط) : سبط المارديني ، شمس الدين ، أبو عبد الله محمد بن محمد ، ت ٩١٢ هـ - ١٥٠٦ م : النسخة الأصل : (٧٥) . العذب الفائض : (١٩٦/١ - ١٩٧) .

الْوَصِيَّةِ أَوْ كُسُورُهَا^[١] بِمَا تَقَدَّمَ لَكَ فِي بَابِ الْحِسَابِ ، وَخُذْ مِنْ مَسْأَلَةِ الْوَرِثَةِ مِثْلَهُ وَزِدْهُ عَلَيْهَا يَحْصُلُ التَّصْحِيحُ إِنْ لَمْ يَحْصُلْ فِي الْمَأْخُودِ كَسْرٌ ، وَالْقَدْرُ الْمَزِيدُ الْمَأْخُودُ [هُوَ]^[٢] الْوَصِيَّةُ ، فَإِنْ حَصَلَ فِي الْمَأْخُودِ كَسْرٌ ، فَأَبْسَطِ الْجَمِيعَ مِنْ جِنْسِهِ^[٣] يَحْصُلُ التَّصْحِيحُ ، وَيَبْسُطُ [الْكَسْرُ]^[ب] الْمَأْخُودِ الْمَزِيدُ هُوَ الْوَصِيَّةُ .

فَفِي الْمَسْأَلَةِ الْمَذْكُورَةِ - وَهِيَ الَّتِي أَوْصَى لِزَيْدٍ فِيهَا بِرُبْعِ مَالِهِ ، وَلَهُ ثَلَاثَةُ بَنِينَ ، أَوْ ابْنَانِ ، أَوْ سِتَّةُ بَنِينَ - فَوْقَ الرَّبْعِ الثَّلَاثُ ، فَزِدْ عَلَى عَدَدِ الْبَنِينَ * [ج] ثَلَاثَةَ - أَي : مِثْلَ ثَلَاثِهِ - فِي الصُّورِ الثَّلَاثِ ؛ لِأَنَّ مَسْأَلَتَهُمْ مِنْ عَدَدِ رُؤُوسِهِمْ ، وَأَبْسَطْ مَا يَحْصُلُ فِيهِ كَسْرٌ يَحْصُلُ مَا ذَكَرْتَاهُ .

فَفِي الصُّورَةِ الْأُولَى ، عَدَدُ الْبَنِينَ ثَلَاثَةٌ ، زِدْ عَلَيْهِ مِثْلَ ثَلَاثِهِ وَاحِدًا ، تَصِحُّ مِنَ الْأَرْبَعَةِ ، وَالْوَاحِدُ الْمَزِيدُ هُوَ وَصِيَّةُ زَيْدٍ .

وَفِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ ، عَدَدُ الْبَنِينَ اثْنَانِ ، زِدْ عَلَيْهِمَا مِثْلَ ثَلَاثِهِمَا لِزَيْدٍ - وَهُوَ : ثَلَاثَانِ - يَحْصُلُ سَهْمَانِ وَثَلَاثَانِ ، [وَالثَلَاثَانِ هُمَا الْوَصِيَّةُ ، فَأَبْسَطِ الْكُلَّ أَثَلَاثًا تَصِحُّ مِنَ ثَمَانِيَةِ ، لِزَيْدٍ سَهْمَانِ]^[د] ، وَلِكُلِّ ابْنٍ ثَلَاثَةٌ .

وَفِي الصُّورَةِ الثَّلَاثَةِ ، عَدَدُ الْبَنِينَ سِتَّةٌ ، زِدْ عَلَيْهَا مِثْلَ ثَلَاثِهَا [سَهْمَيْنِ]^[هـ] لِزَيْدٍ ، تَصِحُّ مِنَ [ثَمَانِيَةِ]^[د] أَيْضًا .

وَهَذَا إِذَا كَانَ يَبْسُطُ كَسْرَ الْوَصِيَّةِ مِنْ أَصْلِهَا [مُنْقَسِمًا]^[ذ] عَلَى [عَدَدِ]^[س] رُؤُوسِ الْمُوصَى لَهُمْ ، [وَهُمْ مُتَسَاوُونَ فِي قَدْرِ الْوَصِيَّةِ]^[س] ، كَمَا إِذَا تَرَكَ ابْنًا أَوْ سَبْعَةَ بَنِينَ وَأَوْصَى لِثَلَاثَةِ بَنِيهِ بِثَلَاثَةِ أَغْشَارِ مَالِهِ ، وَإِلَّا بَانَ انْكَسَرُ^[٣] يَبْسُطُ كَسْرَ الْوَصِيَّةِ عَلَى رُؤُوسِ

[أ] هي (ب) : (من) .

[ب] سقطت من : (ب) .

[ج] نهاية الصفحة رقم (١٥٣) من المخطوطة (ب) .

[د] سقطت من : (ب) .

[هـ] سقطت من : (ب) .

[ذ] هي (ب) : (المناسبة) .

[ز] هي (ب) : (منقسم) .

[س] سقطت من : (ب) .

[س] في الأصل : كتبت في الهامش ، وكتب معها (صح) إشارة إلى صحتها ، وإنما من أصل المخطوطة ، وسقطت من : (ب) .

[١] أي : بعد جمعها بتوحيد مقاماتها وإيجاد المضاعف المشترك البسيط لمقاماتها .

[٢] أي : اضرب الجميع في مقام الكسر الذي هو فوق كسر الوصية .

[٣] الانكسار : هو أن يوجد في المسألة سهم أو أكثر لا يقبل القسمة بدون كسر على رؤوس الفريق (١) .

الموصى لهم ، كما إذا أوصى وَالْمَسْأَلَةُ بِحَالِهَا بِثَلَاثَةِ الْأَعْشَارِ لِأَرْبَعَةٍ أَوْ لِسِتَّةٍ [بِالسُّوِيَّةِ] [١] ، فَكَمَا [سَيَاتِي] [ب] - وَتَقَدَّمَ أَيْضاً - أَنَّهُمْ فَرِيقٌ / [ج] وَبَسَطُ الْوَصِيَّةِ نَصِيْبُهُ .

وَإِذَا كَانَ الْمَوْصِي بِهِ أَكْثَرَ مِنَ الثَّلَاثِ ، فَلِلْوَرَثَةِ أَنْ يُجِزُوا [الزَّائِدُ] [د] - عَلَى الثَّلَاثِ - كُلَّهُ ، [وَأَنْ] [هـ] يَرُدُّوهُ كُلَّهُ أَوْ بَعْضَهُ وَيُجِزُوا بَعْضَهُ الْآخَرَ ، وَلِبَعْضِهِمْ أَنْ يُجِزَ كُلُّ الْوَصَايَا أَوْ بَعْضَهَا وَيَرُدَّ بَعْضَهَا ، وَلِبَاقِيهِمْ مُخَالَفَتُهُ ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمُ لَهُ التَّصَرُّفُ فِي حَقِّهِ كَيْفَ شَاءَ .

وَأَصْلُ مَسْأَلَةِ الْإِجَازَةِ [١] دَائِمًا هُوَ مَخْرَجُ جُزْءِ الْوَصِيَّةِ [٢] ، أَوْ مَخْرَجُ أَجْزَائِهَا [٣] . وَعَدَدُ رُؤُوسِ كُلِّ مَنْ أَوْصِيَ لَهُمْ بِجُزْءِ فَرِيقٍ ، وَبَسَطُ كَسْرِ وَصِيَّتِهِ نَصِيْبُهُ ، وَسِيْهَامُ الْوَرَثَةِ - وَهِيَ مَسْأَلَتُهُمْ - فَرِيقٍ ، وَالْبَاقِي مِنْ مَخْرَجِ الْوَصِيَّةِ إِنْ كَانَ بَقِيَ مِنْهُ شَيْءٌ هُوَ نَصِيْبُهُ ، فَصَحَّحَ كَمَا سَبَقَ فِي بَابِ التَّصْحِيْحِ ، بِأَنَّ تَنْظُرَ بَيْنَ كُلِّ نَصِيْبٍ وَفَرِيقِهِ :

فَإِنْ [انْقَسَمَ] [د] كُلُّ نَصِيْبٍ عَلَى فَرِيقِهِ صَحَّتْ كُلُّهَا مِنَ الْمَخْرَجِ . وَإِنْ انْكَسَرَ [نَصِيْبٌ] [د] فَرِيقٍ أَوْ أَكْثَرَ عَلَيْهِ ، فَاحْقَظْ عَدَدَ الْفَرِيقِ [٤] الَّذِي بَايَنْتَهُ سِيْهَامُهُ ، وَوَقِّقْ الْفَرِيقَ الَّذِي وَافَقَّتَهُ سِيْهَامُهُ [٥] ، فَإِنْ كَانَ الْمَحْقُوظُ عَدَدًا وَاحِدًا [٦] فَأَضْرِبْهُ فِي الْمَقَامِ [٧] ...

[١] سقطت من : (ب) .

[ب] في (ب) : (سَيَاتِي) .

[ج] نهاية الصفحة رقم (١٥١) من المخطوطة الأصل .

[د] في الأصل : مكتوبة على الهامش .

[هـ] في (ب) : (أر) .

[د] في (ب) : (صح) .

[د] سقطت من : (ب) .

[١] أي : المسألة في حالة أن أجاز الورثة - أو بعضهم - الوصية بما زاد عن الثلث .

[٢] أي : مخرج كسرهما ، وهو مقام ذلك الكسر .

[٣] أي : مخرج مجموع كسورها ، وهو المضاعف المشترك البسيط لمقامات تلك الكسور .

[٤] أي : عدد رؤوس أفرادها .

[٥] بأن تضرب عدد رؤوس أفرادها في وفق عدد سهامه .

[٦] أي : إن كان العدد المحفوظ من الفريق الذي باينته سهامه هو نفس العدد المحفوظ من الفريق الذي وافقته سهامه .

[٧] أي : في أصل مسألة الإجازة .

وَأِنْ كَانَ [المَحْفُوظُ] ^[١] أَكْثَرَ ^[١١] فَحَصَلَ أَقْلٌ عَدَدٌ يَصِيحُ قَسْمُهُ عَلَى الْمَحْفُوظِينَ أَوْ الْمَحْفُوظَاتِ ^[٢] وَأَضْرِبُهُ [...] ^[ب] فِي الْمَقَامِ ^[٣] يَخْصُلُ * ^[ج] الْمَطْلُوبُ ؛ وَهُوَ مَا يَصِيحُ ^[د] مِنَ الْمَسْأَلَةِ ، [الْجَامِعَةُ] ^[٤] لِلْإِرْثِ وَالْوَصِيَّةِ أَوْ الْوَصَايَا .
وَأَصْلُ مَسْأَلَةِ الرَّدِّ ^[٥] دَائِمًا ثَلَاثَةٌ - مَقَامُ الثَّلَاثِ - ، وَسِيَّاهُ الْوَصَايَا إِنْ تَبَايَنَتْ ، أَوْ أَوْفَاقَهَا إِنْ تَوَافَقَتْ أَوْ تَمَاتَلَتْ أَوْ تَدَاخَلَتْ فَرِيقٌ ، وَنَصِيئُهُ وَاحِدٌ - وَهُوَ بَسْطُ الثَّلَاثِ - ، وَالْوَاحِدُ يُبَايِنُ فَرِيقَهُ الْمُتَعَدِّدَ أَبَدًا ، وَمَسْأَلَةُ الْوَرِثَةِ فَرِيقٌ وَنَصِيئُهُ اثْنَانِ ، وَلَا يَخْفَى التَّنْصِيحُ [...] ^[٦] إِذَا تَامَلْتِ مَا سَبَقَ .
مَسْأَلَةٌ :

تَرَكَ ابْنًا وَأَوْصَى لِزَيْدٍ بِنِصْفِ مَالِهِ ، وَلِعَمْرٍو بِثُلُثِ [مَالِهِ] ^[٧] . فَإِنْ شَاءَ الْإِبْنُ أَجَازَ الْوَصِيَّتَيْنِ ، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهُمَا ، وَإِنْ شَاءَ أَجَازَ [إِحْدَاهُمَا] ^[٨] وَرَدَّ الْأُخْرَى ، كُلُّ ذَلِكَ جَائِزٌ .

فَإِنْ أَجَازَ الْإِبْنُ الْوَصِيَّتَيْنِ ، فَمَخْرَجُهُمَا - وَهُوَ سِتَّةٌ - أَصْلُ الْمَسْأَلَةِ ، وَمِنْهُ تَصِيحُ ^[٩] .

[١] في الأصل : كتبت في الهامش ، وكتب معها (صح) إشارة إلى صحتها ، وأنها من أصل المخطوطة . وسقطت من : (ب) .

[ب] في الأصل : توجد كلمة (المحفوظ) وعليها تشطيب خفيف .

[ج] نهاية الصفحة رقم (١٥٤) من المخطوطة (ب) .

[د] في (ب) : (منه) .

[هـ] في الأصل : كتبت في الهامش ، وكتب معها (صح) إشارة إلى صحتها ، وأنها من أصل المخطوطة .

[و] في الأصل : توجد كلمة (ينصف) وعليها تشطيب خفيف .

[ز] في الأصل : كتبت في الهامش ، وكتب معها (صح) إشارة إلى صحتها ، وأنها من أصل المخطوطة .

[ح] في (ب) : (أحدهما) .

[١] أي : من عدد واحد .

[٢] وهو المضاعف المشترك البسيط لها .

[٣] أي : في أصل مسألة الإجازة .

[٤] أي : المسألة في حالة أن رد الورثة أو بعضهم الوصية بما زاد عن الثلث ولم يجيزوه .

[٥]

مسألة الإجازة	
أصل المسألة	٦
زيد موصى له بالنصف	½
عمرو موصى له بالثلث	٣/١
ابن	١
	له الباقي بعد الوصايا (ع)

وَأِنْ شِئْتَ عَمَلَهَا بِمَا فَوْقَ الْكَسْرِ ، فَفَوْقَ [النَّصْفِ وَالْثُلُثِ]^[١] خَمْسَةَ أَمْثَالٍ ؛ لِأَنَّ بَسْطَ النَّصْفِ وَالْثُلُثِ خَمْسَةٌ ، أَسْقَطُهُ مِنْ مَقَامَيْهِمَا - وَهُوَ السُّنَّةُ - يُفْضَلُ سَهْمٌ/ب] ، وَنِسْبَةُ الْخَمْسَةِ إِلَيْهِ خَمْسَةُ أَمْثَالٍ ، فَزِدْ عَلَى سَهْمِ الْإِبْنِ خَمْسَةَ أَمْثَالٍ يَخْصُلُ سِتَّةٌ ، لِزَيْدٍ نِصْفُهُ [ثَلَاثَةٌ]^[ج] ، وَعَمْرُو ثَلَاثَةُ سَهْمَانٍ ، وَيُفْضَلُ لِلابْنِ سَهْمٌ ، وَالْخَمْسَةُ الْمَزِيدَةُ هِيَ سِهَامُ الْوَصِيَّتَيْنِ .

وَأِنْ رَدَّ الْإِبْنُ الْوَصِيَّتَيْنِ^[١] ، فَأَصْلُهَا - أَي : [أَصْلُ]^[د] مَسْأَلَةُ الرَّدِّ - ثَلَاثَةٌ - مَقَامُ الثُّلُثِ - ثَلَاثَةُ سَهْمٍ عَلَى سِهَامِ الْوَصَايَا - وَهِيَ خَمْسَةٌ - [تَبَايُنُهَا]^[هـ] ، وَالْبَاقِي سَهْمَانِ لِلابْنِ صَحِيحَانِ عَلَيْهِ ، فَأَضْرِبُ الْخَمْسَةَ فِي الثَّلَاثَةِ تَصِيحٌ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ ، ثَلَاثُهَا خَمْسَةُ لِلْوَصِيَّتَيْنِ ، لِزَيْدٍ ثَلَاثَةٌ ، وَعَمْرُو سَهْمَانِ ، وَلِلابْنِ عَشْرَةٌ .

وَأِنْ أَجَازَ الْإِبْنُ إِحْدَى الْوَصِيَّتَيْنِ وَرَدَّ الْأُخْرَى ، فَأَعْمَلُ مَسْأَلَتِي الرَّدِّ وَالْإِجَازَةَ ، وَحَصَلُ أَقْلُ عَدَدٍ يَنْقَسِمُ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا^[٢] - وَهُوَ الْعَدَدُ الْمُسَاوِي لِإِحْدَاهُمَا إِنْ [تَسَاوَيَا]^[د] ، وَالْأَكْبَرُهِمَا إِنْ تَدَاخَلْتَا ، وَحَاصِلُ ضَرْبِ إِحْدَاهُمَا فِي وَفْقِ الْأُخْرَى إِنْ تَوَافَقَتَا^[٣] ، وَفِي كُلِّهَا إِنْ تَبَايَنَتَا - فَهُوَ^[٤] مَسْأَلَةُ الرَّدِّ وَالْإِجَازَةَ^[٥] ، وَمِنْهُ تَصِيحُ الْقِسْمَةِ غَالِبًا ، وَقَدْ تَخْتَصُّوْ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَقَدْ لَا تَصِيحُ ، وَسَأَنْبِئُهُ عَلَيْهِ .

[١] في (ب) : (الثقت وكنصف) .

[ب] نهاية الصفحة رقم (١٥٢) من المخطوطة الأصل .

[ج] في الأصل : كتبت فوق السطر ومعها (صح) إشارة إلى صحتها وإنما من أصل المخطوطة .

[د] سقطت من : (ب) .

[هـ] في (ب) : (بينها) .

[د] في (ب) : (تساوتها) .

[١]

مسألة الرد				
	(٥x)			
١٥	١٥	٣	٣	أصل المسألة
٣	(٥) لزيد منها (٥/٣)	(١) لا تقسم عليهما على نسبة	٣/١	زيد موسى له بالنصف
٢	ولعمرو منها (٥/٢)	وصبيتهما فتضرب المسألة في (٥)		عمرو موسى له بالثلث
١٠	١٠	٢		ابن له الباقي بعد الوصايا (ع)

[٢] هو المضاعف المشترك البسيط لهما .

[٣] فالمضاعف المشترك البسيط لعددتين متوافقتين : هو حاصل ضرب أحد العددين في وفق الآخر^(١) .

[٤] أي : العدد الذي ينقسم على كل منهما بدون كسر .

[٥] أي : أصل المسألة الجامعة للرد والإجازة .

(١) انظر ص (٧٩) من هذه الرسالة .

وترجع إلى مسألة الكتاب ، فأقل عدد ينقسم على السنة مسألة الإجازة وعلى الخمسة عشر مسألة الرد هو ثلاثون الحاصلة من ضرب إحدى المسألتين في ثلث الأخرى* [ج] لتوافقهما بالثلث ؛ وهو مسألة الرد والإجازة [أي : الجامعة لهما] [ب] ، [فأقسمة] [ج] على كل مسألة [منهما] [د] يخرج جزء ستهما ، وجزء ستهم كل مسألة [منها] [هـ] هو أبدأ يساوي المسألة الأخرى ، إن كانتا متباينتين ويساوي وقفا [أ] إن كانتا متوافقتين كهذه المسألة أو متداخلتين .

ففي هذا المثال جزء ستهم مسألة الإجازة خمسة يساوي ثلث مسألة الرد ، وجزء ستهم مسألة الرد اثنان يساوي ثلث مسألة الإجازة ، فخذ سهام من أجاز له الابن [من] [د] مسألة الإجازة وأضربها في جزء ستهمها وهو خمسة يحصل نصيبه ، وخذ سهام من رد له الابن من مسألة الرد وأضربها في جزء ستهمها وهو اثنان يحصل نصيبه ، والباقي لابن ، ثم انظر هل بين الأنصبياء اشتراك بجزء فتختصر [لنا] المسألة [إليه] [س] ، أو ليس بينهما اشتراك فلا تختصر ، فإن أجاز الابن لزيد وصيته ورد عمراً [٢] ، فلزيد خمسة عشر من الجامعة ؛ لأن له ثلاثة من مسألة الإجازة مضروبة في جزء ستهمها خمسة ، ولعمرو أربعة ؛ لأن له ستهميين من مسألة الرد مضروبين في جزء ستهمها اثنين ، ويفضل لابن أحد عشر ، وليس بين الأنصبياء الثلاثة اشتراك ؛ لأنها متباينة فلا تختصر .

[أ] نهاية الصفحة رقم (١٥٥) من المخطوطة (ب) .

[ب] سقطت من : (ب) .

[ج] في (ب) : سقطت من الكلمة مقطع (لا) والمطروء منها (سه) .

[د] في (ب) : (منها) .

[هـ] في (ب) : (منهما) .

[و] في الأصل : كُتبت تحت المطر ومعها (صح) إشارة إلى صحتها وأنها من أصل المخطوطة .

[ز] نهاية الصفحة رقم (١٥٣) من المخطوطة الأصل .

[س] سقطت من : (ب) .

[١] أي : وفق المسألة الأخرى ، فجزء سهم المسألة الأولى بالنسبة للمسألة الثانية هو وفق المسألة الثانية بالنسبة للمسألة الأولى (١) .

[٢]

مسألة الإجازة	مسألة الرد	مسألة الإجازة	مسألة الرد	المسألة الجامعة لإجازة زيد ورد عمرو
		(٥×)	(٢×)	
٦	١٥	٣٠	٣٠	٣٠
٣	٣	١٥	٦	١٥
٢	٢	١٠	٤	٤
١	١٠	٥	٢٠	له الباقي بعد الوصايا (١١)

وإن عكس الابن الإجازة والرّد ، بأن أجاز وصية عمرو وردّ [وصية] زيد^[١] ، فأضرب لزيد ثلاثة من مسألة الرّد في اثنين ، ولعمرو سهمين من مسألة الإجازة في خمسة ، والباقي لابن ، فلزيد ستة ، ولعمرو عشرة ، ولابن أربعة عشر ، وترجع هذه الصورة بالاختصار إلى نصها خمسة عشر ، ويرجع كل [نصيب] إلى نصقه ؛ لاشتراك الأنصبياء الثلاثة بالنصف ، فيرجع نصيب زيد إلى نصقه ثلاثة ، ونصيب عمرو إلى نصقه خمسة ، ونصيب الابن إلى نصقه سبعة .
مسألة :

أوصى لزيد بالخمس ، ولعمرو بالسدس ، وله ابن ، وأجاز الوصيتين . تصح من أصلها ثلاثين مقام الخمس والسدس ، لزيد خمسها ستة ، ولعمرو سدسها خمسة ، ولابن الباقي تسعة عشر^[٢] .

[١] في الأصل : (وصيته) .

[٢] في (ب) : (نصيبه) .

[١]

مسألة الإجازة	مسألة الرّد	المسألة الجامعة لإجازة عمرو ورد زيد	(٢+)
٣٠	٣٠	٣٠	١٥
١٥	٦	٦	٣
١٠	٤	١٠	٥
٥	٢٠	له الباقي بعد الوصايا (١٤)	٧

[٢]

مسألة الإجازة		أصل المسألة
٣٠	٣٠	أصل المسألة
٦	٥/١	زيد موسى له بالخمس
٥	٦/١	عمرو موسى له بالسدس
١٩	له الباقي بعد الوصايا (ع)	ابن

وَأِنْ رَدَّهُمَا الْإِبْنُ صَحَّتْ مَسْأَلَةُ الرَّدِّ مِنْ ثَلَاثَةٍ وَثَلَاثِينَ ؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا ثَلَاثَةٌ ،
ثَلَاثُهَا* [١] سَهْمٌ لِلْوَصِيَّتَيْنِ عَلَى أَحَدٍ عَشْرٍ سَهْمًا يُبَايِنُهَا ، اضْرِبْهَا فِي الثَّلَاثَةِ تَصِحُّ كَمَا
ذَكَرْنَا : لِزَيْدٍ سِتَّةٌ ، وَلِعَمْرٍو خَمْسَةٌ ، وَلِلْإِبْنِ اثْنَانِ وَعِشْرُونَ [١].

وَأِنْ رَدَّ الْإِبْنُ مِنَ الْوَصِيَّتَيْنِ إِحْدَاهُمَا فَقَطْ ، بَانَ أَجَازَ وَصِيَّةِ زَيْدٍ وَرَدَّ وَصِيَّةَ
عَمْرٍو ، أَوْ بِالْعَكْسِ ، صَحَّتِ الْجَامِعَةُ لِلْإِجَازَةِ وَالرُّدِّ مِنْ ثَلَاثِ مِئَةٍ وَثَلَاثِينَ الْحَاصِلَةُ مِنْ
ضَرْبِ إِحْدَى الْمَسْأَلَتَيْنِ فِي ثَلَاثِ الْأُخْرَى لِتَوَافُقِهِمَا بِالثَّلَاثِ ؛ وَجُزْءُ سَهْمِ مَسْأَلَةِ الْإِجَازَةِ
أَحَدٌ عَشْرٌ ، وَجُزْءُ سَهْمِ مَسْأَلَةِ الرَّدِّ عَشْرَةٌ ، فَإِنْ أَجَازَ وَصِيَّةَ زَيْدٍ وَرَدَّ وَصِيَّةَ عَمْرٍو ،
فَلِزَيْدٍ سِتَّةٌ وَسِتُّونَ ، وَلِعَمْرٍو خَمْسُونَ ، وَلِلْإِبْنِ [١] [مِئَتَانِ] [٢] وَأَرْبَعَةٌ عَشْرٌ ، وَتَرْجِعُ
بِالِاخْتِصَارِ إِلَى نِصْفِهَا مِئَةً وَخَمْسَةَ وَسِتِّينَ ، وَيَرْجِعُ كُلُّ [نِصْبٍ] [٣] إِلَى نِصْفِهِ [٢].

[١] نهاية الصفحة رقم (١٥٦) من المخطوطة (ب).

[ب] نهاية الصفحة رقم (١٥٤) من المخطوطة الأصل.

[ج] في الأصل : (ميتان) ، وفي (ب) : (ماتان) .

[د] في (ب) : (نصيبه) .

[١]

مسألة الرد				
	(١١×)			
أصل المسألة	٣٣	٣	٣	٣
زيد موسى له بالخمس	(١١) لزيد منها (١١/١)	(١) لا تقسم عليهما على نسبة وصيتهما	٣/١	
عمرو موسى له بالسدس	ولعمرو منها (١١/٥)	فنضرب المسألة في (١١)		
ابن	٢٢	٢	له الباقي بعد الوصايا (ع)	٢٢

[٢]

	مسألة الإجازة	مسألة الرد	مسألة الإجازة	مسألة الرد	المسألة الجامعة لإجازة زيد ورد عمرو
	(١١×)	(١٠×)	(١١×)	(١٠×)	(٢÷)
أصل المسألة	٣٠	٣٣	٣٣٠	٣٣٠	١٦٥
زيد موسى له بالخمس	٦	٦	٦٦	٦٠	٣٣
عمرو موسى له بالسدس	٥	٥	٥٥	٥٠	٢٥
ابن	١٩	٢٢	٢٠٩	٢٢٠	له الباقي بعد الوصايا (٢١٤)

وَإِنْ أَجَازَ الْإِبْنُ وَصِيَّةَ عَمْرٍو وَرَدَّ وَصِيَّةَ زَيْدٍ ، فَلِعَمْرٍو خَمْسَةٌ وَخَمْسُونَ ، وَلِزَيْدٍ سِتُونَ ، وَلِلْإِبْنِ مِئَتَانِ وَخَمْسَةَ عَشَرَ ، وَتَخْتَصِرُ هَذِهِ الصُّورَةُ إِلَى خُمُسِهَا سِتَّةً وَسِتِّينَ ، وَيَرْجِعُ كُلُّ نَصِيبٍ إِلَى خُمُسِهِ ، فَلِزَيْدٍ اثْنَا عَشَرَ ، وَلِعَمْرٍو أَحَدَ عَشَرَ ، وَلِلْإِبْنِ ثَلَاثَةَ وَأَرْبَعُونَ^[١١] .

مَسْأَلَةٌ :

خَلْفَ ابْنًا وَأَوْصَى لِزَيْدٍ بِالسُّدُسِ ، وَلِعَمْرٍو بِالسَّبْعِ . تَصِحُّ مِنْ أَصْلِهَا اثْنَيْنِ وَأَرْبَعِينَ مَقَامُ السُّدُسِ وَالسَّبْعِ ، لِزَيْدٍ سُدُسُهَا سَبْعَةٌ ، وَلِعَمْرٍو سَبْعُهَا سِتَّةٌ ، وَلِلْإِبْنِ الْبَاقِي تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ^[١٢] ، وَلَا تَفْتَقِرُ إِلَى إِجَازَةٍ ؛ لِأَنَّ مَجْمُوعَ الْوَصِيَّتَيْنِ أَقَلُّ مِنَ الثَّلَاثِ ؛ لِأَنَّهُ أَرْبَعَةٌ عَشَرَ وَمَجْمُوعُ الْوَصِيَّتَيْنِ ثَلَاثَةٌ عَشَرَ أَقَلُّ مِنْهُ .

تَنْبِيْهُ :

قَدْ لَا تَصِحُّ الْقِسْمَةُ مِنَ الْمَسْأَلَةِ الْجَامِعَةِ لِلرُّدِّ وَالْإِجَازَةِ فِي جَمِيعِ الْأَنْصِيَاءِ ، بَلْ يَقَعُ فِي بَعْضِ الْأَنْصِيَاءِ كَسْرٌ ، وَأَشْرَفْتُ إِلَى هَذَا بِقَوْلِي قَبْلَهُ : " وَمِنْهُ تَصِحُّ الْقِسْمَةُ غَالِبًا " . فَتَبْسُطُ الْمَسْأَلَةُ الْجَامِعَةَ ، وَكُلُّ نَصِيبٍ مِنْ جِنْسِ ذَلِكَ الْكَسْرِ بِأَنَّ تَضْرِبَ كُلًّا مِنْهُمَا فِي الْمَخْرَجِ يَخْصُلُ الْمَطْلُوبُ ، وَهُوَ الْعَدَدُ الَّذِي [يَصِحُّ]^[١٣] مِنْهُ نَصِيبُ كُلِّ مُسْتَحِقٍّ مِنْ إِرْثٍ [أَوْ وَصِيَّةٍ]^[١٤] .

[١١] في (ب) : (تصح) .

[١٢] في الأصل : تعرضت هذه الكلمة للتصحیح إذ الواو الثانية مضاللة إلى الكلمة إضافة ، وهي صحيحة في : (ب) .

[١]

مسألة الإجازة	مسألة الرد	المسألة الجامعة لإجازة عمرو ورد زيد	
			(٥٠+)
٣٣٠	٣٣٠	٣٣٠	٦٦
٦٦	٦٠	٦٠	١٢
٥٥	٥٠	٥٥	١١
٢٠٩	٢٢٠	له الباقي بعد الوصايا (٢١٥)	٤٣

[٢]

المسألة الجامعة للإرث والوصية			
أصل المسألة			٤٢
زيد موسى له بالخمسة	٦/١		٧
عمرو موسى له بالسبع	٧/١		٦
ابن	له الباقي بعد الوصايا (ع)		٢٩

مثال ذلك : خَلَفَ ابْنَيْنِ ، وَأَوْصَى لِكُلِّ مِنْ زَيْدٍ وَعَمْرٍو بِثُلُثِ مَالِهِ ، [فَأَجَازَ] [١] أَخَذُ
الابْنَيْنِ الْوَصِيَّتَيْنِ ، [وَرَدَّهُمَا] [٢] الْآخِرُ ، فَأَعْمَلَ مَسْأَلَةَ الْإِجَازَةِ الْمُطْلَقَةَ ، وَمَسْأَلَةَ الرَّدِّ
الْمُطْلَقِ ، وَحَصَلَ الْجَامِعَةُ لَهُمَا . فَمَسْأَلَةُ الْإِجَازَةِ مِنْ سِنَةِ [...] [٣] ، لِكُلِّ مِنْ [...] [٤]
زَيْدٍ* [٥] وَعَمْرٍو الثُّلُثُ سَهْمَانِ ، وَلِكُلِّ ابْنِ سَهْمٍ [٦] .

وَمَسْأَلَةُ الرَّدِّ مِنْ سِنَةِ أَيْضاً ، لِكُلِّ ابْنِ سَهْمَانِ ، وَلِكُلِّ مِنْ زَيْدٍ وَعَمْرٍو سَهْمٍ [٧] .
وَالْجَامِعَةُ لَهُمَا أَيْضاً سِنَةٌ [لِتَمَاتِلُهُمَا] [٨] ، وَجِزَاءُ سَهْمِ كُلِّ مِنْهُمَا وَاحِدٌ ، فَأَضْرِبُ
لِلابْنِ الْمُجْبِزِ وَاحِدًا مِنْ مَسْأَلَةِ الْإِجَازَةِ فِي وَاحِدٍ ، وَلِلابْنِ الرَّادِّ سَهْمَيْنِ [مِنْ مَسْأَلَةِ
الرَّدِّ] [٩] [فِي] [١٠] وَاحِدٍ ، فَلِلابْنِ الْمُجْبِزِ سَهْمٌ ، وَلِلرَّادِّ سَهْمَانِ ، وَيَفْضَلُ لِرَزِيدٍ/ [١١] وَعَمْرٍو
ثَلَاثَةٌ بَيْنَهُمَا يَصِفَيْنِ تَبَايُنُهُمَا ، فَلَمْ تَصِيحِ الْقِسْمَةُ مِنَ الْجَامِعَةِ ، [فَابْسُطْهَا] [١٢] أَنْصَافًا

[١] هي (ب) : (واجز) .

[٢] هي (ب) : (وردها) .

[٣] هي الأصل : توجد كلمة (أيضاً) وعليها خط تشطيب القس .

[٤] هي الأصل : توجد كلمة غير مفروءة وعليها تشطيب .

[٥] نهاية الصفحة رقم (١٥٧) من المخطوطة (ب) .

[٦] هي (ب) : (لتماتلها) .

[٧] سقطت من : (ب) .

[٨] هي (ب) : (من) .

[٩] نهاية الصفحة رقم (١٥٥) من المخطوطة الأصل .

[١٠] هي الأصل : مكتوبة بسين صغيرة جداً ولوقها كتب (بسببها) ومعها كتب حرف باء (ب) .

[١]

مسألة الإجازة			
	(٢×)		
٦	٦	٣	أصل المسألة
٢	٢	١	زيد موسى له بالثلث
٢	٢	١	عمرو موسى له بالثلث
١	٢	(١) لا تقسم عليهما فنضرب المسألة في (٢)	لهما الباقي بعد الوصايا (ع)
١			ابن

[٢]

مسألة الرد			
	(٢×)		
٦	٦	٣	أصل المسألة
١	٢	(١) لا تقسم عليهما فنضرب المسألة في (٢)	زيد موسى له بالثلث
١			عمرو موسى له بالثلث
٢	٤	٢	لهما الباقي بعد الوصايا (ع)
٢			ابن

فَأَضْرِبُ الْجَامِعَةَ فِي اثْنَيْنِ مَقَامَ النِّصْفِ ، يَخْصُلُ اثْنَا عَشَرَ ، وَمِنْهُ تَصِحُّ الْقِسْمَةُ ،
وَتَضْرِبُ كُلُّ نَصِيبٍ فِي اثْنَيْنِ ، يَخْصُلُ [لِلْإِبْنِ الْمُجِيزِ] ^[أ] اثْنَانِ ، وَلِلرَّادِّ أَرْبَعَةٌ ،
وَلِلْمَوْصِيِّ لهُمَا سِتَّةٌ ، لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَلَاثَةٌ ^[ب] ، وَهَذَا وَاضِحٌ .

وَإِنْ أَوْصَى لَهُمَا وَالْمَسْأَلَةُ بِحَالِهَا بِخَمْسَةِ أَسْدَاسِ الْمَالِ بَيْنَهُمَا بِالسُّوِيَّةِ ، فَأَجَازَ أَحَدُ
الْإِبْنَيْنِ الْوَصِيَّةَ لِزَيْدٍ وَعَمْرٍو ، وَرَدَّهَا الْآخَرَ .

فَالْإِجَازَةُ أَصْلُهَا سِتَّةٌ ، لِزَيْدٍ وَعَمْرٍو [خَمْسَةٌ] ^[ب] [عَلَى] ^[ج] اثْنَيْنِ تَبَايُنُهُمَا ، وَلِلْإِبْنَيْنِ
سَهْمٌ يُبَايِنُهُمَا ، فَأَضْرِبُ [الْإِثْنَيْنِ] ^[د] فِي السِّتَّةِ تَصِحُّ مِنْ اثْنِي عَشَرَ ، لِكُلِّ مِنْهُمَا - أَيْ :
مِنْ زَيْدٍ وَعَمْرٍو - خَمْسَةٌ ، وَلِكُلِّ ابْنِ سَهْمٍ ^[٢] .

- [أ] في (ب) : (لمجيز) .
[ب] سقطت من : (ب) .
[ج] في (ب) : (وعلى) .
[د] في (ب) : (اثنين) .

[١]

المسألة الجامعة لإجازة ابن ورد الآخر		مسألة الرد	مسألة الإجازة	
	(٢×)			
١٢	١٢	٦	٦	أصل المسألة
٣	٦	١	٢	زيد موصى له بالثلث
٣		(٢)	١	عمرو موصى له بالثلث
٢	٢	١	٢	ابن (أجاز الوصيتين)
٤	٤	٢	١	ابن (رد الوصيتين)

[٢]

مسألة الإجازة				
	(٢×)			
١٢	١٢	٦		أصل المسألة
٥	١٠	(٥) لا تقسم عليهما فنضرب المسألة في (٢)	٦/٥	زيد عمرو موصى لهما بخمسة أسداس بينهما بالسوية
١	٢	١		ابن
١			لهما الباقي بعد الوصية (ع)	ابن

وَمَسْأَلَةُ الرَّدِّ تَصِيحُ مِنْ سِتَّةٍ ، لِكُلِّ مِنْ زَيْدٍ وَعَمْرٍو سَهْمٌ [١٠٠] [١] ، وَكُلِّ ابْنِ سَهْمَانَ [١١] ، وَالْمَسْأَلَتَانِ مُتَدَاخِلَتَانِ .

وَالْجَامِعَةُ لَهُمَا [اثنا] [ب] عَشْرًا لِنَدَاخُلِهِمَا ، وَالْمَسْأَلَتَانِ مُشْتَرِكَتَانِ بِالسُّدُسِ ، وَسُدُسُ كُلِّ مَسْأَلَةٍ [منهُمَا] [ج] هُوَ جُزْءُ سَهْمِ الْأُخْرَى ، فَجُزْءُ سَهْمِ مَسْأَلَةِ الْإِجَازَةِ سَهْمٌ ، وَجُزْءُ سَهْمِ مَسْأَلَةِ الرَّدِّ سَهْمَانِ ، فَأُضْرِبُ لِابْنِ الْمُجِيزِ وَاحِدًا فِي وَاحِدٍ ، وَلِلرَّادِّ اثْنَيْنِ فِي اثْنَيْنِ ، يَخْصُلُ لِابْنِ الْمُجِيزِ سَهْمٌ ، [وَالْآخِرِ وَهُوَ الرَّادُّ] [د] أَرْبَعَةٌ ، وَالسَّبْعَةُ الْبَاقِيَةُ لَا تَنْقَسِمُ عَلَى زَيْدٍ وَعَمْرٍو نِصْفَيْنِ ، فَأُضْرِبُ الْجَامِعَةَ فِي [اثْنَيْنِ مَقَامِ النِّصْفِ] [هـ] فَتَصِيحُ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعَشْرِينَ ، وَأُضْرِبُ كُلَّ نَصِيبٍ فِي [الْإِثْنَيْنِ] [ف] ، يَخْصُلُ لِلْمُجِيزِ سَهْمَانِ ، [وَالْآخِرِ وَهُوَ الرَّادُّ] [أ] ثَمَانِيَةً ، وَلِكُلِّ مِنْ زَيْدٍ وَعَمْرٍو سَبْعَةٌ [٢] ، فَتَأْمَلُ ذَلِكَ وَفَسِّحْ عَلَيْهِ .

[١] في (ب) : توجد جملة (بينهما) ، فأضرب اثنين في ستة نصح من اثنى عشر) . وقد مرت هذه الجملة قبل صفحة في مخطتها الصحيح ، وإعادتها هنا خطأ من النسخ .
 [ب] في (ب) : (اثنى) .
 [ج] سقطت من : (ب) .
 [د] في (ب) : (والرَّاد) .
 [هـ] في (ب) : (مقام النصف اثنين) .
 [ف] في (ب) : (اثنين) .
 [أ] في (ب) : (والرَّاد) .

[١]

مسألة الرد				
	(٢×)			
أصل المسألة	٦	٣	٣	
زيد	١	٢	٢/١	
عمرو	١			
موصى لهما بخمسة أسداس بينهما بالسوية		(١) لا تقسم عليهما فنضرب المسألة في (٢)		
ابن	٢	٤	٢	لهما الباقي بعد الوصية (ع)
ابن	٢			

[٢]

		مسألة الرد	مسألة الإجازة	مسألة الرد	مسألة الإجازة		
	(٢×)	(٢×)	(١×)				
أصل المسألة	٢٤	١٢	١٢	٦	١٢		
زيد	٧	١٤	٢	٥	١	٥	
عمرو	٧		٢	٥	١	٥	
موصى لهما بخمسة أسداس بينهما بالسوية		لهما الباقي (٧) لا تقسم عليهما فنضرب المسألة في (٢)					
ابن (أجاز)	٢	٢	٤	١	٢	١	
ابن (رد)	٨	٨	٤	١	٢	١	

وإن أوصى لهما ينصف ماله بينهما بالسوية* [1] ، فأجاز أحد الابنين الوصية لهما ، وردّها الآخر ، فأجازة المطلقة تصيح من أربعة ، لكل من زيد وعمرو سهم ، ولكل ابن سهم [1].

والرد المطلق من ستة ، لكل من زيد وعمرو سهم ، ولكل ابن [سهمان] [1] .
والجامعة للإجازة والرد اثنا عشر لتوافقهما بالنصف [1] ، وجزء سهم مسألة الإجازة ثلاثة ، وجزء سهم مسألة الرد سهمان ، فأعمل كما سبق يحصل للمجيز ثلاثة أسهم ، وللراد أربعة ، والخمسة الباقية للوصية لا تنقسم على زيد وعمرو ؛ لأنه لا نصف لها صحیح ، فأبسط الجامعة [أنصافاً تضربها] [1] في اثنين ، فتصح [المسألة أيضاً] [1] من أربعة وعشرين ، وأبسط كل نصيب ، يحصل للمجيز ستة ، وللراد ثمانية ،

[1] نهاية الصفحة رقم (١٥٨) من المخطوطة (ب) .

[ب] في (ب) : (سهمان) . ثم جرى على الكلمة تغيير لتصح : (سهمين) . والصحيح ما أثبتته من الأصل .

[ج] نهاية الصفحة رقم (١٥٦) من المخطوطة الأصل .

[د] في (ب) : (أيضاً فاضربها) .

[هـ] في الأصل كتبت كلمة (أيضاً) فوق السطر بين الكلمتين (فتصح) (من) ومعها (صح) إشارة إلى صحتها وأنها من أصل المخطوطة ١ وكتب على الهامش (المسألة أيضاً) ومعها (صح) إشارة إلى صحتها وأنها من أصل المخطوطة ، وفي (ب) : (أيضاً) ، وسقطت كلمة (المسألة) .

[١]

مسألة الإجازة			
	(٢×)		
٤	٤	٢	أصل المسألة
١	٢	(١) لا تقسم عليهما فنضرب المسألة في (٢)	زيد عمرو موصى لهما بالنصف بينهما بالسوية
١	٢	(١) لا تقسم عليهما فنضرب المسألة في (٢)	ابن ابن الوصية (ع)

[٢]

مسألة الرد			
	(٢×)		
٦	٦	٣	أصل المسألة
١	٢	(١) لا تقسم عليهما فنضرب المسألة في (٢)	زيد عمرو موصى لهما بالنصف بينهما بالسوية
٢	٤	٢	ابن ابن الوصية (ع)

وَأَكْلُ مِنَ الْمُوصَى لَهَا خَمْسَةٌ^[١] . وَرَبِّمَا تَحْتَاجُ [...] [١] الْجَامِعَةُ [إِلَى] [ب] بَسْطِ [٢] ثُمَّ تَحْتَاجُ إِلَى اخْتِصَارٍ .

مِثَالٌ آخَرَ يَظْهَرُ فِيهِ ذَلِكَ :

خَلَّفَتْ امْرَأَةٌ زَوْجًا وَأَخْتَيْنِ شَقِيقَتَيْنِ ، وَأَوْصَتْ لَزَيْدٍ بِالثَّلْثِ ، وَلِعَمْرٍو بِالرُّبْعِ ، وَأَجَازَتْ إِخْدَى الْأَخْتَيْنِ الْوَصِيَّتَيْنِ ، وَرَدَّهُمَا الْآخِرَانِ وَهُمَا : [الزَّوْجُ] [ج] ، وَالْأَخْتُ الْآخَرَى . فَفَرِيضَةُ الْوَرَثَةِ أَصْلُهَا سِتَّةٌ ، وَتَعُولُ^[٣] إِلَى سَبْعَةٍ ، وَمِنْهَا تَصِحُّ لِلزَّوْجِ ثَلَاثَةٌ ، وَأَكْلُ أُخْتٍ سَهْمَانِ^[٤] .

[١] في الأصل : توجد كلمة (الز) وعليها نشطيب خلف .

[ب] في الأصل : مكتوبة فوق السطر ومعها (صح) إشارة إلى صحتها وأنها من أصل المخطوطة .

[ج] في الأصل : (الزوجان) ثم جرى على الكلمة شطب وتعديل لتصبح (الزوج) ، ولي (ب) : (الزوج) .

[١]

مسألة الإجازة	مسألة الرد	مسألة الإجازة	مسألة الرد	مسألة الإجازة	مسألة الرد	المسألة الجامعة لإجازة ابن ورد الآخر
		(٣×)	(٢×)			
٤	٦	١٢	١٢	١٢	٢٤	٢٤
١	١	٣	٢	٥	٥	١٠
١	١	٣	٢	٥	٥	١٠
١	٢	٣	٤	٣	٦	٦
١	٢	٣	٤	٤	٨	٨

[٢] أي : تصحيح حتى يزول الأنكسار الذي فيها .

[٣] العول لغة : الارتفاع والزيادة ، نقول : " عاليت الفريضة في الحساب : زادت وارتفعت"^(١) .

واصطلاحاً : زيادة في عدد سهام أصل المسألة ، ونقصان من مقادير الأنصباء^(٢) .

[٤]

مسألة الورثة			
(بالمول)			
٧	٦	٦	أصل المسألة
٣	٣	٢/١	زوج
٢	٤	٣/٢	أخت ش
٢			أخت ش

(١) ترتيب القاموس للمحيط : (٣٤٧/٣) .

(٢) للرحبية : (١١٦) .

وأصل مسألة الإجازة اثنا عشر ، لزيد أربعة ، ولعمرو ثلاثة ، يفضل للورثة خمسة على سهام [الفريضة]^[أ] سبعة تباينها ، فأضرب السبعة في [الاثني]^[ب] عشر [يحصل]^[ج] مسألة الإجازة أربعة وثمانون^[د] .

وأما مسألة الرد فأصلها ثلاثة ، منها سهم على سهام الوصايا سبعة يباينها ، والباقي سهمان للورثة على سبعة [يباينها]^[د] ، والسبعة والسبعة متماثلان ، فأضرب سبعة في الثلاثة [يحصل]^[هـ] مسألة الرد^[١٢] .

فالإجازة من أربعة وثمانين ، والرد من رُبْعها أحد وعشرين ، والجامعة لهما أربعة وثمانون لتداخلهما ، وجزء سهم مسألة الإجازة واحد ، وجزء سهم مسألة الرد أربعة ، فأقسيمها كما علمت يحصل للأخت المجيزة عشرة ، وللأخرى التي ردت ستة عشر ، وللزوج أربعة وعشرون ، ويفضل لزيد وعمرو أربعة وثلاثون ، لا تنقسم

[أ] في (ب) : (الورثة) .

[ب] في (ب) : (الاثنا) ، والصحيح ما جاء في الأصل ؛ لأنها في محل جر وعلامة جرّها قيام ؛ لأنها ملحقة بالمتى .

[ج] في (ب) : (يحصل) .

[د] في (ب) : (يباينها) .

[هـ] في (ب) : (يحصل) .

[١]

مسألة الإجازة			
	(٧×)		
أصل المسألة	٨٤	١٢	
زيد موسى له بالثالث	٢٨	٤	٢/١
عمرو موسى له بالربع	٢١	٣	١/٤
زوج	١٥	٣٥	لهم الباقي بعد
أخت ش	١٠		الوصايا
أخت ش	١٠		(٥) لا تقسم على مسائلهم فنضرب المسألة في (٧)

[٢]

مسألة الرد			
	(٧×)		
أصل المسألة	٢١	٣	
زيد موسى له بالثالث	٤		٢/١
عمرو موسى له بالربع	٣		
زوج	٦	١٤	لهم الباقي بعد
أخت ش	٤		الوصايا
أخت ش	٤		(٢) لا تقسم على مسائلهم فنضرب المسألة في (٧)

بَيْنَهُمَا* [أ] عَلَى سَبْعَةٍ وَتَبَائِنُهَا ، فَتَحْتَاجُ لِضَرْبِ الْجَامِعَةِ وَكُلُّ نَصِيبٍ فِي السَّبْعَةِ ، فَتَصِيحُ مِنْ خَمْسِ مِئَةٍ وَثَمَانِيَةِ وَثَمَانِينَ ، فَأَقْسِمُهَا كَمَا سَبَقَ يَخْصُلُ لِلزَّوْجِ مِنْهَا مِئَةٌ وَثَمَانِيَةٌ وَسِتُّونَ/ [ب] ، وَلِلْمُجِيزَةِ مِنَ الْأَخْتَيْنِ سَبْعُونَ ، وَالْأَخْتِهَا الَّتِي رَدَّتْ مِئَةً وَاثْنَا عَشَرَ ، وَلِزَيْدِ مِئَةٍ وَسِتَّةٍ وَثَلَاثُونَ ، وَلِعَمْرٍو مِئَةً وَاثْنَانِ ، وَالْأَنْصِيَاءُ كُلُّهَا مُتَوَافِقَةٌ بِالنُّصْفِ ، فَتَحْتَاجُ أَنْ تَخْتَصِرَهَا إِلَى نَصَبِهَا مِثَّتَيْنِ وَأَرْبَعَةَ وَتِسْعِينَ ، وَتَخْتَصِرُ كُلَّ نَصِيبٍ إِلَى نَصَبِهِ . فَيَرْجِعُ نَصِيبُ الزَّوْجِ إِلَى أَرْبَعَةٍ وَثَمَانِينَ ، وَنَصِيبُ الْأَخْتِ الْمُجِيزَةِ إِلَى خَمْسَةِ وَثَلَاثِينَ ، وَالْوَالِدَةُ إِلَى سِتَّةٍ وَخَمْسِينَ ، وَزَيْدٌ إِلَى ثَمَانِيَةِ وَسِتِّينَ ، وَعَمْرٍو إِلَى أَحَدٍ وَخَمْسِينَ [١]. فَاحْتَاجَتْ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ بَعْدَ تَحْصِيلِ الْجَامِعَةِ إِلَى تَبْسُطِ نَصَبِهَا إِلَى اخْتِصَارِ ، فَتَنْبَهُ لِمَا يَرِدُ عَلَيْكَ مِنْ أَمْثَالِهَا ، فَقَدْ وَلِعَ الْمُتَأَخَّرُونَ بِاسْتِعْمَالِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ كَثِيرًا ، [وَعَمَلُهَا] [ج] بِالطَّرِيقِ [الْمَذْكُورَةِ] [د] عَفِيَهُ فِي الْفَصْلِ أَحْسَنُ .

[أ] نهاية الصفحة رقم (١٥٩) من المخطوطة (ب) .

[ب] نهاية الصفحة رقم (١٥٧) من المخطوطة الأصل .

[ج] لم (ب) : (لمنها) .

[د] لم (ب) : (لمنكود) .

[١]

مسألة الإجازة	مسألة الرد	مسألة الإجازة	مسألة الرد
(١×)	(٤×)		
٨٤	٨٤	٢١	٨٤
٢٨	١٦	٤	٢٨
٢١	١٢	٣	٢١
١٥	٢٤	٦	١٥
١٠	١٦	٤	١٠
١٠	١٦	٤	١٠

المسألة الجامعة للإجازة والرد			
(٢+)		(٧×)	
٢٩٤	٥٨٨	٥٨٨	٨٤
٦٨	١٣٦	٢٣٨	لهما الباقي (٣٤) لا تقسم عليهما على
٥١	١٠٢	زيد منها (٧/٤) ولعمرو منها (٧/٣)	نسبة وصيبيهما فنضرب المسألة فسي (٧)
٨٤	١٦٨	١٦٨	٢٤
٥٦	١١٢	١١٢	١٦
٣٥	٧٠	٧٠	١٠

فصل : في معرفة تصحيح مسألة الإجازة والرد بطريق حسنة مختصرة :

— [كما] ^[أ] فتح الله [تعالى] ^[ب] به في هذا الكتاب — فقالت : ولك — فيما [إذا] ^[ج] أجاز فريق من الورثة أو فرق ورد الباكون — أن تقسم أصل مسألة الورثة على الفرق من غير اعتبار تصحيح ولا وصية ، ثم تأخذ من نصيب الفريق الذي رد ثلثه أبداً للوصية أو الوصايا المتعددة ، ومن [نصيب] ^[د] الفريق الذي أجاز [جزءاً] ^[هـ] مثل جزء الوصية ، أو مثل أجزاء الوصايا ، كنصيبه وثلثه وربيعه ، ثم أقسم باقي سهام كل فريق [عليه] ^[و] ، وأقسم جملة المأخوذ ^[ز] من الفرق على الموصى له — واحداً كان أو متعدداً — على نسبة الوصايا ، فإن انقسم كل نصيب من إرث أو وصية على مستحقه — واحداً كان أو جماعة — صحت المسألة من أصلها ، ولم تحتج إلى عمل آخر .

كما إذا خلفت امرأة زوجاً وبنين وأماً و[سنة] ^[أ] إخوة أشقاء أو لأب أو لأم أو مختلفين — فالإخوة مخجوبون باستغراق الفروض ^[ب] . إن كانوا عصابة ، [والبنتين] ^[ج] إن كانوا لأم — وأوصت لهم بنصف مالها ، فرد الزوج الوصية ، وأجاز الباقيات . فالفریضة أصلها من اثني عشر ، وتعود إلى ثلاثة عشر ، للزوج ثلاثة ، ولكل بنت أربعة ، وللام سهمان ^[د] . فخذ من ثلاثة الزوج ثلثها سهماً يفضل له سهمان ، ومن أربعة كل بنت نصفاً سهمين يفضل لها سهمان ، ومن سهمي الأم نصفاً سهماً يفضل لها [سهماً] ^[هـ] ، ويجمع للإخوة ستة أسهم منقسمة عليهم ، لكل أخ سهم ، وباقى سهام

[أ] في (ب) : (سما) .

[ب] سقطت من الأصل ، وأثبتها من (ب) .

[ج] سقطت من (ب) .

[د] في الأصل : كتبت في الهامش ، وكتب معها (صح) إشارة إلى صحتها ، وأنها من أصل المخطوطة .

[هـ] في الأصل : (جز) ، وفي (ب) : (جز) .

[و] في الأصل : كتبت في الهامش ، وكتب معها (صح) إشارة إلى صحتها ، وأنها من أصل المخطوطة .

[ز] في الأصل : مكتوبة فوق السطر ومعها (صح) إشارة إلى صحتها وأنها من أصل المخطوطة .

[أ] نهاية الصفحة رقم (١٦٠) من المخطوطة (ب) .

[ب] في (ب) : (والبنتين) .

[ج] نهاية الصفحة رقم (١٥٨) من المخطوطة الأصل .

[د] في الأصل : كانت (سهمان) ثم جرى عليها تصحيح لتصبح (سهم) ، وفي (ب) : (سهم) .

[١] أي : مجموعه .

كُلِّ وَارِثٍ صَاحِبٍ [عَلَيْهِ] (أ) ، وَصَحَّتْ كُلُّهَا مِنْ الثَّلَاثَةِ عَشَرَ (ب) .
 وَلَوْ سَلَكَتِ الطَّرِيقَ الْأَوَّلَ لَوَجَدَتْ مَسْأَلَةَ الْإِجَازَةِ الْمُطْلَقَةِ مِنْ مِئَةٍ وَسِتِّينَ وَخَمْسِينَ ،
 لِكُلِّ [أخ] (ب) ثَلَاثَةَ عَشَرَ ، وَلِلزَّوْجِ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ ، وَلِكُلِّ بِنْتٍ أَرْبَعَةَ وَعِشْرُونَ ، وَلِلْأُمِّ
 اثْنَا عَشَرَ (ب) .

[أ] في الأصل : مكتوبة فوق المسطر ومعها (صح) إشارة إلى صحتها وأنها من أصل المخطوطة .
 [ب] في (ب) : (الخت) .

[١]

مسألة الورثة		المسألة الجامعة للإرث والوصية		
		(بالعول)		
أصل المسألة		١٢	١٢	١٣
زوج (رد)	يؤخذ منه الثلث : (٢) له و (١) للوصية	٣	٤/١	٢
بنت (أجازت)	يؤخذ منها النصف : (٢) لها و (٢) للوصية	٤	٣/٢	٢
بنت (أجازت)	يؤخذ منها النصف : (٢) لها و (٢) للوصية	٤		٢
أم (أجازت)	يؤخذ منها النصف : (١) لها و (١) للوصية	٢	٦/١	١
سنة أخوة موسى لهم بالتصف	مجموع حصص الوصية = ١+٢+٢+١ = ٦ منقمة عليهم لكل ٦ لكل أخ سهم أخ سهم	٣	٣	٦

[٢]

مسألة الإجازة			
		(١×١٣×)	
أصل المسألة		١٥٦	٢
زوج	لهم الباقي	٧٨	(١) لا تقسم على مساكنهم فنضرب المسألة
بنت	بعمد	٢٤	في (١٣)
بنت	الوصية	٢٤	للزوج منها (١٣/٣)
أم		١٢	لكل بنت منها (١٣/٤)
			للأم منها (١٣/٢)
سنة أخوة محجوبون موسى لهم بالتصف	(١) لا تقسم عليهم فنضرب المسألة في (٦)	٧٨	٧٨ لكل أخ ١٣

وَمَسْأَلَةُ الرَّدِّ الْمُطْلَقِ مِنْ مِثَّتَيْنِ وَأَرْبَعَةٍ وَثَلَاثِينَ ، لِكُلِّ أَخٍ ثَلَاثَةَ عَشَرَ ، وَلِلزَّوْجِ سِتَّةَ وَثَلَاثُونَ ، وَلِكُلِّ بِنْتٍ ثَمَانِيَةَ وَأَرْبَعُونَ ، وَلِلْأُمِّ أَرْبَعَةَ وَعِشْرُونَ [١١] [...] [١٢] .

وَالْمَسْأَلَتَانِ مُتَوَافِقَتَانِ بِسُدُسِ جُزْءٍ مِنْ ثَلَاثَةِ عَشَرَ [١٣] [...] ، وَالْجَامِعَةُ [لَهُمَا] [١٤] أَرْبَعُ مِئَةٍ وَثَمَانِيَةَ وَسِتُّونَ ، وَجُزْءُ سَهْمِ مَسْأَلَةِ الْإِجَازَةِ ثَلَاثَةٌ ، وَجُزْءُ سَهْمِ مَسْأَلَةِ الرَّدِّ اثْنَانِ ، فَاقْسِمْنَاهَا كَمَا تَقَدَّمَ ، يَخْصُلُ لِكُلِّ مِنَ الزَّوْجِ وَالْبِنْتَيْنِ اثْنَانِ وَسَبْعُونَ ، وَلِلْأُمِّ سِتَّةَ وَثَلَاثُونَ ، وَلِكُلِّ أَخٍ مِثْلَهَا ، وَالْأَنْصِبَاءُ مُشْتَرِكَةٌ بِرُبْعٍ تُسْعِيهَا ، فَتُرْجَعُ الْمَسْأَلَةُ الْجَامِعَةُ إِلَى رُبْعٍ تُسْعِيهَا ثَلَاثَةَ عَشَرَ ، وَيُرْجَعُ كُلُّ نَصِيبٍ إِلَى رُبْعٍ تُسْعِيهِ ، يَخْصُلُ لِكُلِّ مِنَ الزَّوْجِ وَالْبِنْتَيْنِ سَهْمَانِ ، وَلِكُلِّ مِنَ الْأُمِّ وَالْإِخْوَةِ سَهْمٌ [١٥] بَعْدَ هَذَا الْعَمَلِ الطَّوِيلِ .
وَإِنْ لَمْ يَنْقَسِمِ كُلُّ نَصِيبٍ عَلَى مُسْتَحِقِّهِ ، بَانَ انْكَسَرَ نَصِيبٌ أَوْ أَكْثَرُ أَوْ ، انْكَسَرَ

[١١] في (ب) : زيادة (وللام ثنا عشر) .

[١٢] في (ب) : زيادة (وللزوج سنة وثلثون) .

[١٣] في (ب) : (١٤) .

[١٤]

مسألة الرد				
		(٦×١٣×)		
أصل المسألة	٣	٢٣٤	٢٣٤	
زوج	لهم	١٥٦	٢٦	
بنت	الباقى	للزوج منها (١٣/٣)	٤٨	
بنت	بمعد	لكل بنت منها (١٣/٤)	٤٨	
أم	الوصية	للأم منها (١٣/٢)	٢٤	
سنة أخوة محجوبون موصى لهم بالنصف	٢/١	٧٨ تقسم بينهم لكل أخ ١٣	٧٨ لكل أخ ١٣	

[١٥]

مسألة الإجازة	مسألة الرد	مسألة الإجازة	مسألة الرد	مسألة الإجازة	مسألة الرد	المسألة الجامعة للإجازة والرد
		(٣×)	(٢×)		(٣٦÷)	
أصل المسألة	١٥٦	٢٣٤	٤٦٨	٤٦٨	٤٦٨	١٣
زوج (رد)	١٨	٣٦	٥٤	٧٢	٧٢	٢
بنت (إجازت)	٢٤	٤٨	٧٢	٩٦	٧٢	٢
بنت (إجازت)	٢٤	٤٨	٧٢	٩٦	٧٢	٢
أم (إجازت)	١٢	٢٤	٣٦	٤٨	٣٦	١
سنة أخوة محجوبون موصى لهم بالنصف	٧٨ لكل أخ ١٣	٧٨ لكل أخ ١٣	٢٣٤ لكل أخ ٣٩	١٥٦ لكل أخ ٢٦	لهم الباقي (٢١٦)	٦ لكل أخ سهم

كُلُّ نَصِيبٍ عَلَى مُسْتَحَقِّهِ ، فَإِذَا أُنْ يُبَايِنَ النَّصِيبُ الْمُتَكْسِرُ فَرِيقَهُ ، أَوْ يُوَافِقَ فَرِيقَهُ ، فَاعْمَلْ كَمَا تَقَدَّمَ لَكَ فِي التَّصْحِيحِ يَحْصُلُ الْمَطْلُوبُ .

وَكَذَلِكَ إِنْ حَصَلَ فِي الْمَأْخُودِ مِنْ أَنْصِيَاءِ الْفَرِيقِ كَسْرٌ أَوْ كُسُورٌ ، فَأَبْسُطْ كُلَّ مَأْخُودٍ* [أ] وَبَاقِيَهُ مِنْ جِنْسِ ذَلِكَ الْكَسْرِ ، أَوْ مِنْ جِنْسِ الْكَسْرِ الْمَشْتَرَكِ بَيْنَ تِلْكَ الْكُسُورِ ، بِأَنْ تَضْرِبَ كُلَّ نَصِيبٍ فِي مَقَامِ ذَلِكَ الْكَسْرِ ، أَوْ [فِي] [ب] مَقَامِ تِلْكَ الْكُسُورِ - إِنْ كَانَتْ - ثُمَّ اعْتَبِرْ مَا مَضَى مِنَ الْأَخْذِ وَالْقِسْمَةِ يَحْصُلُ الْمُرَادُ .
مِثَالُهُ :

خَلْفَ الْمَيْتِ أَبُوَيْنِ/ [ج] وَثَلَاثَةَ بَنِينَ ، وَأَوْصَى لِاثْنَيْنِ - هُمَا زَيْدٌ وَعَمْرُوٌّ مَثَلًا - بِنِصْفِ مَالِهِ ، فَأَجَازَ الْبَنُونَ ، وَرَدَّ الْأَبَوَانَ .
فَأَصْلُهَا - أَي : أَوَّلُ مَسْأَلَةِ الْوَرَثَةِ - سِتَّةٌ ، لِكُلِّ مِنَ الْأَبَوَيْنِ السُّدُسُ سَهْمٌ ، وَلِلْبَنِينَ الْبَاقِي أَرْبَعَةٌ ، فَخُذْ لِلْوَصِيَّةِ نِصْفَ نَصِيبِ الْبَنِينَ سَهْمَيْنِ ، يُفْضَلُ لَهُمْ سَهْمَانِ عَلَى ثَلَاثَةِ يُبَايِنُ عَدَدَهُمْ ، وَخُذْ مِنْ نَصِيبِ كُلِّ مِنَ الْأَبَوَيْنِ [ثَلَاثَةً] [د] - وَهُوَ ثَلَاثُ سَهْمٍ - فَانْكَسِرْ نَصِيبُ الْبَنِينَ عَلَى ثَلَاثَةِ عَدَدِ رُؤُوسِهِمْ ، وَانْكَسِرْ نَصِيبُ كُلِّ مِنَ الْأَبَوَيْنِ عَلَى ثَلَاثَةِ مَقَامِ الثَّلَاثِ ، فَأَبْسُطْ الْكُلَّ أَثَلَاثًا تَبْلُغُ الْجُمْلَةُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ ، لِكُلِّ مِنَ الْأَبَوَيْنِ مِنْهَا ثَلَاثَةٌ ، وَلِلْبَنِينَ اثْنَا عَشَرَ ، فَخُذْ نِصْفَهَا سِتَّةً لِلْوَصِيَّةِ ، يَبْقَى لِلْبَنِينَ سِتَّةٌ ، لِكُلِّ ابْنِ سَهْمَانِ صَحِيحَانِ عَلَيْهِ ، وَخُذْ مِنْ ثَلَاثَةِ كُلِّ مِنَ الْأَبَوَيْنِ [سَهْمًا] [هـ] ، يُفْضَلُ لَهُ سَهْمَانِ ، وَيَجْتَمِعُ لِلْوَصِيَّةِ ثَمَانِيَةَ ، وَكُلُّ نَصِيبٍ صَحِيحٍ عَلَى مُسْتَحَقِّهِ ، فَمِنْهَا تَصِيحُ لِكُلِّ وَارِثٍ سَهْمَانِ ، وَلِكُلِّ مِنْ زَيْدٍ وَعَمْرُوٍّ أَرْبَعَةٌ ، لَكِنَّ الْأَنْصِيَاءَ كُلُّهَا مُشْتَرِكَةٌ بِالنِّصْفِ ، فَتَرْجِعُ الْمَسْأَلَةُ إِلَى نِصْفِهَا تِسْعَةً ، وَمِنْهَا تَصِيحُ ، وَيَرْجِعُ كُلُّ نَصِيبٍ إِلَى نِصْفِهِ ، فَلِكُلِّ مِنَ الْوَرَثَةِ بَعْدَ الْإِخْتِصَارِ سَهْمٌ ،

[أ] نهاية الصفحة رقم (١١١) من المخطوطة (ب) .

[ب] سقطت من : (ب) .

[ج] نهاية الصفحة رقم (١٥٩) من المخطوطة الأصل .

[د] في (ب) : (ثلاثة) .

[هـ] ما بين القوسين أثبتته من الأصل ، ومكانه بياض في (ب) .

وَلِكُلِّ مِنَ الْمَوْصِي لَهْمَا سَهْمَانِ [١].

وَلَوْ أَوْصَى الْمَيِّتُ - وَالْمَسْأَلَةُ بِحَالِهَا - لِزَيْدٍ بِثَلَاثَةِ أَثْمَانٍ مَالِهِ ، وَلِعَمْرٍو بِثَمْنِيهِ ، فَمَجْمُوعُ الْوَصِيَّتَيْنِ نِصْفٌ أَيْضاً كَأَلْتِي قَبْلَهَا ، فَعَمَلُهَا كَمَا سَبَقَ ، وَتَبَسَّطُ إِلَى ثَمَانِيَةِ عَشَرَ ، لِكُلِّ وَارِثٍ * [١] سَهْمَانِ ، وَلِلْمَوْصِي لَهْمَا ثَمَانِيَةٌ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَالْثَمَانِيَةُ مُنْقَسِمَةٌ عَلَى زَيْدٍ وَعَمْرٍو عَلَى نِسْبَةِ وَصِيَّتَيْهِمَا أَرْبَاعاً ، لِزَيْدٍ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهَا سِتَّةً ، وَلِعَمْرٍو رُبُعُهَا سَهْمَانِ ، وَتَرَجُّعٌ بِالِاخْتِصَارِ إِلَى تِسْعَةٍ أَيْضاً ؛ لِاشْتِرَاكِ الْأَنْصِيَاءِ كُلِّهَا بِالنِّصْفِ [٢].

فَأَقَادَتْ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ فِي هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ وَفِي الصُّورَةِ [المذكورة] [ب] فِي الشَّرْحِ قَبْلَهُمَا اخْتِصَاراً وَقَلَّةَ عَمَلٍ .

[١] نهاية الصفحة رقم (١١٢) من المخطوطة (ب).

[ب] سقطت من : (ب) .

[١]

مسألة الورثة		المسألة الجامعة للإجازة والرد	
(٢÷)			
٩	١٨	١٨	٦
١	٢	يؤخذ منه الثلث : (٢) له و (١) للوصية	٣
١	٢	يؤخذ منها الثلث : (٢) لها و (١) للوصية	٣
١	٢	يؤخذ منه النصف : (٢) له و (٢) للوصية	٤
١	٢	يؤخذ منه النصف : (٢) له و (٢) للوصية	٤
١	٢	يؤخذ منه النصف : (٢) له و (٢) للوصية	٤
٢	٤	مجموع حصص الوصية = ٢+٢+٢+١+١ = ٨	
٢	٤	٨ وهي منقسمة عليهما نصفين لكل منهما (٤)	
			زيد وعمرو موصى لهما بالنصف

[٢]

مسألة الورثة		المسألة الجامعة للإجازة والرد	
(٢÷)			
٩	١٨	١٨	١٨
١	٢	يؤخذ منه الثلث : (٢) له و (١) للوصية	٣
١	٢	يؤخذ منها الثلث : (٢) لها و (١) للوصية	٣
١	٢	يؤخذ منه النصف : (٢) له و (٢) للوصية	٤
١	٢	يؤخذ منه النصف : (٢) له و (٢) للوصية	٤
١	٢	يؤخذ منه النصف : (٢) له و (٢) للوصية	٤
٣	٦	مجموع حصص الوصية = ٢+٢+٢+١+١ = ٨ تقسم عليهما على نسبة وصيتيهما أرباعاً	
١	٢	لزيد منها (٤/٣) ولعمرو منها (٤/١)	
			زيد وعمرو موصى لهما بالنصف
			لزيد ٨/٣ + لعمرو ٨/١ = ٢/١ = ٨/٤

وَلَوْ سَلَّكَ الطَّرِيقَ الْمَشْهُورَ السَّابِقَ بِمَسَائِلِ الْإِجَازَةِ وَالرَّدِّ وَالْجَامِعَةِ ، لَوَجَدْتِ -
فِي الصُّورَةِ الْأُولَى^[١] مِنْ هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ - مَسْأَلَةَ الْإِجَازَةِ مِنْ سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ ؛ لِأَنَّ
أَصْلَهَا اثْنَانِ^[٢] .

وَمَسْأَلَةُ الرَّدِّ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَخَمْسِينَ [ثَلَاثًا ثَمَانِيَةَ عَشَرَ ، لِكُلِّ مِنَ الْمَوْصِي لِهَؤُلَاءِ سِتَّةٍ
، وَالْبَاقِي سِتَّةٌ وَثَلَاثُونَ ثَلَاثًا عَشَرَ ، لِكُلِّ مِنَ الْأَبْوَانِ سِتَّةً ، وَالْبَاقِي سِتَّةٌ وَعِشْرُونَ
لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْبَنِينَ الثَّلَاثَةِ ثَمَانِيَةَ] [ب]^[٣] .

[١] في الأصل : مكتوبة تحت فسطر الأخير في الصفحة ومعها (صح) إشارة إلى صحتها ولكنها من أصل المخطوطة ، وسقطت من : (ب) .

[ب] في الأصل : كتبت في الهامش ، وكتب معها (صح) إشارة إلى صحتها ، ولكنها من أصل المخطوطة ، وسقطت من : (ب) .

[١] للصورة الأولى : خلف الميت أبوين وثلاثة بنين ، وأوصى لاثنتين - هما زيد وعمرو مثلاً - بنصف
ماله ، فأجاز البنون ، ورد الأبوان^(١) .

[٢]

مسألة الإجازة				
	(١٨×)			
أصل المسألة	٣٦	٢	٢	
أب	١٨	(١) لا تقسم على مسائلهم	لهم الباقي	
أم	للأب منها (١٨/٣)	فتمضرب المسألة في (١٨)	بعد الوصية	
ابن	للأم منها (١٨/٣)			
ابن	لكل ابن منها (١٨/٤)			
ابن				
زيد وعمرو موصى لهما بالتنصف	١٨	١	٢/١	

[٣]

مسألة الرد				
	(٢×٩×)			
أصل المسألة	٥٤	٣	٣	
أب	٣٦	(٢) لا تقسم على مسائلهم فتمضرب	لهم الباقي	
أم	للأب منها (١٨/٣)	المسألة في (٩)	بعد الوصية	
ابن	للأم منها (١٨/٣)			
ابن	لكل ابن منها (١٨/٤)			
ابن				
زيد وعمرو موصى لهما بالتنصف	١٨	(١) لا تقسم عليهما فتمضرب المسألة في (٢)	٣/١	

(١) انظر ص (١٠١) من هذه الرسالة .

وَالْجَامِعَةُ^[١] لِلإِجَازَةِ وَالرَّدِّ مِئَةً وَثَمَانِيَةً لِتَوَافُقِ الْمَسْأَلَتَيْنِ بِنِصْفِ التَّسْعِ ، لِكُلِّ مِّنِ الْوَرِثَةِ اثْنَا عَشَرَ ، وَلِكُلِّ مِّنِ الْمَوْصِي لِهُمَا أَرْبَعَةٌ [وَعَشْرُونَ]^[٢] ، وَالْأَنْصِيَاءُ [...]ع^[٣] مُشْتَرِكَةٌ كُلُّهَا بِنِصْفِ السُّدُسِ ، فَتُخْتَصَرُ الْمَسْأَلَةُ - [فَتَرْجِعُ]^[٤] وَكُلُّ نَصِيبٍ إِلَيْهِ - فَتَرْجِعُ إِلَى مَا قَدَّمَاهُ وَهُوَ تِسْعَةٌ ، لِكُلِّ وَارِثٍ سَهْمٌ ، وَلِكُلِّ مِّنْ زَيْدٍ وَعَمْرٍو سَهْمَانِ^[٥] .

[وَلَوْجَدَتْ]^[٦] فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ^[٧] مَسْأَلَةَ الإِجَازَةِ مِنْ اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ ؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا ثَمَانِيَةٌ مَقَامَ الْأَثْمَانِ ، لِزَيْدٍ ثَلَاثَةٌ [أَثْمَانِيَةَ ثَلَاثَةً]^[٨] ، وَلِعَمْرٍو ثَمْنَةٌ سَهْمٌ ، يُفْضَلُ أَرْبَعَةٌ عَلَى مَسْأَلَةِ الْوَرِثَةِ وَهِيَ ثَمَانِيَةٌ عَشْرًا تَوَافُقُهَا بِالنِّصْفِ ، فَتَضْرِبُ نِصْفَهَا تِسْعَةً فِي الثَّمَانِيَةِ يَحْصُلُ اثْنَانِ وَسَبْعُونَ ، أَقْسِمُهَا كَمَا [عَلِمَتْ]^[٩] لِنَا يَحْصُلُ لِزَيْدٍ [سَبْعَةٌ]^[١٠] وَعَشْرُونَ ،

[١] لنهاية الصفحة رقم (١٦٠) من المخطوطة الأصل .

[٢] في (ب) : (عشرين) .

[٣] في الأصل : مكتوب في الهامش قبل أول السطر وخارج إطار الكتابة (كلها) ، ولا توجد في : (ب) .

[٤] سقطت من : (ب) .

[٥] في (ب) : (ولو وجدت) .

[٦] في الأصل : كتبت في الهامش ، وكتب معها (صح) إشارة إلى صحتها ، وأنها من أصل المخطوطة .

[٧] في (ب) : (صفت) .

[٨] في (ب) : (سبعة) .

[١]

المسألة الجامعة للإجازة والرد		مسألة الرد	مسألة الإجازة	مسألة الرد	مسألة الإجازة	
(١٢÷)		(٢×)	(٢×)			
٩	١٠٨	١٠٨	١٠٨	٥٤	٣٦	أصل المسألة
١	١٢	١٢	١٢	٦	٣	أب (رد)
١	١٢	١٢	١٢	٦	٣	أم (ردت)
١	١٢	١٢	١٦	٨	٤	ابن (أجاز)
١	١٢	١٢	١٦	٨	٤	ابن (أجاز)
١	١٢	١٢	١٦	٨	٤	ابن (أجاز)
٢	٢٤	لهما الباقي	١٨	٢٧	٩	زيد وعمرو موصى لهما بالنصف
٢	٢٤	(٤٨)	١٨	٢٧	٩	

[٢] الصورة الثانية : خلف الميت أبوين وثلاثة بنين ، وأوصى لزيد بثلاثة أثمان ماله ، ولعمرو بثمانه ، فمجموع الوصيتين نصف ، فأجاز البنون ورد الأبوان^(١) .

(١) أنظر ص (١٠٢، ١٠١) من هذه الرسالة .

وَلِعَمْرٍو تِسْعَةً ، وَلِكُلِّ مِنَ الْأَبْوَيْنِ سِتَّةٌ ، وَلِكُلِّ مِنَ الْبَنَيْنِ ثَمَانِيَةٌ (١) .

وَمَسْأَلَةُ الرَّدِّ مِنْ مِئَةٍ وَثَمَانِيَةٍ ؛ لِأَنَّ أَسْلَهَا ثَلَاثَةٌ ، تَلْتُمُهَا سَهْمٌ عَلَى سِيهَامِ الْوَصَايَا أَرْبَعَةً تَبَايُنُهَا ، وَائْتِنَانِ عَلَى الْفَرِيضَةِ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يُوَافِقَانِيهَا بِالنِّصْفِ فَتَرْجِعُ إِلَى نِصْفِهَا تِسْعَةً ، وَهِيَ تَبَايُنُ الْأَرْبَعَةِ فَاضْرِبْهَا فِيهَا ، وَاضْرِبْ* (ب) الْحَاصِلَ فِي الثَّلَاثَةِ يَحْصُلُ مِئَةٌ وَثَمَانِيَةٌ ، لِلْمَوْصِي لَهَا مِنْهَا مَا تَقَدَّمَ ، وَلِكُلِّ مِنَ الْأَبْوَيْنِ اثْنَا عَشَرَ ، وَلِكُلِّ مِنَ الْبَنَيْنِ سِتَّةٌ عَشَرَ (٢) .

(١) نهاية الصفحة رقم (١٦٢) من المخطوطة (ب) .

(٢) من هنا رجعت لخطأ في ترتيب أوراق النسخة (ب) ، حيث ولدت الصفحة ١٧٨ مكان الصفحة ١٦٦ ، والصفحة ١٧٩ مكان الصفحة ١٦٥ ، والصفحة ١٨٤ مكان الصفحة ١٧٨ ، والصفحة ١٦٥ مكان الصفحة ١٧٩ ، وقد أعدت ترتيب لرقم الصفحات على الترتيب الصحيح معتمداً في ذلك على الكلمة الموضوعية في أصل الصفحة بعد انتهائها والتي هي أول كلمة في الصفحة التالية ، وعلى النسخة الأصل مع ملاحظة تمام المعنى وترابطه .

[١]

مسألة الإجازة				
	(٩×)			
٧٢	٧٢	٨	٨	أصل المسألة
٦	٣٦	(٤) لا تقسم على مسائلهم فترضب المسألة في (٩)	لهم الباقي بعد الوصايا	أب
٦	للأب منها (١٨/٣)			أم
٨	للأم منها (١٨/٣)			ابن
٨	لكل ابن منها (١٨/٤)			ابن
٨				ابن
٢٧	٢٧	٣	٨/٣	زيد موصى له بثلاثة أثمان
٩	٩	١	٨/١	عمرو موصى له بالثمن

[٢]

مسألة الرد				
	(٤×٩×)			
١٠٨	١٠٨	٣	٣	أصل المسألة
١٢	٧٢	(٢) لا تقسم على مسائلهم فترضب المسألة في (٩)	لهم الباقي بعد الوصايا	أب
١٢	للأب منها (١٨/٣)			أم
١٦	للأم منها (١٨/٣)			ابن
١٦	لكل ابن منها (١٨/٤)			ابن
١٦				ابن
٢٧	٣٦	(١) لا تقسم عليهما على نسبة وصيتهما فترضب المسألة في (٤)	٣/١	زيد موصى له بثلاثة أثمان
٩	لزيد منها (٤/٣) ولعمرو منها (٤/١)			عمرو موصى له بالثمن (٢/١=٨/٤=٨/١+٨/٣) على نسبة وصيتهما أرباعاً

وَالْجَامِعَةُ لِمَسْأَلَتِي الْإِجَازَةَ وَالرَّدَّ مِثْلَانِ وَسِتَّةَ عَشَرَ لِتَوَافُقِهِمَا بِرُبْعِ النَّسَبِ ، أَقْسَمَهَا كَمَا فِي نَظَائِرِهَا يَخْصُلُ لِكُلِّ مِنَ الْأَبْوَيْنِ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ ، وَكَذَا لِكُلِّ ابْنِ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرُونَ ، وَلِزَيْدٍ اثْنَانِ وَسَبْعُونَ ، وَلِعَمْرٍو أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ ، وَالْأَنْصِبَاءُ مُشْتَرِكَةٌ بِثَلَاثِ ثُمُنِهَا ، فَتَرَجُعُ الْمَسْأَلَةُ بِالِاخْتِصَارِ إِلَى ثَلَاثِ ثُمُنِهَا سَبْعَةٌ ، وَكُلُّ نَصِيبٍ إِلَى ثَلَاثِ ثُمُنِهِ ، لِكُلِّ وَارِثٍ سَهْمٌ ، وَلِعَمْرٍو سَهْمٌ ، وَلِزَيْدٍ ثَلَاثَةٌ^[١] ، فَحَصَلَ فِي الصُّورَتَيْنِ بِطَرِيقِ الْجُمْهُورِ الْمَشْهُورِ فِي عَصْرِنَا تَطْوِيلٌ فِي الْعَمَلِ ثُمَّ اخْتِصَارٌ فَأَعْلَمَ ذَلِكَ .

مِثَالٌ آخَرٌ :

خَلْفَ زَوْجَتَيْنِ وَأُمًّا وَأَخْتَيْنِ لَأُمٍّ وَخَمْسُ أَخَوَاتٍ شَقِيقَاتٍ ، وَأَوْصَى لِزَيْدٍ بِالرُّبْعِ ، وَلِعَمْرٍو بِالثُّمَنِ ، وَأَجَازَتِ الشَّقِيقَاتُ^[١] الْوَصِيَّتَيْنِ ، وَرَدَّهُمَا الْبَاقِيَاتُ .
فَأَصَلَ الْفَرِيضَةَ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ ، وَتَعَوَّلَ إِلَى سَبْعَةِ عَشَرَ ، لِلزَّوْجَتَيْنِ ثَلَاثَةً ، وَلِلْأُمِّ سَهْمَانِ ، وَلِلْأَخْتَيْنِ مِنَ الْأُمِّ أَرْبَعَةً ، وَلِلشَّقِيقَاتِ ثَمَانِيَّةً ، فَخُذْ مِنْ ثَمَانِيَّتَيْهِمَا رُبْعَهَا وَثُمُنُهَا ثَلَاثَةً أَسْهُمٍ لِلْوَصِيَّتَيْنِ ، وَالْبَاقِي مُنْقَسِمٌ عَلَيْهِنَّ لِكُلِّ شَقِيقَةٍ سَهْمٌ ، وَخُذْ مِنْ ثَلَاثَةِ الزَّوْجَتَيْنِ ثُلُثَيْ سَهْمَيْهِمَا ، وَالْبَاقِي [مُنْقَسِمٌ] لِهِنَّمَا لِكُلِّ زَوْجَةٍ سَهْمٌ ، وَخُذْ مِنْ [سَهْمِي] [ج] الْأُمِّ ثُلُثَيْهِمَا وَذَلِكَ [ثَلَاثِي] سَهْمٌ ، وَمِنْ أَرْبَعَةِ الْأَخْتَيْنِ لِأُمِّ ثُلُثَيْ سَهْمَيْهِمَا^[١] ثُلُثًا ، فَاَنْسَطِ الْكُلَّ اثْنَلَاثًا فَيَصِيرُ لِكُلِّ شَقِيقَةٍ ثَلَاثَةً ، وَلِكُلِّ زَوْجَةٍ ثَلَاثَةً ، وَلِلْأُمِّ أَرْبَعَةً ، وَلِكُلِّ أُخْتٍ مِنَ الْأُمِّ أَرْبَعَةً ،

[١] نهاية الصفحة رقم (١٦١) من المخطوطة الأصل .

[ب] في (ب) : (منقَسِمًا) .

[ج] في الأصل : (سهمين) ، والمثبت من (ب) وهو الصحيح لأنه متى مضى تخلف باءه .

[د] سقطت من : (ب) .

[١]

	مسألة الإجازة	مسألة الرد	مسألة الإجازة	مسألة الرد	المسألة الجامعة للإجازة والرد
			(٣×)	(٢×)	(٢٤÷)
أصل المسألة	٧٢	١٠٨	٢١٦	٢١٦	٢١٦
أب (رد)	٦	١٢	١٨	٢٤	٢٤
أم (ردت)	٦	١٢	١٨	٢٤	٢٤
ابن (أجاز)	٨	١٦	٢٤	٣٢	٢٤
ابن (أجاز)	٨	١٦	٢٤	٣٢	٢٤
ابن (أجاز)	٨	١٦	٢٤	٣٢	٢٤
زيد موسى له بثلاثة أثمان	٢٧	٢٧	٨١	٥٤	لهما الباقي (٩٦)
عمرو موسى له بالثمن	٩	٩	٢٧	١٨	لزيد منها (٤/٣) ولعمرو منها (٤/١)

وَجَمَعَ لِلْوَصِيَّتَيْنِ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ نَقَسَمَ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو اثَلَاثًا ، لِزَيْدٍ مِنْهَا اثْنَا عَشَرَ ،
وَلِعَمْرٍو سِتَّةَ ، وَصَحَّتْ الْمَسْأَلَةُ كُلُّهَا مِنْ أَحَدٍ وَخَمْسِينَ مَعَ قَلَّةِ عَمَلٍ^[١] .

وَكُنْتُ قَبْلَ عَمَلِ هَذَا الْفَصْلِ لَمْ أَرَ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ*^[٢] مَسْطُورَةً لِأَحَدٍ ، ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْدَ
ذَلِكَ فِي كِتَابِ [الْخَبْرِي]^[٣] وَغَيْرِهِ مِنْ كُتُبِ الْأَقْدَمِينَ مَا يُؤْخَذُ مِنْهُ مَعْنَى مَا ذَكَرْتُهُ^[٤] .
وَلَوْ سَلَكْتُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ الطَّرِيقَ [الْمَشْهُورَ]^[٥] لَصَحَّتْ مِنْ عَدَدٍ كَثِيرٍ أَوْلًا ، ثُمَّ
تَحْتَاجُ [إِلَى]^[٦] اخْتِصَارٍ ، وَتَرْجِعُ إِلَى الْأَحَدِ وَالْخَمْسِينَ . فَإِنَّ مَسْأَلَةَ الْإِجَازَةِ تَصِيحُ مِنْ

[١] نهاية الصفحة رقم (١١٤) من المخطوطة (ب) .

[٢] في الأصل : كتبت في الهامش ، وكتب معها (صح) إشارة إلى صحتها ، وأنها من أصل المخطوطة .

[٣] في الأصل : مكررة مرتين في نهاية سطر وبداية الذي يليه ، وعلى الأولى تشطيب خفيف .

[٤]

مسألة الجامعة للإجازة والرد		مسألة الورثة		
		(بالعول)		
٥١	٥١	١٧	١٢	أصل المسألة
٣	يؤخذ منها الثلث : (٦) لهن و (٣) للوصية	٩	٣	زوجة (ردت)
٣				زوجة (ردت)
٤	يؤخذ منها الثلث : (٤) لها و (٢) للوصية	٦	٢	أم (ردت)
٤٤	يؤخذ منها الثلث : (٨) لهن و (٤) للوصية	١٢	٤	أخت لأم (ردت)
				أخت لأم (ردت)
٣	يؤخذ منها ربع وثمان نصيبين : (١٥) لهن و (٩) للوصية	٢٤	٨	أخت ش (أجازت)
٣				أخت ش (أجازت)
٣				أخت ش (أجازت)
٣				أخت ش (أجازت)
٣				أخت ش (أجازت)
١٢	مجموع حصص الوصية = ٣+٢+٤+٩ = ١٨ منقسمة عليهما			زيد موصى له بربع التركة
٦	لزيد منها (٣/٢) ولعمرو منها (٣/١)			عمرو موصى له بثلث التركة

[٢] الخبري : هو أبو حكيم ، عبد الله بن إبراهيم بن عبد الله الخبزي الشافعي ، نسبة إلى خبز وهي ناحية
من نواحي شيراز ، برع في الفرائض والحساب ، كان يكتب في مُصنّف فوضع القلم من يده واستند وقال :
" والله إن هذا موت هنيء طيب " ومات ، توفي - رحمه الله - ببغداد سنة ٤٧٦هـ - ، من مصنفاته :
التلخيص في علم الفرائض^(١) .

وكتاب الخبري : هو كتاب التلخيص في علم الفرائض ، للعلامة أبي حكيم عبد الله بن إبراهيم الخبزي
الفرضي ، المتوفى سنة ٤٧٦هـ ، والكتاب مطبوع في مجلدين بتحقيق د. ناصر بن فنخير الفريدي ،
مؤسسة الرسالة بيروت لبنان ط ١٤١٦هـ - ١٩٩٥ م .

[٣] التلخيص في علم الفرائض : (٦٠٩/٢) .

(١) طبقات الشافعية للأسنوي : (٢٢٥/١ - ٢٢٦) ، معجم المؤلفين : (٢٢٠/٢) ، النجوم الزاهرة : (١٥٧/٥) .

مِثَّتَيْنِ وَأَثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ ؛ لِأَنَّ مَسْأَلَةَ الْوَرَثَةِ تَصِيحُ مِنْ مِئَةٍ وَسَبْعِينَ ، لِكُلِّ زَوْجَةٍ خَمْسَةَ عَشَرَ ، وَلِكُلِّ مِنَ الْأُمِّ وَبَنَاتِهَا عِشْرُونَ ، [وَلِكُلِّ] ^[أ] شَقِيقَةٍ سِتَّةَ عَشَرَ ^[١١] .

وَأَصْلُ مَسْأَلَةِ الْإِجَازَةِ ثَمَانِيَةَ مَقَامِ الرَّبِيعِ وَالنَّمْنِ ، لِزَيْدِ سَهْمَانِ ، وَلِعَمْرٍو سَهْمٍ ، يُفْضَلُ لِلْوَرَثَةِ خَمْسَةَ عَلَى الْمِئَةِ وَالسَّبْعِينَ تُوَافِقُهَا بِالْخُمْسِ ، فَتَرْجِعُ إِلَى خُمْسِهَا أَرْبَعَةَ وَثَلَاثِينَ ، [فَتَضْرِبُهُ] ^[ب] فِي الثَّمَانِيَةِ تَبْلُغُ مَا ذَكَرْنَاهُ ، لِزَيْدِ الرَّبِيعِ ثَمَانِيَةَ وَسِتُّونَ ، وَلِعَمْرٍو النَّمْنُ أَرْبَعَةَ وَثَلَاثُونَ ، وَلِكُلِّ وَارِثَةٍ مَا تَقَدَّمَ ^[١٢] .

[أ] في (ب) : (وكل) .

[ب] في (ب) : (تضربه) .

[١]

مسألة الورثة					
	(٥×٢×)	(بالمول)			
١٧٠	١٧٠	١٧	١٢		أصل المسألة
١٥	٣٠	(٣) لا تقسم عليهن فنضرب المسألة في (٢)	٣	٤/١	زوجة
١٥					زوجة
٢٠	٢٠	٢	٢	٦/١	أم
٢٠	٢٠	٢	٤	٣/١	أخت لأم
٢٠	٢٠	٢			أخت لأم
(لكل أخت (١٦))	٨٠	(٨) لا تقسم عليهن فنضرب المسألة في (٥)	٨	٣/٢	خمس أخوات شقيقات

[٢]

مسألة الإجازة					
	(٣×٤)				
٢٧٢	٢٧٢	٨	٨		أصل المسألة
١٥	١٧٠	(٥) لا تقسم على مسألتهم فنضرب المسألة في (٣٤)	لهم الباقي بعد الوصايا		زوجة
١٥					زوجة
٢٠					أم
٢٠					أخت لأم
٢٠					أخت لأم
١٦					أخت ش
١٦					أخت ش
١٦					أخت ش
١٦					أخت ش
١٦					أخت ش
٦٨	٦٨	٢	٤/١		زيد موسى له ربع التركة
٣٤	٣٤	١	٨/١		عمرو موسى له ثمن التركة

وَأِنْ شِئْتَ عَمَلَهَا بِمَا فَوْقَ كَسْرِ الْوَصِيَّةِ ، فَفَوْقَ الرَّبْعِ وَالنَّمْنِ ثَلَاثَةُ أَخْمَاسٍ ، فَزِدْ عَلَى مَسْأَلَةِ الْوَرَثَةِ مِثْلَ ثَلَاثَةِ أَخْمَاسِهَا مِئَةً وَاثْنَيْنِ ، تَصِحُّ مِنْ مِئَتَيْنِ وَاثْنَيْنِ [أ/ب] كَمَا تَقَدَّمَ ، وَالْمَزِيدُ هُوَ وَصِيَّةُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو .

وَمَسْأَلَةُ الرَّدِّ مِنْ سَبْعِ مِئَةٍ وَخَمْسَةِ وَسِتِّينَ ؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا ثَلَاثَةٌ ، ثَلَاثُهَا سَهْمٌ عَلَى سِيَّامِ الْوَصَايَا ثَلَاثَةٌ [تُبَايْنُهَا] [ج] ، وَالْبَاقِي سَهْمَانِ لِلْوَرَثَةِ عَلَى مِئَةٍ وَسَبْعِينَ يُوَافِقَانِيهَا بِالنِّصْفِ ، تَرْجِعُ إِلَى نِصْفِهَا خَمْسَةَ وَثَمَانِينَ تَبَايْنُ الثَّلَاثَةَ ، فَاضْرِبْهَا فِيهَا ، وَالْحَاصِلُ فِي أَصْلِهَا ثَلَاثَةٌ ، تَصِحُّ [مِمَّا] [د] ذَكَرْنَاهُ [١] .

وَأِنْ شِئْتَ عَمَلَهَا بِمَا فَوْقَ الْكَسْرِ ، فَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ فَوْقَ الثُّلُثِ النِّصْفَ ، فَزِدْ عَلَى مَسْأَلَةِ [الْوَرَثَةِ] [هـ] مِثْلَ نِصْفِهَا خَمْسَةَ وَثَمَانِينَ لِلْوَصِيَّتَيْنِ ، يَحْصُلُ مِئَتَانِ وَخَمْسَةَ وَخَمْسُونَ ، وَالْمَزِيدُ لَا يَنْقَسِمُ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو أَثَلَاثًا ، فَاضْرِبْ ثَلَاثَةَ فِي الْمِئَتَيْنِ وَالْخَمْسَةَ وَالْخَمْسِينَ يَحْصُلُ مَا تَقَدَّمَ ، لِزَيْدٍ مِئَةً وَسَبْعُونَ ، وَلِعَمْرٍو خَمْسَةَ [د] وَثَمَانُونَ ، وَلِكُلِّ

[أ] في (ب) : (رسعين) .

[ب] نهاية الصفحة رقم (١٦٢) من المخطوطة الأصل .

[ج] في (ب) : (بباينها) .

[د] في (ب) : (كما) .

[هـ] في (ب) : (الرد) .

[١] نهاية الصفحة رقم (١٦٥) من المخطوطة (ب) .

[١]

مسألة الرد				
	(٣×٨٥×)			
٧٦٥	٧٦٥	٣	٣	أصل المسألة
٤٥	٥١٠	(٢) لا تقسم على مسائلهم فنضرب المسألة في (٨٥)	لهم الباقي بعد الوصايا	زوجة
٤٥				زوجة
٦٠				أم
٦٠				أخت لأم
٦٠				أخت لأم
٤٨				أخت ش
٤٨				أخت ش
٤٨				أخت ش
٤٨	أخت ش			
٤٨	أخت ش			
١٧٠	٢٥٥	(١) لا تقسم عليهما على نسبة	٣/١	زيد موصى له بربع التركة
٨٥	زيد منها (٣/٢) ولعمرو منها (٣/١)	وصيتهما فنضرب المسألة في (٣)		عمرو موصى له بثلث التركة

زَوْجَةٍ خَمْسَةَ وَأَرْبَعُونَ ، وَلِكُلِّ مِنَ الْأُمِّ وَبِنْتَيْهَا سِتُونَ ، وَلِكُلِّ شَقِيقَةٍ ثَمَانِيَةَ وَأَرْبَعُونَ .
 [وَالْجَامِعَةُ لَهُمَا - أَي : لِمَسْأَلَتِي الْإِجَازَةَ وَالرَّدَّ - اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا وَمِئَتَانِ وَأَرْبَعُونَ
 لِتَوَافُقِهِمَا بِجُزْءٍ مِنْ سَبْعَةِ عَشَرَ ، وَجُزْءٍ سَهْمٍ مَسْأَلَةَ الْإِجَازَةَ خَمْسَةَ وَأَرْبَعُونَ ، وَجُزْءٍ
 سَهْمٍ مَسْأَلَةَ الرَّدِّ سِتَّةَ عَشَرَ ، فَاقْسِمْنَاهَا كَمَا عَرَفْتَ يَحْصُلُ لِكُلِّ مِنَ الزَّوْجَتَيْنِ وَالشَّقِيقَاتِ
 سِتْعُ مِئَةٍ وَعِشْرُونَ ، وَلِكُلِّ مِنَ الْأُمِّ وَبِنْتَيْهَا تِسْعُ مِئَةٍ وَسِتُونَ ، وَلِزَيْدٍ أَلْفَانِ وَثَمَانِ مِئَةٍ
 وَثَمَانُونَ ، وَلِعَمْرٍو أَلْفٌ وَأَرْبَعُ مِئَةٍ وَأَرْبَعُونَ] [أ] ، ثُمَّ بَعْدَ الْقِسْمَةِ - أَي : قِسْمَةِ السُّهُامِ -
 تَجِدُ الْأَنْصِيَاءَ كُلَّهَا مُشْتَرِكَةً بِرَبْعِ سُدُسِ عَشْرِ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ بِثَلَاثِ ثَمْنِ عَشَرَ ، وَهُوَ
 الْأَحْسَنُ ، فَتَرْجِعُ الْمَسْأَلَةَ وَكُلُّ نَصِيبٍ إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ ، وَهُوَ أَحَدُ وَخَمْسُونَ ، لِكُلِّ مِثْلِ
 الزَّوْجَتَيْنِ [وَالشَّقِيقَاتِ] [ب] ثَلَاثَةَ ، وَلِكُلِّ مِنَ الْأُمِّ [وَبِنْتَيْهَا] [ج] أَرْبَعَةَ ، وَلِزَيْدٍ اثْنَا عَشَرَ ،
 وَلِعَمْرٍو سِتَّةَ [أ] .

وَإِنْ كَانَ الَّذِي أَجَازَ بَعْضَ فَرِيقٍ ، أَوْ فَرِيقًا وَبَعْضَ فَرِيقٍ ، وَرَدَّ الْبَاقُونَ ، فَأَصْلُ
 مَسْأَلَةِ الْوَرِثَةِ ، أَي : اعْرِفْ أَصْلَهَا وَصَحْحَهَا ، وَاعْرِفْ سِهَامَ كُلِّ وَارِثٍ ، فَخُذْ ثَلَاثَ

[أ] سقطت من : (ب) .

[أ] أي (ب) : (ومن الشقيقات) .

[ب] أي (ب) : (ومن بناتها) .

[١]

المسألة الجامعة للإجازة والرد		مسألة الرد	مسألة الإجازة	مسألة الرد	مسألة الإجازة	
	(٢٤٠+)	(١٦x)	(٤٥x)			
٥١	٥١	١٢٢٤٠	١٢٢٤٠	٧٦٥	٢٧٢	أصل المسألة
٣	٣	٧٢٠	٧٢٠	٦٧٥	٤٥	زوجة (ردت)
٣	٣	٧٢٠	٧٢٠	٦٧٥	٤٥	زوجة (ردت)
٤	٤	٩٦٠	٩٦٠	٩٠٠	٦٠	الأم (ردت)
٤	٤	٩٦٠	٩٦٠	٩٠٠	٦٠	أخت لأم (ردت)
٤	٤	٩٦٠	٩٦٠	٩٠٠	٦٠	أخت لأم (ردت)
٣	٣	٧٢٠	٧٦٨	٧٢٠	٤٨	أخت ش (أجازت)
٣	٣	٧٢٠	٧٦٨	٧٢٠	٤٨	أخت ش (أجازت)
٣	٣	٧٢٠	٧٦٨	٧٢٠	٤٨	أخت ش (أجازت)
٣	٣	٧٢٠	٧٦٨	٧٢٠	٤٨	أخت ش (أجازت)
٣	٣	٧٢٠	٧٦٨	٧٢٠	٤٨	أخت ش (أجازت)
١٢	١٨	لهما الباقي	٢٧٢٠	٣٠٦٠	١٧٠	زيد موسى له بربع التركة
٦	زيد منها (٣/٢) ولعمرو منها (٣/١)	(٤٢٢٠)	١٣٦٠	١٥٣٠	٨٥	عمرو موسى له بثلث التركة

سِهام كُلِّ مَنْ رَدَّ ، وَمِثْلَ جُزْءِ الْوَصِيَّةِ أَوْ أَجْزَاءِ الْوَصَايَا مِنْ سِهامِ كُلِّ مَنْ أَجَازَ ، وَإِنْ حَصَلَ فِي الْمَأْخُودِ أَوْ [في] [أ] الْمَأْخُودَاتِ كَسْرٌ أَوْ كُسُورٌ فَانْبَسَطَ الْجَمِيعُ كَمَا سَبَقَ ، ثُمَّ ائْتَمَّ [ب] مَا اجْتَمَعَ لِلْوَصِيَّةِ أَوْ [الوصايا] [ج] عَلَى مُسْتَحَقِّهَا ، أَوْ مُسْتَحَقِّهَا كَمَا عَرَفْتَ ، فَإِنْ انْقَسَمَ [د] [...] فَذَاكَ ، وَإِنْ بَاطِنَ [المُجْتَمِعِ] [هـ] سِهامِ الْوَصَايَا أَوْ وافقها [فأضربها أو وافقها] [و] فِي الْكُلِّ يَحْصُلُ التَّصْحِيحُ .

فَفِي الصُّورَةِ الْأُولَى : وَهِيَ أَبُوَانِ وَثَلَاثَةُ بَنِينَ ، وَأَوْصَى لِزَيْدٍ وَعَمْرٍو بِنِصْفِ مَالِهِ ، لَوْ أَجَازَ أَحَدُ الْبَنِينَ وَرَدَّ الْبَاقُونَ ، فَمَسْأَلَةُ الْوَرِثَةِ تَصِيحٌ مِنْ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ ، لِكُلِّ مِنْ الْأَبْوَيْنِ [ثلاثة] ، وَلِكُلِّ ابْنِ أَرْبَعَةٍ ، فَخُذْ ثُلُثَ سِهامِ كُلِّ مِنَ الْأَبْوَيْنِ [لأ] - وَهُوَ سَهْمٌ - يُفْضَلُ لَهُ سَهْمَانِ صَاحِبَانِ عَلَيْهِ ، وَخُذْ نِصْفَ سِهامِ الْابْنِ الْمُجِيزِ - وَهُوَ سَهْمَانِ - يُفْضَلُ لَهُ سَهْمَانِ ، وَخُذْ [ثُلُث] [س] سِهامِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْابْنَيْنِ الْآخَرَيْنِ - وَهُوَ سَهْمٌ وَثُلُثٌ - ، يُفْضَلُ لَهُ سَهْمَانِ [وثلثان] [ش] ، فَانْبَسَطَ [الكل] [ص] أَثْلَاثًا تَصِيحٌ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَخَمْسِينَ ، لِكُلِّ مِنَ الْأَبْوَيْنِ سِتَّةَ ، وَلِلابْنِ الْمُجِيزِ سِتَّةَ أَيْضًا ، وَلِكُلِّ مِنَ [الابنَيْن] [ض] الْآخَرَيْنِ ثَمَانِيَةَ ، وَسِهامِ الْوَصَايَا عِشْرُونَ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو نِصْفَيْنِ - إِنْ جَعَلَ الْمُوصِي النِّصْفَ * [ظ] بَيْنَهُمَا بِالسُّوِيَّةِ - لِكُلِّ مِنْهُمَا عَشْرَةٌ ، وَتَرْجِعُ بِالِاخْتِصَارِ إِلَى نِصْفِهَا سَبْعَةً وَعِشْرِينَ ، وَيَرْجِعُ كُلُّ نَصِيبٍ [إلى] [ظ] نِصْفِهِ لِاشْتِرَاكِ الْأَنْصِيَاءِ بِالنِّصْفِ ، يَصِيرُ لِكُلِّ مِنَ الْأَبْوَيْنِ وَالْابْنِ الْمُجِيزِ ثَلَاثَةٌ ...

[أ] سقطت من : (ب) .

[ب] نهاية الصفحة رقم (١٦٣) من المخطوطة الأصل .

[ج] في (ب) : (لوصايا) .

[د] في (ب) : زيادة (المجتمع) .

[هـ] سقطت من : (ب) .

[و] في الأصل : هذه الجملة مكررة مرتين وعلى الأولى تشطيب خفيف .

[ز] سقطت من : (ب) .

[ح] في الأصل : مكتوبة فوق السطر ومعها (صح) إشارة إلى صحتها وأنها من أصل المخطوطة .

[ث] في (ب) : (وثلاث) .

[ص] في الأصل : (لكل) والصحيح ما أثبتته من (ب) .

[ض] في الأصل : كتبت في الهامش ، وكتب معها (صح) إشارة إلى صحتها ، وأنها من أصل المخطوطة .

[ظ] نهاية الصفحة رقم (١٦٦) من المخطوطة (ب) .

[ط] سقطت من : (ب) .

وَلِكُلِّ مِنَ الْاِثْنَيْنِ الْاٰخَرَيْنِ اَرْبَعَةٌ وَلِكُلِّ مِنْ زَيْدٍ وَعَمْرٍو خَمْسَةٌ [١].

[وإن] [١] كانت الوصية لزيد بثلاثة أثمان ، ولعمرو بثمن ، فلزيد من العشرين خمسة عشر ، ولعمرو خمسة ، وللورثة ما تقدم ، ولا اختصار فيها ؛ لأن الخمسة تبين كل نصيب من أنصبياء الورثة [٢] . وكنت لم أر هذه الطريقة المذكورة هنا [أيضاً] [ب] - وهي الأخذ من نصيب كل وارث بعد تصحيح مسألتهم - قبل عمل هذا الكتاب ، ثم رأيتها [بعده] [ج] مذكورة في الخبري [٣] وغيره .

[أ] لم (ب) : (لن) .

[ب] سقطت من : (ب) .

[ج] سقطت من : (ب) .

[١]

مسألة الورثة		المسألة الجامعة للإجازة والرد	
	(٣×)		(٢+)
أصل المسألة	١٨	١٨	٥٤
أب (رد)	٦/١	٣	٩
أم (ردت)	٦/١	٣	٩
ابن (رد)	ع	١٢	١٢
ابن (رد)		١٢	١٢
ابن (أجاز)		١٢	١٢
زيد وعمرو موسى لهما بنصف المال بينهما بالسوية			١٠
			١٠
		مجموع حصص الوصية ٢+٣+٤+٤+٤+٦=٢٠	
		منقسمة على زيد وعمرو بينهما نصفين	

[٢]

مسألة الورثة		المسألة الجامعة للإجازة والرد	
	(٣×)		
أصل المسألة	١٨	١٨	٥٤
أب (رد)	٦/١	٣	٩
أم (ردت)	٦/١	٣	٩
ابن (رد)	ع	١٢	١٢
ابن (رد)		١٢	١٢
ابن (أجاز)		١٢	١٢
زيد موسى له بثلاثة أثمان وعمرو موسى له بثمن			١٥
			٥
		مجموع حصص الوصية ٢+٣+٤+٤+٤+٦=٢٠ تقسم عليهما على نسبة وصيتهما	
		لزيد منها (٤/٣)	
		ولعمرو منها (٤/١)	

[٣] أي في كتابه : التلخيص في علم الفرائض : (٦٠٩/٢) .

وَرُبَّمَا كَثُرَتْ الْكُسُورُ فِي هَذِهِ الطَّرِيقَةِ الَّتِي ذَكَرْتُهَا فَيَعْسُرُ عَمَلُهَا بِهَا - أَي : عَمَلُ
الْمَسْأَلَةِ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ - ، وَيَكُونُ طَرِيقُ الْجُمْهُورِ بِالْمَسْأَلَةِ الْجَامِعَةِ لِلرَّدِّ - أَي : لِمَسْأَلَتِي
الرَّدِّ وَالْإِجَازَةِ - أَسْهَلُ مِنْهَا ، فَإِذَا وَرَدَتْ عَلَيْكَ مَسْأَلَةٌ فَاعْرِضْ عَلَيْهَا هَذِهِ الطَّرِيقَةَ ، فَإِنْ
سَهَّلْتَ/ [1] فَاعْمَلْ بِهَا ، وَإِلَّا بَانَ عَسُرَتْ فَاعْمَلْ بِطَرِيقِ الْجُمْهُورِ ؛ لِأَنَّ اسْتِعْمَالَ الْأَسْهَلِ
أَحْسَنُ .

[1] نهضة الصلحة رقم (١٦٤) من المخطوطة الأصل .

فصل : في [عمل] ^[1] مسألة يحصل بها التمرين :

خلف ابنين وأوصى بنصف ماله لثلاثة ، وبثلثه لثلاثة ، فإن أجاز الابنان الكل ، فأصلها ستة ، نصقها ثلاثة على ثلاثة منقسمة عليهم ، وثلثها سهمان على ثلاثة [يبايناهم] ^[ب] ، ويفضل سهم لابنين يباينهما ، والثلاثة والأثنان متباينان ، فأضرب الأثنين في الثلاثة ، والستة الحاصلة في أصلها ستة ، فتصح من ستة وثلاثين ، لكل من أصحاب النصف ستة ، ولكل من أصحاب الثلث أربعة ، ولكل ابن ثلاثة ^[1] . وإن شئت عملها بما فوق الكسر ، فمسألة الورثة من اثنين ، وفوق النصف والثلث خمسة أمثال ^[ج] ، فزد على مسألة الورثة خمسة أمثالها عشرة ، يحصل اثنا عشر ، نصقها ستة على ثلاثة منقسمة عليهم ، لكل واحد سهمان ، وثلثها أربعة على ثلاثة تباينها ، والباقي سهمان منقسمان على الابنين ، فأضرب ثلاثة - عدد أصحاب الثلث - في اثني عشر تصح من ستة وثلاثين كما سبق .

وإن رد [الابنان] ^[د] الكل فأصلها ثلاثة ، سهمان لابنين منقسمان عليهما ، وسهم للوصايا على خمسة عشر ؛ لأن سهام الوصايا ثلاثون [...] ^[هـ] ، وأنصباؤها مشتركة بالنصف ، فترجع إلى نصقها خمسة عشر ، والواحد يباينها ، فأضربها في أصلها ثلاثة

[أ] في (ب) : (معرفة) .

[ب] في الأصل : قطع (بنا) من كلمة مكتوب في هامش ومع (صح) إشارة إلى صحته ، وأنه جزء من كلمة .

[ج] نهاية الصفحة رقم (١٦٧) من المخطوطة (ب) .

[د] في (ب) : (الأثنان) .

[هـ] في الأصل : كتب في الهامش (باعتبار مسألة الإجازة وهذا خلاف القاعدة) ، وسقطت من (ب) .

[١]

مسألة الإجازة				
	(٢×٣×)			
٣٦	٣٦	٦	٦	أصل المسألة
٦	١٨	٣	٢/١	ثلاثة موسى لهم بالنصف
٦				
٦				
٤	١٢	(٢) لا تقسم عليهم فنضرب المسألة في (٣)	٣/١	ثلاثة موسى لهم بالثلث
٤				
٤				
٣	٦	(١) لا تقسم عليهما فنضرب المسألة في (٢)	لهما الباقي بعد الوصايا (ج)	ابن
٣				ابن

ثَلَاثَةٌ [تَصِيحٌ] ^[أ] مِنْ خَمْسَةِ وَأَرْبَعِينَ ، لِلْوَصَايَا خَمْسَةَ عَشَرَ : تِسْعَةٌ لِأَصْحَابِ النُّصْفِ عَلَى ثَلَاثَةِ لِكُلِّ وَاحِدٍ ثَلَاثَةٌ ، وَسِتَّةٌ لِأَصْحَابِ الثُّلُثِ عَلَى ثَلَاثَةِ لِكُلِّ وَاحِدٍ سَهْمَانِ ، وَكُلُّ ابْنِ خَمْسَةَ عَشَرَ ^[ب] .

وَإِنْ أَجَازَ الْإِبْتِنَانِ النُّصْفَ ، وَرَدَّ الثُّلُثَ ، أَوْ بِالْعَكْسِ ، بِأَنْ أَجَازَا ^[ج] [الثُّلُثَ] ^[ب] ، وَرَدَّ ^[د] [النُّصْفَ] ^[ج] ، فَبِطَّرِيقِ الْجُمْهُورِ مَسْأَلَةُ الرُّدِّ وَالْإِجَازَةِ مِئَةٌ وَتَمَانُونَ ؛ لِتَوَافُقِ مَسْأَلَتِي الْإِجَازَةِ وَالرُّدِّ بِالتُّسْعِ ، وَجُزْءِ سَهْمِ مَسْأَلَةِ الرُّدِّ أَرْبَعَةٌ ، وَجُزْءِ سَهْمِ مَسْأَلَةِ الْإِجَازَةِ خَمْسَةٌ ، فَإِنْ كَانَا ^[هـ] [أَيَ] : الْإِبْتِنَانِ - أَجَازَا ^[د] [النُّصْفَ وَرَدَّ الثُّلُثَ] ، فَكُلُّ مِثْلِ مِنْ أَصْحَابِ النُّصْفِ - مِنْ مَسْأَلَةِ الْإِجَازَةِ - سِتَّةٌ فِي جُزْءِ سَهْمِهَا خَمْسَةٌ فَلَهُ ثَلَاثُونَ ^[و] / [هـ] ، وَكُلُّ مِثْلِ مِنْ أَصْحَابِ الثُّلُثِ [مِنْ مَسْأَلَةِ الرُّدِّ] ^[و] [أَيَ] سَهْمَانِ فِي جُزْءِ سَهْمِهَا أَرْبَعَةٌ فَلَهُ ثَمَانِيَةٌ ، وَيَفْضَلُ لِكُلِّ ابْنٍ

[أ] أي (ب) : (فصح) .

[ب] أي (ب) : (النصف) .

[ج] أي (ب) : (الثث) .

[د] أي (ب) : (أجازا الابنين) .

[هـ] نهاية الصفحة رقم (١٦٥) من المخطوطة الأصل .

[و] سقطت من : (ب) .

[١]

مسألة الرد					
(٢÷)		(٣×)			
٤٥	٩٠	٩٠	٣	٣	أصل المسألة
٣	٦	٣٠	(١) لا تقسم عليهم على نسبة وصاياهم فنضرب المسألة في (٣٠)	٣/١	ثلاثة موصى لهم بالنصف
٣	٦				ثلاثة موصى لهم بالثلث
٢	٤				
٢	٤				
٢	٤				
١٥	٣٠	٦٠	٢	لهما الباقي بعد الوصايا	ابن
١٥	٣٠			(ع)	ابن

ثلاثة وثلاثون ١١٢ .

وإن أجازا الثلث ، وردا النصف ، فلكل من أصحاب الثلث أربعة - من مسألة الإجازة - في خمسة فله عشرون ، ولكل من أصحاب النصف ثلاثة - من مسألة الرد - في أربعة فله اثنا عشر ، [ويفضل^[١] لكل ابن اثنان وأربعون ، وترجع هذه الصورة بالاختصار إلى [نصفها]^[٢] تسعين ، وترجع كل نصيب إلى * [ج] نصقه لاشتراك الأنصياء كلها بالنصف ، يصير لكل من أصحاب الثلث عشرة ، ولكل من أصحاب النصف ستة ، ولكل ابن أحد وعشرون^[٣] .

[١] في (ب) : (بفضل) .

[٢] في الأصل : كتبت في الهامش ، وكتب معها (صح) إشارة إلى صحتها ، وأنها من أصل المخطوطة .

[٣] نهاية الصفحة رقم (١٦٨) من المخطوطة (ب) .

[١]

مسألة الإجازة	مسألة الرد	مسألة الإجازة	مسألة الرد	المسألة الجامعة لإجازة النصف ورد الثلث
		(٥×)	(٤×)	
أصل المسألة	٣٦	٤٥	١٨٠	١٨٠
ثلاثة موسى لهم	٦	٣	١٢	٣٠
بالنصف	٦	٣	١٢	٣٠
	٦	٣	١٢	٣٠
ثلاثة موسى لهم	٤	٢	٨	٨
بالتث	٤	٢	٨	٨
	٤	٢	٨	٨
ابن	٣	١٥	٦٠	لهما الباقي بعد الوصايا (٦٦)
ابن	٣	١٥	٦٠	

[٢]

مسألة الإجازة	مسألة الرد	مسألة الإجازة	مسألة الرد	المسألة الجامعة لإجازة الثلث ورد النصف
		(٥×)	(٤×)	(٢±)
أصل المسألة	٣٦	٤٥	١٨٠	١٨٠
ثلاثة موسى لهم	٦	٣	١٢	١٢
بالنصف	٦	٣	١٢	١٢
	٦	٣	١٢	١٢
ثلاثة موسى لهم	٤	٢	٨	٢٠
بالتث	٤	٢	٨	٢٠
	٤	٢	٨	٢٠
ابن	٣	١٥	٦٠	لهما الباقي بعد
ابن	٣	١٥	٦٠	الوصايا (٨٤)

[وإن] ^[1] أجاز الابن الأكبر الوصايا كلها ، وردها الأصغر [كلها] ، ^[ب] فلأكبر - من مسألة الإجازة - ثلاثة في خمسة ، فله خمسة عشر ، ولأصغر - من مسألة الرد - خمسة عشر في أربعة ، فله ستون ، ويفضل مئة وخمسة للوصايا أخماساً ، ثلاثة أخماسها - ثلاثة وستون - لأصحاب النصف ، لكل واحد منهم أحد وعشرون ، وخمساها - اثنان وأربعون - لأصحاب الثلث ، لكل منهم أربعة عشر ، ولا اختصار في هذه الصورة ^[1] . وصحت قسمتها بهذه الطريقة في [الصور] ^[ج] الأربع التي استوعبنا شرحها [في المتن] ^[د] .

فإن أجاز الابن الأكبر لأصحاب النصف ، ورد الثلث ، وأجاز الأصغر الثلث ، ورد النصف ، تعذرت قسمتها بهذه الطريقة ، والطريق المطردة في [قسمة] ^[هـ] كل صورة من صورها ، أن تقسم مسألة الرد والإجازة بتقدير إجازة جميع الورثة جميع الوصايا ، وتعريف ما يخص كل وارث وتحفظه ، وتقسمها أيضاً [بتقدير] ^[و] [أن] ^[ز] رد جميع الورثة جميع الوصايا ، وتعريف ما [يخصه] ^[ح] ، أي : كل وارث ، ثم تقسم الثلث بين أصحاب الوصايا على نسبة وصاياهم ، وتدفع لكل منهم حصته من الثلث ، ثم

[أ] في (ب) : (البن) .

[ب] سقطت من : (ب) .

[ج] في (ب) : (الصورة) .

[د] سقطت من : (ب) .

[هـ] في الأصل : مكتوبة في الهامش ومعها (صح) إشارة إلى أنها صحيحة من أصل المخطوطة .

[و] في الأصل : مكتوبة في الهامش ومعها (صح) إشارة إلى أنها صحيحة من أصل المخطوطة .

[ز] سقطت من : (ب) .

[ح] في (ب) : (يخص) .

[١]

مسألة الإجازة			مسألة الرد	مسألة الإجازة	مسألة الرد	مسألة الإجازة	مسألة الرد
			(٤x)	(٥x)			
أصل المسألة	٣٦	٤٥	١٨٠	١٨٠	١٨٠	١٨٠	١٨٠
ثلاثة موصى لهم بالنصف	٦	٣	١٢	٣٠	١٢	٣٠	١٢
لهم الباقي (١٠٥)							
لأصحاب النصف منها	٦	٣	١٢	٣٠	١٢	٣٠	١٢
(٥/٣)							
ثلاثة موصى لهم بالثلث	٤	٢	٨	٢٠	٨	٢٠	٨
ولأصحاب الثلث منها	٤	٢	٨	٢٠	٨	٢٠	٨
(٥/٢)							
ابن أكبر	٣	١٥	٦٠	١٥	٦٠	١٥	٦٠
ابن أصغر	٢	١٥	٦٠	١٥	٦٠	١٥	٦٠

تَرْجِعُ لِلْوَرِثَةِ ، فَمَنْ أجازَ الْكُلَّ ، أَخَذَ حَصَّتَهُ بِتَقْدِيرِ [١] الإجازَةِ ، وَتَدْفَعُ الزَّائِدَ - وَهُوَ الْفَضْلُ بَيْنَ مَا أَخَذَهُ وَبَيْنَ نَصِيبِهِ بِتَقْدِيرِ رَدِّهِ الْجَمِيعِ - لِلْمَوْصِي لَهُمْ [يَقْتَسِمُونَ] [ب] - أَيْضاً - عَلَى نِسْبَةِ وَصَايَاهُمْ ، وَمَنْ رَدَّ الْجَمِيعَ أَخَذَ نَصِيبَهُ الْكَامِلَ بِتَقْدِيرِ الرُّدِّ ، وَلَا يَدْفَعُ لِأَحَدٍ شَيْئاً ، وَمَنْ أجازَ بَعْضاً دُونَ بَعْضٍ ، اعْرِفَ الْفَضْلَ بَيْنَ نَصِيبِهِ وَأَقْسِمَهُ [يَنْ] [ج] أَصْحَابِ الْوَصَايَا عَلَى نِسْبَةِ وَصَايَاهُمْ اعْتِبَاراً ، وَاعْرِفَ مَا يَخُصُّ * [د] كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ، ادْفَعَهُ [هـ] [إ] إِنْ كَانَ ذَلِكَ الْوَارِثُ أجازَ لَهُ ، وَإِلَّا فَلَا [تَدْفَعُ] [د] لَهُ شَيْئاً ، [وَأَعْطَى] [ذ] الْفَاضِلَ لِذَلِكَ الْوَارِثِ .

فَفِي الْمَسْأَلَةِ الْمَذْكُورَةِ ، أَقْسِمَ الْمِئَةَ وَالْثَمَانِينَ بِتَقْدِيرِ إِجازَةِ الْاِبْنَيْنِ [الْجَمِيعِ] [س] ، بِأَنْ تُخْرِجَ مِنْهَا نَصْفَهَا تِسْعِينَ وَثَلَاثًا سِتِّينَ [اعْتِبَاراً لِلْوَصِيَّتَيْنِ] [ش] ، وَتَقْسِمَ الْبَاقِي - وَهُوَ ثَلَاثُونَ - بَيْنَ الْاِبْنَيْنِ ، يَحْصُلُ لِكُلِّ ابْنٍ مِنْهُمَا خَمْسَةَ عَشَرَ ، وَأَقْسِمَ مِنْهَا أَيْضاً بِتَقْدِيرِ رَدِّهِمَا الْجَمِيعِ ، بِأَنْ تُخْرِجَ الثَّلَاثَ سِتِّينَ لِلْوَصِيَّتَيْنِ ، وَتَقْسِمَ الْبَاقِي - وَهُوَ مِئَةٌ وَعِشْرُونَ - عَلَى الْاِبْنَيْنِ ، يَحْصُلُ لِكُلِّ [مِنْهُمَا] [ص] سِتُّونَ ، [وَالْفَاضِلُ] [ض] بَيْنَ النَّصِيْبَيْنِ الَّذِينَ لِكُلِّ ابْنٍ خَمْسَةَ وَأَرْبَعُونَ ، فَاقْسِمَ الثَّلَاثَ - وَهُوَ [السُّتُونَ] [ط] - بَيْنَ أَصْحَابِ الْوَصَايَا أَخْمَاساً عَلَى نِسْبَةِ وَصَايَاهُمْ ، لِأَصْحَابِ النَّصْفِ [ثَلَاثَةَ] [ظ] أَخْمَاسِيهِ - سِتَّةً وَثَلَاثُونَ - عَلَى الثَّلَاثَةِ ، لِكُلِّ مِنْهُمْ اثْنَا عَشَرَ ، وَلِأَصْحَابِ الثَّلَاثِ خُمْسَاهُ - أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ - عَلَى الثَّلَاثَةِ ، لِكُلِّ مِنْهُمْ ثَمَانِيَةٌ .

ثُمَّ إِنْ كَانَ الْاِبْنُ الْأَكْبَرُ أجازَ [الْكُلَّ] [ع] ، [وَالْاِبْنُ الْأَصْغَرُ رَدَّ] [ف] الْكُلَّ ، فَلِلْأَصْغَرِ

[أ] نهاية الصفحة رقم (١٦٦) من المخطوطة الأصل .

[ب] في (ب) : (يقسمونه) .

[ج] في (ب) : (على) .

[د] نهاية الصفحة رقم (١٦٦) من المخطوطة (ب) .

[هـ] سقطت من : (ب) .

[و] في (ب) : (تدفع) .

[ز] في الأصل : (وأعطى) وما أثبتته من (ب) هو الصحيح ، لأنه فعل أمر معتل الآخر فينبى على حذف حرف العلة (باء) .

[ح] في الأصل : مكتوبة مرتين في نهاية سطر وبداية الذي يليه وعلى الثانية تشطيب خفيف .

[ث] سقطت من : (ب) .

[ص] في (ب) : (بن) .

[ض] في (ب) : (والفضل) .

[ط] في (ب) : (ستون) .

[ظ] في الأصل مكتوبة مرتين في نهاية سطر وبداية الذي يليه وعلى الثانية تشطيب خفيف .

[ع] في الأصل : كتبت في الهامش ، وكتب معها (صح) إشارة إلى صحتها ، وأنها من أصل المخطوطة .

[ف] في (ب) : (والأصغر رده) .

سَيُتَوْنَ كَامِلَةً ؛ لِأَنَّهُ رَدَّ الْجَمِيعِ ، فَلَا يُعْطَى أَحَدًا شَيْئًا ، وَلِلْأَكْبَرِ خَمْسَةَ عَشَرَ ؛ [لأنه]^[أ] أجاز الكل ، وَالْفَضْلُ بَيْنَ [نَصِيْبِيهِ]^[ب] - وَهُوَ خَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ - يُقَسَّمُ عَلَى أَصْحَابِ الْوَصَايَا عَلَى نِسْبَةِ وَصَايَاهُمْ ، لِأَصْحَابِ النِّصْفِ ثَلَاثَةَ أَخْمَاسِهِ سَبْعَةٌ وَعِشْرُونَ ، لِكُلِّ مِنْهُمْ تِسْعَةٌ ، وَمَعَهُ اثْنَا عَشَرَ ، يَكْمُلُ لَهُ أَحَدٌ وَعِشْرُونَ ، [وَأَصْحَابِ الثُّلْثِ خُمْسَاهُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ ، لِكُلِّ مِنْهُمْ سِتَّةٌ ، وَمَعَهُ ثَمَانِيَةَ ، يَكْمُلُ لَهُ أَرْبَعَةٌ عَشَرَ]^[ج] . وَإِنْ رَدَّ الْأَكْبَرُ الْكُلَّ ، وَأَجَازَهَا الْأَصْغَرَ ، فَلِلْأَكْبَرِ سِتُونَ ، وَلِلْأَصْغَرِ/ [خَمْسَةَ عَشَرَ] ، وَلِلْوَصَايَا مَا تَقَدَّمَ ، لِكُلِّ مِنْ أَصْحَابِ النِّصْفِ أَحَدٌ وَعِشْرُونَ ، وَلِكُلِّ مِنْ أَصْحَابِ الثُّلْثِ أَرْبَعَةٌ عَشَرَ^[د] .

[أ] في الأصل مكتوبة فوق السطر ومعها (صح) إشارة إلى صحتها وأنها من أصل المخطوطة .
 [ب] في الأصل : (تصبيه) ، وفي (ب) : (تصبيه) ، والصحيح ما أثبتته .
 [ج] في الأصل : كتبت في الهامش ، وكتب معها (صح) إشارة إلى صحتها ، وأنها من أصل المخطوطة .
 [د] نهاية الصفحة رقم (١١٧) من المخطوطة الأصل .

[١]

أصل المسألة	مسألة الإجازة	مسألة الرد	المسألة الجامعة للإجازة والرد
١٨٠	١٨٠	١٨٠	١٨٠
٣٠	١٢	٩+١٢	٢١
٣٠	١٢	٩+١٢	٢١
٣٠	١٢	٩+١٢	٢١
٢٠	٨	٦+٨	١٤
٢٠	٨	٦+٨	١٤
٢٠	٨	٦+٨	١٤
١٥	٦٠	١٥) ؛ لأنه أجاز الوصايا ، والفرق بين نصيبيه (٤٥) تقسم على أصحاب الوصايا على نسبة وصاياهم لأصحاب النصف (٩،٩،٩) ، ولأصحاب الثلث (٦،٦،٦)	١٥
١٥	٦٠	٦٠) ؛ لأنه رد الوصية	٦٠

[٢]

أصل المسألة	مسألة الإجازة	مسألة الرد	المسألة الجامعة للإجازة والرد
١٨٠	١٨٠	١٨٠	١٨٠
٣٠	١٢	٩+١٢	٢١
٣٠	١٢	٩+١٢	٢١
٣٠	١٢	٩+١٢	٢١
٢٠	٨	٦+٨	١٤
٢٠	٨	٦+٨	١٤
٢٠	٨	٦+٨	١٤
١٥	٦٠	٦٠) ؛ لأنه رد الوصية	٦٠
١٥	٦٠	١٥) ؛ لأنه أجاز الوصايا ، والفرق بين نصيبيه (٤٥) تقسم على أصحاب الوصايا على نسبة وصاياهم لأصحاب النصف (٩،٩،٩) ، ولأصحاب الثلث (٦،٦،٦)	١٥

وإن كان كل منهما - أي : [من] [١] الابنَيْن - أجاز النصف ، ورد الثلث ، دفع كل منهما* [ب] - [أي : من الابنَيْن] [ج] - لكل من [أصحاب] [د] النصف تسعة ، يكمل لكل منهم ثلاثون ، ويقض لكل ابن ثلاثة وثلاثون ، ومع كل من أصحاب الثلث ثمانية فقط [١].
وإن أجاز كل منهما الثلث ، ورد النصف ، دفع كل منهما لكل [...] [هـ] من أصحاب الثلث ستة ، يحصل له عشرون ، ويمسك لنفسه اثنين وأربعين ، ومع كل من أصحاب النصف اثنا عشر فقط [٢].

[١] سقطت من : (ب) .

[ب] نهاية الصفحة رقم (١٧٠) من المخطوطة (ب) .

[ج] في الأصل : كتبت في الهامش ، وكتب معها (صح) إشارة إلى صحتها ، وأنها من أصل المخطوطة ، وسقطت من : (ب) .

[د] في (ب) : (أصحابه) .

[هـ] في (ب) : زيادة كلمة (واحد) .

[١]

المسألة الجامعة لإجازة النصف ورد الثلث		مسألة الرد	مسألة الإجازة	
١٨٠	١٨٠	١٨٠	١٨٠	أصل المسألة
٣٠	والفرق بين الإجازة والرد (٥٤) يخصم	١٢	٣٠	ثلاثة موسى لهم
٣٠	من الإخوة نصفين بالتساوي من كل أخ	١٢	٣٠	بالنصف
٣٠	(٢٧)	١٢	٣٠	ثلاثة موسى لهم
٨	٨	٨	٢٠	بالثلث
٨	٨	٨	٢٠	
٨	٨	٨	٢٠	
٣٣	٢٣-٢٧ - ٦٠	٦٠	١٥	ابن أكبر
٣٣	٢٣-٢٧ - ٦٠	٦٠	١٥	ابن أصغر

[٢]

المسألة الجامعة لإجازة الثلث ورد النصف		مسألة الرد	مسألة الإجازة	
١٨٠	١٨٠	١٨٠	١٨٠	أصل المسألة
١٢	١٢	١٢	٣٠	ثلاثة موسى لهم
١٢	١٢	١٢	٣٠	بالنصف
١٢	١٢	١٢	٣٠	ثلاثة موسى لهم
٢٠	والفرق بين الإجازة والرد (٣٦) يخصم	٨	٢٠	بالثلث
٢٠	من الإخوة نصفين بالتساوي من كل أخ	٨	٢٠	
٢٠	(١٨)	٨	٢٠	
٤٢	٤٢-١٨ - ٦٠	٦٠	١٥	ابن أكبر
٤٢	٤٢-١٨ - ٦٠	٦٠	١٥	ابن أصغر

وإن أجاز الابن الأكبر النصف فقط ، ورد الثلث ، وأجاز الأصغر الثلث فقط ، ورد النصف ، دفع الأكبر لكل من [أصحاب] [١] النصف [تسعة] [٢] ، يكمل له أحد وعشرون ، ويفضل له - أي : للابن الأكبر - ثلاثة وثلاثون ، ودفع الأصغر لكل من أصحاب الثلث ستة ، يكمل له أربعة عشر ، [ويفضل] [٣] له - أي : للابن الأصغر - اثنان وأربعون [٤] . وقس على ذلك ما إذا أجاز أحدهما لواحده أو لاثنين ، ورد الباقيين ، وغير ذلك ، وهذه الصورة الأخيرة هي التي تعدت قسمتها [بالطريق] [٥] الأولى ، وقد بينت ذلك أوضح بيان ، فهو غني عن الشرح ، فقس عليه غيره .

مسألة : ترك أربعة بنين ، وأوصى لزيد بنصف [ماله] [٦] ، ولعمرو بثلثه ، فأجاز الابن الأكبر الوصيتين ، وردهما الابن الثاني ، وأجاز الثلث النصف ، ورد الثلث ، وأجاز الرابع الثلث ، ورد النصف ، فمسألة الورثة من أربعة [٧] .

[١] في الأصل : (صاحب) .

[٢] في (ب) : (تسعة) .

[٣] في (ب) : (يفضل) .

[٤] في (ب) : (بالطريقة) .

[٥] في الأصل : كتبت في الممش ، وكتب معها (صح) إشارة إلى صحتها ، وإنما من أصل المخطوطة .

[١]

مسألة الإجازة	مسألة الرد	المسألة الجامعة لإجازة الابن الأكبر النصف ورد الثلث وإجازة الأصغر الثلث ورد النصف
أصل المسألة ١٨٠	١٨٠	١٨٠
ثلاثة موصى ٣٠	١٢	٩+١٢
لهم بالنصف ٣٠	١٢	٩+١٢
٣٠	١٢	٩+١٢
ثلاثة موصى ٢٠	٨	٦+٨
لهم بالثلث ٢٠	٨	٦+٨
٢٠	٨	٦+٨
ابن أكبر ١٥	٦٠	٦٠ - ٢٧ (لأصحاب النصف) = ٣٣
ابن أصغر ١٥	٦٠	٦٠ - ١٨ (لأصحاب الثلث) = ٤٢

[٢]

مسألة الورثة	أصل المسألة
ابن ٤	٤
ابن ٤	٤
ابن ٤	٤
ابن ٤	٤

وَأَصْلُ مَسْأَلَةِ الْإِجَازَةِ سِتَّةٌ ، مِنْهَا ثَلَاثَةٌ لِزَيْدٍ ، وَسَهْمَانٍ لِعَمْرٍو ، وَيَفْضُلُ لِلْبَنَيْنِ سَهْمٌ يُبَايِنُ الْأَرْبَعَةَ ، فَاضْرِبْهَا فِي السَّنَةِ ، تَصِحُّ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ ، لِزَيْدٍ اثْنَا عَشَرَ ، وَلِعَمْرٍو ثَمَانِيَّةٌ ، وَلِكُلِّ ابْنِ سَهْمٍ [١].

وَمَسْأَلَةُ الرُّدِّ أَصْلُهَا ثَلَاثَةٌ ، سَهْمٌ لِزَيْدٍ وَعَمْرٍو عَلَى خَمْسَةِ سِهَامٍ الْوَصَايَا يُبَايِنُهَا ، وَالْبَاقِي سَهْمَانِ لِلْبَنَيْنِ عَلَى أَرْبَعَةٍ [٢] يُوَافِقَانِ الْأَرْبَعَةَ بِالنُّصْفِ ، فَتَرْجِعُ الْأَرْبَعَةَ إِلَى نِصْفِهَا [ب] اثْنَيْنِ ، اضْرِبْهُمَا فِي الْخَمْسَةِ لِلْبَنَيْنِ ، وَاضْرِبِ الْعَشْرَةَ الْحَاصِلَةَ فِي أَصْلِهَا ثَلَاثَةً ، تَصِحُّ مِنْ ثَلَاثِينَ ، لِزَيْدٍ سِتَّةٌ ، وَلِعَمْرٍو أَرْبَعَةٌ ، وَلِكُلِّ ابْنِ خَمْسَةَ [٣].

وَيَبَيِّنُ الْمَسْأَلَتَيْنِ مُوَافَقَةَ بِالسُّدُسِ ، فَاضْرِبْ إِحْدَاهُمَا فِي سُدُسِ الْأُخْرَى ، تَصِحُّ الْمَسْأَلَةُ [...] [ج] الْجَامِعَةُ لِلْإِجَازَةِ وَالرُّدِّ مِنْ مِئَةٍ وَعِشْرِينَ ، أَقْسِمَهَا بِتَقْدِيرِ الْإِجَازَةِ الْمُطْلَقَةِ ، وَبِتَقْدِيرِ [الرُّدِّ] [د] الْمُطْلَقِ ، يَحْصُلُ لِكُلِّ ابْنٍ بِتَقْدِيرِ إِجَازَتِهِ الْوَصِيَّتَيْنِ خَمْسَةَ ، وَبِتَقْدِيرِ

[١] نهاية الصفحة رقم (١٧١) من المخطوطة (ب) .

[ب] نهاية الصفحة رقم (١١٨) من المخطوطة الأصل .

[ج] في الأصل : توجد كلمة (الأخرى) وعليها تنطيط خفيف .

[د] سقطت من : (ب) .

[١]

مسألة الإجازة				
	(٤×)			
	٢٤	٦	٦	أصل المسألة
١	٤	(١) لا تقسم عليهم فنضرب المسألة في	لهم الباقي بعد	ابن
١		(٤)	الوصايا (ع)	ابن
١				ابن
١				ابن
١٢	١٢	٣	٢/١	زيد موسى له بالنصف
٨	٨	٢	٣/١	عمرو موسى له بالثلث

[٢]

مسألة الرد				
	(٥×٢×)			
	٣٠	٣	٣	أصل المسألة
٥	٢٠	(٢) لا تقسم عليهم فنضرب المسألة	لهم الباقي بعد	ابن
٥		في (٢)	الوصايا (ع)	ابن
٥				ابن
٥				ابن
٦	(١٠) لزيد منها (٥/٣)	(١) لا تقسم عليهما على نسبة	٣/١	زيد موسى له بالنصف
٤	ولعمرو منها (٥/٢)	وصيتهما فنضرب المسألة في (٥)		عمرو موسى له بالثلث

رَدَّهِمَا^[أ] عِشْرُونَ ، فَيَدْفَعُ الثُّلُثَ - وَهُوَ أَرْبَعُونَ - لِلْمَوْصِي لِهَما أَخماساً ، لَزَيْدٍ ثَلَاثَةَ
 أَخماسِهِ أَرْبَعَةَ وَعِشْرُونَ ، وَلِعَمْرٍو خَمْسَةَ سِتَّةَ عَشَرَ ، ثُمَّ [يَدْفَعُ]^[ب] الابنَ الْأَكْبَرَ الْفَضْلَ
 [بَيْنَ]^[ج] [نَصِيْبَيْهِ]^[د] - وَهُوَ خَمْسَةَ عَشَرَ - لِلْمَوْصِي لِهَما أَخماساً أَيْضاً ؛ لِأَنَّهُ أَجَازَ
 الْوَصِيَّتَيْنِ ، لَزَيْدٍ تِسْعَةَ ، وَلِعَمْرٍو سِتَّةَ . وَلَا يَدْفَعُ الابنُ الثَّانِي شَيْئاً ؛ لِأَنَّهُ رَدَّ الْوَصِيَّتَيْنِ ،
 وَيُمْسِكُ لِنَفْسِهِ الْعِشْرِينَ كَامِلَةً . وَيَدْفَعُ الثَّالِثُ لَزَيْدٍ تِسْعَةَ ؛ لِأَنَّهُ أَجَازَ لَهُ . وَيَدْفَعُ الرَّابِعُ
 لِعَمْرٍو سِتَّةَ ؛ لِأَنَّهُ أَجَازَ لَهُ ، يَحْصُلُ لَزَيْدٍ اثْنانِ وَأَرْبَعُونَ ، وَلِعَمْرٍو ثَمَانِيَةَ [وَعِشْرُونَ]^[هـ] ،
 وَلِلابنِ الْأَكْبَرِ خَمْسَةَ ، وَلِلثَّانِي عِشْرُونَ ، وَلِلثَّالِثِ أَحَدَ عَشَرَ ، وَلِلرَّابِعِ أَرْبَعَةَ عَشَرَ^[و] .
 وَأَمْتِحَانُ صِحَّةِ الْقِسْمَةِ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ : بِأَنْ تَجْمَعَ حِصَّةَ كُلِّ مُسْتَحَقٍّ ، وَتَقَابِلَ
 الْمَقْسُومَ [بِمَجْمُوعِ]^[دأ] الْحِصَصِ ، فَإِنْ سَاوَاهُ فَالْقِسْمَةُ صَحِيحَةٌ ، وَإِنْ زَادَ أَوْ نَقَصَ فَالْقِسْمَةُ
 غَلَطٌ ، فَأَعِدْ الْعَمَلَ لِتَصِيحِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

[أ] في (ب) : (ردم) .

[ب] في (ب) : (تدفع) .

[ج] في الأصل : كتبت في الهامش ، وكتب معها (صح) إشارة إلى صحتها ، وقرأها من أصل المخطوطة .

[د] في (ب) : (نصيبه) .

[هـ] في (ب) : (وعشرين) ، والصحيح ما أثبتته من الأصل ؛ لأنها مطبوعة على ثمانية في محل رابع ، وعلامة رابعها الواو لأنها ملحقة بجمع المنكر فسلم .

[و] في (ب) : (بمجموع) .

[١]

	مسألة الإجازة	مسألة الرد	مسألة الإجازة	مسألة الرد	مسألة الإجازة	المسألة الجامعة للإجازة والرد
	٢٤	٣٠	١٢٠	١٢٠	(٤×)	١٢٠
أصل المسألة	٢٤	٣٠	١٢٠	١٢٠	(٤×)	١٢٠
ابن أكبر (أجاز الوصيتين)	١	٥	٥	٢٠	(٥) والفرق بين نصيبيه (١٥) : (٩) لزيد و (٦) لعمر	٥
ابن (رد الوصيتين)	١	٥	٥	٢٠	(٢٠) كلها له ؛ لأنه رد الوصيتين	٢٠
ابن (أجاز النصف ورد الثلث)	١	٥	٥	٢٠	(٢٠) منها (٩) لزيد والباقي (١١) له	١١
ابن (أجاز الثلث ورد النصف)	١	٥	٥	٢٠	(٢٠) منها (٦) لعمر والباقي (١٤) له	١٤
زيد موصى له بالنصف	١٢	٦	٦٠	٢٤	$٤٢ = ٩ + ٩ + ٢٤$	٤٢
عمر موصى له بالثلث	٨	٤	٤٠	١٦	$٢٨ = ٦ + ٦ + ١٦$	٢٨

فصل : فيما [إذا] [أ] أوصى لأختي بأكثر من الثلث وله وارث غير مستغرق ، وما إذا أوصى لبعض ورثته ، وما إذا أوصى بأكثر من ماله .

مسألة وهي [الأولى] [ب] :

ترك بنتاً ، وأوصى لزيد بنصف ماله ، وأجازت البنت ، فإن قلنا بالرد [١] لفساد بيت المال ، صحت المسألة من اثنين * [ج] ، للبنت سهم ، ولزيد سهم [٢] ؛ لأنها تستحق المال كله فرضاً ورداً ، فإذا أسقطت حقها من القدر الزائد على الثلث سقط ، وإن كان بيت المال منتظماً ، لم يصح من الإمام ، ولأمن نائبه ، إجازة على الأصح - كما قدمناه - فهو على حكم الرد أبداً [٣] . ففيها - أي : في المسألة - رد وإجازة .

فالإجازة تصح [د] من أربعة ؛ لأن أصلها اثنان ، سهم للموصى له ، وسهم للبنت وبيت المال على اثنين يباينهما ، اضربيهما في أصلها ، تصح من [أربعة] [هـ] ، سهمان لزيد ، وللبنت سهم ، وبيت المال سهم [٤] .

[١] سقطت من : (ب) .

[ب] في (ب) : (أولى) .

[ج] نهاية الصفحة رقم (١٧٢) من المخطوطة (ب) .

[د] نهاية الصفحة رقم (١٦٩) من المخطوطة الأصل .

[هـ] في (ب) : (الأربعة) .

[١] أي : على البنت .

[٢]

المسألة الجامعة للإرث والوصية		
أصل المسألة		٢
بنت	٢/١ فرضاً	١
زيد موصى له بالنصف	٢/١	١

[٣] أي : لما زاد على الثلث (١) .

[٤]

مسألة الإجازة		
أصل المسألة	٢	(٢×) ٤
بنت بيت المال	٢/١ (١) لا تقسم بينهما نصفين فنضرب المسألة في (٢)	٢
زيد موصى له بنصف المال	٢/١	١
	١	٢

(١) العذب الفاتن : (٢٥١/٢)

وَالرُّدُّ مِنْ ثَلَاثَةٍ ، لِكُلِّ وَاحِدٍ سَهْمٌ [١] .

وَالْمَسْأَلَةُ الْجَامِعَةُ لِلِإِجَازَةِ وَالرُّدُّ اثْنَا عَشَرَ لِتَبَايُنِهِمَا ، أَقْسَمَهَا كَمَا عَلِمْتَ ، يَخْضُلُ
لِلْبِنْتِ ثَلَاثَةٌ ، وَلِبْنَتِ الْمَالِ أَرْبَعَةٌ ، وَلِزَيْدٍ خَمْسَةٌ ، ثَلَاثُ الْمَالِ أَرْبَعَةٌ ، وَسَهْمٌ مِنْ نَصِيبِ
الْبِنْتِ أَجَازَتُهُ لَهَا [٢] .

مَسْأَلَةٌ - وَهِيَ الثَّانِيَةُ - :

تَرَكَ أُمًّا وَزَوْجَةً وَعَمًّا ، وَأَوْصَى لِأُمِّهِ بِخُمْسِ مَالِهِ ، فَفَرِيضَةُ الْوَرَثَةِ مِنْ اثْنَيْ
عَشَرَ ، لِلزَّوْجَةِ ثَلَاثَةٌ ، وَلِلْأُمِّ أَرْبَعَةٌ ، وَلِلْعَمِّ خَمْسَةٌ [٣] .

[١]

مسألة الرد		
أصل المسألة	٣	٣
بنت	٢	١
بيت المال	١	١
زيد موصى له بنصف المال	١	٣/١

[٢]

مسألة الإجازة	مسألة الرد	مسألة الإجازة	مسألة الرد	المسألة الجامعة للإجازة والرد
		(٣×)	(٤×)	
أصل المسألة	٤	١٢	١٢	١٢
بنت (أجازت)	١	٣	٤	٣
بيت المال (على حكم رد الوصية)	١	٣	٤	٤
زيد موصى له بنصف المال	٢	١	٤	له الباقي (٥)

[٣]

مسألة الورثة		
أصل المسألة	١٢	
عم	٥	له الباقي (ع)
زوجة	٤/١	٣
أم	٣/١	٤

ووصية الأم متوقفة على إجازة الزوجة [والعم]^[١] ، فإن رد العم والزوجة وصية الأم بطلت الوصية ، ومسألتهن من اثني عشر^[١] ، كما قدمناه .

وإن أجازها فأصل مسألة الإجازة خمسة مخرج الخمس ، خمسها سهم لأم وصية ، والباقي للورثة ، فباقي مخرج الخمس - وهو أربعة - يوافق مسألة الورثة بالرُّبُع ، فأضرب ربُعها ثلاثة في الخمسة ، تصح من خمسة عشر^[٢] .

وإن ثبت عملها بما فوق كسر الوصية ، ففوق الخمس الربع ، فزد على مسألة الورثة ربُعها - أي : مثل ربُعها - ثلاثة ، تصح بهما - أي : بالطريقين - من خمسة عشر ، والقدر المزيّد هو وصية الأم ، وهو ثلاثة ، فلأم منها سبعة ، ثلاثة وصية ، وأربعة إرثاً ، وللزوجة ثلاثة ، وللعَم خمسة .

[١] في (ب) : (والأم) .

[١]

مسألة الرد (رد الورثة الزيادة عن الثلث)		
أصل المسألة		١٢
عم	له الباقي (ع)	٥
زوجة	٤/١	٣
أم (الفرض + الوصية بخمس المال)	٣/١	٤

[٢]

مسألة الإجازة					
		(٣×)			
أصل المسألة	٥	١٥	١٥	١٥	١٥
عم	لهم الباقي (٤) لا تقسم على مسألتهن فنضرب المسألة في (٣)	١٢	٥	٥	٥
زوجة	بعد الوصية	٣	٣	٣	٣
أم		٣	٣	٣	٣
وصية للأم بخمس المال	٥/١	١	٣	٣	٧ للأم (٤ فرضاً + ٣ وصية)

وإن* [١] أجاز العم دون الزوجة ، فمسألة الإجازة والرد سيتون ؛ لتوافق مسألتني الإجازة والرد بالثلث ، وجزء سهم مسألة الإجازة أربعة ، وجزء سهم مسألة الرد خمسة ، فاقسمها - بأي الطرفين شئت - يحصل للعم منها عشرون ، وللزوجة خمسة عشر ، وللأم خمسة وعشرون ، منها عشرون فرضاً ، والخمسة وصية من نصيب العم أجازها لها [١] .

ولا يخفى عكسه [...] [ب] - وهو ما إذا أجازت الزوجة ، ورد العم - فللزوجة اثنا عشر ، وللعمة خمسة وعشرون ، وللأم ثلاثة وعشرون ، منها عشرون [إرثاً] [ج] ، [والثلاثة] [د] وصية ، أجازتها الزوجة لها [٢] .

مسألة - وهي/ [هـ] [الثالثة] [١] - :

ترك ابناً وأوصى لزيد بنصف ماله ولعمرو بثلثه ولبكر بربعه ، وأجاز الابن جميع الوصايا ، فمخرج أجزاء الوصايا اثنا عشر - [وهو] [١] أصل مسألة الإجازة -

[١] نهاية الصفحة رقم (١٧٣) من المخطوطة (ب) .

[ب] في (ب) : زيادة (توافق مسألتني الإجازة والرد بالثلث ، وجزء سهم مسألة الإجازة أربعة ، وجزء سهم مسألة الرد خمسة ، فاقسمها - بأي الطرفين شئت - يحصل للعم منها عشرون ، وللزوجة خمسة عشر ، وللأم خمسة وعشرون ، منها عشرون [إرثاً] [ج] ، [والثلاثة] [د] وصية ، أجازتها الزوجة لها [٢] .

[ج] في الأصل : موقوع هذه الكلمة في آخر سطر من الصفحة ، وكتب تحتها (فرضاً) ومعها حرف (خ) ، وفي (ب) : (فرضاً) .

[د] في (ب) : (وثلاثة) .

[هـ] نهاية الصفحة رقم (١٧٠) من المخطوطة الأصل .

[١] في (ب) : (الثالث) .

[١] في (ب) : (هو) .

[١]

	مسألة الإجازة	مسألة الرد	مسألة الإجازة	مسألة الرد	المعاملة بإجازة العم ورد الزوجة
	(١٥)	(١٢)	(٤×)	(٥×)	(٥÷)
أصل المسألة	١٥	١٢	٦٠	٦٠	٦٠
عم	٥	٥	٢٠	٢٥	٢٠
زوجة	٣	٣	١٢	١٥	١٥
أم	٧	٤	٢٨	٢٠	لها الباقي (٢٥)

[٢]

	مسألة الإجازة	مسألة الرد	مسألة الإجازة	مسألة الرد	المعاملة بإجازة الزوجة ورد العم
	(١٥)	(١٢)	(٤×)	(٥×)	
أصل المسألة	١٥	١٢	٦٠	٦٠	٦٠
عم	٥	٥	٢٠	٢٥	٢٥
زوجة	٣	٣	١٢	١٥	١٢
أم	٧	٤	٢٨	٢٠	لها الباقي (٢٣)

نصفة سنة ، وثلاثة أربعة ، وربعة ثلاثة ، ومجموعها منه [...] ^[١] يزيد على المال ينصف سدس ، فيسلك ^[فيه] ^[ب] مسلك العول ، عند الشافعي ، ومالك ، وأحمد ، وأصحابهم ، ومحمد ^[١] ، وأبي يوسف ^[٢] ، والجمهور ، ورؤي عن أبي حنيفة ، وهو المفتي به عند الحنفي ، ويتحصون المال على نسبة وصاياهم كالعول بجامع أن كلاً منهما مال مستحق بالموت من غير عوض ، وكالدون على المفلس ^[٣] .

والمشهور ^[عند] ^[ج] أبي حنيفة أن المال يقسم بين الموصي لهم في الإجازة على قدر دعاويهم ؛ كما ^[إذا] ^[د] ادعى رجل نصف دار ، وآخر ثلثها ، وآخر ^[ربعها] ^[هـ] وأقام كل منهم بيّنة بما ادعاه ، وهذا الخلاف جارٍ في كل مسألة زادت الوصايا فيها على المال ^[٤] . وقد أوضحت في : " المواهب السنية في أحكام الوصية " ، ولتقتصر في كتابنا هذا في المسائل المذكورة فيه على مذهب الأئمة ^[الثلاثة] ^[٥] والجمهور .

[١] في (ب) : زيادة (ثلاثة عشر) .

[ب] في (ب) : (هـ) .

[ج] في (ب) : (ع) .

[د] في (ب) : (و) .

[هـ] في (ب) : (بعها) - سقطت قراء - .

[د] نهاية الصفحة رقم (١٧٤) من المخطوطة (ب) .

[٥] في الأصل : (الثلاث) .

[١] هو أبو عبد الله ، محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني ، صاحب أبي حنيفة ، ولد سنة ١٣٢ هـ ، كان فقيهاً ، عالماً بكتاب الله ، ماهراً في العربية والنحو والحساب ، وكان له مجلس في مسجد الكوفة وهو ابن عشرين سنة ، توفي - رحمه الله - بالرقي سنة ١٨٩ هـ . من مؤلفاته : "المبسوط" و "الحجة على أهل المدينة" (١) .

[٢] هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري ، ولد بالكوفة سنة ١١٣ هـ ، صاحب الإمام أبي حنيفة ، وهو أول من نشر مذهبه ، كان فقيهاً من حفاظ الحديث ، ثم غلب عليه الرأي ، وهو أول من دعى قاضي القضاة ، توفي - رحمه الله - ببغداد سنة ١٨٢ هـ . من مؤلفاته : " كتاب الخراج " و " الآثار " (٢) .

[٣] العذب الفائض : (٢٧٣/٢) .

[٤] العذب الفائض : (٢٧٥/٢) .

[٥] أي : مالك والشافعي وأحمد (٣) .

(١) الأعلام : (٨٠/٦) ، الجواهر المضية في طبقات الحنفية : محيي الدين ، أبو محمد ، عبد القادر بن محمد بن محمد بن نصر الله بن سالم بن أبي الوفاء القرشي ، ت ٧٧٥ هـ . ص ٥٥ - تحقيق د. عبد الفتاح الحلو . مؤسسة الرسالة . وهر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان - القاهرة ، ط ٢ ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م : (١٢٢/٣ - ١٢٧) ، الفوائد البهية في تراجم الحنفية : المكتوي ، محمد عبد الحى ، ت ١٣٠٤ هـ . بعناية أحمد الزعبي . دار الأركان - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م : (٢٦٨ - ٢٧٠) ، تاج التراجم : السودوتي ، أبو النداء ، زين الدين لاسم بن قُطُوبُفَا ، ت ٨٧٩ هـ . ص ١٠٠ . تحقيق محمد يوسف . دار القلم - دمشق ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م : (٢٣٧ - ٢٤٠) .

(٢) الجواهر المضية : (٦١١/٣ - ٦١٣) ، الفوائد البهية : (٣٧٢ - ٣٧٣) ، الطبقات الكبرى : (٢٣٨/٧ - ٢٣٩) ، وفيات الأعيان : (٣٧٨/٦ - ٣٩٠) . (٣) انظر أعلى الصفحة .

فَأَمَّا مَسْأَلَتُنَا هَذِهِ ، فَأَصْلُهَا اثْنَا عَشَرَ ، وَتَعُولُ إِلَى ثَلَاثَةِ عَشَرَ ، وَمِنْهَا تَصِيحٌ ،
لِزَيْدٍ سِتَّةً ، وَلِعَمْرٍو أَرْبَعَةً ، وَلِبَكْرٍ ثَلَاثَةً ، وَلَا شَيْءَ لِلْإِبْنِ [١].
وَإِنْ رَدَّ الْإِبْنُ الْكُلَّ ، فَأَصْلُهَا ثَلَاثَةٌ ، ثَلَاثُهَا وَاحِدٌ عَلَى سِيَامِ الْوَصَايَا ثَلَاثَةَ عَشَرَ
[يُبَايِنُهَا] [١] ، فَأَضْرِبُهَا - أَي : الثَّلَاثَةَ عَشَرَ - فِي الثَّلَاثَةِ تَصِيحٌ مِنْ تِسْعَةِ [وَتَلَاثِينَ] [٢]
لِلْوَصَايَا ثَلَاثَةَ عَشَرَ عَلَى [مَا] [ج] تَقَدَّمَ ، وَلِلْإِبْنِ بَاقِيهَا سِتَّةً وَعِشْرُونَ [٣].

[١] في (ب) : (بباينها) .

[٢] في (ب) : (وتثلثين) .

[٣] في الأصل : مكتوبة فوق السطر .

[١]

مسألة الإجازة			
أصل المسألة			
١٣	١٢	له الباقي بعد الوصايا (ع)	ابن
لا شيء له	لا شيء له		
٦	٦	٢/١	زيد موسى له بالنصف
٤	٤	٣/١	عمرو موسى له بالثلث
٣	٣	٤/١	بكر موسى له بالربع

[٢]

مسألة الرد			
أصل المسألة			
٣٩	(١٣×) ٣٩	٣	ابن
٢٦	٢٦	٢	له الباقي بعد الوصايا (ع)
٦	١٣	٣/١	زيد موسى له بالنصف
٤			عمرو موسى له بالثلث
٣			بكر موسى له بالربع
(١) لا تقسم عليهم على نسبة وصاياهم فنضرب المسألة فسي (١٣)			

وإن أجاز الابن بعض الوصايا دون بعض ، فمسألة الرد والإجازة من تسعة وثلاثين أيضاً لتداخل المسألتين ، وجزء سهم مسألة الإجازة ثلاثة ، وجزء سهم مسألة الرد واحد ، فإن أجاز الابن وصية زيد ، ورد [عمراً وبكراً]^[١١] ، فلزيد ثمانية عشر ، ولعمرو أربعة ، ولبكر ثلاثة ، وللابن أربعة عشر^[١٢] ، وقس عليه ما أشبهه .
مسألة [...] [ب] أربعة : فيما [إذا] [ج] أوصى بأكثر من ماله .

ترك ابناً ، وأوصى لزيد بماله ، ولعمرو بنصفه .
 [طريقته]^[١٣] أن تجعل مقام الكسر [أو الكسور]^[هـ] للموصى له بالكل ، وبسطة للموصى له/لها بالكسر ، مزيداً على المقام ، فمقام الكسر أصلها ، وتعمل ببسطه هذا في حال الإجازة ، فأصل مسألة الإجازة من اثنين ، مقام النصف ، وتعمل إلى ثلاثة ، لزيد - [مقام النصف]^[نا] - سهمان ، ولعمرو [نصفه]^[س] سهم ، ولا شيء للابن^[١٤] .

[أ] في الأصل : كانت (عمرو وبكراً) ثم جرى على كلمة (عمرو) تغيير لتصبح (عمراً) ، وفي (ب) : (عمرو وبكر) .

[ب] في الأصل توجد جملة (ترك ابناً ، وأوصى لزيد بماله) وطبها تشطيب خليف .

[ج] سقطت من : (ب) .

[د] في (ب) : (طريقته) .

[هـ] سقطت من : (ب) .

[وا] نهاية الصفحة رقم (١٧١) من المخطوطة الأصل .

[نا] في الأصل : مكتوبة في الهامش ومعها (صح) إشارة إلى أنها صحيحة ومن أصل المخطوطة .

[س] في الأصل : مكتوبة فوق السطر ومعها (صح) إشارة إلى أنها صحيحة ومن أصل المخطوطة .

[١]

مسألة الإجازة	مسألة الرد	مسألة الإجازة	مسألة الرد	مسألة الإجازة	مسألة الرد
		(٣×)		(١×)	
أصل المسألة	١٣	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩
ابن	لا شيء له	٢٦	لا شيء له	٢٦	له الباقي بعد الوصايا (١٤)
زيد موصى له بالنصف	٦	٦	١٨	٦	١٨
عمرو موصى له بالثلث	٤	٤	١٢	٤	٤
بكر موصى له بالربع	٣	٣	٩	٣	٣

[٢]

مسألة الإجازة	
أصل المسألة	٢
ابن	له الباقي بعد الوصايا (ج) لا شيء له
زيد موصى له بالكل	١/١
عمرو موصى له بالنصف	٢/١

وَالرَّدُّ مِنْ تِسْعَةٍ ، [أهـ] [أ] - أي : لِزَيْدٍ وَعَمْرٍو - التَّلَاثُ ثَلَاثَةٌ ، وَلِلابْنِ سِتَّةٌ [ب] .
 وَإِنْ أَجَازَ الابْنُ وَصِيَّةَ زَيْدٍ ، وَرَدَّ وَصِيَّةَ عَمْرٍو ، فَالْجَامِعَةُ * [ب] تِسْعَةٌ [أَيْضًا] [ج] .
 لِتَدَاخُلِ الْمَسْأَلَتَيْنِ ، لِزَيْدٍ سِتَّةٌ ، وَلِعَمْرٍو سَهْمٌ ، وَيَفْضَلُ لِلابْنِ سَهْمَانِ [د] .
 وَإِنْ أَجَازَ لِعَمْرٍو ، وَرَدَّ [وَصِيَّةً] [د] [زَيْدًا] [هـ] ، فَلِعَمْرٍو ثَلَاثَةٌ ، وَلِزَيْدٍ سَهْمَانِ ،
 وَلِلابْنِ أَرْبَعَةٌ [د] .

[أ] هي (ب) : (أهـ) .
 [ب] نهاية الصفحة رقم (١٧٥) من المخطوطة (ب) .
 [ج] في الأصل : مكتوبة فوق السطر ومعها (صح) إشارة إلى أنها صحيحة ومن أصل المخطوطة .
 [د] في الأصل : مكتوبة في الهامش ومعها (صح) إشارة إلى أنها صحيحة ومن أصل المخطوطة ، وسقطت من : (ب) .
 [هـ] في الأصل : (زيداً) ، ويبدو أن النسخ كتب في البداية (ورد زيداً) ثم أضاف كلمة (وصية) بينهما وكتبها في الهامش فتصبح الجملة (ورد وصية زيد) . وفي (ب) : (زيداً) .

[١]

مسألة الرد		
أصل المسألة	٣	٩
ابن	٢	٦
زيد موسى له بالكل	٣/١	٢
عمرو موسى له بالنصف	(١) لا تقسم عليهما على نسبة وصيتهما فنضرب المسألة في (٣)	١

[٢]

مسألة الإجازة	مسألة الرد	مسألة الإجازة	مسألة الرد	المسألة الجامعة لإجازة زيد ورد عمرو
		(٣×)	(١×)	
أصل المسألة	٣	٩	٩	٩
ابن	لا شيء له	٦	لا شيء له	٦
زيد موسى له بالكل	٢	٢	٢	٦
عمرو موسى له بالنصف	١	٣	١	١

[٣]

مسألة الإجازة	مسألة الرد	مسألة الإجازة	مسألة الرد	المسألة الجامعة لإجازة عمرو ورد زيد
		(٣×)	(١×)	
أصل المسألة	٣	٩	٩	٩
ابن	لا شيء له	٦	٦	٦
زيد موسى له بالكل	٢	٢	٢	٢
عمرو موسى له بالنصف	١	٣	٣	٣

مَسْأَلَةٌ خَامِسَةٌ :

تَرَكَ ابْنًا ، وَأَوْصَى لِزَيْدٍ بِمَالِهِ ، وَلِعَمْرٍو بِنِصْفِهِ ، وَلِبَكْرٍ بِثُلُثِهِ ، فَالْإِجَازَةُ أَصْلُهَا مِنْ سِتَّةٍ ، وَتَصِيحٌ - بِالْعَوْلِ - مِنْ أَحَدٍ عَشَرَ ، لِزَيْدٍ مَقَامُ النُّصْفِ وَالثُّلُثِ سِتَّةٌ ، وَلِعَمْرٍو نِصْفُهُ ثَلَاثَةٌ ، وَلِبَكْرٍ ثُلُثُهُ سَهْمَانِ ، [وَأَلَا شَيْءَ لِابْنِ] [١].

وَالرُّدُّ مِنْ ثَلَاثَةِ [وَتَلَاثِينَ ، ثَلَاثَةٌ] [ب] أَحَدَ عَشَرَ لِلْوَصَايَا ، تَقْسِمُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، وَلِابْنِ الْبَاقِي اثْنَانِ وَعِشْرُونَ [٢].

وَالْجَامِعَةُ ثَلَاثَةٌ وَتَلَاثُونَ - أَيْضًا - لِلتَّدَاخُلِ [٣].

[أ] في (ب) : مكتوبة في الهامش ومعها (صح) إشارة إلى أنها صحيحة ومن أصل المخطوطة .
[ب] في (ب) : (وثنين ثلثيه) .

[١]

مسألة الإجازة			
(بالعول)			
١١	٦		أصل المسألة
لا شيء له	لا شيء له	له الباقي بعد الوصايا (ع)	ابن
٦	٦	١	زيد موسى له بالكل
٣	٣	٢/١	عمرو موسى له بالنصف
٢	٢	٣/١	بكر موسى له بالثلث

[٢]

مسألة الرد			
٣٣	٣٣	٣	أصل المسألة
٢٢	٢٢	٢	له الباقي بعد الوصايا (ع)
٦	١١	٣/١	زيد موسى له بالكل
٣			عمرو موسى له بالنصف
٢			بكر موسى له بالثلث
			(١) لا تقسم عليهم على نسبة وصاياهم فتضرب المسألة في (١١)

[٣]

مسألة الرد	مسألة الإجازة	مسألة الرد	مسألة الإجازة	
(١×)	(٣×)			
٣٣	٣٣	٣٣	١١	أصل المسألة
٢٢	لا شيء له	٢٢	لا شيء له	ابن
٦	١٨	٦	٦	زيد موسى له بالكل
٣	٩	٣	٣	عمرو موسى له بالنصف
٢	٦	٢	٢	بكر موسى له بالثلث

مَسْأَلَةٌ سَادِسَةٌ :

لَهُ ابْنٌ ، وَأَوْصَى لِزَيْدٍ بِمَالِهِ ، وَلِعَمْرٍو [بِنِصْفِهِ]^[أ] ، وَلِبَكْرٍ بِثُلُثِهِ ، وَلِخَالِدٍ بِرُبْعِهِ ، فَالْإِجَازَةُ تَصِيحُ مِنْ خَمْسَةِ وَعِشْرِينَ ؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا اثْنَا عَشَرَ ، مَقَامُ هَذِهِ الْكُسُورِ ، وَتَعُولُ إِلَى خَمْسَةِ وَعِشْرِينَ ، لِزَيْدٍ الْمَقَامُ اثْنَا عَشَرَ ، وَلِعَمْرٍو نِصْفُهُ سِتَّةٌ ، وَلِبَكْرٍ ثُلُثُهُ أَرْبَعَةٌ ، وَلِخَالِدٍ رُبْعُهُ [ثَلَاثَةٌ]^[ب] ، وَلَا شَيْءَ لِلابْنِ^[ج] .

وَالرُّدُّ مِنْ خَمْسَةِ وَسَبْعِينَ ، لِلْوَصَايَا ثُلُثُهَا خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ عَلَى حُكْمِهَا ، وَلِلابْنِ

[ثَلَاثًا]^[ج] خَمْسُونَ [....]^[د] [٢] ، ...

[أ] في (ب) : (نصفه) .

[ب] سقطت من : (ب) .

[ج] سقطت من : (ب) .

[د] في الأصل : توجد جملة (مسألة الرد) وعليها تشطيب خفيف .

[١]

مسألة الإجازة			
(بالعول)			
٢٥	١٢		أصل المسألة
		له الباقي بعد الوصايا (ع)	ابن
١٢	١٢	١	زيد موسى له بالكل
٦	٦	٢/١	عمرو موسى له بالنصف
٤	٤	٣/١	بكر موسى له بالثلث
٣	٣	¼	خالد موسى له بالرابع

[٢]

مسألة الرد			
٧٥	٧٥	٣	أصل المسألة
٥٠	٥٠	٢	ابن له الباقي بعد الوصايا (ع)
١٢	٢٥	٣/١	زيد موسى له بالكل
٦			عمرو موسى له بالنصف
٤			بكر موسى له بالثلث
٣			خالد موسى له بالرابع
		(١) لا تقسم عليهم على نسبة وصاياهم فتضرب المسألة في (٢٥)	

وهي الجامعة أيضاً للتدأخل^[١].

[١]

مساءلة الرد	مساءلة الإجازة	مساءلة الرد	مساءلة الإجازة	
(١×)	(٣×)			
٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	أصل المسألة
٥٠	لا شيء له	٥٠	لا شيء له	ابن
١٢	٣٦	١٢	١٢	زيد موسى له بالكل
٦	١٨	٦	٦	عمر موسى له بالنصف
٤	١٢	٤	٤	بكر موسى له بالثلث
٣	٩	٣	٣	خالد موسى له بالربع

فصل: في ذكر مسائل يراض^[١] بها الفقيه الحاسب.

إنسان له ابن، وأوصى بِنصفِ ماله لِثلاثة، وبِثلثه لِثلاثة، ومات. فالإجازة أصلها من ستة، وتصيح من ثمانية عشر، لكل من أصحاب النصف ثلاثة، ولكل من أصحاب الثلث سهمان، وللابن ثلاثة^[٢].
والرد من خمسة وأربعين، لِلوصايا ثلثها خمسة عشر على حكمها، وللابن ثلاثون^[٣].

[١] أي: رياضة ذهنية وعقلية.

[٢]

مسألة الإجازة				
	(٣×)			
١٨	١٨	٦		أصل المسألة
٣	٩	٣	٢/١	ثلاثة موسى لهم بالنصف
٣				
٣				
٢	٦	(٢) لا تقسم عليهم فنضرب المسألة في (٣)	٣/١	ثلاثة موسى لهم بالثلث
٢				
٢				
٣	٣	١	له الباقي بعد الوصايا (ع)	ابن

[٣]

مسألة الرد				
	(١٥×)			
٤٥	٤٥	٤٥	٣	أصل المسألة
٣	٩	١٥	٣/١	ثلاثة موسى لهم بالنصف
٣		لأصحاب النصف منها (٥/٣) ولأصحاب الثلث منها (٥/٢)	(١) لا تقسم عليهم على نسبة وصاياهم فنضرب المسألة في (١٥)	
٣				
٢	٦			ثلاثة موسى لهم بالثلث
٢				
٢				
٣٠	٣٠	٣٠	٢	له الباقي بعد الوصايا (ع)
				ابن

وَالْجَامِعَةُ لِلِإِجَازَةِ وَالرَّدُّ يَسْعُونَ ؛ لِتَوَافُقِهِمَا بِالتَّسْعِ ، وَجَزْءُ سَهْمِ مَسْأَلَةِ الْإِجَازَةِ خَمْسَةٌ ، وَجَزْءُ سَهْمِ مَسْأَلَةِ/ [١] الرَّدِّ سَهْمَانِ [١١] . وَيَبْتَغِي لِمَنْ نَظَرَ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ [أ] [ب] يَعْمَلُ كُلَّ مَسْأَلَةٍ بِتَقْدِيرِ الْإِجَازَةِ [ج] وَيَقْسِمُهَا ؛ وَيَتَقَدَّرُ الرَّدُّ وَيَقْسِمُهَا ، وَيَتَقَدَّرُ إِجَازَةُ الْبَعْضِ وَرَدُّ الْبَعْضِ ، وَيَقْسِمُهَا عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ ، لِيَحْصَلَ لَهُ مَلَكََةٌ وَرِيَاضَةٌ .

مَسْأَلَةٌ ثَانِيَةٌ :

لَهُ ابْنَانِ ، وَأَوْصَى لِابْنَيْنِ بِنِصْفِ مَالِهِ ، وَثَلَاثَةَ بَنَاتِهِ ، فَأَلِجَازَةُ أَصْلُهَا مِنْ سِتَّةٍ ، وَتَصِيحُ مِنْ سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ ، لِكُلِّ مِنْ صَاحِبِي [...] [د] النِّصْفِ تِسْعَةٌ ، وَلِكُلِّ مِنْ أَصْحَابِ الثُّلُثِ أَرْبَعَةٌ ، وَلِكُلِّ ابْنِ [...] [هـ] ثَلَاثَةٌ [١٢] .

[١] نهاية الصفحة رقم (١٧٢) من المخطوطة الأصل .

[ب] في الأصل : مكتوبة في الهامش ومعها (صح) إشارة إلى أنها صحيحة ومن أصل المخطوطة .

[ج] نهاية الصفحة رقم (١٧٦) من المخطوطة (ب) .

[د] في الأصل : توجد كلمة (الابن) وعليها تشطيب خفيف .

[هـ] في الأصل : يوجد مقطع (اصحاب) وعليه تشطيب خفيف .

[١٢]

مسألة الرد	مسألة الإجازة	مسألة الرد	مسألة الإجازة	
(٢x)	(٥x)			
٩٠	٩٠	٤٥	١٨	أصل المسألة
٦	١٥	٣	٣	ثلاثة موصى لهم بالنصف
٦	١٥	٣	٣	
٦	١٥	٣	٣	
٤	١٠	٢	٢	ثلاثة موصى لهم بالثلث
٤	١٠	٢	٢	
٤	١٠	٢	٢	
٦٠	١٥	٣٠	٣	ابن

[٢]

مسألة الإجازة				
	(٢x٣x)			
٣٦	٣٦	٦		أصل المسألة
٩	١٨	(٢) لا تقسم عليهما فنضرب المسألة في (٢)	٢/١	اثنين موصى لهما بالنصف
٩				
٤	١٢	(٢) لا تقسم عليهم فنضرب المسألة في (٣)	٣/١	ثلاثة موصى لهم بالثلث
٤				
٤				
٣	٦	١		ابن لهما الباقي بعد الوصايا (ع)
٣				ابن

وَالرُّدُّ مِنْ تِسْعِينَ ، لِلْوَصَايَا ثَلَاثُونَ ، وَلِكُلِّ ابْنٍ ثَلَاثُونَ [١] .
وَالْجَامِعَةُ ضِعْفُهَا مِئَةٌ وَثَمَانُونَ ؛ لِتَوَافُقِ الْمَسْأَلَتَيْنِ بِنِصْفِ التَّسْعِ ، [وَجُزْءُ سَهْمِ
مَسْأَلَةِ الْإِجَازَةِ خَمْسَةٌ] [٢] ، وَجُزْءُ سَهْمِ مَسْأَلَةِ الرُّدِّ سَهْمَانِ [٢] .

[١] سقطت من : (ب) .

[١]

مسألة الرد					
		(٢٠×)			
٩٠	٩٠	٩٠	٣		أصل المسألة
٩	١٨	٣٠	(١) لا تقسم عليهم على نسبة وصاياهم فنضرب المسألة في (٣٠)	٣/١	اثنين موصى لهما بالتصنيف
٩		لأصحاب النصف منها			ثلاثة موصى لهم بالتث
٤	١٢	(٥/٣)			
٤		ولأصحاب الثلث منها			
٤		(٥/٢)			
٣٠	٣٠	٦٠	٢	لهما الباقي بعد الوصايا (ع)	ابن ابن
٣٠	٣٠				

[٢]

مسألة الرد	مسألة الإجازة	مسألة الرد	مسألة الإجازة	
(٢×)	(٥×)			
١٨٠	١٨٠	٩٠	٣٦	أصل المسألة
١٨	٤٥	٩	٩	اثنين موصى لهما بالتصنيف
١٨	٤٥	٩	٩	
٨	٢٠	٤	٤	ثلاثة موصى لهم بالتث
٨	٢٠	٤	٤	
٨	٢٠	٤	٤	
٦٠	١٥	٣٠	٣	ابن
٦٠	١٥	٣٠	٣	ابن

مَسْأَلَةٌ ثَالِثَةٌ :

لَهُ ثَلَاثَةُ أَعْمَامٍ ، وَأَوْصَى بِالنُّصْفِ لِاثْنَيْنِ ، وَبِالرُّبْعِ لِاثْنَيْنِ ، فَالْإِجَازَةُ أَصْلُهَا أَرْبَعَةٌ ، وَتَصِيحُ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ ، لِكُلِّ مِنْ صَاحِبِي النُّصْفِ سِتَّةٌ ، وَلِكُلِّ مِنْ صَاحِبِي الرُّبْعِ ثَلَاثَةٌ ، وَلِكُلِّ عَمٍّ سَهْمَانٍ [١] .

وَالرُّدُّ مِنْ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ ؛ لِاشْتِرَاكِ أَنْصِيَاءِ الْوَصَايَا بِالثَّلَاثِ ، لِكُلِّ مِنْ صَاحِبِي النُّصْفِ سَهْمَانٍ ، وَمِنْ صَاحِبِي الرُّبْعِ سَهْمٌ ، وَلِكُلِّ عَمٍّ أَرْبَعَةٌ [٢] .

[١]

مسألة الإجازة				
	(٣×٢×)			
٢٤	٢٤	٤		أصل المسألة
٦	١٢	٢	٢/١	اثنان موصى لهما بالنصف
٦				
٣	٦	(١) لا تقسم عليهما فنضرب المسألة في (٢)	٤/١	اثنان موصى لهما بالربع
٣				
٢	٦	(١) لا تقسم عليهم فنضرب المسألة في (٣)	لهم الباقي بعد الوصايا (ع)	عم
٢				عم
٢				عم

[٢]

مسألة الرد					
	(٣+)		(١٨×)		
١٨	١٨	٥٤	٥٤	٣	٣
٢	٤	١٢	١٨	(١) لا تقسم عليهم على نسبة وصاياهم فنضرب المسألة في (١٨)	٣/١
٢			لأصحاب النصف منها (٦/٤) ولأصحاب الربع منها (٦/٢)		اثنان موصى لهما بالنصف
١	٢	٦			اثنان موصى لهما بالربع
١					
٤	١٢	٣٦	٣٦	٢	لهم الباقي بعد الوصايا (ع)
٤					عم
٤					عم

وَالْجَامِعَةُ اثْنَانِ وَسَبْعُونَ ؛ لِتَوَافُقِ الْمَسْأَلَتَيْنِ بِالسُّدُسِ ، وَجُزْءُ سَنَهُمْ مَسْأَلَةَ الْإِجَازَةِ ثَلَاثَةَ ، وَجُزْءُ سَنَهُمْ مَسْأَلَةَ الرَّدِّ أَرْبَعَةٌ [١] .
مَسْأَلَةٌ رَابِعَةٌ :

لَهُ أَرْبَعَةٌ أَعْمَامٍ ، وَأَوْصَى بِالنِّصْفِ لِاثْنَيْنِ ، وَبِالْخُمْسِ لِاثْنَيْنِ ، فَالْإِجَازَةُ أَصْلُهَا عَشْرَةٌ ، وَتَصِيحٌ مِنْ أَرْبَعِينَ ، لِكُلِّ مِنْ صَاحِبِي النِّصْفِ عَشْرَةٌ ، وَلِكُلِّ [١] [مِنْ] [ب] صَاحِبِي الْخُمْسِ أَرْبَعَةٌ ، وَلِكُلِّ عَمَّ ثَلَاثَةٌ [٢] .

[١] سقطت من : (ب) .

[ب] في الأصل : مكتوبة في الهامش ومعها (صح) إشارة إلى أنها صحيحة ومن أصل المخطوطة .

[١]

مسألة الرد	مسألة الإجازة	مسألة الرد	مسألة الإجازة	
(٤×)	(٣×)			
٧٢	٧٢	١٨	٢٤	أصل المسألة
٨	١٨	٢	٦	اثنان موصى لهما بالنصف
٨	١٨	٢	٦	
٤	٩	١	٣	اثنان موصى لهما بالربع
٤	٩	١	٣	
١٦	٦	٤	٢	عم
١٦	٦	٤	٢	عم
١٦	٦	٤	٢	عم

[٢]

مسألة الإجازة				
(٢÷)		(٤×٢×)		
٤٠	٨٠	٨٠	١٠	أصل المسألة
١٠	٢٠	٤٠	(٥) لا تقسم عليهما فنضرب المسألة في (٢)	اثنان موصى لهما بالتصنيف
١٠	٢٠	١٦	٢	اثنان موصى لهما بالخمس
٤	٨	١٦	٢	اثنان موصى لهما بالخمس
٤	٨	١٦	٢	اثنان موصى لهما بالخمس
٣	٦	٢٤	(٣) لا تقسم عليهم فنضرب المسألة في (٤)	عم لهم الباقي بعد الوصايا (ع)
٣	٦	٢٤	(٣) لا تقسم عليهم فنضرب المسألة في (٤)	عم
٣	٦	٢٤	(٣) لا تقسم عليهم فنضرب المسألة في (٤)	عم
٣	٦	٢٤	(٣) لا تقسم عليهم فنضرب المسألة في (٤)	عم

وَالرُّدُّ مِنْ اثْنَيْنِ وَأَرْبَعِينَ ؛ لِاشْتِرَاكِ أَنْصِيَاءِ الْمَوْصِي لَهُمْ بِالنِّصْفِ ، لِكُلِّ مِنْ صَاحِبِي النِّصْفِ خَمْسَةَ ، وَمِنْ صَاحِبِي الْخُمْسِ سِتْهُمَا ، وَلِكُلِّ عَمِّ سَبْعَةَ [١] .
وَالْجَامِعَةُ ثَمَانِي مِئَةٍ وَأَرْبَعُونَ [٢] ؛ لِتَوَافُقِ الْمَسْأَلَتَيْنِ بِالنِّصْفِ ، وَنِصْفِ كُلِّ مَسْأَلَةٍ جُزْءُ سَهْمِ الْأُخْرَى .

[١]

مسألة الرد					
		(١٤x)			
٤٢	٤٢	٤٢	٣	٣	أصل المسألة
٥	١٠	١٤	(١) لا تقسم عليهم على	٣/١	اثان موسى لهما بالنصف
٥		لأصحاب النصف منها (٧/٥)	نسبة وصاياهم فنضرب		
٢	٤	ولأصحاب الخمس منها (٧/٢)	المسألة في (١٤)		اثان موسى لهما بالخمس
٢					
٧	٢٨	٢٨	٢	لهم الباقي بصد	عم
٧				الوصايا (ع)	عم
٧					عم
٧					عم

[٢]

مسألة الرد	مسألة الإجازة	مسألة الرد	مسألة الإجازة	
(٢٠x)	(٢١x)			
٨٤٠	٨٤٠	٤٢	٤٠	أصل المسألة
١٠٠	٢١٠	٥	١٠	اثان موسى لهما
١٠٠	٢١٠	٥	١٠	بالنصف
٤٠	٨٤	٢	٤	اثان موسى لهما
٤٠	٨٤	٢	٤	بالخمس
١٤٠	٦٣	٧	٣	عم
١٤٠	٦٣	٧	٣	عم
١٤٠	٦٣	٧	٣	عم
١٤٠	٦٣	٧	٣	عم

مَسْأَلَةٌ خَامِسَةٌ :

لَهُ خَمْسَةٌ إِخْوَةٌ أَشْقَاءَ ، وَأَوْصَى بِالنِّصْفِ لِثَلَاثَةٍ* (١) ، وَبِالسُّدُسِ لِثَلَاثَةٍ ، فَالْإِجَازَةُ
أَصْلُهَا سِتَّةٌ ، وَتَصِحُّ مِنْ تِسْعِينَ ، لِكُلِّ مِنْ أَصْحَابِ النِّصْفِ خَمْسَةٌ عَشَرَ ، وَلِكُلِّ مِنْ
أَصْحَابِ السُّدُسِ خَمْسَةٌ ، وَلِكُلِّ أَخٍ سِتَّةٌ (١) .

وَالرُّدُّ مِنْ - ضِعْفِهَا - مِئَةٌ وَتَمَانِينَ ، لِلْوَصَايَا الثَّلَاثُ سِتُّونَ عَلَى حُكْمِهَا ، وَلِكُلِّ
أَخٍ/أَبٍ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ (٢) .

[أ] نهاية الصفحة رقم (١٧٧) من المخطوطة (ب) .

[ب] نهاية الصفحة رقم (١٧٣) من المخطوطة الأصل .

[١]

مسألة الإجازة			
(٥×٣×)			
٩٠	٦		أصل المسألة
(٤٥) لكل واحد منهم (١٥)	(٣)	٢/١	ثلاثة موصى لهم بالنصف
(٥)	(١) لا تقسم عليهم فنضرب المسألة في (٣)	٦/١	ثلاثة موصى لهم بالسدس
(٣٠) لكل واحد منهم (٦)	(٢) لا تقسم عليهم فنضرب المسألة في (٥)		خمس إخوة أشقاء لهم الباقي بعد الوصايا (ع)

[٢]

مسألة الرد			
	(٦×)		
١٨٠	١٨٠	٣	أصل المسألة
(٤٥) لكل واحد منهم (١٥)	٦٠	(١) لا تقسم عليهم على نسبة وصاياهم فنضرب المسألة في (٦٠)	ثلاثة موصى لهم بالنصف
(٥)	وَأَصْحَابِ السُّدُسِ مِنْهَا (٨/٢)		ثلاثة موصى لهم بالسدس
(١٢٠) لكل واحد منهم (٢٤)	١٢٠	٢	خمس إخوة أشقاء لهم الباقي بعد الوصايا (ع)

وَكذلكَ الْجَامِعَةُ مِئَةٌ وَتَمَانُونَ لِنَدَاخِلِهَا ، [أ] : [أ] لِنَدَاخِلِ مَسْأَلَتِي الْإِجَازَةَ وَالرُّدَّ ،
وَجَزءٌ سِتْمَةٌ مَسْأَلَةَ الْإِجَازَةِ [اثنان] [ب] ، وَالرُّدَّ وَاحِدًا [١] .

[١] سقطت من : (ب) .

[ب] في (ب) : أضيفت هذه الكلمة إضافة بعد كلمة (الإجازة) في آخر السطر ، فنظروا بخط مفاير وخارج سطر الكتابة .

[١]

مساءلة الرد	مساءلة الإجازة	مساءلة الرد	مساءلة الإجازة	
(١×)	(٢×)			
١٨٠	١٨٠	١٨٠	٩٠	أصل المسألة
١٥	٣٠	١٥	١٥	ثلاثة موصى لهم
١٥	٣٠	١٥	١٥	بالنصف
١٥	٣٠	١٥	١٥	
٥	١٠	٥	٥	ثلاثة موصى لهم
٥	١٠	٥	٥	بالسمن
٥	١٠	٥	٥	
٢٤	١٢	٢٤	٦	أخ ش
٢٤	١٢	٢٤	٦	أخ ش
٢٤	١٢	٢٤	٦	أخ ش
٢٤	١٢	٢٤	٦	أخ ش
٢٤	١٢	٢٤	٦	أخ ش

مَسْأَلَةٌ سَادِسَةٌ :

لَهُ خَمْسَةٌ أَعْمَامٍ ، وَأَوْصَى بِالنُّصْفِ لِأَرْبَعَةٍ ، وَبِالسَّبْعِ لِأَرْبَعَةٍ ، فَالْإِجَازَةُ [...] [١] [تَصِيحُ] [ب] مِنْ سِتَّةٍ وَخَمْسِينَ ؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا أَرْبَعَةٌ عَشْرَ ، وَنِصْفُهَا [سَبْعَةٌ عَلَى أَرْبَعَةٍ يُبَيِّنُهَا ، وَسَبْعُهَا اثْنَانِ عَلَى أَرْبَعَةٍ تُوَافِقُهَا بِالنُّصْفِ ، وَنِصْفُهَا] [ج] اثْنَانِ دَاخِلَانِ فِي الْأَرْبَعَةِ ، وَالْبَاقِي خَمْسَةٌ مُنْقَسِمَةٌ عَلَى الْأَعْمَامِ ، فَضَرَبْنَا الْأَرْبَعَةَ فِي أَصْلِهَا ، صَحَّتْ مِمَّا [ذَكَرْنَاهُ] [د] ، وَقَسَمْنَاهُ حَصَلَ لِكُلِّ مِنْ أَصْحَابِ النُّصْفِ سَبْعَةٌ ، وَلِكُلِّ مِنْ أَصْحَابِ السَّبْعِ سَهْمَانِ ، وَلِكُلِّ عَمٍّ أَرْبَعَةٌ [١].

وَالرُّدُّ مِنْ خَمْسِ مِئَةٍ وَأَرْبَعِينَ ، لِلْوَصَايَا مِئَةٌ وَثَمَانُونَ ، لِكُلِّ مِنْ أَصْحَابِ النُّصْفِ خَمْسَةٌ وَثَلَاثُونَ ، وَلِكُلِّ مِنَ الْآخَرِينَ عَشْرَةٌ ، وَلِكُلِّ عَمٍّ اثْنَانِ وَسَبْعُونَ [٢].

[١] في (ب) : زيادة (أصلها أربعة عشر) .

[ب] في (ب) : (وتصح) .

[ج] سقطت من : (ب) ، ثم كتب في الهامش وبخط مغاير (سبعة على أربعة بيانها وسببها) ومعها (صح) .

[د] في (ب) : (ذكرنا) .

[١]

مسألة الإجازة				
	(٢÷)	(٢×٤×)		
أصل المسألة	٥٦	١١٢	١٤	
أربعة موصى لهم بالنصف	(٢٨) لكل منهم (٧)	٥٦	(٧) لا تقسم عليهم فنضرب المسألة في (٤)	٢/١
أربعة موصى لهم بالسبع	(٨) لكل منهم (٢)	١٦	(٢) لا تقسم عليهم فنضرب المسألة في (٢)	٧/١
خمس أعمام	(٢٠) لكل عم (٤)	٤٠	٥	لهم الباقي (ع)

[٢]

مسألة الرد				
		(٥×٣٦×)		
أصل المسألة	٥٤٠	٥٤٠	٣	
أربعة موصى لهم بالنصف	(٣٥) لكل منهم (٣٥)	١٨٠	(١) لا تقسم عليهم على نسبة وصاياهم فنضرب المسألة في (٣٦)	٣/١
أربعة موصى لهم بالسبع	(١٠) لكل منهم (١٠)	١٠٠	(٩/٧) لأصحاب النصف منها (٩/٢) ولأصحاب السبع منها	
خمس أعمام	(٧٢) لكل منهم (٧٢)	٣٦٠	(٢) لا تقسم عليهم فنضرب المسألة في (٥)	لهم الباقي بعد الوصايا (ع)

وَالْجَامِعَةُ سَبْعَةُ آلَافٍ وَخَمْسُ مِئَةٍ وَسِتُّونَ ؛ لِتَوَافُقِ الْمَسْأَلَتَيْنِ بِالرُّبْعِ ، [وَرُبُوعٌ]^[١]
 كُلُّ مَسْأَلَةٍ هُوَ جُزْءٌ سِتْهُمِ الْآخَرَى [١] .

[١] في الأصل : مكتوبة في الهامش ومعها (صح) إشارة إلى أنها صحيحة ومن أصل المخطوطة .

[١]

مسألة الرد	مسألة الإجازة	مسألة الرد	مسألة الإجازة	
(١٤x)	(١٣٥x)			
٧٥٦٠	٧٥٦٠	٥٤٠	٥٦	أصل المسألة
٤٩٠	٩٤٥	٣٥	٧	أربعة موصلى لهم
٤٩٠	٩٤٥	٣٥	٧	بالنصف
٤٩٠	٩٤٥	٣٥	٧	
٤٩٠	٩٤٥	٣٥	٧	
١٤٠	٢٧٠	١٠	٢	أربعة موصلى لهم
١٤٠	٢٧٠	١٠	٢	بالسبع
١٤٠	٢٧٠	١٠	٢	
١٤٠	٢٧٠	١٠	٢	
١٠٠٨	٥٤٠	٧٢	٤	٦
١٠٠٨	٥٤٠	٧٢	٤	٦
١٠٠٨	٥٤٠	٧٢	٤	٦
١٠٠٨	٥٤٠	٧٢	٤	٦
١٠٠٨	٥٤٠	٧٢	٤	٦

مَسْأَلَةٌ سَابِعَةٌ :

لَهُ سِتَّةُ بَنِينَ ، وَأَوْصَى بِالنِّصْفِ ، لِخَمْسَةِ وَبِالثَّمَنِ لِخَمْسَةِ ، فَإِجَازَةً أَصْلَهَا مِنْ ثَمَانِيَّةٍ ، نَصَقَهَا أَرْبَعَةً عَلَى خَمْسَةِ تَبَايُنِهَا ، [وَتَمْنِيهَا وَاحِدٌ عَلَى خَمْسَةِ يُبَايِنُهَا]^[أ] ، وَيَقْضَلُ ثَلَاثَةً عَلَى السِّتَةِ - عَدَدُ الْبَنِينَ - تُوَافِقُهَا بِالثَّلْثِ ، وَيَرْجِعُ عَدَدُهُمْ إِلَى ثَلَاثَةِ اثْنَيْنِ ، اضْرِبْنِيهَا فِي إِحْدَى الْخَمْسَتَيْنِ ، تَبْلُغُ عَشْرَةً ، [اضْرِبْنِيهَا]^[ب] فِي أَصْلِهَا ، تَصِيحُ مِنْ ثَمَانِينَ ، أَقْسِمُهَا كَمَا عَرَفْتَ ، يَحْصُلُ لِكُلِّ مِنْ أَصْحَابِ النِّصْفِ ثَمَانِيَّةٌ ، وَمِنْ أَصْحَابِ الثَّمَنِ سِتْهُمَا ، وَلِكُلِّ ابْنِ خَمْسَةٍ^[١] .

وَالرُّدُّ مِنْ مِثْلَيْنِ وَخَمْسَةِ وَعِشْرِينَ ؛ لِأَنَّ أَصْلَ مَسْأَلَةِ الرُّدِّ ثَلَاثَةٌ ، ثَلَاثُهَا سِتْهُمَ عَلَى نِصْفِ سِيهَامِ الوَصَايَا خَمْسَةٌ وَعِشْرِينَ ؛ لِاشْتِرَاكِ أَنْصِيَاءِ الوَصَايَا بِالنِّصْفِ ، يُبَايِنُهَا ، وَالْبَاقِي سِتْهُمَا [لِلْبَنِينَ]^[د] ، يُوَافِقَانِ عَدَدَهُمَ بِالنِّصْفِ ، [فَيَرْجِعُ]^[هـ] إِلَى نِصْقِهِ ثَلَاثَةً ، وَاضْرِبْنِيهَا فِي الْخَمْسَةِ وَالْعِشْرِينَ لِلتَّبَايُنِ ، يَحْصُلُ خَمْسَةٌ وَسِتْعُونَ ، اضْرِبْنِيهَا فِي أَصْلِهَا

[أ] في الأصل : مكتوبة في الفهش ومعها (صح) إشارة إلى أنها صحيحة ومن أصل لمخطوطة .

[ب] في (ب) : (اضربه) .

[ج] نهاية الصفحة رقم (١٧٨) من المخطوطة (ب) .

[د] في (ب) : (على البنين) .

[هـ] في (ب) : (الرجع) .

[١]

مسألة الإجازة			
(٢×٥×)			
٨٠	٨		أصل المسألة
٤٠ لكل منهم ٨	٤ لا تقسم عليهم فنضرب المسألة في ٥	٢/١	خمس موصى لهم بالنصف
(١٠) لكل منهم (٢)	(١) لا تقسم عليهم فنضرب المسألة في (٥)	٨/١	خمس موصى لهم بالثمن
(٣٠) لكل منهم (٥)	(٣) لا تقسم عليهم فنضرب المسألة في (٢)		سنة أبناء لهم الباقي بعد الوصايا (ع)

ثَلَاثَةٌ ، يَحْصُلُ مَا ذَكَرْنَاهُ ، فَاقْسِمُهُ كَمَا عَلِمْتَ ، يَحْصُلُ لِكُلِّ مِنْ أَصْحَابِ النَّصْفِ اثْنَا عَشَرَ ، وَمِنْ أَصْحَابِ الثَّمَنِ [...] ثَلَاثَةٌ ، وَلِكُلِّ ابْنِ خَمْسَةٍ وَعِشْرُونَ [١] .
وَالْجَامِعَةُ ثَلَاثَةُ آلَافٍ وَسِتُّ مِئَةٍ ؛ لِاتِّفَاقِ مَسْأَلَتِي الْإِجَازَةَ وَالرَّدَّ بِالْخُمْسِ ، وَخُمْسُ كُلِّ مَسْأَلَةٍ/ب] هُوَ جُزْءُ سَهْمِ الْآخَرَى [٢] .

[١] في الأصل : توجد كلمة (اثنا عشر) وعليها تشطيب خفيف .

[ب] نهاية الصفحة رقم (١٧٤) من المخطوطة الأصل .

[١]

مسألة الرد				
	(٣×٢٥×)			
أصل المسألة	٢٢٥	٣		٢٢٥
خمس موصى لهم بالنصف	٧٥	(١) لا تقسم عليهم على نسبة وصاياهم فنضرب المسألة في (٢٥)	٣/١	(٦٠) لكل منهم (١٢)
خمس موصى لهم بالثمن				(١٥) لكل منهم (٣)
سنة أبناء الوصايا (ع)	١٥٠	(٢) لا تقسم عليهم فنضرب المسألة في (٣)	لهم الباقي بعدد الوصايا (ع)	(١٥٠) لكل منهم (٢٥)

[٢]

مسألة الرد	مسألة الإجازة	مسألة الرد	مسألة الإجازة	
(١٦×)	(٤٠×)			
٣٦٠٠	٣٦٠٠	٢٢٥	٨٠	أصل المسألة
١٩٢	٣٦٠	١٢	٨	خمس موصى لهم بالنصف
١٩٢	٣٦٠	١٢	٨	
١٩٢	٣٦٠	١٢	٨	
١٩٢	٣٦٠	١٢	٨	
١٩٢	٣٦٠	١٢	٨	
٤٨	٩٠	٣	٢	خمس موصى لهم بالثمن
٤٨	٩٠	٣	٢	
٤٨	٩٠	٣	٢	
٤٨	٩٠	٣	٢	
٤٨	٩٠	٣	٢	
٤٠٠	٢٢٥	٢٥	٥	ابن
٤٠٠	٢٢٥	٢٥	٥	ابن
٤٠٠	٢٢٥	٢٥	٥	ابن
٤٠٠	٢٢٥	٢٥	٥	ابن
٤٠٠	٢٢٥	٢٥	٥	ابن
٤٠٠	٢٢٥	٢٥	٥	ابن

مَسْأَلَةٌ ثَامِنَةٌ :

لَهُ سِتَّةُ أَعْمَامٍ ، وَأَوْصَى بِالنِّصْفِ لِسِتَّةٍ ، وَبِالتَّسْعِ لِسِتَّةٍ ، فَالْإِجَازَةُ تَصِيحٌ مِنْ مِئَةِ
وَتَمَانِيَةٍ ، وَأَصْلُهَا ثَمَانِيَةٌ عَشْرًا ، [وَيَحْصُلُ] [١] لِكُلِّ مِنْ أَصْحَابِ النِّصْفِ تِسْعَةٌ ، وَمِنْ
أَصْحَابِ التَّسْعِ سَهْمَانِ ، وَلِكُلِّ عَمٍّ سَبْعَةٌ [١] .
وَالرُّدُّ مِنْ مِئَةِ وَتَمَانِيَةٍ [أَوْ تِسْعِينَ] [ب] ، ثَلَاثُهَا سِتَّةٌ وَسِتُّونَ لِلْوَصَايَا عَلَى حُكْمِهَا ،
وَالْبَاقِي لِكُلِّ عَمٍّ اثْنَانِ وَعِشْرُونَ [٢] .

[١] في (ب) : (يحصل) .

[ب] في (ب) : (وسبعين) .

[١]

مسألة الإجازة			
(٦×)			
١٠٨	١٨		أصل المسألة
٤٢ لكل منهم (٧)	(٧) لا تقسم عليهم فنضرب المسألة في (٦)	لهم الباقي بعد الوصايا (ع)	سنة أعمام
٥٤ لكل منهم (٩)	(٩) لا تقسم عليهم فنضرب المسألة في (٢)	٢/١	سنة موسى لهم بالنصف
١٢ لكل منهم (٢)	(٢) لا تقسم عليهم فنضرب المسألة في (٣)	٩/١	سنة موسى لهم بالتسع

[٢]

مسألة الرد			
(٦×)			
١٩٨	١٩٨	٣	أصل المسألة
١٣٢ لكل منهم (٢٢)	١٣٢	(٢) لا تقسم عليهم فنضرب المسألة في (٣)	سنة أعمام
٥٤ لكل منهم (٩)	٦٦	(١) لا تقسم عليهم على نسبة وصاياهم	سنة موسى لهم بالنصف
١٢ لكل منهم (٢)		فنضرب المسألة في (٦٦)	سنة موسى لهم بالتسع

وَالْجَامِعَةُ أَلْفٌ وَمِئَةٌ وَثَمَانِيَةٌ وَثَمَانُونَ ؛ لِتَوَافُقِ الْمَسْأَلَتَيْنِ بِنِصْفِ التُّسْعِ ، وَنِصْفِ
تُسْعِ كُلِّ مَسْأَلَةٍ هُوَ جُزْءُ سِتِّهِمْ [الأخرى] [١].

[١] في الأصل : مكتوبة في الهامش وبها (صح) إشارة إلى أنها صحيحة ومن أصل المخطوطة .

[١]

مسألة الرد	مسألة الإجازة	مسألة الرد	مسألة الإجازة	
(٦×)	(١١×)			
١١٨٨	١١٨٨	١٩٨	١٠٨	أصل المسألة
١٣٢	٧٧	٢٢	٧	سنة أصم
١٣٢	٧٧	٢٢	٧	
١٣٢	٧٧	٢٢	٧	
١٣٢	٧٧	٢٢	٧	
١٣٢	٧٧	٢٢	٧	
١٣٢	٧٧	٢٢	٧	
٥٤	٩٩	٩	٩	سنة موسى لهم بالنصف
٥٤	٩٩	٩	٩	
٥٤	٩٩	٩	٩	
٥٤	٩٩	٩	٩	
٥٤	٩٩	٩	٩	
٥٤	٩٩	٩	٩	
١٢	٢٢	٢	٢	سنة موسى لهم بالتسع
١٢	٢٢	٢	٢	
١٢	٢٢	٢	٢	
١٢	٢٢	٢	٢	
١٢	٢٢	٢	٢	
١٢	٢٢	٢	٢	

مَسْأَلَةٌ تَاسِعَةٌ :

لَهُ سَبْعَةٌ أَعْمَامٌ ، وَأَوْصَى بِالنِّصْفِ لِسَبْعَةٍ ، وَبِالْعُشْرِ لِسَبْعَةٍ . فَالْإِجَازَةُ مِنْ سَبْعِينَ ، وَأَصْلُهَا عَشْرَةٌ ، لِكُلِّ مِنْ أَصْحَابِ النِّصْفِ خَمْسَةٌ ، وَمِنْ أَصْحَابِ الْعُشْرِ سِتُّهُمْ ، وَلِكُلِّ عَمٍّ أَرْبَعَةٌ [١] .

وَالرُّدُّ مِنْ مِئَةٍ وَسِتِّينَ وَعِشْرِينَ ، لِلْوَصَايَا اثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ عَلَى حُكْمِهَا ، وَلِكُلِّ عَمٍّ اثْنَا عَشَرَ [٢] .

وَالْجَامِعَةُ سِتُّ مِئَةٍ وَثَلَاثُونَ ؛ لِتَوَافُقِ الْمَسْأَلَتَيْنِ بِنِصْفِ السَّبْعِ ، وَنِصْفِ سَبْعِ كُلِّ مَسْأَلَةٍ [هُوَ] [١] جُزْءُ سِتِّهِمُ الْآخَرَى [٣] .

[١] سقطت من : (ب) .

[١]

مسألة الإجازة			
(٧×)			
٧٠	١٠		أصل المسألة
٢٨ لكل منهم (٤)	(٤) لا تقسم عليهم فنضرب المسألة في (٧)	لهم الباقي بعد الوصايا (ع)	سبعة أعمام
٣٥ لكل منهم (٥)	(٥) لا تقسم عليهم فنضرب المسألة في (٧)	½	سبعة موصى لهم بالنصف
٧ لكل منهم سهم	(١) لا تقسم عليهم فنضرب المسألة في (٧)	١٠/١	سبعة موصى لهم بالعشر

[٢]

مسألة الرد			
(٤٢×)			
١٢٦	١٢٦	٣	أصل المسألة
٨٤ لكل منهم (١٢)	٨٤	(٢) لا تقسم عليهم فنضرب المسألة في (٧)	سبعة أعمام
٣٥ لكل منهم (٥)	٤٢	(١) لا تقسم عليهم على نسبة وصاياهم فنضرب المسألة في (٤٢)	سبعة موصى لهم بالنصف
٧ لكل منهم سهم			سبعة موصى لهم بالعشر

[٣]

مسألة الرد	مسألة الإجازة	مسألة الرد	مسألة الإجازة	
(٥×)	(٩×)			
٦٣٠	٦٣٠	١٢٦	٧٠	أصل المسألة
(٤٢٠) لكل منهم (٦٠)	(٢٥٢) لكل منهم (٣٦)	(٨٤) لكل منهم (١٢)	(٢٨) لكل منهم (٤)	سبعة أعمام
(١٧٥) لكل منهم (٢٥)	(٣١٥) لكل منهم (٤٥)	(٣٥) لكل منهم (٥)	(٣٥) لكل منهم (٥)	سبعة موصى لهم بالنصف
(٣٥) لكل منهم (٥)	(٦٣) لكل منهم (٩)	(٧) لكل منهم (١)	(٧) لكل منهم (١)	سبعة موصى لهم بالعشر

باب الوصية بالنصيب^[١]

إذا أوصى لزيد مثلاً ، أو لجهة عامة ، أو خاصة ، بمثل نصيب معين من أنصبياء ورثته ، أو بمثل أنصبياء ورثة معينين ، أو بمثل أنصبياء الكل ، كما إذا أوصى له - أي لزيد - بمثل نصيب ابنه ، أو بمثل نصيب أحد [بنيه]^[٢] ، أو بمثل نصيب [ابن ابن]^[ج] من بنيه ، أو بمثل أنصبياء بنيه كلهم ، صحت الوصية - قطعاً - عند من يقول [بالصحة]^[د] [في الوصية]^[هـ] بالكل ، ثم فيما يستحقه الموصى له خلاف : [فإن الشافعي]^[د] وأبي حنيفة وأحمد وتابعيهم [واللؤلؤي]^[د] [والمغيرة]^[س] الضبي^[٢] وشريك^[٣] والحسن بن صالح^[٤] ...

[١] نهاية الصفحة رقم (١٧٩) من المخطوطة (ب) .

[ب] في (ب) : (ابنه) .

[ج] سقطت من : (ب) .

[د] في (ب) : (في الصحة) .

[هـ] سقطت من : (ب) .

[د] في (ب) : (العدنان) .

[س] في (ب) : (والولوي) .

[س] في (ب) : (ومغيرة) .

[١] هو أبو عبد الله ، محمد بن أبي يعقوب إسحاق بن حرب اللؤلؤي السهمي ، من أهل بلخ ، كان حافظاً لعلوم الحديث والأدب ، عارفاً بأيام الناس ، قدم بغداد فجالس بها الحفاظ فكان من أحفظ الناس ، ولا يكلمه إنسان إلا علاه في كل فن ، توفي - رحمه الله - بعد سنة ٢٣٠ هـ (١) .

[٢] هو أبو هاشم - وقيل أبو هشام - ، مغيرة بن مقسم الضبي بالولاء ، الكوفي ، الأعمى ، مولى لبني ضبة ، فقيه ، فرضي ، من فقهاء التابعين بالكوفة ، تفقه على إبراهيم النخعي والشعبي ، كان ثقة كثير الحديث ، توفي سنة ١٣٣ هـ ، وقيل غير ذلك . من آثاره : " الفرائض " (٢) .

[٣] هو أبو عبد الله ، شريك بن عبد الله بن الحارث بن أوس النخعي ، ولد سنة ٩٥ هـ ببخارى بأرض خراسان ، عالم بالحديث ، فقيه ، اشتهر بقوة ذكائه وسرعة بديهته ، ولي قضاء الكوفة في عهد أبو جعفر المنصور حتى مات أبو جعفر ثم أقره المهدي على قضائها ، توفي - رحمه الله - بالكوفة سنة ١٧٧ هـ (٣) .

[٤] هو أبو عبد الله ، الحسن بن صالح بن حيّ الهمداني الثوري ، من فقهاء التابعين بالكوفة ، ولد سنة ١٠٠ هـ ، كان مجتهداً ومكلماً ، من زعماء الفرقة " البترية " ، ومن رجال الحديث الثقات ، توفي - رحمه الله - في الكوفة سنة ١٦٩ هـ ، له كتب عديدة منها : " التوحيد " و " الجامع " في الفقه (٤) .

(١) ميزان الاعتدال : (٤٧٥/٣) ، الأنساب : السمعاني ، أبو سعد ، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي ، ت ٥٦٢ هـ . مع . تقديم وتعليق عبد الله

البارودي . مؤسسة الكتب الثقافية ، ودار الجنان - بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م : (١٤٦/٥ - ١٤٧) ، سير أعلام النبلاء : (٤٤٩/١١) .

(٢) معجم المؤلفين : (٩٠٣/٣) ، الطبقات الكبرى : (٣٢٨/٦) ، شذرات الذهب : (١٥١/٢ - ١٥٢) ، طبقات الحفاظ : السيوطي ، جلال الدين ، عبد الرحمن بن أبي بكر ، ت ٩١١ هـ . مع . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م : (٦٦) .

(٣) الأعلام : (١٦٣/٣) ، الطبقات الكبرى : (٣٥٥/٩ - ٣٥٦) ، تاريخ بغداد : (٢٨٠/٩ - ٢٩٤) ، شذرات الذهب : (٣٤٦/٢) .

(٤) ميزان الاعتدال : (٢٤٥/٢) ، تقريب التهذيب : (١٠١) ، معجم المؤلفين : (٥٥٥/١) ، طبقات الحفاظ : (٩٨) .

وَالشَّعْبِيَّ^[١١] وَالنَّخَعِيَّ^[١٢] وَالثَّوْرِيَّ^[١٣] وَالْفَرَضِيَّيْنَ وَأَهْلَ الْبَصْرَةِ وَالْجُمْهُورِ^[١٤] ؛ يُزَادُ عَلَى مَسْأَلَةِ الْوَرْتَةِ لِلْمَوْصِي لَهُ [بِمِثْلِ]^[١٥] سَهْمِ الْوَارِثِ الْمُشَبَّهِ بِنَصِيْبِهِ [سَهْمًا]^[١٦] وَإِذَا كَانَ أَوْ أَكْثَرَ ، ثُمَّ يُقَسَّمُ مَجْمُوعُ السَّهَامِ عَلَى الْمَوْصِي لَهُ وَالْوَرْتَةَ^[١٥] ، يُجْعَلُ [الْمَوْصِي]^[١٧] لَهُ كَوَارِثِ آخَرَ مِثْلَ الْمُشَبَّهِ بِنَصِيْبِهِ فَيَسْتَحِقُّ مِثْلَهُ^[١٦] .
وَقَالَ مَالِكٌ وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ وَأَبْنُ أَبِي لَيْلَى^[١٧] وَزُفَرٌ^[١٨] ...

[١١] في (ب) : (مقل) .

[١٢] سقطت من : (ب) .

[١٣] سقطت من : (ب) .

[١] هو أبو عمرو ، عامر بن شرحبيل بن عبد ذي كبار الشعبي الحميري ، محدث ، فقيه ، شاعر ، ولد بالكوفة سنة ١٩ هـ ، من فقهاء التابعين وثقات رجال الحديث ، اتصل بعبد الملك بن مروان فكان رسوله إلى ملك الروم ، واستقضاء عمر بن عبد العزيز ، توفي - رحمه الله - بالكوفة سنة ١٠٣ هـ (١) .

[٢] هو أبو عمران ، إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي الكوفي ، من مذبح ، ولد سنة ٤٦ هـ ، ثقة إلا أنه يرسل كثيراً ، من أكابر التابعين صلاحاً وصدق رواية وحفظاً للحديث من أهل الكوفة ، قال فيه الصلاح الصفدي : " فقيه العراق ، كان إماماً مجتهداً له مذهب " ، توفي - رحمه الله - سنة ٩٦ هـ (٢) .

[٣] هو أبو عبد الله ، سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي ، من أتباع التابعين ، ولد سنة ٩٧ هـ ، أمير المؤمنين في الحديث ومن الحفاظ المتقنين والفقهاء في الدين ، توفي - رحمه الله - سنة ١٦١ هـ . من مصنفاته : " الجامع الصغير " و " الجامع الكبير " في الحديث ، وله كتاب في الفرائض (٣) .

[٤] العذب الفائض : (٢٤٨/٢) .

[٥] التلخيص في علم الفرائض : (٦٢٤/٢) العذب الفائض : (٢٤٨/٢) .

[٦] العذب الفائض : (٢٤٨/٢) .

[٧] هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى يسار - وقيل داود - بن بلال الأنصاري الكوفي ، ولد سنة ٧٤ هـ ، قاض ، فقيه ، من أصحاب الرأي ، ولي القضاء والحكم بالكوفة لبني أمية ، ثم لبني العباس ، له أخبار مع الإمام أبي حنيفة وغيره ، توفي - رحمه الله - بالكوفة سنة ١٤٨ هـ (٤) .

[٨] هو زفر بن الهذيل بن قيس العنبري ، من تميم ، ولد سنة ١١٠ هـ ، فقيه كبير ، من أصحاب الإمام أبي حنيفة ، وكان الإمام أبو حنيفة يبجله ويعظمه ، من الفقهاء الورعين ، جمع بين العلم والعبادة ، تشبث أهل البصرة به فمنعوه الخروج منها حتى توفي - رحمه الله - فيها سنة ١٥٨ هـ (٥) .

(١) الأعلام : (٢٥١/٣) ، الطبقات الكبرى : (٢٥٩/٦ - ٢٦٧) ، تاريخ بغداد : (٢٢٢/١٢ - ٢٢٨) ، طبقات الحفاظ : (٤٠) .

(٢) تقريب التهذيب : (٣٥) ، الطبقات الكبرى : (٢٧٩/٦ - ٢٩١) ، وفيات الأعيان : (٢٥/١ - ٢٦) ، طبقات الحفاظ : (٣٦) .

(٣) تقريب التهذيب : (١٨٤) ، معجم المؤلفين : (٧٧١/١) ، وفيات الأعيان : (٣٨٦/٢ - ٣٩١) ، سير أعلام النبلاء : (٢٢٩/٧ - ٢٨٠) .

(٤) الأعلام : (١٨٩/٦) ، الطبقات الكبرى : (٣٤١/٦) ، شذرات الذهب : (٢٢٢/٢) ، طبقات الحفاظ : (٢٦) .

(٥) تاج التراجم : (١٦٩ - ١٧٠) ، الجواهر المضية : (٢٠٧/٢ - ٢٠٩) ، الفوائد البهية : (١٣٢) ، سير أعلام النبلاء : (٣٨/٨ - ٤١) .

وداود^[١] :

يُعْطَى [مِثْلَ ذَلِكَ النَّصِيبِ]^[١] مِنْ أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ ، غَيْرَ مَزِيدٍ/ [ب] عَلَيْهِ شَيْءٌ ،
يَعْتَبِرُونَ ذَلِكَ النَّصِيبَ مِنْ أَصْلِ الْمَالِ قَبْلَ اعْتِبَارِ الْوَصِيَّةِ ، وَيُعْطَى لِلْمَوْصَى لَهُ ، ثُمَّ
يُقَسَّمُ بَاقِيهِ بَيْنَ الْوَرَثَةِ ، إِنْ كَانَ لَهُ بَاقٍ^[٢] ، فَإِنْ [كَانَ] [ج] لَهُ ابْنٌ وَاحِدٌ لَا يَرِثُهُ غَيْرُهُ ،
وَأَوْصَى لِزَيْدٍ بِمِثْلِ نَصِيبِهِ ، فَلَهُ - عَلَى قَوْلِ الْجُمْهُورِ^[٣] - النِّصْفُ [وَلِلْأَبْنِ النِّصْفَ ،
يُجْعَلُ كَابْنِ ثَانٍ ، مِنْهُمْ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَأَبُو حَنِيفَةَ]^[٤] .

وَعَلَى قَوْلِ الْآخَرِينَ - [وَهُوَ] [هـ] مَالِكٌ وَمُؤَافِقُوهُ - لَهُ الْكُلُّ ، وَلَا شَيْءَ لِلْأَبْنِ^[٥] ،
[وَهَذَا] [د] إِنْ أَجَازَ الْإِبْنُ الْوَصِيَّةَ .

وَإِنْ رَدَّ الْإِبْنُ الْوَصِيَّةَ رَجَعَتِ الْوَصِيَّةُ عِنْدَ الْكُلِّ إِلَى التُّلْتِ .

[وَكَذَا] [نا] [إِنْ كَانَ] [سا] لَهُ ابْنَانِ أَوْ بَنُونَ ، وَأَوْصَى لِزَيْدٍ ، أَوْ لِجِهَةِ عَامَّةٍ -
[كَالْفُقَرَاءِ أَوْ بَنِي تَمِيمٍ - أَوْ لِجِهَةٍ] [ش] خَاصَّةٍ - كَفَقْهَاءِ رِبَاطٍ مُعَيَّنٍ - بِمِثْلِ نَصِيبِهِمَا ،
أَوْ بِمِثْلِ نَصِيبِهِمْ كُلِّهِمْ ، فَلَهُ أَوْ لَهُمُ النِّصْفُ عَلَى قَوْلِ الشَّافِعِيِّ وَالْجُمْهُورِ ، أَوْ الْكُلُّ عَلَى
قَوْلِ مَالِكٍ * [ص] [وَمُؤَافِقِيهِ] [ض] ، وَلَا شَيْءَ لِلْوَرَثَةِ [...]^[ظ] .

[أ] في (ب) : (مثل نصيب) .

[ب] نهاية الصفحة رقم (١٧٥) من المخطوطة الأصل .

[ج] في الأصل : مكتوبة في الهامش ومعها (صح) إشارة إلى أنها صححة ومن أصل المخطوطة .

[د] سقطت من : (ب) .

[هـ] في (ب) : (وهم) .

[دا] في (ب) : (هذا) .

[نا] في (ب) : (وكذلك) .

[س] في الأصل : مكتوبة في الهامش ومعها (صح) إشارة إلى أنها صححة ومن أصل المخطوطة .

[ش] سقطت من : (ب) .

[ص] نهاية الصفحة رقم (١٨٠) من المخطوطة (ب) .

[ض] في (ب) : (وموافقوه) .

[ظ] في (ب) : زيادة (في الإجازة) .

[١] هو أبو سليمان ، داود بن نصير الطائي الكوفي ، من أصحاب أبي حنيفة ، أصله من خراسان ، وهو من
أئمة المتصوفين ، شغل نفسه بدراسة العلم والفقاه ، ثم لزم العبادة واجتهد فيها إلى آخر عمره ، توفي -
رحمه الله - سنة ١٦٠ هـ (١)

[٢] التلخيص في علم الفرائض : (٦٢٤/٢) .

[٣] التلخيص في علم الفرائض : (٦٢٤/٢) .

[٤] التلخيص في علم الفرائض : (٦٢٤/٢) .

(١) الجواهر المضوية : (١٩٤/٢ - ١٩٥) ، الطبقات الكبرى : (٣٤٦/١ - ٣٤٧) ، تاريخ بغداد : (٣٤٤/٨ - ٣٥١) ، وفيات الأعيان : (٢٥٩/٢) -

وَأِنْ كَانَ لَهُ ابْنَانِ ، وَأَوْصَى بِمِثْلِ نَصِيبِ أَحَدِهِمَا لِزَيْدٍ ، أَوْ لِحِجَّةٍ عَامَّةٍ أَوْ خَاصَّةٍ ، فَالْوَصِيَّةُ بِالثَّلَاثِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ ^[١] ، [وَيُجْعَلُ] ^[٢] الْمَوْصَى لَهُ أَوْ لَهُمْ كَابْنَيْنِ ثَالِثٍ ، وَبِالنِّصْفِ عِنْدَ الْبَاقِيْنَ - مَالِكٍ وَمُؤَافِقِيهِ ^[٣] ، وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسُ . وَاحْتَجَّ الشَّافِعِيُّ وَالْجُمْهُورُ بِأَنَّ الْمَوْصَى جَعَلَ وَارِثَهُ أَصْلًا وَقَاعِدَةً حَمَلَ عَلَيْهِ نَصِيبَ الْمَوْصَى لَهُ ؛ وَجَعَلَهُ مَثَلًا لَهُ ، وَهَذَا يَقْتَضِي التَّسْوِيَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْوَارِثِ ، وَأَنْ لَا يُزَادَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ [شَيْئًا] ^[٤] ، وَمَتَى أُعْطِيَ النِّصِيبَ مِنْ أَصْلِ الْمَالِ لَمْ تَحْصُلِ التَّسْوِيَةُ ^[٥] .

وَلَوْ قَالَ الْمَوْصَى : أَوْصَيْتُ لَهُ - أَي : لِزَيْدٍ ، وَكَذَا لِحِجَّةٍ عَامَّةٍ أَوْ خَاصَّةٍ - بِنَصِيبِ ابْنِي ، وَلَمْ يَقُلْ بِمِثْلِ نَصِيبِهِ ، فَوَجَّهَانِ عِنْدَنَا ^[٦] :
أَصْحَهُمَا عِنْدَ الْعِرَاقِيِّينَ وَالْبَغَوِيِّ ^[٧] الْبُطْلَانُ ، وَنُقِلَ عَنْ نَصِّ الشَّافِعِيِّ ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَصَاحِبَيْهِ ^[٨] ؛ لِأَنَّهُ أَوْصَى بِمَا [هُوَ] ^[٩] حَقٌّ لِابْنَيْنِ فَلَا يَصِحُّ ، كَمَا [إِذَا] ^[١٠] قِيلَ : أَوْصَيْتُ [لِزَيْدٍ] ^[١١] بَدَارِ ابْنِي ، أَوْ بِمَا يَأْخُذُهُ ابْنِي .
وَأَصْحَهُمَا عِنْدَ الرَّوَّيَانِيِّ ^[١٢] ...

[١] في (ب) : (بجعل) .

[٢] في الأصل (شياء) ، وسقطت من : (ب) .

[٣] في الأصل : مكتوبة في الهامش ومعها (صح) إشارة إلى أنها صحيحة ومن أصل المخطوطة .

[٤] في (ب) : (أو) .

[٥] في (ب) : (أو) .

[١] التلخيص في علم الفرائض : (٦٢٤/٢) .

[٢] التلخيص في علم الفرائض : (٦٢٤/٢) .

[٣] العذب الفائض : (٢٤٩/٢ - ٢٥٠) ، التلخيص : (٦٠٩/٢) .

[٤] روضة الطالبين : (١٩٢/٥) ، العزيز شرح الوجيز : (١٤٠/٧) ، التلخيص في علم الفرائض : (٦٢٤/٢) .

[٥] هو أبو محمد ، الحسين بن مسعود البغوي الشافعي ، المعروف بالفراء ، والملقب بمحبي السنة صاحب التصانيف ، كان إماماً في التفسير والحديث والفقه ، توفي - رحمه الله - سنة ٥١٠ هـ . أشهر مصنفاته : "معالم التنزيل" في التفسير ، و "شرح السنة" في الحديث ، و "التهذيب" في الفقه الشافعي ^(١) .

[٦] هما : أبو يوسف ومحمد بن الحسن رحمهم الله .

[٧] هو أبو المحاسن ، عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد ، فخر الإسلام الروياني ، ولد سنة ٤١٥ هـ ، أحد أئمة مذهب الشافعي ، اشتهر بحفظ المذهب حتى قال : لو احترقت كتب الشافعي لأمليتها من حفظي ، قتله الملاحدة الباطنية سنة ٥٠٢ هـ من تصانيفه : "بحر المذهب" من أوسع كتب المذهب ، و "الفروق" ^(٢) .

(١) الأعلام : (٢٥٩/٢) ، شذرات الذهب : (٧٩/٦ - ٨٠) ، سير أعلام النبلاء : (٤٣٩/١٩) ، طبقات الشافعية للأسنوي : (١٠١/١) .

(٢) معجم المؤلفين : (٣٣٢/٢) ، وفيات الأعيان : (١٩٨/٣ - ١٩٩) ، الإعلام بوفيات الأعلام : (٢٠٧) ، طبقات الشافعية للأسنوي : (٢٧٧/١) .

وَالْإِمَامُ أَبِي الْمَعَالِي إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ^[١] وَالْغَزَالِي^[٢] وَالرَّافِعِي^[٣] فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ^[٤] صِحَّتْهَا وَبِهِ قَطَعَ الْأُسْتَاذُ أَبُو مَنْصُورَ الْبَغْدَادِي^[٥] ، كَمَا حَكَاهُ الرَّافِعِي^[٦] ...

[١] هو أبو المعالي ، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني الشافعي المعروف بإمام الحرمين ولد سنة ٤١٩ هـ ، أحد الأئمة الأعلام ، تفقه على المذهب الشافعي ، وجلس للتدريس وهو دون العشرين ، توفي رحمه الله تعالى سنة ٤٧٨ هـ . من مؤلفاته : " البرهان " في الأصول ، و " نهاية الطلب " في الفقه^(١) .

[٢] هو أبو حامد ، محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي الشافعي ، حجة الإسلام ، فيلسوف ، متصوف ، ولد سنة ٤٥٠ هـ ، طلب العلم في سن مبكرة ، فترقى فيه حتى علا شأنه ، وذاع صيته ، توفي رحمه الله تعالى سنة ٥٠٥ هـ . من مصنفاته : " إحياء علوم الدين " في التصوف ، و " المستصفى " في أصول الفقه^(٢) .

[٣] هو أبو القاسم ، عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافي القزويني ، ولد سنة ٥٥٧ هـ ، فقيه ، من كبار الشافعية ، انتهت إليه معرفة المذهب ودقائقه ، كان له مجلس للتفسير والحديث ، توفي سنة ٦٢٣ هـ . من مصنفاته : " التدوين في ذكر أخبار قزوين " ، و " فتح العزيز في شرح الوجيز " في الفقه^(٣) .

[٤] الشرح الصغير للرافعي : شرح الرافعي كتاب الوجيز في الفروع للإمام أبي حامد الغزالي شريحي ، شرحاً صغيراً عرف بالشرح الصغير ، وشرحاً كبيراً سماه العزيز شرح الوجيز . ويبدو أن الشرح الصغير لم يطبع بعد ولا زال تحت التحقيق ، وقد ذكره محققاً كتاب الشرح الكبير في مقدمة تحقيقهم تحت عنوان " مصنفاته " - أي : الرافعي - فقالوا : " الشرح الصغير : وهو في الفقه دون الشرح الكبير ، وهو بتحقيقنا^(٤) .

[٥] هو أبو منصور ، عبد القاهر بن طاهر بن محمد التميمي البغدادي ، الفقيه الشافعي ، الأصولي ، الأديب ، النحوي ، المتكلم ، كان ماهراً في فنون عديدة ، وذا مال وثروة أنفقها على أهل العلم والحديث ، توفي رحمه الله تعالى بمدينة إسفراين سنة ٤٢٩ هـ . من مصنفاته : " الملل والنحل " ، و " الفرق بين الفرق " .

[٦] العزيز شرح الوجيز : (١٤٥/٧) .

(١) البداية والنهاية : ابن كثير ، أبو الفداء إسماعيل ، ت ٧٧٤ هـ . مسج . اعنى بها ووثقها : عبد الرحمن اللادقي ، ومحمد غازي بيضون . دار المعرفة - بيروت ، ط ٥ ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م : (٦٠٢/١٢) ، امرأة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان : الياقبي ، أبو محمد ، عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان ، ت ٧٦٨ هـ . مسج . وضع حواشيه خليل المنصور . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م : (٩٤/٣ - ٩٩) ، طبقات الشافعية للسبكي : (١٩٧/١ - ١٩٨) ، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك : ابن الجوزي ، أبو الفرج ، عبد الرحمن بن علي بن محمد ، ت ٥٩٧ هـ . مسج . دراسة وتحقيق : محمد صفا ، ومصطفى عطا . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م : (٢٤٤/١٦ - ٢٤٧) .

(٢) شذرات الذهب : (١٨/٦ - ٢٢) ، طبقات الفقهاء الشافعية : ابن الصلاح ، تقي الدين ، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري ، ت ٦٤٣ هـ . تحقيق وتعليق محيي الدين نجيب . دار البشائر الإسلامية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م : (٢٤٩/١) ، وفيات الأعيان : (٢١٦/٤ - ٢١٩) ، سير أعلام النبلاء : (٣٢٢/١٩ - ٣٤٦) .

(٣) الأعلام : (٥٥/٤) ، معجم المؤلفين : (٢١٠/٢) ، شذرات الذهب : (١٨٩/٧ - ١٩١) ، طبقات الشافعية للسبكي : (٢٨١/١ - ٢٨٢) .

(٤) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : حاجي خليفة ، مصطفى بن عبد الله . مسج . مكتبة المشي - بيروت ، لم يذكر رقم الطبعة ولا سنة الطبع : (٢٠٠٢/٢ - ٢٠٠٤) ، العزيز شرح الوجيز (المقدمة/٤١٤،٨٣) .

(٥) معجم المؤلفين : (٢٠١/٢) ، طبقات الفقهاء الشافعية : (٥٥٣/٢) ، وفيات الأعيان : (٢٠٣/٣) ، سير أعلام النبلاء : (٥٧٢/١٧ - ٥٧٣) .

وَالنَّوَوِيُّ^[١١]، وَيُحْمَلُ عَلَى إِرَادَتِهِ مِثْلَ النَّصِيبِ ، وَأَنَّهُ ارْتَكَبَ الْمَجَازَ بِحَذْفِ الْمُضَافِ وَإِقَامَةِ^[١٢] الْمُضَافِ [إِلَيْهِ]^[ب] مَقَامَهُ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَسَلِّمُوا الْقَرِيْبَةَ ﴾^[١٣] ، وَكَمَا [صَحَّ]^[ج] الطَّلَاقُ وَالْعِتَاقُ بِالْكَنَايَةِ^[١٤] ؛ وَلَآئِنَّ لَوْ أَوْصَى بِجَمِيعِ مَالِهِ صَحَّ ، وَإِنْ تَضَمَّنَ ذَلِكَ الوَصِيَّةَ بِأَنْصِيَاءٍ وَرَثَتِهِ كُلِّهِمْ .

وَعَلَى هَذَا فَلَا فَرْقَ فِي الْحُكْمِ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ : أَوْصَيْتُ [...] ^[د] بِالنَّصِيبِ ، [أَوْ بِمِثْلِ النَّصِيبِ] ^[هـ] ، فَيَسْتَوِي بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ^[١٥] ، وَبِهِ قَالَ اللُّؤْلُؤِيُّ وَأَهْلُ النَّبْزَةِ وَمَالِكٌ ، وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ وَأَبْنُ أَبِي لَيْلَى وَزَفَرُ [وَدَاوُدُ] ^[و] وَالْجُمْهُورُ ، وَهُوَ [الأصَحُّ] ^[ز] عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ ، وَبِهِ قَطَعَ [بَعْضُهُمْ] ^[س] ، فَيَزَادُ عَلَى مَسْأَلَةِ الْوَرَثَةِ مِثْلَ سِيَهَامِ [الْوَارِثِ] ^[ش] الْمُسْتَبِيهِ بِنَصِيبِهِ^[١٦] ، وَلَيْسَ فِي الشَّرْحِ الْكَبِيرِ [٧/٨] ...

[١] نهاية الصفحة رقم (١٧٦) من المخطوطة الأصل .

[ب] سقطت من : (ب) .

[ج] في (ب) : (بصح) .

[د] في (ب) : زيادة (هـ) .

[هـ] سقطت من : (ب) .

[ز] نهاية الصفحة رقم (١٨١) من المخطوطة (ب) .

[و] في (ب) : (اصح الوجهين) .

[س] في الأصل : مكتوبة في الهامش ومعها (صح) إشارة إلى أنها صحيحة ومن أصل المخطوطة .

[ش] في الأصل : مكتوبة في الهامش ومعها (صح) إشارة إلى أنها صحيحة ومن أصل المخطوطة .

[١] هو محيي الدين أبو زكريا ، يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزامي النووي الدمشقي الشافعي ، ولد سنة ٦٣١ هـ ، علامة بالفقه والحديث كان فقيهاً ، حافظاً ، ملازماً للاشتغال بالعلم حتى فاق الأقران ، توفي رحمه الله تعالى سنة ٦٧٦ هـ . من مصنفاته : " روضة الطالبين " ، و " رياض الصالحين " ^(١) .

[٢] الروضة : (١٩٢/٥) .

[٣] سورة يوسف : الآية (٨٢) .

[٤] العذب الفائض : (٢٤٨/٢) .

[٥] أي : بين وصية الموصي "بالنصيب" ووصيته "بمثل النصيب" .

[٦] التلخيص : (٦٢٤/٢) ، المغني : (٤٢٨/٨) .

[٧] الشرح الكبير للرافعي في فروع الفقه الشافعي وهو المسمى بالعزیز شرح الوجيز والمعروف بالشرح الكبير ؛ كتاب لم يصنف في المذاهب مثله ، شرح فيه الرافعي كتاب الوجيز في الفروع للإمام حجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي ، والكتاب مطبوع في (١٤) مجلداً بتحقيق الشيخين علي معوض وعادل عبد الموجود ، طباعة دار الكتب العلمية : بيروت - لبنان ^(٢) .

[٨] العزیز شرح الوجيز : (١٣٩/٧ - ١٤٠) .

(١) الأعلام : (١٤٩/٨ - ١٥٠) ، ثمرات الذمب : (٦١٨/٧ - ٦٢١) .

(٢) كشف الظنون : (٢٠٠٢/٢ - ٢٠٠٤) ، العزیز شرح الوجيز : (المقدمة/٨٣، ٤١٤) .

وَلَا فِي الرَّوْضَةِ^[٢١١] تَصْرِيحٌ بِتَرْجِيحِ وَاحِدٍ مِنَ الْوَجْهَيْنِ فِي بَابِ الْوَصِيَّةِ ، وَجَعَلَا الْأَوَّلَ فِي بَابِ الْمُرَابَحَةِ وَجْهًا ، فَأَقْتَضَى تَرْجِيحُ الصَّحَّةِ ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ فِي الْفَتَاوَى . [وَمَشَى]^[١] عَلَيْهِ الْحَاوِي الصَّغِيرُ^[٢] ، وَالْأَنْوَارُ^[٣] [...] [ب] [الْأَرْدَبِيلِيُّ]^[٤] ، وَالْبَهْجَةُ^[٥] ...

[١] في (ب) : (رشمي) .

[ب] في (ب) : زيادة (وشرحه) .

[ج] في (ب) : (للأردبيلي) .

[١] هو كتاب روضة الطالبين وعمدة المتقين - في فروع الفقه الشافعي - للإمام محيي الدين ، أبي زكريا يحيى بن شرف النووي . وهو الكتاب الذي اختصره الإمام النووي من شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير للرافعي ، والكتاب مطبوع في (٨) مجلدات بتحقيق الشيخين علي معوض وعادل عبد الموجود ، طباعة دار الكتب العلمية : بيروت - لبنان^(١) .

[٢] روضة الطالبين : (١٩٢/٥) .

[٣] الحاوي الصغير في فروع الفقه الشافعي ، للشيخ نجم الدين عبد الغفار بن عبد الكريم القزويني الشافعي ، المتوفى سنة ٦٦٥هـ ، وهو من الكتب المعتبرة بين الشافعية والكتاب مطبوع^(٢) .

[٤] الأنوار لأعمال الأبرار في فروع الفقه الشافعي ، ذكره في كشف الظنون تحت اسم (الأنوار لعامل الأبرار) ، للإمام جمال الدين يوسف بن إبراهيم الأردبيلي ، المتوفى سنة ٧٩٩هـ . والكتاب مطبوع في مجلدين ، ومعه حاشية الكمثري وحاشية الحاج إبراهيم ، قامت على طبعه ونشره مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع في القاهرة سنة ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م^(٣) .

[٥] الأنوار لأعمال الأبرار : (٣٣/٢) .

[٦] هو يوسف بن إبراهيم الأردبيلي ، الشافعي ، فقيه ، محدث ، من أهل أردبيل . توفي في حدود سنة ٧٧٩هـ ، وقيل ٧٩٩هـ وقد أناف على التسعين . من آثاره : " الأنوار لأعمال الأبرار " في فروع الفقه الشافعي ، و " شرح المصابيح " للبخاري في ثلاثة أجزاء^(٤) .

[٧] البهجة الوردية - في فروع الفقه الشافعي - لزين الدين عمر بن مظفر الوردية الشافعي ، المتوفى سنة ٧٤٩هـ ، وتسمى بهجة الحاوي ، منظومة تقع في ثلاثة وستين وخمسة آلاف بيت ، فرغ منها سنة ٧٣٠هـ ، ونظم فيها كتاب الحاوي الصغير للشيخ نجم الدين عبد الغفار بن عبد الكريم القزويني الشافعي ، المتوفى سنة ٦٦٥هـ ، وقد طبعت البهجة مرتين : مرة سنة ١٣١١هـ ، وأخرى سنة ١٣٣٠هـ^(٥) .

[٨] الغرر البهية : (٩٦/٧) .

(١) كشف الظنون : (٩٢٩/١ - ٩٣٠) .

(٢) كشف الظنون : (٦٢٥/١ - ٦٢٧) ، الأعلام : (٣١/٤) ، معجم المطبوعات العربية والعربية : سركيس ، يوسف إلين . ٢ مج . مطبعة سركيس - مصر ، طبعة سنة ١٣٤٦هـ - ١٩٢٨م : (١٥١٠/٧) .

(٣) كشف الظنون : (١٩٥/١ - ١٩٦) ، معجم المطبوعات : (٤٢٣/١) .

(٤) معجم المؤلفين : (١٣٩/٤) ، طبقات الشافعية : ابن شعبة ، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن محمد تقي الدين ، ت ٨٥١هـ . ٢ مج . صححه وعلق عليه د. الحافظ خان ، رتب فهرسه د. عبد الله الطباع . عالم الكتب - بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م : (١٣٨/٣) .

(٥) كشف الظنون : (٢٥٩/١) / (٦٢٥/١) - (٦٢٧) ، معجم المطبوعات : (٢٨٣/١ - ٢٨٤) ، دائرة المعارف الإسلامية . النسخة العربية بشرف على تحريرها الاتحاد الدولي للمجامع العلمية . ١٦ مج . مطبوعات الشعب - القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٦٩م : (٤١٤/١) .

لابنِ الْوَرْدِيِّ^[١] .

وَأَغْرَبَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ الْمَهْدَبِ^[٢] فَقَالَ : لَا خِلَافَ فِي الصَّحِيحَةِ ، مَعَ [حِكَايَتِهِ]^[٣] الْوَجْهَيْنِ فِي الرَّوْضَةِ^[٤] مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ .

وَقَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ وَابْنُ أَبِي [الْبَلْب] وَزَفَرُ كَقَوْلِ مَالِكٍ : هِيَ صَحِيحَةٌ ، وَلَكِنْ يُعْطَى النَّصِيبَ مِنْ أَصْلِ الْمَالِ ، كَمَا لَوْ قَالَ بِمِثْلِ النَّصِيبِ عِنْدَهُمْ .

وَقَالَ مُغِيرَةُ الضَّبِّيُّ وَشَرِيكُ وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ : هِيَ صَحِيحَةٌ ، وَيُعْطَاهُ مِنْ أَصْلِ الْمَالِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ بِمِثْلِ النَّصِيبِ ، فَإِنَّهُ يُزَادُ عَلَى سِهَامِ الْوَرِثَةِ عِنْدَهُمْ^[٥] ، وَحِكَاةُ الْبَغْوِيِّ^[٥] وَجْهًا عِنْدَنَا ، وَهُوَ ظَاهِرُ عِبَارَةِ الْمُوصِي .

[وَكَمَا] [ج] لَوْ أَوْصَى بِجَمِيعِ مَالِهِ ، فَلَوْ تَرَكَ ثَلَاثَةَ بَنِينَ ، وَأَوْصَى لِزَيْدٍ بِنَصِيبِ أَحَدِهِمْ ، فَعَلَى مَا قَطَعَ بِهِ أَبُو مَنْصُورَ الْبَغْدَادِيُّ ، لَهُ الرَّبْعُ ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ عِنْدَنَا ، وَعَلَى مَا حَكَاهُ الْبَغْوِيُّ وَجْهًا [عِنْدَنَا]^[٦] ، لَهُ الثُّلُثُ ، وَعَلَى الْأَصْحَ عِنْدَ الْعِرَاقِيِّينَ وَالْبَغْوِيِّ ، لَا شَيْءَ لَهُ ، وَلِنَفْرَعُ مَا نَذَكُرُهُ فِي الْمَتْنِ مِنَ الْمَسَائِلِ الْآتِيَةِ عَلَى الْأَصْحَ عِنْدَنَا ، وَنَتْرَكُ التَّفْرِيعَ عَلَى الْوَجْهَيْنِ الْآخَرَيْنِ اخْتِصَارًا ؛ لِأَنَّ الْمُتُونِ يَلِيقُ بِهَا الْاِخْتِصَارُ لِأَجْلِ الْحِفْظِ .

[أ] في (ب) : (حكاية) .
[ب] في (ب) : (بولا) .
[ج] في (ب) : (كما) .
[د] سقطت من : (ب) .

[١] هو عمر بن مظفر بن عمر بن محمد بن أبي الفوارس المعري ، الحلبي ، الشافعي ، المعسروف بابن الوردية ، ولد سنة ٦٩١ هـ ، فقيه ، شاعر ، أديب ، لغوي ، مؤرخ . توفي سنة ٧٤٩ هـ . من تصانيفه : " اللباب في الإعراب " في النحو ، و " البيهجة الوردية " في الفروع وهو نظم للحاوي الصغير للقزويني^(١) .

[٢] شرح المهذب : هو المعروف بالمجموع في فروع الفقه الشافعي ، تصنيف الإمام محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي ، المتوفى سنة ٦٧٦ هـ . شرح فيه كتاب المهذب للشيخ الإمام أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الشيرازي ، المتوفى سنة ٤٧٦ هـ ، ولم يتمه فبلغ فيه إلى باب الربا ، وأتمه غيره^(٢) .

[٣] روضة الطالبين : (١٩٢/٥) .

[٤] التلخيص : (٦٢٤/٢) .

[٥] التهذيب : (٦٦/٥) .

(١) الأعلام : (١٢/٥) ، معجم المؤلفين : (٥٨٠/٢) ، ثمرات الذهب : (٢٧٥/٨ - ٢٧٦) .

(٢) كشف الظنون : (١٩١٢/٢ - ١٩١٣) .

فصل [1]: فإذا أردت التصحيح

فَصَحَّحْ مَسْأَلَةَ الْوَرَثَةِ أَوْلَى ، ثُمَّ [زِدْ] [ب] عَلَيْهَا مِثْلَ سِهَامِ الْوَارِثِ الْمَشْبَهِ بِنَصِيبِهِ/ [ج] ، فَمَا حَصَلَ فَمِنْهُ تَصِحُّ الْمَسْأَلَةُ* [د] ، وَالْقَدْرُ الْمَزِيدُ هُوَ الْوَصِيَّةُ ، [فَانْسِبْهُ] [هـ] إِلَى الْجَمِيعِ ، فَإِنْ كَانَ قَدْرَ الثَّلَاثِ أَوْ أَقَلَّ ، فَلَا يُحْتَاجُ إِلَى إِجَازَةٍ مِنَ الْوَرَثَةِ إِجْمَاعاً ، وَإِنْ [كَانَ] [د] أَكْثَرَ مِنَ الثَّلَاثِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ إِجَازَةِ الْوَرَثَةِ إِجْمَاعاً .
مَسْأَلَةٌ [أولى] لنا :

تَرَكَ بِنْتَيْنِ وَعَمًّا ، وَأَوْصَى لِزَيْدٍ بِمِثْلِ نَصِيبِ إِحْدَاهُمَا ، أَوْ [بِنَصِيبِهَا] [س] وَلَمْ يَقُلْ بِمِثْلِ ، فَهُمَا سَوَاءٌ عَلَى الْأَصَحِّ كَمَا قَدَّمْنَاهُ ، فَالْفَرِيضَةُ مِنْ ثَلَاثَةِ ، لِكُلِّ بِنْتٍ سَهْمٌ ، وَلِلْعَمِّ سَهْمٌ ، زِدْ عَلَيْهَا - أَي : عَلَى الثَّلَاثَةِ - سَهْمًا وَاحِدًا [...] [س] مِثْلَ سَهْمِ بِنْتِ لَزَيْدٍ تَصِحُّ مِنْ أَرْبَعَةٍ ، لِكُلِّ مِنَ الْوَرَثَةِ وَزَيْدٍ سَهْمٌ [1] ، وَالْوَصِيَّةُ بِالرَّبِيعِ فَلَا [يُحْتَاجُ] [ص] [لِلْإِجَازَةِ] [ض] الْوَرَثَةَ .

[1] في الأصل : مكتوبة في الهامش ومعها (صح) إشارة إلى أنها صحيحة ومن أصل المخطوطة .

[ب] في (ب) : (زد) .

[ج] نهاية الصفحة رقم (١٧٧) من المخطوطة الأصل .

[د] نهاية الصفحة رقم (١٨٢) من المخطوطة (ب) .

[هـ] في (ب) : (فانصبه) .

[و] في الأصل : مكتوبة في الهامش ومعها (صح) إشارة إلى أنها صحيحة ومن أصل المخطوطة .

[ز] في (ب) : (ثالثة) .

[س] في (ب) : (بنصبيها) .

[ش] في (ب) : (زيادة من) ، ولا توجد في الأصل .

[ص] في (ب) : (يحتاج) .

[ض] في (ب) : (إلى إجازة) .

[1]

المسألة الجامعة للإرث والوصية	مسألة الورثة			أصل المسألة
	١+٢ (مثل نصيب بنت)	٣	٣	
	٤	٣	٣	بنت
	١	١	٢	بنت
	١	١	١	عم
	١	١	١	زيد موصى له بمثل نصيب إحداهن أو بنصبيها

وَكَذَلِكَ لَوْ تَرَكَ ابْنًا وَبِنْتًا ، وَأَوْصَى لِزَيْدٍ بِمِثْلِ نَصِيبِ الْبِنْتِ ، أَوْ [بِنَصِيبِهَا] ^[١] ،
فَالْفَرِيضَةُ مِنْ ثَلَاثَةِ ، لِلْبِنْتِ مِنْهَا سَهْمٌ ، زِدْ عَلَيْهَا مِثْلَهُ تَصِيحٌ مِنْ أَرْبَعَةٍ ، لِزَيْدٍ سَهْمٌ
كَالْبِنْتِ ، وَلِلابْنِ سَهْمَانِ ^[١] .

وَإِنْ أَوْصَى فِيهَا لِزَيْدٍ بِنَصِيبِ الْإِبْنِ ، أَوْ بِمِثْلِ نَصِيبِهِ ، فَالْفَرِيضَةُ ، مِنْ ثَلَاثَةِ ،
لِلابْنِ مِنْهَا سَهْمَانِ ، زِدْ عَلَيْهَا سَهْمَيْنِ مِثْلَ سَهْمِي الْإِبْنِ لِزَيْدٍ ، تَصِيحٌ [مِنْ] ^[ب] خَمْسَةِ ،
وَالْوَصِيَّةُ بِخُمُسِي التَّرِكَةِ ، فَهِيَ أَكْثَرُ مِنَ الثَّلَاثِ تَتَوَقَّفُ عَلَى الْإِجَازَةِ ^[٢] .

فَإِنْ رَدَّهَا الْإِبْنُ وَالْبِنْتُ ، فَلِزَيْدٍ الثَّلَاثُ فَقَطْ ، وَهُوَ سَهْمٌ مِنْ أَصْلِهَا ثَلَاثَةِ ، وَلِلابْنِ
وَالْبِنْتِ الْبَاقِي سَهْمَانِ عَلَى ثَلَاثَةِ [بَيَانُهُمَا] ^[ج] ، فَجَزْءُ سَهْمَيْهَا ثَلَاثَةُ ، وَتَصِيحٌ مِنْ بَسْعَةٍ ،
لِزَيْدٍ ثَلَاثَةُ ، وَلِلْبِنْتِ سَهْمَانِ ، وَلِلابْنِ أَرْبَعَةٌ ^[٣] .

[١] في (ب) : (بنصبيهما) .

[ب] في الأصل : مكتوبة مرتين في آخر سطر وأول الذي يليه وعلى الأولى تنطيط خفيف .

[ج] في (ب) : (ببانيها) .

[١]

مسألة الورثة		المسألة الجامعة للإرث والوصية	
		١+٣ (مثل نصيب البنت)	
أصل المسألة	٣	٤	
بنت	ع (للذكر مثل حظ الأنثيين)	١	١
ابن		٢	٢
زيد موصى له بمثل نصيب البنت أو بنصبيها		١	

[٢]

مسألة الورثة		المسألة الجامعة للإرث والوصية	
		٢+٣ (مثل نصيب الابن)	
أصل المسألة		٥	٣
بنت	ع (للذكر مثل حظ الأنثيين)	١	١
ابن		٢	٢
زيد موصى له بنصيب الابن أو بمثل نصيبه		٢	

[٣]

مسألة الرد			
			(٣×)
أصل المسألة		٣	٩
بنت	لهم الباقى بعد الوصية	(٢) لا تقسم على مساكنهم فنضرب المسألة في (٣)	٦
ابن			٤
زيد موصى له بنصيب الابن أو بمثل نصيبه	٣/١	١	٣

وإن [أجازها]^[١] أخذهما - أي : الابن أو البنت - [وصية]^[ب] زيد - دون الآخر ،
 بأن أجاز الابن وحده ، أو أجازت البنت وحدها - [ورد]^[ج] الآخر ، فالجامعة لمسألتني
 الإجازة والرد خمسة وأربعون لتبائيهما ، وكل مسألة هي جزء ستم الأخرى ، فإن أجاز
 الابن وردت البنت^[د] ، فلها عشرة ، وللابن ثمانية عشر ، ولزيد سبعة عشر^[١١] .
 وإن أجازت البنت [ورد]^[هـ] الابن ، فلها تسعة ، [وله]^[و] عشرون ، ولزيد ستة
 عشر^[٢] .

- [أ] في (ب) : (أجاز) .
 [ب] في (ب) : (وصية) .
 [ج] في (ب) : (ورد) .
 [د] نهاية الصفحة رقم (١٨٣) من المخطوطة (ب) .
 [هـ] في (ب) : (ردت) .
 [و] في (ب) : (ولابن) .

[١]

المسألة الجامعة لإجازة الابن ورد البنت	مسألة الرد	مسألة الإجازة	مسألة الرد	مسألة الإجازة	
	(٥×)	(٩×)			
٤٥	٤٥	٤٥	٩	٥	أصل المسألة
١٠	١٠	٩	٢	١	بنت
١٨	٢٠	١٨	٤	٢	ابن
له الباقي (١٧)	١٥	١٨	٣	٢	زيد موصى له بنصيب الابن أو بمنى نصيبه

[٢]

المسألة الجامعة لإجازة البنت ورد الابن	مسألة الرد	مسألة الإجازة	مسألة الرد	مسألة الإجازة	
	(٥×)	(٩×)			
٤٥	٤٥	٤٥	٩	٥	أصل المسألة
٩	١٠	٩	٢	١	بنت
٢٠	٢٠	١٨	٤	٢	ابن
له الباقي (١٦)	١٥	١٨	٣	٢	زيد موصى له بنصيب الابن أو بمنى نصيبه

مَسْأَلَةٌ [ثَانِيَةٌ] ^[١] :

لَهُ ثَلَاثُ بَنَاتٍ وَأَخٌ لِأَبَوَيْهِ أَوْ لِأَبٍ ، وَأَوْصَى لِزَيْدٍ بِمِثْلِ نَصِيبِ إِخْدَاهُنَّ ، تَصِيحٌ مِنْ أَحَدٍ عَشَرَ ؛ لِأَنَّ مَسْأَلَةَ الْوَرِثَةِ ^[٢] مِنْ تِسْعَةٍ ، لِكُلِّ بِنْتٍ سَهْمَانٍ ، وَلِلْأَخِ ثَلَاثَةٌ ، زِدْ عَلَيْهَا سَهْمَيْنِ لِزَيْدٍ كَمَاخَذَى الْبَنَاتِ ^[٣] .

وَلَوْ كَانَتِ الْبَنَاتُ أَرْبَعًا لَصَحَّتِ الْمَسْأَلَةُ مِنْ سَبْعَةٍ ؛ لِأَنَّ فَرِيضَةَ الْوَرِثَةِ أَصْلُهَا ثَلَاثَةٌ ، وَتَصِيحٌ مِنْ سِتَّةٍ ، لِكُلِّ بِنْتٍ سَهْمٌ ، وَلِلْأَخِ سَهْمَانٍ ، زِدْ [عَلَيْهَا] ^[٤] سَهْمًا لِزَيْدٍ ، يَخْصُلُ سَبْعَةٌ ^[٥] .

[١] في (ب) : (ثلاثة) .

[٢] نهاية الصفحة رقم (١٧٨) من المخطوطة الأصل .

[٣] في الأصل : (عليهما) ثم جرى على الكلمة تصحيح لتصبح (عليها) ، وفي (ب) : (عليها) .

[٤]

المسألة الجامعة للإرث والوصية	مسألة الورثة		
٢+٩ (مثل نصيب بنت)	(٣×)		
١١	٩	٣	أصل المسألة
(٦) لكل منهن (٢)	(٦)	(٢) لا تقسم عليهن فتضرب المسألة في (٣)	٣/٢ ثلاث بنات
٣	٣	١	له الباقي (ع) أخ لأبوين أو لأب
٢ (مثل نصيب بنت)			زيد موسى له بمثل نصيب إحدى البنات

[٥]

المسألة الجامعة للإرث والوصية	مسألة الورثة		
١+٦ (مثل نصيب بنت)	(٢×)		
٧	٦	٣	أصل المسألة
(٤) لكل منهن (١)	(٤)	(٢) لا تقسم عليهن فتضرب المسألة في (٢)	٣/٢ أربع بنات
٢	٢	١	له الباقي (ع) أخ لأبوين أو لأب
١ (مثل نصيب بنت)			زيد موسى له بمثل نصيب إحدى البنات

وَلَوْ كَانَتْ الْوَصِيَّةُ فِيهِمَا - أَي : فِي الصُّورَتَيْنِ - بِنَصِيبِ الْأَخِ ، أَوْ بِمِثْلِ نَصِيبِهِ ، لَصَحَّتِ الصُّورَةُ الْأُولَى مِنْ [الثَّانِي] [١] عَشَرَ ؛ لِأَنَّ [الفَرِيضَةَ] [ب] مِنْ تِسْعَةٍ ، وَسِيَّهَامُ الْأَخِ فِيهَا ثَلَاثَةٌ ، زِدْ لَزَيْدٍ ثَلَاثَةٌ عَلَى التَّسْعَةِ [١] .

[وَأَصَحَّتْ] [ج] الصُّورَةُ الثَّانِيَّةُ مِنْ ثَمَانِيَةٍ ؛ لِأَنَّ الفَرِيضَةَ مِنْ سِتَّةٍ [...] [د] ، وَنَصِيبُ الْأَخِ فِيهَا سِتُّهُمَا ، زِدْ لَزَيْدٍ [سِتِّهِمَا] [هـ] عَلَى السِّتَّةِ يَحْصُلُ ثَمَانِيَةً ، وَالْوَصِيَّةُ فِي الْكُلِّ أَقَلُّ مِنَ الثُّلُثِ فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى إِجَازَةٍ [٢] .

[١] في الأصل : (ثنا) ثم جرى على الكلمة تصحيح نصيح (ثني) .

[ب] في (ب) : (فريضة الورثة) .

[ج] في (ب) : (صحت) .

[د] في (ب) : زيادة (عشر للزوجة) ، ولا توجد في الأصل .

[هـ] في (ب) : (سهمان) .

[١]

مسألة الورثة		المسألة الجامعة للآب والوصية
	(3x)	3+9 (مثل نصيب الأخ)
أصل المسألة	3	12
ثلاث بنات	3/2 (2) لا تقسم عليهن فنضرب المسألة في (3)	(6) لكل منهن (2)
أخ لأبوين أو لأب	1 له الباقي (ع)	3
زيد موصى له بنصيب الأخ أو بمثل نصيبه		3 (مثل نصيب الأخ)

[٢]

مسألة الورثة		المسألة الجامعة للآب والوصية
	(2x)	2+6 (مثل نصيب الأخ)
أصل المسألة	3	8
أربع بنات	3/2 (2) لا تقسم عليهن فنضرب المسألة في (2)	(4) لكل منهن (1)
أخ لأبوين أو لأب	1 له الباقي (ع)	2
زيد موصى له بنصيب الأخ أو بمثل نصيبه		2 (مثل نصيب الأخ)

مَسْأَلَةٌ [ثَالِثَةٌ] (١) :

لَهُ زَوْجَةٌ وَأَبْنَانِ ، وَأَوْصَى لِزَيْدٍ [بِمِثْلِ نَصِيبِ] (ب) الزَّوْجَةِ ، أَصْلُ فَرِيضَةِ الْوَرَثَةِ ثَمَانِيَّةً ، وَتَصِيحٌ مِنْ سِتَّةِ عَشَرَ ، لِلزَّوْجَةِ مِنْهَا سَهْمَانِ ، وَلِكُلِّ ابْنٍ سَبْعَةٌ ، زِدْ عَلَى الْفَرِيضَةِ لِزَيْدٍ سَهْمَيْنِ - كَنَصِيبِ الزَّوْجَةِ - تَصِيحٌ مِنْ ثَمَانِيَّةِ عَشَرَ ، لِزَيْدٍ مِنْهَا سَهْمَانِ هُمَا تُسَعُ الْمَالِ (١) .

وَإِنْ أَوْصَى لَهُ بِنَصِيبِ [أَحَدِ] (ج) الْإِبْنَيْنِ صَحَّتْ مِنْ ثَلَاثَةِ وَعِشْرِينَ ؛ لِأَنَّ نَصِيبَ الْإِبْنِ سَبْعَةٌ ، زِدْ لِزَيْدٍ عَلَى الْفَرِيضَةِ سَبْعَةَ كَنَصِيبِ الْإِبْنِ ، وَلَا تَقْتَرُ إِلَى إِجَازَةِ (٢) .

[أ] في (ب) : (رابعة) .

[ب] في (ب) : (نصيب) .

[ج] في (ب) : (أحد) .

[١]

المسألة الجامعة للإرث والوصية	مسألة الورثة			
٢+١٦ (مثل نصيب الزوجة)		(٢×)		
١٨	١٦	١٦	٨	أصل المسألة
٢	٢	٢	١	٨/١ زوجة
٧	٧	١٤	(٧) لا تقسم عليهما	ابن
٧	٧		فتضرب المسألة في (٢)	ابن
٢ (مثل نصيب الزوجة)	زيد موسى له بمثل نصيب الزوجة			

[٢]

المسألة الجامعة للإرث والوصية	مسألة الورثة			
٧+١٦ (مثل نصيب ابن)		(٢×)		
٢٣	١٦	١٦	٨	أصل المسألة
٢	٢	٢	١	٨/١ زوجة
٧	٧	١٤	(٧) لا تقسم عليهما فتضرب	ابن
٧	٧		المسألة في (٢)	ابن
٧ (مثل نصيب ابن)	زيد موسى له بنصيب أحد الابنين			

مَسْأَلَةٌ [رَابِعَةٌ] [١] :

لَهُ زَوْجَةٌ وَأُمٌّ وَعَمٌّ [ب] ، وَأَوْصَى لِزَيْدٍ بِنَصِيبِ الزَّوْجَةِ ، فَالْفَرِيضَةُ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ ، لِلزَّوْجَةِ ثَلَاثَةٌ ، وَلِلْأُمِّ أَرْبَعَةٌ ، وَلِلْعَمِّ خَمْسَةٌ . زِدْ عَلَيْهَا لِزَيْدٍ ثَلَاثَةَ كَنْصِيبِ الزَّوْجَةِ تَصِحُّ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ ، وَالْوَصِيَّةُ بِالْخُمْسِ [١] .

وَإِنْ أَوْصَى لَهُ بِنَصِيبِ الْأُمِّ صَحَّتْ مِنْ سِتَّةِ عَشَرَ ؛ لِأَنَّكَ تَزِيدُ عَلَى الْفَرِيضَةِ أَرْبَعَةَ كَنْصِيبِ الْأُمِّ [٢] .

[وَإِنْ] [ج] أَوْصَى لَهُ بِنَصِيبِ الْعَمِّ صَحَّتْ مِنْ سَبْعَةِ عَشَرَ ، لِزَيْدٍ مِنْهَا خَمْسَةٌ كَنْصِيبِ الْعَمِّ ، وَلَا تَقْتَرِكُ كُلُّهَا إِلَى إِجَازَةٍ ؛ لِأَنَّهَا أَقَلُّ مِنَ الثَّلَاثِ [٣] .

[أ] في (ب) : (خامسة) .

[ب] نهاية الصفحة رقم (١٨١) من المخطوطة (ب) .

[ج] في (ب) : (أ) .

[١]

الممسالة الجامعة للإرث والوصية	مسألة الورثة		
٣+١٢ (مثل نصيب الزوجة)			
١٥	١٢		أصل المسألة
٣	٣	٤/١	زوجة
٤	٤	٣/١	أم
٥	٥	له الباقي (ع)	عم
٣ (مثل نصيب الزوجة)			زيد موسى له نصيب الزوجة

[٢]

الممسالة الجامعة للإرث والوصية	مسألة الورثة		
٤+١٢ (مثل نصيب الأم)			
١٦	١٢		أصل المسألة
٣	٣	٤/١	زوجة
٤	٤	٣/١	أم
٥	٥	له الباقي (ع)	عم
٤ (مثل نصيب الأم)			زيد موسى له نصيب الأم

[٣]

الممسالة الجامعة للإرث والوصية	مسألة الورثة		
٥+١٢ (مثل نصيب العم)			
١٧	١٢		أصل المسألة
٣	٣	٤/١	زوجة
٤	٤	٣/١	أم
٥	٥	له الباقي (ع)	عم
٥ (مثل نصيب العم)			زيد موسى له نصيب العم

وَأِنْ أَوْصَى فِيهَا لِزَيْدٍ بِنَصِيبِ الزَّوْجَةِ ، وَلِعَمْرٍو بِنَصِيبِ الْأُمِّ ، وَزِدْتَ عَلَيْهَا ثَلَاثَةَ لَزَيْدٍ ، وَأَرْبَعَةَ لِعَمْرٍو ، صَحَّتْ مِنْ تِسْعَةٍ/ [١١] عَشْرَ ، لِزَيْدٍ ثَلَاثَةَ كَنَصِيبِ الزَّوْجَةِ ، وَلِعَمْرٍو أَرْبَعَةَ كَنَصِيبِ الْأُمِّ ، وَاحْتَاجَتْ إِلَى الْإِجَازَةِ ؛ لِأَنَّ مَجْمُوعَ الْوَصِيَّتَيْنِ - سَبْعَةٌ - أَكْثَرُ مِنَ الثَّلَاثِ [١١] .

فَإِنْ رَدُّوا - أَي : الْوَرِثَةُ - الْوَصِيَّتَيْنِ صَحَّتْ مِنْ مِئَةٍ وَسِتَّةٍ وَعِشْرِينَ ؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا ثَلَاثَةٌ ، سَهَمٌ عَلَى سِيهَامِ الْوَصَايَا سَبْعَةٌ [تَبَايُنُهَا] [ب] ، وَسَهْمَانِ عَلَى اثْنَيْ عَشَرَ مَسْأَلَةً الْوَرِثَةَ يُؤْفِقَانِهَا بِالنَّصْفِ ، تَرْجِعُ إِلَى نَصْفِهَا سِتَّةٌ ، [اضْرِبْنَاهَا] [ج] فِي السَّبْعَةِ لِتَبَايُنِهِمَا ، وَالْحَاصِلُ - [وَهُوَ] [د] اثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ - فِي أَصْلِهَا ثَلَاثَةٌ ، تَبْلُغُ مَا ذَكَرْنَاهُ ، لِزَيْدٍ وَعَمْرٍو الثَّلَاثُ - وَهُوَ اثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ - بَيْنَهُمَا أَسْبَاعاً ، لِزَيْدٍ ثَلَاثَةٌ [أَسْبَاعِهِ] [هـ] [ثَمَانِيَةَ عَشَرَ ، وَلِعَمْرٍو أَرْبَعَةٌ [أَسْبَاعِهِ] [د] أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ ، وَلِلْوَرِثَةِ الثَّلَاثَانَ [١٢] .

[١] نهاية الصفحة رقم (١٧٩) من المخطوطة الأصل .

[ب] في (ب) : (بيتها) .

[ج] في (ب) : (اضرها) .

[د] سقطت من (ب) .

[هـ] في (ب) : (اسباعها) .

[د] في (ب) : (اسباعها) .

[١٢] في الأصل : كتبت في الهش ، وكتب معها (صح) إشارة إلى صحتها ، وأنها من أصل المخطوطة .

[١]

مسألة الورثة	المسألة الجامعة للإرث والوصية
	٣+١٢ (مطل نصيب الزوجة) + ٤ (مطل نصيب الأم)
أصل المسألة	١٢
زوجة	٣
أم	٤
عم	٥
زيد موسى له بنصيب الزوجة	٣ (مطل نصيب الزوجة)
عمرو موسى له بنصيب الأم	٤ (مطل نصيب الأم)

[٢]

مسألة الرد			
أصل المسألة	٣	(٧×٦×)	١٢٦
زوجة	لهم الباقي	(٢) لا تقسم على مسائلهم فنضرب المسألة في	٢١
أم	بعده	(٦)	٢٨
عم	الوصايا		٣٥
زيد موسى له بنصيب الزوجة	٣/١	(١) لا تقسم عليهما على نسبة وصيتيهما	١٨
عمرو موسى له بنصيب الأم		فنضرب المسألة في (٧)	٢٤

وإن أوصى فيها لزيد بنصيب الزوجة ، ولعمرو بنصيب الأم ، ولخالد بنصيب العم ، فالوصية بنصف المال ؛ لأنه أوصى لهم بمثل أنصياء جميع الورثة ، وقبوق [النصف المثل]^[١] ، فزد على مسألة الورثة مثلها اثني عشر ، فالإجازة من أربعة وعشرين ، لزيد ثلاثة كالزوجة ، ولعمرو أربعة كالأم ، ولخالد خمسة* [ب] كالعم^[١] .
والرّد من ستة وثلاثين ، للوصايا الثلث اثنا عشر على حكمها ، وللورثة الباقي^[٢] .

[١] ما أثبتته من الأصل ، ومثله يهات في : (ب) .

[ب] نهاية الصفحة رقم (١٨٥) من المخطوطة (ب) .

[١]

ممسالة الورثة	الممسالة الجامعة للإرث والوصية
	١٢+٣(مثل نصيب الزوجة) + ٤(مثل نصيب الأم) + ٥(مثل نصيب العم)
أصل المسألة	١٢
زوجة	٣
أم	٤
عم	٥
زيد موصى له بنصيب الزوجة	٣ (مثل نصيب الزوجة)
عمرو موصى له بنصيب الأم	٤ (مثل نصيب الأم)
خالد موصى له بنصيب العم	٥ (مثل نصيب العم)

[٢]

مسألة الرّد	
	(١٢×)
أصل المسألة	٣٦
زوجة	٦
أم	٨
عم	١٠
زيد موصى له بنصيب الزوجة	٣
عمرو موصى له بنصيب الأم	٤
خالد موصى له بنصيب العم	٥

وَالْجَامِعَةُ لِمَسْأَلَتِي الْإِجَازَةَ وَالرَّدَّ اثْنَانِ وَسِتْعُونَ لِتَوَافُقِهِمَا بِنِصْفِ السُّدُسِ ، وَجُزْءُ سِتْهُم مَسْأَلَةَ الْإِجَازَةِ ثَلَاثَةٌ ، وَجُزْءُ سِتْهُم مَسْأَلَةَ الرَّدِّ سِتْهُمَا [١١] .

مَسْأَلَةٌ [خَامِسَةٌ] [١١] : لَهُ اثْنَانِ ، وَأَوْصَى لِزَيْدٍ بِمِثْلِ نَصِيبِ أَحَدِهِمَا ، وَلِعَمْرُو بِمِثْلِ نَصِيبِ الْآخَرِ ، فَكَأَنَّهُ أَوْصَى لَهُمَا بِالنِّصْفِ ، لِكُلِّ مِنْهُمَا الرَّبْعُ كَالِابْنَيْنِ ، فَالْإِجَازَةُ مِنْ أَرْبَعَةٍ ، [لِكُلِّ] [ب] مِنْ [الابْنَيْنِ] [ج] وَزَيْدٌ وَعَمْرُو سِتْهُم [١٢] . وَالرَّدُّ مِنْ سِتَّةٍ ، لِزَيْدٍ وَعَمْرُو الثَّلَاثُ سِتْهُمَا ، [لِكُلِّ مِنْهُمَا سُدُسُ الْمَالِ] [سِتْهُم] [د] ، وَلِكُلِّ ابْنٍ سِتْهُمَا [١٣] [هـ] .

[أ] في (ب) : (مسألة) .

[ب] في (ب) : (كل) .

[ج] في (ب) : (الابنين) .

[د] في الأصل : كتبت في الهامش ، وكتب معها (صح) إشارة إلى صحتها ، وأنها من أصل المخطوطة .

[هـ] سقطت من : (ب) .

[١١]

مسألة الرد	مسألة الإجازة	مسألة الرد	مسألة الإجازة	
(٢×)	(٣×)			أصل المسألة
٧٢	٧٢	٣٦	٢٤	زوجة
١٢	٩	٦	٣	أم
١٦	١٢	٨	٤	عم
٢٠	١٥	١٠	٥	زيد موصى له بنصيب الزوجة
٦	٩	٣	٣	عمرو موصى له بنصيب الأم
٨	١٢	٤	٤	خالد موصى له بنصيب العم
١٠	١٥	٥	٥	

[٢]

المسألة الجامعة للإرث والوصية	مسألة الورثة		
١+٢ (مثل نصيب ابن) + ١ (مثل نصيب الآخر)			أصل المسألة
٤	٢		ابنان
(٢) لكل ابن (١)	(٢) لكل ابن (١)	ع	زيد موصى له بمثل نصيب أحدهما
١ (مثل نصيب ابن)			عمرو موصى له بمثل نصيب الآخر
١ (مثل نصيب الآخر)			

[٣]

مسألة الرد			
(٢×)			أصل المسألة
٦		٣	ابنان
(٤) لكل ابن (٢)		٢	زيد موصى له بمثل نصيب أحدهما
(٢) لكل منهما (١)	(١) لا تقسم عليهما على نسبية وصيتهما	٣/١	عمرو موصى له بمثل نصيب الآخر
	فتضرب المسألة في (٢)		

وإن أجازَ الابنانَ لِزَيْدٍ وَحَدَهُ ، فَالرُّدُّ وَالْإِجَازَةُ - مَسْأَلَتُهُمَا الْجَامِعَةُ - [تَصِحُّ] ^[١] مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ ، لِزَيْدٍ الرَّبْعُ ثَلَاثَةٌ ؛ لِأَن وَصِيَّتَهُ لَا تَزِيدُ فِي حَالِ الْإِجَازَةِ عَلَى الرَّبْعِ ، وَلِعَمْرٍو السُّدُسُ سَهْمَانِ [هُمَا حِصَّتُهُ] ^[ب] مِنَ الثَّلَاثِ ، وَالْبَاقِي سَبْعَةٌ لِلْإِثْنَيْنِ لَا تَصِحُّ عَلَيْهِمَا ، فَاضْرِبِ الْإِثْنَيْنِ عَشَرَ فِي اثْنَيْنِ/ [ج] تَصِحُّ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ ، [فَاضْرِبِ] ^[د] الْإِثْنَيْنِ فِي كُلِّ نَصِيبٍ يَحْصُلُ لِكُلِّ ابْنٍ سَبْعَةٌ ، وَلِزَيْدٍ سِتَّةٌ ، وَلِعَمْرٍو أَرْبَعَةٌ ^[١١] .

هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ فِي الشَّرْحِ [الصَّغِيرِ] ^[هـ] وَالرُّوَضَةِ ^[٢] ، وَهُوَ أَصَحُّ الْوَجْهَيْنِ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ ^[٣] أَيْضًا ، وَبِهِ قَالَ أَبُو يَوْسُفَ ^[٤] .

[أ] في (ب) : (لها تصح) .

[ب] في (ب) : (لها حصته) .

[ج] نهاية الصفحة رقم (١٨٠) من المطبوعة الأصل .

[د] في (ب) : (واضرب) .

[هـ] في الأصل : كتبت في الهامش ، وكتب معها (صح) إشارة إلى صحتها ، وأنها من أصل المخطوطة ، وسقطت من : (ب) .

[١]

المسألة الجامعة لإجازة زيد ورد عمرو		مسألة الرد	مسألة الإجازة	مسألة الرد	مسألة الإجازة	
(٢×)		(٢×)	(٣×)			
٢٤	١٢	١٢	١٢	٦	٤	أصل المسألة
(٧)	لهما الباقي بعد الوصايا (٧) لا تقسم عليهما فنضرب المسألة في (٢)	٤	٣	٢	١	ابن ابن
٦	٣	٢	٣	١	١	زيد موسى له بمثل نصيب أحدهما
٤	٢	٢	٣	١	١	عمرو موسى له بمثل نصيب الآخر

[٢] العزيز شرح الوجيز : (١٤٤/٧) ، روضة الطالبين : (١٩٤/٥) .

[٣] المغني : (٤٢٨/٨) .

[٤] المبسوط : (٥/٢٩) .

وَقِيلَ لِعَمْرٍو السُّدُسُ ، وَالْبَاقِي بَيْنَ زَيْدٍ وَالْإِبْتِنِينَ عَلَى ثَلَاثَةٍ ، وَتَصِيحُ مِنْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ ، لِعَمْرٍو ثَلَاثَةٌ ، وَلِزَيْدٍ وَكُلِّ ابْنِ خَمْسَةَ ، يَحْصُلُ لِزَيْدٍ مِثْلُ نَصِيبِ أَحَدِ الْإِبْتِنِينَ ^[١] ، وَهَذَا هُوَ الْوَجْهُ الضَّعِيفُ ^[٢] عِنْدَنَا وَعِنْدَ الْحَنَابِلَةِ ، وَإِلَى تَرْجِيحِ هَذَا الْوَجْهِ يَمِيلُ كَلَامُ الْخُبْرِيِّ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - حَيْثُ نَسَبَهُ لِلْجُمْهُورِ ^[٣] ، وَرَدَّهُ ابْنُ سُرَيْجٍ ^[٤] - بِالنَّجِيمِ - وَأَبُو يُونُسَ ^[٥] [وَقَالَ] ^[٦] : عَلَى مَذْهَبِنَا لَا يَلْزَمُ الْإِبْتِنِينَ أَنْ [يَزِيدًا] ^[ب] الَّذِي أَجَازَ لَهُ عَلَى مَا كَانَ [نَصِيبُهُ] ^[ج] لَوْ [أَجَازًا] ^[د] الْوَصِيَّتَيْنِ ، فَيَكُونُ لَهُ الرَّبْعُ فَقَطْ ^[٦] .

[أ] في (ب) : (وقال) .
 [ب] في (ب) : (يزيد) .
 [ج] في (ب) : (بصيه) .
 [د] في (ب) : (أجاز) .

[١]

المسألة الجامعة لإجازة زيد ورد عمرو			مسألة الرد	مسألة الإجازة	مسألة الرد	مسألة الإجازة	
(٢+)	(٣×)		(٢×)	(٣×)			
١٨	١٨	٣٦	١٢	١٢	٦	٤	أصل المسألة
٥	١٥	٣٠	٤	٣	٢	١	ابن
٥			٤	٣	٢	١	ابن
٥			٢	٣	١	١	زيد موسى له يمثل نصيب لدهما
٣	٣	٦	٢	٣	١	١	عمرو موسى له يمثل نصيب الآخر

[٢] العزیز شرح الوجیز : (١٤٤/٧) .

[٣] التلخیص : (٦٢٤/٢، ٦٢٦) .

[٤] هو أبو العباس ، أحمد بن عمر بن سريج ، البغدادي ، فقيه الشافعية في عصره ، ولد سنة ٢٤٩ هـ ، عرض عليه منصب قاضي القضاة فامتنع ، نصر المذهب الشافعي ونشره في الأفاق . توفي رحمه الله تعالى سنة ٣٠٦ هـ . من تصانيفه : " الأقسام والخصال " في فروع الفقه الشافعي ، و " الودائع لمنصوص الشرائع " (١) .

[٥] التلخیص : (٦٢٦/٢) .

[٦] وللآخر السدس ، وتصح من أربعة وعشرين (٢) .

(١) البدلية والنهية : (١٥٣/١١) ، الفهرست : (٣٥٧) ، تاريخ بغداد : (٤٣/٥ - ٤٦) ، وفيات الأعيان : (١٦١/١ - ١٦٧) .
 (٢) التلخیص : (٦٢٦/٢) .

فَصَلَ : فيما إذا أوصى* [١١] [بمَثَلِ نَصِيبِ وَاِثٍ] [ب] [غَيْرِ مَوْجُودٍ ، أَوْ مَوْجُودٍ لَا نَصِيبَ لَهُ لِكَوْنِهِ مَخْجُوبًا يَوْصَفُ ، أَوْ بِشَخْصٍ ، أَوْ أَوْصَى بِنَصِيبِ وَاِثٍ] [ج] [مِنْهُمْ] [د] غَيْرِ مُعَيَّنٍ أَوْ مَخْهُولٍ

مَسْأَلَةٌ أُولَى :

أَوْصَى لِزَيْدٍ [بِمَثَلِ نَصِيبِ] [هـ] ابْنِهِ - أَوْ أَحَدٍ [بِتَبِيهِ] [د] - وَلَيْسَ لَهُ ابْنٌ ، فَالْوَصِيَّةُ بَاطِلَةٌ [١١] عِنْدَنَا وَعِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ وَالْحَنَفِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ ؛ لِأَنَّهُ شَبَّهَهُ بِمَعْدُومٍ .

[مَسْأَلَةٌ] [لَنَا] ثَانِيَةٌ :

إِنْ أَوْصَى لِزَيْدٍ بِمَثَلِ نَصِيبٍ مَنْ لَا نَصِيبَ لَهُ ، كَمَا إِذَا أَوْصَى بِمَثَلِ نَصِيبِ ابْنِهِ ، وَهُوَ مَيِّمٌ لَا يَرِثُ لِكَوْنِهِ رَقِيقًا ، أَوْ مُخَالِفًا فِي الدِّينِ ، أَوْ بِنَصِيبِ أَخِيهِ ، وَهُوَ مَخْجُوبٌ عَنِ مِيرَاثِهِ بِإِثْبَاتِهِ وَإِنْ نَزَلَ ، أَوْ بِأَبٍ ، فَلا شَيْءَ لِلْمَوْصَى لَهُ ، وَوَصِيَّتُهُ بَاطِلَةٌ ؛ لِأَنَّهُ شَبَّهَهُ بِمَنْ لَا نَصِيبَ لَهُ ، [فَمِثْلُهُ] [س] لا شَيْءَ لَهُ ، وَلَمْ أَرِ فِيهِ خِلَافًا [١٢] .

[مَسْأَلَةٌ] [لَنَا] ثَالِثَةٌ :

[وَلَوْ] [ص] قَالَ : أَوْصَيْتُ لَهُ بِنَصِيبِ أَحَدٍ وَرَثَتِي ، وَلَمْ يُعَيِّنْهُ ، [فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ خَاصٌ : بِأَنْ كَانَ [...] [ض] مَعْدُومًا ، أَوْ مَمْنُوعًا لِرِيقٍ أَوْ غَيْرِهِ ، فَالْوَصِيَّةُ بَاطِلَةٌ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ شَبَّهَهُ بِمَعْدُومٍ ، أَوْ بِمَخْجُوبٍ] [ط] ، [وَإِنْ كَانَ] [ظ] لَهُ وَرَثَةٌ [...] [ع] ، فَلِزَيْدٍ

[١] نهاية الصفحة رقم (١٨٦) من المخطوطة (ب) .

[ب] ما بين القوسين أثبتته من الأصل ، ومثله بياض في : (ب) .

[ج] في الأصل : مكتوبة مرتين على هامشي الصفحة ومعها (صح) إشارة إلى صحتها ولها من أصل المخطوطة .

[د] في (ب) : (مبهم) .

[هـ] في (ب) : (نصيب) .

[و] في الأصل : كتبت في الهامش ، وكتب معها (صح) إشارة إلى صحتها ، ولها من أصل المخطوطة ، وسقطت من : (ب) .

[ز] في (ب) : (رسالة) .

[ح] في (ب) : (مئل) .

[ث] في (ب) : (رسالة) .

[ص] في (ب) : (نو) .

[ض] في الأصل : توجد كلمة (ممنوعاً) وعليها تشطيب خفيف .

[ط] سقطت من : (ب) .

[ظ] في (ب) : (وكان) .

[ع] في (ب) : زيادة (مختلفين) .

[١] العزيز شرح الوجيز : (١٤٠/٧) ، المغني : (٤٣٠/٨) ، العذب الفائض : (٢٥٥/٢) .

[٢] العزيز شرح الوجيز : (١٤٠/٧) ، المغني : (٤٣٠/٨) ، العذب الفائض : (٢٥٥،٢٥٠/٢) .

مِثْلُ نَصِيبِ أَقْلِهِمْ نَصِيباً^[١] ؛ لَأَنَّهُ الْمُحَقَّقُ ، وَمَا زَادَ عَلَيْهِ مَشْكُوكٌ [فِيهِ]^[٢] ، وَالْوَصِيَّةُ تَبْرَعٌ [فَيَنْزِلُ]^[ب] عَلَى الْيَقِينِ ، فَزِدْ عَلَى مَسْأَلَةِ الْوَرِثَةِ مِثْلَ نَصِيبِ أَقْلِهِمْ يَحْصُلُ التَّصْحِيحُ ، وَالْمَزِيدُ هُوَ الْوَصِيَّةُ . فَلَوْ خَلْفَ بِنْتًا وَأُمًّا وَأَخًا لِأَبٍ ، كَانَ لِزَيْدٍ سَهْمٌ مِنْ سَبْعَةٍ ؛ لِأَنَّ فَرِيضَةَ الْوَرِثَةِ مِنْ سِتَّةٍ ، لِلْبِنْتِ ثَلَاثَةٌ ، وَلِلْأُمِّ سَهْمٌ ، وَلِلْأَخِ سَهْمَانِ ، فَأَقْلُ^[ج] الْأَنْصِيَاءِ نَصِيبُ الْأُمِّ سَهْمٌ ، زِدْ عَلَى الْفَرِيضَةِ سَهْمًا مِثْلَهُ لِزَيْدٍ ، تَبْلُغُ سَبْعَةً^[٢] .

مَسْأَلَةٌ رَابِعَةٌ :

وَإِنْ تَرَكَ أُمَّ وَأَخْتًا شَقِيقَةً وَثَلَاثَةَ إِخْوَةٍ لِأُمِّ ، صَحَّتْ الْمَسْأَلَةُ مِنْ عِشْرِينَ ؛ لِأَنَّ فَرِيضَةَ الْوَرِثَةِ مِنْ ثَمَانِيَّةٍ عَشْرٍ ، لِلْأُمِّ ثَلَاثَةٌ ، وَلِلشَّقِيقَةِ سَبْعَةٌ ، وَلِكُلِّ أَخٍ سَهْمَانِ ، زِدْ عَلَيْهَا مِثْلَهُمَا - سَهْمَيْنِ - لِزَيْدٍ ؛ لِأَنَّهُمَا أَقْلُ أَنْصِيَاءِ الْوَرِثَةِ تَبْلُغُ عِشْرِينَ ، وَالْوَصِيَّةُ [٣]...^[د] بِالْعَشْرِ ؛ لِأَنَّهَا سَهْمَانِ مِنْ عِشْرِينَ^[٣] .

[١] سقطت من : (ب) .

[ب] هي (ب) : (فتزل) .

[ج] نهاية الصفحة رقم (١٨١) من المخطوطة الأصل .

[د] هي (ب) : ربعة (حقة) .

[١] عند الأئمة الثلاث - الشافعي وأبو حنيفة وأحمد -^(١) ، أما الإمام مالك فيعطيه كواحد من عدد رؤوسهم ، فيقسم المال على عدد رؤوسهم - ذكورا كانوا أو إناثا أو مجتمعين - وبغير تفاضل بينهم ، ويُعطى الموصى له حصة واحد منهم ، وما بقي فيقسم بينهم على قدر فروضهم ، للذكر مثل حظ الأنثيين^(٢) .

[٢]

مسألة الورثة	المسألة الجامعة للإرث والوصية
	١+٦ (أقل أنصبا الورثة)
أصل المسألة	٧
بنت	٣
أم	١
أخ لأب	٢
زيد موصى له بنصيب أحد الورثة	١ (مثل أقل أنصبا الورثة - الأم -)

[٣]

مسألة الورثة	المسألة الجامعة للإرث والوصية
	٢+١٨ (أقل أنصبا الورثة)
أصل المسألة	٢٠
أم	٣
أخت ش	٩
ثلاثة إخوة لأم	(٦) لكل منهم (٢)
زيد موصى له بنصيب أحد الورثة	٢ (مثل أقل أنصبا الورثة - الأخ لأم -)

(١) المغني : (٤٢٦/٨) ، اللخب للفتاوى : (٢٥٢/٢) .

(٢) المدونة : (٣٧٦/٤) ، مواهب الجليل : (٥٤٨/٨) .

مَسْأَلَةٌ * [١] خَامِسَةٌ :

أَوْصَى بِنَصِيبٍ مِنْ مَالِهِ أَوْ سَهْمٍ أَوْ جُزْءٍ أَوْ حَظٍّ أَوْ قِسْطٍ أَوْ شَيْءٍ أَوْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ مِنْ الْمَالِ [أ] أَوْ مِنْ مَالِهِ فَهُوَ مَجْهُولٌ [ب] ؛ يُرْجَعُ فِي تَفْسِيرِهِ إِلَى الْوَرْتَةِ ، وَيَقْبَلُ تَفْسِيرُهُمْ وَلَوْ بِأَقْلٍ مَا يَتَمَوَّلُ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ تَقَعُ عَلَى الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ ، فَإِنْ ادَّعَى الْمَوْصِي لَهُ أَنْ الْمَوْصِي أَرَادَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ وَأَنْكَرَ الْوَارِثُ [وَأَجِدُ أَنَّ الْوَارِثُ أَوْ مُتَعَدِّدًا] [ج] ؛ قَالَ الْأَكْثَرُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا ، مِنْهُمْ الْأَسْتَاذُ أَبُو مَنْصُورٍ وَالْحَنَاطِيُّ [١] وَالْمَسْعُودِيُّ [٢] ؛ يَحْتَلِفُ الْوَارِثُ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ إِرَادَةَ الزِّيَادَةِ . وَحَكَى الْبَغْوِيُّ [٣] وَجْهًا أَنَّهُ لَا يَتَعَرَّضُ [لِلزِّيَادَةِ] [د] ، بَلْ يَحْتَلِفُ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ اسْتِحْقَاقَ الزِّيَادَةِ ، [هَكَذَا] [٤] حَكَى الْمَسْأَلَةُ الرَّافِعِيُّ وَالنَّوَوِيُّ فِي الشَّرْحِ [٥] وَالرُّوضَةُ [٥] ، وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

[أ] نهاية الصفحة رقم (١٨٧) من المخطوطة (ب) .

[ب] في الأصل : كتبت في الهامش ، وكتب معها (صح) إشارة إلى صحتها ، وأنها من أصل المخطوطة .

[ج] في الأصل : كتبت في الهامش ، وكتب معها (صح) إشارة إلى صحتها ، وأنها من أصل المخطوطة .

[د] في (ب) : (للزيادة) .

[هـ] في (ب) : (هذا) .

[١] هو أبو عبد الله ، الحسين بن محمد بن الحسن الطبري الشافعي ، ويعرف بالحناطي نسبة إلى بيع الحنطة ، فقيه ، قدم بغداد وحدث بها ، كان صاحب عجائب ، توفي فيما يظهر بعد ٤٠٠ هـ بقليل ، أو قبلها بقليل ، والأول أظهر . من آثاره : " الكفاية " في الفروق ، و " الفتاوي " (١) .

[٢] هو أبو عبد الله محمد بن عبد الملك بن المسعود بن أحمد المرزوي المعروف بالمسعودي كان عالما فاضلا حسن السيرة صاحب أبي بكر الثقال المرزوي وتفقه عليه ، قال ابن السمعاني كان إماما مبرزاً عالماً زاهدا ورعا حسن السيرة شرح مختصر المزني فأحسن فيه توفي بمرور سنة نيف وعشرين وأربع مئة (٢) .

[٣] في التهذيب : (٦٩/٥) .

[٤] العزيز شرح الوجيز : (١٤٥/٧ - ١٤٦) .

[٥] روضة الطالبين : (١٩٥/٥) .

(١) الأنساب : (٢٧٥/٢) ، معجم المؤلفين : (٦٣٦/١) ، تاريخ بغداد : (١٠٣/٨ - ١٠٤) ، طبقات الشافعية للأسنوي : (١٩٣/١ - ١٩٤) .

(٢) طبقات الشافعية لابن شهبة : (٢١٦/١) ، طبقات الشافعية للأسنوي : (٢٠٥/٢) ، معجم المؤلفين : (٤٦٦/٣) .

وَقَالَ عَلِيٌّ^[١١] وَأَبْنُ مَسْعُودٍ^[١٢] : إِذَا أَوْصَى بِسَهْمٍ مِنْ مَالِهِ يُعْطَى السُّدُسُ^[١٣] ، وَبِهِ قَالَ جَمَاعَةٌ ، وَأَحْمَدٌ فِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ عَنْهُ ، وَهُوَ الْمُفْتَى بِهِ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ^[١٤] ، فَإِنْ اسْتَعْرَقَتْ الْفُرُوضُ [...] ^[١٥] ، أَوْ [كَانَ] الْوَرَثَةُ عُسْبَةً ، أُعِيلَتْ [...] ^[١٦] بِالسُّدُسِ ، وَإِنْ عَالَتْ الْفُرُوضُ زَيْدٌ فِي عَوْلِهَا لِقَوْلِ إِيَّاسِ بْنِ مُعَاوِيَةَ^[١٥] وَالْجَاحِظِ^[١٦] وَغَيْرَهُمَا : أَنَّ السَّهْمَ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ عِبَارَةٌ عَنِ السُّدُسِ^[١٧] .

[١١] في (ب) : زيادة (المع) .

[١٢] في (ب) : (مكت) .

[١٣] في (ب) : زيادة (المسألة) .

[١] هو أبو الحسن ، علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف الهاشمي القرشي ، أمير المؤمنين ، ولد قبل الهجرة بثلاث وعشرين سنة ، أول الناس إسلاماً بعد خديجة ، رابع الخلفاء الراشدين ، وأحد العشرة المبشرين بالجنة ، من أكابر الخطباء والعلماء بالقضاء ، استشهد رضي الله عنه عام ٤٠ هـ^(١) .

[٢] هو أبو عبد الرحمن ، عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي ، أحد كبار الصحابة ، أول من جهر بقرأة القرآن بمكة ، شهد بدرًا والمشاهد بعدها ، ولازم النبي (، وكان صاحب نعليه ، من نبلاء الفقهاء والمقرئين ، حفظ من في رسول الله (سبعين سورة) ، توفي رضي الله تعالى عنه سنة ٣٢ هـ^(٢) .

[٣] التلخيص : (٥٩١/٢) .

[٤] العذب الفائض : (٢٥٧/٢) ، الإنصاف : (٢٦٣/٧-٢٦٥) ، العزيز شرح الوجيز : (١٤٥/٧-١٤٦) .

[٥] هو أبو وائلة ، إياس بن معاوية بن قرّة المزني اللثمي ، ولد سنة ٤٦ هـ ، يضرب المثل بذكائه وفطنته ، ولي قضاء البصرة في خلافة عمر بن عبد العزيز ، قال الجاحظ : إياس من مفاخر مضر . كان صادق الحدس ، عجيب الفراسة ، ملهماً ، وجيهاً عند الخلفاء ، توفي بواسط سنة ١٢٢ هـ^(٣) .

[٦] هو أبو عثمان ، عمرو بن بحر بن محبوب الجاحظ البصري ، إليه تنسب الفرقة الجاحظية من المعتزلة كان بحراً من بحور العلم رأساً في الكلام والاعتزال ، عاش في أيام المعتصم والمتوكل ، قال الذهبي فيه : (كان ماجناً قليل الدين) ، توفي سنة ٢٥٥ هـ . من مؤلفاته : كتاب " الحيوان " ، و " البيان والتبيين " ^(٤) .

[٧] التلخيص : (٥٩١/٢) ، العذب الفائض : (٢٥٧/٢) ، المغني : (٤٢٣/٨ - ٤٢٤) .

(١) أسد الغابة : (٢٨٢/٣ - ٣٠٥) ، الإصابة : (٤٦٤/٤ - ٤٦٨) ، عيون المعارف وقلوب أخبار الخلائف : القضاعي ، أبو عبد الله ، محمد بن سلامة بن جعفر بن علي ، ت ٤٥٤ هـ - ١٠٦٢ م . تحقيق د. عبد الرحيم علي . دار الينابيع - عمان ، طبعة سنة ١٩٩٧ م : (١٤٥) ، تهذيب التهذيب : (١٦٩/٣ - ١٧١) .

(٢) تقريب التهذيب : (٢٦٥) ، أسد الغابة : (٧٤/٣ - ٧٨) ، الإصابة : (١٩٨/٤ - ٢٠١) ، تهذيب التهذيب : (٤٣١/٢ - ٤٣٢) .

(٣) أخبار القضاة : وكيع ، محمد بن خلف بن حبان ، ت ٣٠٦ هـ . معج . عالم الكتب - بيروت ، لم يذكر رقم الطبعة ولا سنة الطبع : (٣١٢/١ - ٣٢٤) ، ميزان الاعتدال : (١٣١/١) ، وفيات الأعيان : (٢٤٧/١ - ٢٥٠) ، سير أعلام النبلاء : (١٥٥/٥) .

(٤) الفهرست : (٢٩١ - ٢٩٢) ، تاريخ بغداد : (٢٠٨/١٢ - ٢١٤) ، شذرات الذهب : (٢٣١/٣ - ٢٣٢) ، سير أعلام النبلاء : (٥٢٦/١١ - ٥٣٠) .

وَحَكَى ابْنُ يُونُسَ الْمَالِكِيَّ^[١] فِيهِ خِلَافًا ، ثُمَّ قَالَ : وَالْأَحَبُّ إِلَيَّ - وَعَلَيْهِ أَصْحَابُ
مَالِكٍ ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ - سَهْمٌ مِمَّا [تَنْقَسِمُ]^[٢] مِنْهُ فَرِيضَتُهُ ، سَوَاءً قَلَّتْ السُّهُامُ أَوْ
[تَكَثَّرَتْ]^[٣] . انْتَهَى .

وَهُوَ [رِوَايَةٌ]^[٤] عَنْ أَحْمَدَ ، وَعَنْهُ : يُعْطَى أَقْلُ نَصِيبِ [لِلْوَرَثَةِ]^[٥] مَزِيدًا عَلَى
الْمَسْأَلَةِ ، وَالْخِلَافُ كَثِيرٌ لَا نَطِيلَ بِذِكْرِهِ^[٦] .

[١] في (ب) : (نقسم) .

[٢] في (ب) : (كثرت) .

[٣] في (ب) : (رواه) .

[٤] في (ب) : (الورثة) .

[١] هو أحمد بن يونس بن سعيد بن عيسى القسطنطيني المغربي المالكي ، المعروف بابن يونس ولد سنة
٨١٣هـ - درس الفقه والحديث والعربية والحساب وغيرها من العلوم عن العديد من العلماء توفى سنة
٨٧٨هـ . من تصانيفه : أجوبة عن أسئلة رد المغالطات الصنعانية^(١) .

[٢] الإشراف : (١٠٠٨/٢ - ١٠٠٩) .

[٣] الإنصاف : (٢٦٣/٧ - ٢٦٥) .

(١) نيل الإبتهاج بنطريز النيباج : التتبعي ، أحمد بابا ، ت ١٠٣٦هـ - امج . تحقيق عبد الحميد الهرامة . منشورات كلية الدعوة الإسلامية - طرابلس ،
ط ١٩٨٩م : (١٢٦/١) . الضوء اللامع : (٢٥٢/٢ - ٢٥٣) ، معجم المؤلفين : (٣٣١/١) .

فَصَلِّ : فيما إذا أوصى بِمِثْلِ [نَصِيبٍ] / [بَعْضٍ وَرَثَتِهِ] [ب] - [مُعَيَّنٍ] [ج] - وَبِجُزْءٍ مَعْلُومٍ
مِنَ التَّرِكَةِ

وَالْمُرَادُ بِالْجُزْءِ فِي هَذَا الْفَصْلِ وَمَا بَعْدَهُ مُطْلَقُ الْكَسْرِ ، مُفْرَدًا كَانَ أَوْ * [د] غَيْرَهُ
مِنْ مُكْرَرٍ ، أَوْ مُضَافٍ ، أَوْ مَعْطُوفٍ ، لَا الْجُزْءُ الْمُصْنَطَلِحُ عَلَيْهِ عِنْدَ الْحِسَابِ ،
[وَهُوَ] [هـ] الَّذِي إِذَا سَلَّطَ عَلَى كُلِّهِ أَفْنَاهُ .

وَطَرِيقُهُ : أَنْ تَزِيدَ عَلَى مَسْأَلَةِ الْوَرَثَةِ مِثْلَ سِهَامِ الْمُشْبِهِ بِنَصِيبِهِ ، وَعَلَى الْحَاصِلِ
مَا فَوْقَ الْجُزْءِ الْمَوْصَى بِهِ مِنْ جُمْلَةِ مَسْأَلَةِ الْوَرَثَةِ وَالنَّصِيبِ يَخْصُلُ الْمَطْلُوبُ ، وَإِنْ
حَصَلَ فِي الْمَزِيدِ كَسْرٌ ، فَأَبْسُطِ الْكُلَّ مِنْ جَنْبِهِ .

أَوْ تَعْمَلْ بِطَرِيقٍ آخَرَ إِنْ شِئْتَ : [يَأْنِ] [د] تُصَحِّحُ الْمَسْأَلَةَ أَوْ لَا بِتَقْدِيرِ الْوَصِيَّةِ بِمِثْلِ
النَّصِيبِ فَقَطْ وَأَحْقَظُهُ ، ثُمَّ خُذْ مَخْرَجَ الْجُزْءِ الْمَوْصَى بِهِ وَأَخْرِجْ مِنْهُ بَسْطَهُ ، وَأَقْسِمِ
الْبَاقِي عَلَى الْمَحْقُوظِ ، فَإِنْ انْقَسَمَ صَحَّتْ الْمَسْأَلَةُ مِنَ الْمَخْرَجِ ، وَإِنْ بَاقِيَةٌ فَاضْرِبِ
الْمَحْقُوظَ فِي الْمَخْرَجِ ، أَوْ وِاقِفَهُ فَاضْرِبِ وِاقِفَهُ - أَي : وَفِقَ الْمَحْقُوظِ - فِي الْمَخْرَجِ
يَخْصُلُ الْمَطْلُوبُ ، وَالْمَضْرُوبُ فِي الْمَخْرَجِ ، وَهُوَ جُزْءُ سَهْمِهِ ، فَإِنْ ضَرَبْتَهُ فِي بَسْطِ
[الْجُزْءِ] [د] حَصَلَ حِصَّةُ الْمَوْصَى لَهُ بِذَلِكَ الْجُزْءِ ، وَإِنْ ضَرَبْتَهُ فِي بَاقِي الْمَخْرَجِ حَصَلَ
نَصِيبُ الْبَاقِيَيْنِ ، فَأَقْسِمُهُ عَلَى الْمَحْقُوظِ يَخْرُجُ جُزْءُ سَهْمِهِ ، اضْرِبْهُ فِي سِهَامِ كُلِّ مُسْتَحِقٍّ
مِنْهُ يَخْصُلُ نَصِيبُهُ ، وَالطَّرِيقُ الْأَوَّلُ أَسْهَلُ مِنْ [هَذِهِ] [س] .

[أ] نهاية الصفحة رقم (١٨٢) من المخطوطة الأصل .

[ب] أي (ب) : (نصيبه بعض ورثته) .

[ج] سقطت من : (ب) .

[د] نهاية الصفحة رقم (١٨٨) من المخطوطة (ب) .

[هـ] أي (ب) : (وهذا) .

[و] سقطت من : (ب) .

[ز] أي (ب) : (آخر) .

[س] أي (ب) : (هذا) .

فَلَوْ تَرَكَ ابْنًا وَأَوْصَى لِزَيْدٍ بِمِثْلِ نَصِيبِهِ ، وَلِعَمْرٍو بِثُلُثِ التَّرِكَةِ ، وَأَجَازَهُمَا الْإِبْنُ ، فَزِدْ عَلَى سَهْمِ الْإِبْنِ سَهْمًا مِثْلَهُ [لِزَيْدٍ]^[١] ، وَعَلَى الْحَاصِلِ - وَهُوَ سَهْمَانِ - نَصَقَهُ - أَي : مِثْلَ نَصَقِهِ - سَهْمًا آخَرَ ؛ لِأَن فَوْقَ [الثُّلُثِ النُّصْفَ]^[ب] ، يَحْصُلُ ثَلَاثَةٌ ، لِكُلِّ وَاحِدٍ سَهْمٌ^[١] . وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَعْمَلَ بِالطَّرِيقِ الثَّانِي : فَالْمَحْقُوظُ اثْنَانِ ، وَالْبَاقِي مِنْ مَخْرَجِ الثُّلُثِ بَعْدَ بَسْطِهِ اثْنَانِ [مُنْقَسِمَانِ]^[ج] عَلَى الْمَحْقُوظِ ، فَتَصِيحُ مِنَ الْمَخْرَجِ ، وَهُوَ الثَّلَاثَةُ ، لِكُلِّ مِنَ الْإِبْنِ وَزَيْدٍ وَعَمْرٍو سَهْمٌ^[٢] .

وَأِنْ [رَدَّهُمَا]^[د]*[هـ] الْإِبْنَ [صَحَّتْ]^[١] مِنْ سَيْتَةٍ ، لِزَيْدٍ وَعَمْرٍو الثُّلُثُ سَهْمَانِ ، وَالْإِبْنُ أَرْبَعَةٌ^[٣] .

[١] سقطت من : (ب) .

[ب] أي (ب) : (النصف الثلث) .

[ج] أي (ب) : (منقسماً) .

[د] أي (ب) : (ردها) .

[هـ] نهاية الصفحة رقم (١٨٩) من المخطوطة (ب) .

[١] في الأصل : رسمت بناءً مبرهنة ومفتوحة .

[١]

مسألة الورثة والوصية بمثل النصيب وبنثل التركة		مسألة الورثة والوصية بمثل النصيب		مسألة الورثة	
			١+١ (مثل نصيب الابن)		
٣	٣	٢	١		أصل المسألة
١	٢	١	١	ع	ابن
١		١	١ (مثل نصيب الابن)		زيد موسى له بمثل نصيب الابن
١	١	٣/١			عمرو موسى له بثلث التركة

[٢]

مسألة الورثة والوصية بمثل النصيب وبنثل التركة		مسألة الورثة والوصية بمثل النصيب	
٣	٣	٣	٢
١	٢	١	١
١		١	١
١	١	٣/١	

[٣]

مسألة الرد			
	(٢×)		
٦	٦	٣	أصل المسألة
٤	٤	٢	ابن له الباقي بعد الوصايا (ع)
١	٢	٣/١	زيد موسى له بمثل نصيب الابن
١			عمرو موسى له بثلث التركة

وإن أجاز الابن لأحدهما ، ورد الآخر ، فالجامعة ستة أيضاً للتدخل ، [فللمجاز] [1] له ستهمان ، ولآخر سهم ، ولابن ثلاثة [2] .
مسألة ثانية/ [3] :

له ابنان ، وأوصى لزيد بنصيب أحدهما وسدس الشركة أيضاً [4] ، فزد على [سهمي الابنين] [5] واحداً ، وعلى الثلاثة الحاصلة مثل خمسيها - ثلاثة أخماس سهم ؛ لأنه الذي فوق السدس - يحصل ثلاثة وثلاثة أخماس [سهم] ، والسهم المزيد أولاً هو [الوصية] [6] الأولى ، وثلاثة أخماس [7] هي الوصية الثانية ، وهي سدس المال ، وأبسط الكل أخماساً يحصل ثمانية عشر ، ومنه تصح لكل ابن خمسة ، ولزيد النصيب خمسة والوصية الثانية - وهي سدس الشركة - [ثلاثة] [8] ، يحصل له بالوصيتين ثمانية .

[1] في (ب) : (المجاز) .

[2] نهاية الصفحة رقم (١٨٣) من المخطوطة الأصل .

[3] في الأصل : كانت (سهم الابن) ثم جرى عليها تصحيح لتصبح (سهمي الابنين) .

[4] في (ب) : (لوصية) .

[5] في الأصل : كتبت في الهامش ، وكتب معها (صح) إشارة إلى صحتها ، وأنها من أصل المخطوطة .

[6] في الأصل : كتبت في الهامش ، وكتب معها (صح) إشارة إلى صحتها ، وأنها من أصل المخطوطة .

[1]

مسألة الإجازة	مسألة الرد	مسألة الإجازة	مسألة الرد	مسألة الإجازة	مسألة الرد	بإجازة عمرو ورد زيد
		(2x)	(1x)			
3	6	6	6	6	6	6
1	4	2	4	4	4	له الباقي بعد الوصايا (3)
1	1	2	1	2	1	زيد موسى له بمثل نصيب الابن
1	1	2	1	2	1	عمرو موسى له بثلاث التركة

[2]

مسألة الورثة			مسألة الورثة والوصية بمثل النصيب			مسألة الورثة والوصية بمثل النصيب وبمدرس التركة		
						(2x)		
2	3	3	1+2 (مثل نصيب ابن)	6	18	18	18	18
ع	1	1	1	5	5	5	5	5
			1 (مثل نصيب ابن)	المهم الباقي عليهم فنضرب (5) لا تقسم	5	5	5	5
				المسألة في (3)	8	5	5	5
				1/6	3	3	3	3

وَأِنْ شِئْتَ أَنْ تَعْمَلَ بِالطَّرِيقِ الثَّانِي : فَمَسْأَلَةُ الْاِبْنَيْنِ وَالنَّصِيبُ مِنْ ثَلَاثَةِ هِيَ الْمَحْقُوظُ ، وَبَسْطُ السُّدُسِ وَاحِدٌ لِلْوَصِيَّةِ الثَّانِيَةِ ، وَالْبَاقِي مِنَ الْمَخْرَجِ - بَعْدَ بَسْطِ السُّدُسِ - خَمْسَةٌ تَبَايُنُ الْمَحْقُوظَ وَهُوَ ثَلَاثَةٌ ، اضْرِبْهُ فِي الْمَخْرَجِ تَصِحُّ مِنْ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ ، وَجُزْءُ سَهْمِ الْمَخْرَجِ ثَلَاثَةٌ ، اضْرِبْهُ فِي بَسْطِ السُّدُسِ يَخْصُلُ ثَلَاثَةٌ لِلْوَصِيَّةِ الثَّانِيَةِ ، وَاضْرِبْهُ [أَيْضًا] ^[1] فِي [بِاقِي] ^[ب] الْمَخْرَجِ يَخْصُلُ لِالْاِبْنَيْنِ وَالنَّصِيبِ خَمْسَةٌ عَشَرَ ، اقسِمها على الْمَحْقُوظِ - وَهُوَ ثَلَاثَةٌ - يَخْرُجُ جُزْءُ سَهْمِهِ خَمْسَةٌ ، فَلكُلِّ مِنَ الْاِبْنَيْنِ وَزَيْدٍ وَاحِدٌ مِنَ الْمَحْقُوظِ فِي جُزْءِ سَهْمِهِ خَمْسَةٌ ، فَلهُ خَمْسَةٌ ، فَيَخْصُلُ لِرَيْدٍ بِالْوَصِيَّةِ ثَمَانِيَةً ، هِيَ أَكْثَرُ مِنَ الثَّلَاثِ ، [فَهذِهِ] ^[ج] مَسْأَلَةُ الْإِجَارَةِ ^[1] .

وَمَسْأَلَةُ الرُّدِّ مِنْ ثَلَاثَةٍ ، لِكُلِّ مِنَ الْاِبْنَيْنِ وَزَيْدٍ سَهْمٌ ، وَلَيْسَ لَهَا جَامِعَةٌ ؛ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَيْنِ لِشَخْصٍ وَاحِدٍ ^[2] .

[1] في الأصل : كتبت في الهامش ، وكتب معها (صح) إشارة إلى صحتها ، وأنها من أصل المخطوطة .
[ب] في (ب) : مكتوبة مرتين في نهاية سطر وبداية الذي يليه .
[ج] في (ب) : (هذه) .

[1]

مسألة الورثة والوصية بمثل النصيب وبمدرس التركة			مسألة الورثة والوصية بمثل النصيب		
		(3x)			1+2 (مثل نصيب ابن)
18	18	18	6		3 أصل المسألة
5	5	15	5	لهم (5) لا تقسم عليهم فنضرب	1 ابن
5	5			الباقى	1 ابن
8	5			المسألة في (3)	1 (مثل نصيب ابن)
	3	3	1	6/1	زيد موسى له بنصيب أحدهما
					زيد موسى له بمدرس التركة

[2]

مسألة الرد			مسألة الرد		
					أصل المسألة
3	3				ابن
1	2			لهما الباقي بعد الوصايا (ع)	ابن
1					زيد موسى له بنصيب أحدهما
1	1			3/1	زيد موسى له بمدرس التركة

قَلَوْ كَانَتْ الْمَسْأَلَةُ بِحَالِهَا ، وَلَكِنَّهُ أَوْصَى بِالسُّدُسِ * [١] لِعَمْرٍو ، وَأَوْصَى لِزَيْدِ
بِنَصِيبِ ابْنِ قَطَطٍ ، كَانَ لَهُ فِي الْإِجَازَةِ خَمْسَةٌ كَأَخَدِ الْاِبْنَيْنِ ، وَلِعَمْرٍو ثَلَاثَةٌ [١] .
وَالرُّدُّ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعَشْرِينَ ، ثَلَاثًا ثَمَانِيَّةً : خَمْسَةٌ لِزَيْدٍ ، [وَتَلَاثَةٌ] [ب] لِعَمْرٍو ،
وَالْبَاقِي لِكُلِّ ابْنٍ [ثَمَانِيَّةً] [٢] .
وَالْجَامِعَةُ لِلِإِجَازَةِ وَالرُّدِّ اثْنَانِ وَسَبْعُونَ ؛ لِتَوَافُقِ مَسْأَلَتِي الْإِجَازَةِ وَالرُّدِّ بِالسُّدُسِ ،
وَسُدُسُ كُلِّ مَسْأَلَةٍ هُوَ جُزْءُ [سَهْمٍ] [ج] الْأُخْرَى ، [وَلَا تَصِحُّ قِسْمَتُهَا إِلَّا مِنْ ضِعْفِهَا مِئَةً
وَأَرْبَعَةً وَأَرْبَعُونَ] [د] [٣] .

[١] نهاية الصفحة رقم (١٩٠) من المخطوطة (ب) .

[ب] في الأصل : كانت (ثمانية) ثم جرى عليها تصحيح (وثلاثة) ، وفي الهامش أعيدت كتابتها (وثلاثة) ، وفي (ب) : (ثمانية) واولها كتب الرقم (٣) .

[ج] في (ب) : (سهم) .

[د] في (ب) : كتبت في الهامش ، وكتب معها (صح) إشارة إلى صحتها ، وأنها من أصل المخطوطة .

[١]

مسألة الورثة		مسألة الورثة والوصية بمثل النصيب		مسألة الورثة والوصية بمثل النصيب وبسند للتركة	
				(٣×)	
		١+٢ (مثل نصيب ابن)			
أصل المسألة	٢	٣	٦	١٨	١٨
ابن	٤	١	١	١٥	٥
ابن		١	١		٥
زيد موصى له بنصيب ابن		١ (مثل نصيب ابن)			٥
عمرو موصى له بسند التركة			٦/١	٣	٣

[٢]

مسألة الرد		مسألة الرد		مسألة الرد	
				(٨×)	
أصل المسألة	٣	٢٤	٢٤		٢٤
ابن		٢	١٦		٨
ابن					٨
زيد موصى له بنصيب ابن	٣/١	(١) لا تقسم عليهما على نسبة	(٨) لزيد منها (٨/٥)		٥
عمرو موصى له بسند التركة		وصيتهما فنضرب المسألة في (٨)	ولعمرو منها (٨/٣)		٣

[٣]

مسألة الإجازة		مسألة الإجازة		مسألة الرد	
				(٣×)	
أصل المسألة	١٨	٧٢	٧٢		٧٢
ابن	٥	٢٠	٢٠		٢٤
ابن	٥	٢٠	٢٠		٢٤
زيد موصى له بنصيب ابن	٥	٢٠	٢٠		١٥
عمرو موصى له بسند التركة	٣	١٢	١٢		٩

مسألة ثالثة :

[أ] خَمْسَةُ أَعْمَامَ ، وَأَوْصَى لِزَيْدٍ بِنَصِيبِ أَحَدِهِمْ ، وَلِعَمْرٍو بِرُبْعِ مَالِهِ .
فَالْإِجَارَةُ مِنْ ثَمَانِيَةٍ ، لِعَمْرٍو الرَّبْعُ سَهْمَانِ ، وَلِزَيْدٍ/ [ب] سَهْمٌ ، وَلِكُلِّ عَمٍّ سَهْمٌ ؛ لِأَنَّ
فَرِيضَةَ الْوَرِثَةِ مِنْ خَمْسَةِ ، زِدَ عَلَيْهَا [سَهْمًا] [ج] لِزَيْدٍ ، وَعَلَى السَّتَةِ الْحَاصِلَةِ مِثْلَ ثَلَاثِيهَا -
سَهْمَيْنِ - لِعَمْرٍو ؛ لِأَنَّ الثَّلْثَ فَوْقَ الرَّبْعِ [١] .

وَالرَّدُّ مِنْ خَمْسَةِ وَأَرْبَعِينَ ؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا ثَلَاثَةٌ ، ثَلَاثُهَا سَهْمٌ عَلَى سِهَامِ الْوَصِيَّتَيْنِ -
ثَلَاثَةٌ - [تَبَايُنُهَا] [د] ، وَالْبَاقِي سَهْمَانِ لِلْوَرِثَةِ [...] [هـ] عَلَى خَمْسَةِ تَبَايُنُهَا ، وَالثَّلَاثَةُ
وَالْخَمْسَةُ مُتَبَايِنَانِ ، فَاضْرِبِ الثَّلَاثَةَ فِي الْخَمْسَةِ ، [وَالْحَاصِلُ] [د] فِي أَصْلِهَا ثَلَاثَةٌ ، تَصِحُّ
مِنْ خَمْسَةِ وَأَرْبَعِينَ ، أَقْسَمَهَا كَمَا عَلِمْتَ ، يَحْصُلُ لِزَيْدٍ خَمْسَةٌ ، وَلِعَمْرٍو عَشْرَةٌ ، وَلِكُلِّ
عَمٍّ سِتَّةٌ [٢] .

[أ] في الأصل : مكتوبة فوق المسطر .

[ب] نهاية الصفحة رقم (١٨٤) من المخطوطة الأصل .

[ج] في (ب) : (سهمان) .

[د] في (ب) : (تباينها) .

[هـ] في الأصل : توجد زيادة كلمة (خمس) ، وسقطت من : (ب) .

[د] في (ب) : (والحاصل) .

[١]

مسألة الورثة والوصية يمثل النصيب وربع التركة		مسألة الورثة والوصية يمثل النصيب		مسألة الورثة	
(2x)			1+5 (مثل نصيب عم)		
8	4		6	5	أصل المسألة
(6)	(3) لا تقسم عليهم فنضرب المسألة في (2) ولزيد (1)	لهم الباقي	(6) لكل عم منها (1)	(6) لكل عم منها (1)	خمس أعمام
			1 (مثل نصيب عم)		زيد موسى له بنصيب عم
2	1	4/1			عمرو موسى له بربع التركة

[٢]

مسألة الرد					
	(3x5x)				
45	45		3		أصل المسألة
(6) لكل عم	30	(2) لا تقسم عليهم فنضرب المسألة في (5)		لهم الباقي بعد الوصايا (ع)	خمس أعمام
5	15	(1) لا تقسم عليهما على نسبة وصيتهما		3/1	زيد موسى له بنصيب عم
10		فنضرب المسألة في (2)			عمرو موسى له بربع التركة

وَالْجَامِعَةُ لِلْمَسَائِلَيْنِ ثَلَاثُ مِئَةٍ وَسِتُّونَ لِتَبَايُنِهِمَا^[١] .

مَسْأَلَةٌ رَابِعَةٌ :

لَهُ زَوْجَةٌ وَأُمٌّ وَأَخْتٌ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ ، وَأَوْصَى لِزَيْدٍ بِنَصِيبِ الزَّوْجَةِ ، وَلِعَمَّرُوهُ

بِخُمْسِ جَمِيعِ الْمَالِ .

فَالْإِجَازَةُ مِنْ عِشْرِينَ ، لِزَيْدٍ مِنْهَا ثَلَاثَةٌ ، وَلِعَمَّرُوهُ أَرْبَعَةٌ ؛ لِأَنَّ فَرِيضَةَ الْوَرَثَةِ

ثَلَاثَةُ عَشْرٍ بِالْعَوْلِ ، زِدْ عَلَيْهَا ثَلَاثَةٌ مِثْلَ نَصِيبِ الزَّوْجَةِ لِزَيْدٍ ، وَعَلَى الْحَاصِلِ مِثْلَ رُبْعِهِ

أَرْبَعَةٌ لِعَمَّرُوهُ ، يَحْصُلُ عِشْرُونَ ، وَمَجْمُوعُ الْوَصِيَّتَيْنِ سَبْعَةٌ أَكْثَرُ مِنْ ثُلُثِهَا^[٢] .

وَالرَّدُّ مِنْ مِئَتَيْنِ وَثَلَاثَةٍ وَسَبْعِينَ ؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا ثَلَاثَةٌ ، ثُلُثُهَا سَهْمٌ عَلَى سَبْعَةٍ -

سِهَامُ الْوَصِيَّتَيْنِ - يُبَايِنُهَا ، وَسَهْمَانِ لِلْوَرَثَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ عَشْرٍ يُبَايِنَانِهَا ، وَهِيَ^[٣] وَالسَّبْعَةُ

مُتْبَايِنَانِ ، فَاضْرِبْهَا فِي السَّبْعَةِ ، وَالْحَاصِلُ فِي الثَّلَاثَةِ ، يَحْصُلُ مَا ذَكَرْتَاهُ ، ثُلُثُهُ أَحَدٌ

وَيَسْعُونَ ، لِزَيْدٍ مِنْهُ سَبْعَةٌ وَثَلَاثُونَ ، وَلِعَمَّرُوهُ اثْنَانِ وَخُمْسُونَ ، وَأَضْرِبْ لِكُلِّ وَارِثَةٍ

[١] نهاية الصلحة رقم (١٩١) من المخطوطة (ب) .

[١]

مسألة الإجازة	مسألة الرد	مسألة الإجازة	مسألة الرد
(٨x)	(٤٥x)	(٨x)	(٤٥x)
٨	٤٥	٣٦٠	٣٦٠
(٥) لكل عم (١)	(٣٠) لكل عم (٦)	(٢٤٠) لكل عم (٤٨)	(٢٢٥) لكل عم (٤٥)
١	٥	٤٠	٤٥
٢	١٠	٨٠	٩٠

[٢]

مسألة الإجازة				مسألة الورثة		مسألة الورثة والوصية		مسألة الورثة والوصية يمثل النصيب والوصية بخمس التركة	
				(بالعول)	٣+١٢	٣	٣	(٤) لا تقسم	١٦
				(الزوجة)			على مسائلتهم	٤
				١٢	١٢	١٦	١٦	فترض المسألة	٢٠
				٤/١	٣	٣	٣	في (٤)	٢
				٣/١	٤	٤	٤	فترض المسألة	٤
				٢/١	٦	٦	٦	في (٤)	٦
					٣	٣	٣		٣
									٤

[سهماها]^[١] من أصل المسألة^[١] في أربعة عشر - [الحاصلة من قسمة الباقي بعد الثلث - وهو مئة وأثنان [وثمانون]^[ب] - على سهام الورثة^[٢] ، يخرج أربعة عشر]^[ج] - يحصل للزوجة اثنان وأربعون ، ولأم ستة وخمسون ، وللأخت أربعة وثمانون^[٣] .
والمسألة الجامعة [لمسألتي]^[د] [الإجازة]^[هـ] والرد خمسة آلاف وأربع مئة وستون [لتبائنيهما]^[٤] .

وإن كانت المسألة [بحالها]^[١] ، وأوصى لزيد بنصيب الأم ، ولعمرو بخمس جميع المال - كما تقدم - فالإجازة من خمسة وثمانين ؛ لأنك تزيد على الفريضة أربعة [زيد]^[س] مثل نصيب الأم تبلغ سبعة عشر ، تزيد عليها مثل ربعها أربعة وربعا يحصل

[أ] في (ب) : (سهما) .

[ب] ما بين الفرسين من وضع المحقق ، وهو ضروري لاستقامة المعنى والحساب .

[ج] في الأصل : كتبت في الهامش ، وكتب معها (صح) إشارة إلى صحتها ، وأنها من أصل المخطوطة ، وسقطت من (ب) .

[د] سقطت من (ب) .

[هـ] في (ب) : (الإجازة) .

[س] سقطت من (ب) .

[١] في (ب) : (حلقها) .

[س] في (ب) : (وازيد) .

[١] أي : مسألة الورثة .

[٢] أي : على مجموع سهام الورثة - وهو أصل مسألتهم - ثلاثة عشر .

[٣]

مسألة الرد			
	(٧×١٣×)		
٢٧٣	٢٧٣	٣	أصل المسألة
٤٢	(١٨٢) للزوجة منها (١٣/٣)	(٢) لا تقسم على مسألتهم فنضرب المسألة في (١٣)	لهم الباقي
٥٦	ولأم منها (١٣/٤)		بمسند
٨٤	ولالأخت منها (١٣/٦)		لوصايا
٣٩	(٩١) لزيد منها (٧/٣)	(١) لا تقسم عليهما على نسبة وصيتهما فنضرب المسألة في (٧)	٣/١
٥٢	ولعمرو منها (٧/٤)		زيد موصى له بنصيب الزوجة عمرو موصى له بخمس المال

[٤]

مسألة الرد	مسألة الإجازة	مسألة الرد	مسألة الإجازة	
(٢٠×)	(٢٧٣×)			
٥٤٦٠	٥٤٦٠	٢٧٣	٢٠	أصل المسألة
٨٤٠	٨١٩	٤٢	٣	زوجة
١١٢٠	١٠٩٢	٥٦	٤	أم
١٦٨٠	١٦٣٨	٨٤	٦	أخت لأبوين أو لأب
٧٨٠	٨١٩	٣٩	٣	زيد موصى له بنصيب الزوجة
١٠٤٠	١٠٩٢	٥٢	٤	عمرو موصى له بخمس المال

أَحَدٌ وَعِشْرُونَ وَرَبْعٌ ، انْشَطَ الْكُلُّ أَرْبَاعاً تَبْلُغُ خَمْسَةَ وَثَمَانِينَ ، خُمُسُهَا لِعَمْرٍو سَبْعَةَ عَشَرَ ، وَلِزَيْدٍ [سِتَّةً] ^[أ] عَشَرَ/ [ب] كَالْأُمِّ ، وَلِلزَّوْجَةِ اثْنَا عَشَرَ ، وَلِلأَخْتِ ضِعْفُهَا أَرْبَعَةَ وَعِشْرُونَ ^[١١] .

وَالرُّدُّ مِنْ أَلْفٍ وَمِئَتَيْنِ وَسَبْعَةٍ وَثَمَانِينَ ؛ لِأَنَّ سِهَامَ الوَصِيَّتَيْنِ ثَلَاثَةَ وَثَلَاثُونَ ، وَالْفَرِيضَةَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ تَبَايُنُهَا ، اضْرِبْهَا فِيهَا ، وَالْحَاصِلُ فِي أَصْلِهَا ثَلَاثَةٌ ، يَخْضَلُ مَا ذَكَرْنَاهُ ، فَأَقْسِمُهَا بِضَرْبِ سِهَامِ كُلِّ [وَصِيَّةٍ فِي ثَلَاثَةَ عَشَرَ فَرِيضَةَ الوَرَثَةِ ، وَتَضْرِبُ سِهَامَ كُلِّ] ^[ج] وَارِثٍ فِي سِتَّةٍ وَ[سِتِّينَ] ^[د] ، يَخْضَلُ لِزَيْدٍ مِئَتَانِ وَثَمَانِيَةَ ، وَلِعَمْرٍو مِئَتَانِ [وَوَاحِدًا] ^[هـ] وَعِشْرُونَ ، وَلِلزَّوْجَةِ مِئَةً وَثَمَانِيَةَ وَيَسْعُونَ ، وَلِلأَخْتِ ضِعْفُهَا ، وَلِلْأُمِّ مِئَتَانِ وَأَرْبَعَةَ [وَسِتُّونَ] ^[د] ^[١٢] .

[أ] في الأصل : مكررة مرتين وعلى الأولى تشطيف خفيف .
[ب] نهاية الصفحة رقم (١٨٥) من المخطوطة الأصل .
[ج] سقطت من : (ب) .
[د] في (ب) : (وثلاثين) .
[هـ] في الأصل و (ب) : (واحد) بدون ولو العطف .
[ف] في الأصل : (وستين) ثم جرى عليها تصحيح لتصبح (وستون) .

[١]

مسألة الإجازة						
مسألة الورثة		مسألة الورثة والوصية		مسألة الورثة والوصية بمثل النصيب		والوصية بخمس التركة
	(بالعول)	٤+١٣ (مثل نصيب الأم)		(١٧×)		
أصل المسألة	١٢	١٣	١٧	٥	٨٥	٨٥
زوجة	٤/١	٣	٣	٦٨	١٢	١٢
أم	٣/١	٤	٤	٤	١٦	١٦
أخت لأبوين أو لأب	٢/١	٦	٦	٦	٢٤	٢٤
زيد موسى له نصيب الأم			٤ (مثل نصيب الأم)	١٧	١٦	١٦
عمرو موسى له بخمس المال			٥/١	١	١٧	١٧

[٢]

مسألة الرد						
					(٢٣×١٣×)	
أصل المسألة		٣			١٢٨٧	١٢٨٧
زوجة	لهم الباقي بعد الوصايا	(٢) لا تقسم على مسألتهم فنضرب المسألة في (١٣)		(٨٥٨) للزوجة منها (١٣/٣)	١٩٨	١٩٨
أم				ولأم منها (١٣/٤)	٢٦٤	٢٦٤
أخت لأبوين أو لأب				ولأخت منها (١٣/٦)	٣٩٦	٣٩٦
زيد موسى له نصيب الأم	٣/١	(١) لا تقسم عليهما على نسبة وصيتهما فنضرب المسألة في (٢٣)		(٤٢٩) لزيد منها (٢٣/١٦)	٢٠٨	٢٠٨
عمرو موسى له بخمس المال				ولعمرو منها (٢٣/١٧)	٢٢١	٢٢١

وَالْجَامِعَةُ لِلْإِجَازَةِ وَالرَّدُّ مِئَةٌ أَلْفٌ وَتِسْعَةُ أَلْفٍ وَثَلَاثُ مِئَةٍ وَخَمْسَةَ وَتِسْعُونَ لِنَبَائِيهِمَا^[١١].

وَأِنْ أَوْصَى وَالْمَسْأَلَةُ بِحَالِهَا لِزَيْدٍ بِنَصِيبِ الْأَخْتِ ، فَالْإِجَازَةُ مِنْ خَمْسَةِ وَتِسْعِينَ ؛ لَأَنَّكَ تَزِيدُ عَلَى الْقَرِيبَةِ سِتَّةَ [الزَيْدِ]^[ب] مِثْلَ نَصِيبِ الْأَخْتِ ، وَعَلَى التِّسْعَةِ عَشْرَ الْحَاصِلَةَ [مِثْلُ]^[ج] رُبُعِهَا لِعَمْرٍو ؛ [لِأَنَّ فَوْقَ الْخُمْسِ الرَّبْعُ]^[د] ، يَحْصُلُ ثَلَاثَةٌ وَعِشْرُونَ وَثَلَاثَةٌ أَرْبَاعَ ، ابْتِسَاطُ الْكُلِّ أَرْبَاعًا يَحْصُلُ مَا ذَكَرْتَاهُ ، لِعَمْرٍو خُمْسُهَا * [هـ] تِسْعَةَ عَشْرَ ، وَلِزَيْدٍ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ كَمَا لِلْأَخْتِ ، وَلِلزَّوْجَةِ وَالْأُمِّ مَا سَبَقَ^[١٢] .

[أ] سقطت من : (ب) .

[ب] سقطت من : (ب) .

[ج] ما بين القوسين زيادة من (ب) ، ولا توجد في الأصل .

[د] في الأصل : كتبت في الهامش ، وكتب معها (صح) إشارة إلى صحتها ، ومنها من أصل المخطوطة ، وسقطت من : (ب) .

[هـ] نهاية الصفحة رقم (١١٢) من المخطوطة (ب) .

[١]

مسألة الإجازة	مسألة الرد	مسألة الإجازة	مسألة الرد
(٨٥x)	(١٢٨٧x)		
١٠٩٣٩٥	١٠٩٣٩٥	١٢٨٧	٨٥
١٦٨٣٠	١٥٤٤	١٩٨	١٢
٢٢٤٤٠	٢٠٥٩٢	٢٦٤	١٦
٣٣٦٦٠	٣٠٨٨٨	٣٩٦	٢٤
١٧٦٨٠	٢٠٥٩٢	٢٠٨	١٦
١٨٧٨٥	٢١٨٧٩	٢٢١	١٧

[٢]

مسألة الإجازة				مسألة الورثة		مسألة الورثة والوصية بمثل النصيب		مسألة الورثة والوصية بمثل النصيب والوصية بخمس التركة	
٩٥	٩٥	٥		١٩	١٣	١٢		١٩	(١٩x)
١٢	٧٦	(٤) لا تقسم لهم	٣	٣	٣	٤/١		٣	
١٦		على مسائلهم	٤	٤	٤	٣/١		٤	
٢٤		فترضب المسألة	٦	٦	٦	٢/١		٦	
٢٤		في (١٩)	٦	٦				٦	
١٩	١٩	١	٥/١						

وَالرُّدُّ مِنْ أَلْفٍ وَسِتِّ مِئَةٍ وَسَبْعَةِ وَسَبْعِينَ ؛ لِأَنَّ سِيَّهَامَ الوَصِيَّيْنِ ثَلَاثَةٌ وَأَرْبَعُونَ تَبَايُنُ فَرِيضَةَ الوَرَثَةِ ، اضْرِبْنَا فِيهَا ، وَالْحَاصِلُ فِي أَصْلِهَا ثَلَاثَةٌ ، وَأَقْسَمْنَا بِضَرْبِ سِيَّهَامِ كُلِّ وَصِيَّةٍ فِي الثَّلَاثَةِ عَشَرَ مَسْأَلَةَ الوَرَثَةِ ، وَبِضَرْبِ سِيَّهَامِ كُلِّ وَارِثٍ فِي [سِتَّةٍ وَثَمَانِينَ] [١١].

[وَالْجَامِعَةُ لِمَسْأَلَتِي الإِجَازَةَ وَالرُّدُّ مِئَةً أَلْفٍ وَتِسْعَةً وَخَمْسُونَ أَلْفًا وَثَلَاثَ مِئَةٍ وَخَمْسَةَ عَشَرَ لِتَبَايُنِهِمَا] [ب] [١٢].

[أ] في (ب) : (الستة والثمانين) .

[ب] في الأصل : كتبت في الهامش ، وكتب معها (صح) إشارة إلى صحتها ، وأنها من أصل المخطوطة ، وسقطت من : (ب) .

[١]

مسألة الرد				
	(٤٣×١٣×)			
١٦٧٧	١٦٧٧	٣		أصل المسألة
٢٥٨	(١١١٨) للزوجة منها (١٣/٣)	(٢) لا تقسم على مسألتهم فنضرب المسألة في (١٣)	لهم الباقي بعد الوصايا	زوجة
٣٤٤	ولأم منها (١٣/٤)			أم
٥١٦	ولأخت منها (١٣/٦)			أخت لأبوين أو لأب
٣١٢	(٥٥٩) لزيد منها (٤٣/٢٤)	(١) لا تقسم عليهما على نسبة وصيتهما فنضرب المسألة في (٤٣)	٣/١	زيد موسى له بنصيب الأخت
٢٤٧	ولعمرو منها (٤٣/١٩)			عمرو موسى له بخمس المال

[٢]

مسألة الرد	مسألة الإجازة	مسألة الرد	مسألة الإجازة	
(٩٥×)	(١٦٧٧×)			
١٥٩٣١٥	١٥٩٣١٥	١٦٧٧	٩٥	أصل المسألة
٢٤٥١٠	٢٠١٢٤	٢٥٨	١٢	زوجة
٣٢٦٨٠	٢٦٨٣٢	٣٤٤	١٦	أم
٤٩٠٢٠	٤٠٢٤٨	٥١٦	٢٤	أخت لأبوين أو لأب
٢٩٦٤٠	٤٠٢٤٨	٣١٢	٢٤	زيد موسى له بنصيب الأم
٢٣٤٦٥	٣١٨٦٣	٢٤٧	١٩	عمرو موسى له بخمس المال

مَسْأَلَةٌ خَامِسَةٌ :

لَهُ زَوْجَةٌ وَأَبْنَتَانِ وَعَمٌّ ، وَأَوْصَى لِزَيْدٍ بِمِثْلِ نَصِيبِ الزَّوْجَةِ ، وَلِعَمْرٍو بِرُبْعِ التَّرِكَةِ ، فَفَرِيضَةُ الْوَرَثَةِ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعَشْرِينَ ، زِدْ عَلَيْهَا ثَلَاثَةَ لَزَيْدٍ مِثْلَ نَصِيبِ الزَّوْجَةِ ، وَعَلَى الْحَاصِلِ مِثْلَ ثُلُثِهِ تِسْعَةَ لِعَمْرٍو ، تَصِيحٌ مِنْ سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ^[١] ، وَلَا تَحْتَاجُ إِلَى إِجَازَةٍ ؛ لِأَنَّ الْوَصِيَّتَيْنِ ثُلُثُ الْمَالِ .

وَإِنْ أَوْصَى وَالْمَسْأَلَةَ بِحَالِهَا لِزَيْدٍ بِنَصِيبِ إِحْدَى الْبَنَاتَيْنِ ، وَلِعَمْرٍو بِخُمْسِ مَالِهِ . فَالْإِجَازَةُ مِنْ أَرْبَعِينَ ؛ لِأَنَّكَ تَزِيدُ عَلَى الْفَرِيضَةِ ثَمَانِيَةَ مِثْلَ نَصِيبِ بِنْتِ لَزَيْدٍ يَحْصُلُ اثْنَانِ وَثَلَاثُونَ ، زِدْ عَلَيْهَا مِثْلَ رُبْعِهَا ثَمَانِيَةَ أَيْضاً لِعَمْرٍو - لِأَنَّهُ الَّذِي فَوْقَ الْخُمْسِ - يَحْصُلُ أَرْبَعُونَ ، لِعَمْرٍو/ ^[١] خُمْسُهَا ثَمَانِيَةَ ، وَلَزَيْدٍ ثَمَانِيَةَ كَأَحْدَى الْبَنَاتَيْنِ^[٢] .

[١] نهاية الصفحة رقم (١٨٦) من المخطوطة الأصل .

[١]

مسألة الورثة والوصية بمثل النصيب والوصية بخمس التركة		مسألة الورثة والوصية بمثل النصيب		مسألة الورثة		
	(٩×)			٣+٢٤ (مثل نصيب الزوجة)		
٣٦	٣٦	٤		٢٧	٢٤	أصل المسألة
٣	٢٧	لهم (٣) لا تقسم على مسألتهم فنضرب المسألة في (١)	الباقى	٣	٣	٨/١ زوجة
١٦				١٦	١٦	٣/٢ بنت بنت
٥				٥	٥	له الباقي (ع) عم
٣				٣ (مثل نصيب الزوجة)		زيد موصى له بمثل نصيب الزوجة
٩	٩	١	٤/١			عمرو موصى له بربع التركة

[٢]

مسألة الورثة والوصية بمثل النصيب والوصية بخمس التركة		مسألة الورثة والوصية بمثل النصيب		مسألة الورثة		
	(٨×)			٨+٢٤ (مثل نصيب بنت)		
٤٠	٤٠	٥		٣٢	٢٤	أصل المسألة
٣	٣٢	لهم (٤) لا تقسم على مسألتهم فنضرب المسألة في (٨)	الباقى	٣	٣	٨/١ زوجة
١٦				١٦	١٦	٣/٢ بنت بنت
٥				٥	٥	له الباقي (ع) عم
٨				٨ (مثل نصيب بنت)		زيد موصى له بنصيب بنت
٨	٨	١	٥/١			عمرو موصى له بخمس التركة

وَالرُّدُّ مِنْ سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ؛ لِأَنَّ [فَوْقَ الثَّلَاثِ النِّصْفَ، زِدْ عَلَى مَسْأَلَةِ الْوَرَثَةِ مِثْلَ نَصِيقِهَا اثْنَيْ عَشَرَ تَصِيحٌ مِنَ السُّنَّةِ وَالثَّلَاثِينَ] ^[١] الثَّلَاثَ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو - [لِتَسَاوِي وَصِيَّتَيْهِمَا فِي الْقَنْدَرِ] ^[ب] - نِصْفَيْنِ لِكُلِّ مِنْهُمَا سِتَّةٌ [...] ^[ج]، وَلِلْوَرَثَةِ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ ^[١١]. وَالْجَامِعَةُ ثَلَاثُ مِئَةٍ وَسِتُّونَ ^[١٢].

[١] ما بين القوسين زيادة من (ب) ، وسقطت من الأصل .

[ب] في الأصل : كتبت في الهامش ، وكتب معها (صح) إشارة إلى صحتها ، وأنها من أصل المخطوطة ، وسقطت من : (ب) .

[ج] في (ب) : زيادة (لتساوي وصيتهما في القدر) .

[١]

مسألة الرد					
		(١٢×)			
٣٦	٣٦	٣٦	٣		أصل المسألة
٣	٣	٢٤	(٢) لا تقسم على بعد الوصايا مسائلهم فنضرب المسألة في (١٢)	٣/١	زوجة
٨	١٦				بنت
٨					بنت
٥	٥				عم
٦	٦	١٢	١		زيد موسى له بنصيب بنت
٦	٦				عمرو موسى له بخمس التركة

[٢]

مسألة الرد	مسألة الإجازة	مسألة الرد	مسألة الإجازة	
(١٠×)	(٩×)			
٣٦٠	٣٦٠	٣٦	٤٠	أصل المسألة
٣٠	٢٧	٣	٣	زوجة
٨٠	٧٢	٨	٨	بنت
٨٠	٧٢	٨	٨	بنت
٥٠	٤٥	٥	٥	عم
٦٠	٧٢	٦	٨	زيد موسى له بنصيب بنت
٦٠	٧٢	٦	٨	عمرو موسى له بخمس التركة

وَهِيَ الْجَامِعَةُ^[١] أَيْضاً لِلتَّدَاخُلِ .

فَإِنْ أَجَازَ الْإِبْنُ لِرِزِيدٍ وَحَدَّهُ ، فَلَهُ سِتَّةٌ ، وَلِعَمْرٍو سَهْمٌ ، وَلِلْإِبْنِ سَهْمَانٍ .
وَإِنْ أَجَازَ لِعَمْرٍو وَحَدَّهُ ، فَلَهُ ثَلَاثَةٌ ، وَلِرِزِيدٍ سَهْمَانٍ ، وَلِلْإِبْنِ أَرْبَعَةٌ ، هَذَا مَذْهَبُ
الْجُمْهُورِ .

[وَعَلَى] [أ] قَوْلِ مَالِكٍ وَمَنْ وَافَقَهُ : [الْمَالُ] [ب] بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ فِي الْإِجَازَةِ ، وَالثَّلَاثُ
بَيْنَهُمَا [فِي الرُّدِّ نِصْفَانِ] [ج] أَيْضاً .

[أ] في (ب) : (ولما طر) .

[ب] في (ب) : (المال) .

[ج] في الأصل : (في الرد نصيبين) ثم جرى عليها تصحيح لتصبح (في الرد نصيبان) ، وفي (ب) : (نصفان في الرد) .

[١]

الإجازة لعمر وحده	الإجازة لزيد وحده	مسألة الرد	مسألة الإجازة	مسألة الرد	مسألة الإجازة	
		(١×)	(٣×)			
	٩	٩	٩	٩	٣	أصل المسألة
له الباقي بعد الوصايا (٤)	له الباقي بعد الوصايا (٢)	٦	لا شيء له	٦	لا شيء له	ابن
٢	٦	٢	٦	٢	٢	زيد موسى له بجميع المال
٣	١	١	٣	١	١	عمر موسى له بنصيب الابن

فصل: فيما إذا أوصى لشخص بمثل نصيب بغض ورثته ، وأوصى لآخر بتكملة جزء معلوم من التركة .

كما إذا ترك خمسة أعمام ، وأوصى لزيد بنصيب أحدهم ، ولعمرو بتكملة نصف المال ، أو ثلثه ، أو ثلاثة أثمانه ، أو غير ذلك .
وطريقه : أن تزيد على مسألة الورثة [...] ^[أ] ما فوق الجزء الموصى به ، والقدر [المزيد] ^[ب] هو مجموع الوصيتين ، وإن حصل كسر فانبسط الكل [من نوعه] ^[ج] ، ثم أخرج من القدر المزيد مثل نصيب الوارث المشبه به للأول ، وباقية للثاني .
ففي خمسة أعمام ، وأوصى لزيد بمثل نصيب أحدهم ، ولعمرو بتكملة نصف المال . الفريضة من خمسة لكل عم سهم ، وفوق النصف المثل ، زد على الفريضة - وهي خمسة - مثلها تبلغ عشرة ، والخمسة المزيده هي مجموع الوصيتين ، لزيد منها سهم [...] ^[د] ، ولعمرو باقيا أربعة ، وتصيح من العشرة .

أو تخرج بسط ذلك الجزء من مخرجه ، [وتقسم] ^[هـ] الباقي على مسألة الورثة ، فإن انقسم [بلا كسر] ^[و] ، صحت المسألة كلها من المخرج ، وإن لم ينقسم الباقي على مسألة الورثة ، فإما أن يباينها ، أو يوافقها/ ^[ز] ، [فاضرب] ^[ح] مسألة الورثة عند التباين ، ووافقها عند التوافق * ^[ث] في المخرج ، يحصل مصحح الإرث والوصية ، أخرج منه ذلك الجزء للوصيتين ، وأقسم الباقي [منها] ^[ط] على مسألة الورثة ، يخرج جزء سهمها ، اضربه في سهام كل وارث منها ، يحصل نصيبه من المصحح ، فانظر كم خص الوارث المشبه بنصيبه ، فليموصى له بالنصيب مثله من جزء الوصيتين ، والفاضل للموصى له بالتكملة لذلك الجزء .

[أ] في الأصل : توجد كلمة (على) وعليها تشطيب خليف .

[ب] في (ب) : (الذي) .

[ج] في الأصل : كتبت في الهامش ، وكتب معها (صح) إشارة إلى صحتها ، وأنها من أصل المخطوطة ، وسقطت من (ب) .

[د] في (ب) : زيادة (فتم) .

[هـ] في (ب) : (ويضم) .

[و] في الأصل : كتبت في الهامش ، وكتب معها (صح) إشارة إلى صحتها ، وأنها من أصل المخطوطة .

[ز] نهاية الصفحة رقم (١٨٧) من المخطوطة الأصل .

[ح] في الأصل : (واضرب) ثم جرى عليها تصحيح لتصبح (فاضرب) ، وفي (ب) : (فاضرب) .

[ث] نهاية الصفحة رقم (١٩٤) من المخطوطة (ب) .

[ط] ما بين القوسين زيادة من (ب) ، وسقطت من الأصل .

ففي خَمْسَةِ أَعْمَامٍ ، وَأَوْصَى لَزِيدٍ بِمِثْلِ نَصِيبِ أَحَدِهِمْ ، وَلِعَمْرٍو بِتَكْمِلَةِ النِّصْفِ ، وَأَجَازُوا الْوَصِيَّتَيْنِ ، فَمَقَامُ النِّصْفِ اثْنَانِ ، وَبَسْطُهُ وَاحِدٌ لِلْوَصِيَّتَيْنِ ، وَبَاقِيهِ وَاحِدٌ لِلأَعْمَامِ عَلَى خَمْسَةِ [تُبَايُنُهَا] ^[1] ، فَأَضْرِبُ الخَمْسَةَ فِي الاثْنَيْنِ ، تَصِحُّ مِنْ عَشْرَةٍ ، أَخْرَجَ مِنْ العَشْرَةِ نِصْفَهَا خَمْسَةَ لِلْوَصِيَّتَيْنِ ، يَبْقَى خَمْسَةَ لِلأَعْمَامِ ، لِكُلِّ عَمِّ سَهْمٌ ، فَلَزِيدٍ مِنَ الخَمْسَةِ الأُولَى سَهْمٌ ، وَيَبْقَى أَرْبَعَةٌ لِعَمْرٍو ^[1] .

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : الخَمْسَةُ الْمَضْرُوبَةُ فِي المَقَامِ هِيَ جُزْءُ [سَهْمٍ] ^[ب] المَقَامِ ، اضْرِبْهُ فِي بَسْطِ النِّصْفِ ، يَخْصُلُ لِلْوَصِيَّتَيْنِ خَمْسَةٌ ، [وَأَضْرِبْهُ] ^[ج] فِي بَاقِيهِ ، يَخْصُلُ لِلأَعْمَامِ خَمْسَةٌ ، لِكُلِّ عَمِّ سَهْمٌ ، فَأَخْرَجَ مِنْ خَمْسَةِ الْوَصِيَّتَيْنِ سَهْمًا [لَزِيدٍ] ^[د] ، يُفْضَلُ أَرْبَعَةٌ لِعَمْرٍو . وَمَسْأَلَةُ الرَّدِّ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ ، لَزِيدٍ سَهْمٌ ، وَلِعَمْرٍو أَرْبَعَةٌ ، وَلِكُلِّ عَمِّ سَهْمَانِ ^[2] .

[أ] في (ب) : (ببائنها) .

[ب] في الأصل : كتبت في الهامش ، وكتب معها (صح) إشارة إلى صحتها ، وأنها من أصل المخطوطة .

[ج] في (ب) : (اضربه) .

[د] في الأصل : كتبت في الهامش ، وكتب معها (صح) إشارة إلى صحتها ، وأنها من أصل المخطوطة .

[١]

مسألة الإجازة				
	(ox)			
أصل المسألة	١٠	٢		
خمس أعمام	٥	(١) لا تقسم عليهم فنضرب المسألة فسي (٥)	لهم الباقي بعد الوصايا (ع)	
زيد موصى له بمثل نصيب عم	٥	١	½	
عمرو موصى له بتكملة نصف المال	٤ (الباقي)			

[٢]

مسألة الرد				
	(ox)			
أصل المسألة	١٥	٣		
خمس أعمام	١٠	(٢) لا تقسم عليهم فنضرب المسألة في (٥)	لهم الباقي بعد الوصايا (ع)	
زيد موصى له بمثل نصيب عم	٥	١ لا تقسم على عدد سهامها	٣/١	
عمرو موصى له بتكملة نصف المال	٤	فنضرب المسألة في ٥ وصيتهما في حالة الإجازة		

مَسْأَلَةٌ ثَانِيَةٌ :

خَلَفَ خَمْسَةَ أَعْمَامَ ، وَأَوْصَى لِزَيْدٍ بِنَصِيبِ أَحَدِهِمْ ، وَلِعَمْرٍو بِتَكْمِلَةِ ثَلَاثَةِ أَثْمَانِ الْمَالِ ، فَفَوْقَ ثَلَاثَةِ الْأَثْمَانِ ثَلَاثَةُ أَخْمَاسٍ ، فَرَدَّ عَلَى مَسْأَلَةِ الْوَرِثَةِ - وَهِيَ خَمْسَةٌ - مِثْلَ ثَلَاثَةِ أَخْمَاسِهَا [ثَلَاثَةَ] ^[أ] ، يَحْصُلُ ثَمَانِيَّةٌ هِيَ الْمَطْلُوبُ ، لِزَيْدٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ الْمَزِيدَةِ سَهْمَهُمْ كَأَحَدِ الْأَعْمَامِ ، وَيَفْضَلُ سَهْمَانِ لِعَمْرٍو ^[ب] .

وَإِنْ عَمِلْتَ بِالطَّرِيقِ الثَّانِي فَالْمَخْرَجُ ثَمَانِيَّةٌ ، أَخْرَجَ مِنْهُ ثَلَاثَةَ [أَثْمَانِهِ] ^[ب] - ثَلَاثَةَ - لِلْوَصِيَّيْنِ ، وَبَاقِي الْمَخْرَجِ - وَهُوَ خَمْسَةٌ - [مُنْقَسِمًا] ^[ج] عَلَى مَسْأَلَةِ الْأَعْمَامِ [لِتَصِحَّ] ^[د] مِنَ الْمَخْرَجِ ، وَهُوَ ثَمَانِيَّةٌ ، لِكُلِّ عَمِّ سَهْمٌ ، وَلِزَيْدٍ سَهْمٌ ، وَلِعَمْرٍو سَهْمَانِ * ^[هـ] ، هَذِهِ مَسْأَلَةُ الْإِجَازَةِ .

وَمَسْأَلَةُ الرَّدِّ مِنْ خَمْسَةِ وَأَرْبَعِينَ ؛ لِأَنَّ/ ^[د] أَصْلَهَا ثَلَاثَةٌ ، مِنْهَا سَهْمٌ لِلْوَصِيَّيْنِ [...] ^[أ] ، عَلَى ثَلَاثَةِ يُبَايِنُهَا ، وَالْبَاقِي سَهْمَانِ لِلأَعْمَامِ ، عَلَى خَمْسَةِ يُبَايِنُهَا ، وَالثَّلَاثَةَ يُبَايِنُ الْخَمْسَةَ ، فَاضْرِبْهَا فِيهَا ، وَالْحَاصِلُ فِي أَصْلِهَا ثَلَاثَةٌ ، تَبْلُغُ مَا ذَكَرْنَاهُ ، لِزَيْدٍ خَمْسَةٌ ، وَلِعَمْرٍو عَشْرَةٌ ، وَلِكُلِّ عَمِّ سِتَّةٌ ^[ب] .

[أ] ما بين القوسين زيادة من (ب) ، وسقطت من الأصل .

[ب] في (ب) : (أثمان) .

[ج] في (ب) : (منقسمة) .

[د] في (ب) : (لتصح) .

[هـ] نهاية الصفحة رقم (١٩٥) من المخطوطة (ب) .

[أ] نهاية الصفحة رقم (١٨٨) من المخطوطة الأصل .

[ب] في (ب) : زيادة (سهم) .

[١]

مسألة الإجازة			
أصل المسألة	أ	أ	
خمس أعمام	٥	لكل عم سهم	
زيد موسى له نصيب عم	٣	٨/٣	
عمرو موسى له بتكملة ثلاثة أثمان المال		١ (مثل نصيب عم)	٢ (الباقى)

[٢]

مسألة الرد			
أصل المسألة	٣	٤٥	(٣×٥×)
خمس أعمام	لهم الباقي بعد الوصايا (ع)	٣٠	لكل عم (٦)
زيد موسى له نصيب عم	٣/١	١٥ تقسم عليهما على نسبة	٥
عمرو موسى له بتكملة ثلاثة أثمان المال	(١) لا تقسم على عدد سهامهما (٢) لا تقسم عليهم فنضرب المسألة في (٥) (٣) فنضرب المسألة في (٣)	١٠ وصيتهما في حالة الإجازة	١٠

مسألة ثالثة :

له ثلاثة إخوة أشقاء ، وأوصى لزيد بنصيب أحدهم ، ولعمرو بتمام الثلث ، فبقي المخرج - بعد إخراج الثلث وهو اثنان - يبين عند الإخوة ، فأضرب [...] [١] عدد الأخوة - ثلاثة - في المخرج ، فتصبح من تسعة ، وجزء سهم المخرج ثلاثة ، اضربه في واحد بسط الثلث ، يحصل للوصيتين ثلاثة ، واضربه في باقيه ، يحصل للإخوة ستة ، لكل أخ سهمان ، ولزيد سهمان مثل نصيب أخ ، ولعمرو سهم [١] ، ولا رد [فيها] [ب] .
ولو كان فيها أربعة إخوة ، لصحت من ستة ؛ لأن السهمين باقي المقام [توافق] [ج] الأربعة بالنصف ، ونصقها اثنان ، اضربهما في المقام ، تبلغ ستة ، لكل أخ سهم ، فلزيد وعمرو سهمان ، لكل منهما سهم [٢] .

[١] في الأصل : توجد كلمة (ثلاثة) وعليها تنطرب الخلف .

[ب] سلطت من : (ب) .

[ج] في (ب) : (بوالفان) .

[١]

مسألة الإجازة				
	(٣×)			
أصل المسألة	٣	٩	٩	
أخ ش	٢	٦	٢	لهم الباقي (٢) لا تقسم عليهم فنضرب
أخ ش	٢	٦	٢	بعد الوصايا المسألة لي (٢)
أخ ش	٢	٦	٢	(ع)
زيد موسى له بنصيب أخ	٣/١	٣	٢	(مثل نصيب أخ ش)
عمرو موسى له بتمام الثلث		١	١	(الباقي تمام الثلث)

[٢]

مسألة الإجازة				
	(٢×)			
أصل المسألة	٣	٦	٦	
أخ ش	١	٤	١	لهم الباقي (٢) لا تقسم عليهم فنضرب
أخ ش	١	٤	١	المسألة فسي
أخ ش	١	٤	١	(٢)
أخ ش	١	٤	١	(ع)
زيد موسى له بنصيب أخ	٣/١	٢	١	(مثل نصيب أخ ش)
عمرو موسى له بتمام الثلث		١	١	(الباقي تمام الثلث)

تنبية :

لَوْ اسْتَفْرَقَ النَّصِيبُ جَمِيعَ [الْحَرْعِ] ^[1] الْمَوْصَى بِتَمَامِهِ

فَالْوَصِيَّةُ الثَّانِيَّةُ - وَهِيَ الْوَصِيَّةُ بِالتَّمَامِ - باطِلةٌ ، كَمَا هُوَ الْمَنْقُولُ فِي كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِ
الْفِقْهِ وَالْفَرَائِضِ ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ وَصِيَّةَ الثَّانِي فِيمَا يَبْقَى ، فَإِذَا لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ فَلَا شَيْءَ لَهُ .
قَالَ النُّووي فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ ^[1] :

" فَرَعٌ : [لَوْ] ^[ب] أَوْصَى وَلَهُ ابْنَانِ بِمِثْلِ نَصِيبِ أَحَدِهِمَا لِزَيْدٍ ، وَأَوْصَى لِعَمْرٍو
بِتَكْمِلَةِ الثُّلُثِ ، فَالْوَصِيَّةُ الثَّانِيَّةُ باطِلةٌ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ مِنَ الثُّلُثِ . وَكَذَا لَوْ أَوْصَى -
وَلَهُ ثَلَاثَةٌ بَنِينَ - بِمِثْلِ نَصِيبِ أَحَدِهِمْ لِزَيْدٍ - [وَأَوْصَى] ^[ج] لِعَمْرٍو بِتَكْمِلَةِ الرَّبْعِ " . انْتَهَى
كَلَامُ الرُّوضَةِ ^[2] ؛ لِأَنَّ النُّصِيبَ فِي [الأولى] يَسْتَفْرِقُ الثُّلُثَ ، وَفِي ^[د] الثَّانِيَّةِ يَسْتَفْرِقُ
الرَّبْعَ .

وَفِي الْمَغْنِيِّ ^[3] لِابْنِ قُدَامَةَ ^[4] * [هـ] - [هُوَ] ^[د] الشَّيْخُ الْإِمَامُ مُوقِّقُ الدِّينِ الْحَنْبَلِيُّ -
: " وَإِنْ تَرَكَ سِتَّ مِئَةٍ ، وَأَوْصَى لِأَجْنَبِيٍّ بِمِئَةٍ ، وَآخَرَ بِتَمَامِ الثُّلُثِ ، فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
مِئَةٌ ، فَإِنْ رَدَّ الأَوَّلُ وَصِيَّتَهُ ، فَلِآخِرِ مِئَةٌ ، وَإِنْ [أَوْصَى] ^[هـ] لِالأَوَّلِ بِمِئَتَيْنِ ، وَلِالْآخِرِ

بِبَاقِي

[1] في (ب) : (أجزاء) .

[ب] سقطت من : (ب) .

[ج] في الأصل : مكتوبة مرتين في نهاية سطر وبداية لذي يابه وعلى الأولى تشطيب خلف .

[د] سقطت من : (ب) .

[هـ] نهاية الصفحة رقم (١١٦) من المخطوطة (ب) .

[د] في (ب) : (دهم) .

[هـ] في (ب) : (رسمي) .

[1] هو كتاب فتح العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير للإمام أبي القاسم الرافعي ، فمنه اختصر
الإمام النووي كتابه روضة الطالبين وعمدة المتقين ^(١) .

[2] روضة الطالبين : (٢١٩/٥) .

[3] المغني في شرح مختصر الخرقي - في فروع الفقه الحنبلي - لموفق الدين بن قدامة الحنبلي ، شرح
فيه مختصر الخرقي في فروع الحنابلة ، لأبي القاسم عمر بن حسين بن عبد الله بن أحمد الخرقي الحنبلي
الدمشقي ، المتوفى سنة ٣٣٤ هـ ، والكتاب مطبوع متداول ^(٢) .

[4] هو موفق الدين ، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعلي المقدمي الحنبلي ، فقيه ، من
أكابر الحنابلة ، ولد بجماعين من قرى نابلس سنة ٥٤١ هـ ، حفظ القرآن وهو صغير ، وانتهت إليه معرفة
فروع المذهب وأصوله ، توفي رحمه الله تعالى سنة ٦٢٠ هـ . من مصنفاته : " المغني " في الفقه ^(٣) .

(١) كشف الظنون : (٩٢٩/١ - ٩٣٠) .

(٢) كشف الظنون : (١٦٢٦/٢) / (١٧٥١/٢) ، معجم المطبوعات : (٢١٤/١) .

(٣) الأعلام : (١٦٧/٤) ، الثر المنضد : (٣٤٦/١) ، شذرات الذهب : (١٥٥/٧ - ١٦٣) ، سير أعلام النبلاء : (١٦٥/٢٢ - ١٧٣) .

الثُّلُثُ ، فَلَا شَيْءَ لِلثَّانِي/ [١] ، سِوَاءَ رَدِّ الْأَوَّلِ وَصِيَّتَهُ ، أَوْ أَجَازَهَا - أَي : قَبْلَهَا - ، وَهَذَا قِيَاسُ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ وَأَهْلِ الْبَصْرَةِ . وَقَالَ أَهْلُ الْعِرَاقِ : إِنْ رَدَّ الْأَوَّلُ وَصِيَّتَهُ ، [فِي الْآخِرِ] [ب] مِثْلَانِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ . وَتَوَّ [أَوْصَى] [ج] لِوَارِثِ بَيْتَيْهِ ، وَآخِرَ بَيْتَامِ الثُّلُثِ ، فَلَا شَيْءَ لِلثَّانِي . وَعَلَى قَوْلِ أَهْلِ الْعِرَاقِ لَهُ الثُّلُثُ كَامِلًا " . انْتَهَى كَلَامُهُ فِي الْمَغْنِيِّ [١] .

وَفِي [...] [د] الْمُهَذَّبِ [٢] لِلشَّيْخِ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيرَازِيِّ [٣] : " وَإِنْ أَوْصَى لِزَيْدٍ بِعَبْدٍ ، وَآخِرَ بَيْتٍ مِنَ الثُّلُثِ ، قَوْمَ الْعَبْدِ مَعَ التَّرِكَةِ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي ، فَإِنْ خَرَجَ الْعَبْدُ مِنَ الثُّلُثِ ، دُفِعَ الْعَبْدُ لِلْمُوصِي لَهُ بِهِ ، وَإِنْ بَقِيَ مِنَ الثُّلُثِ شَيْءٌ ، دُفِعَ لِلْآخِرِ ، وَإِنْ لَمْ يَبْقَ [...] [هـ] شَيْءٌ ، بَطُلَتِ الْوَصِيَّةُ بِبَاقِي الثُّلُثِ ؛ لِأَنَّ وَصِيَّتَهُ فِيمَا بَقِيَ " . انْتَهَى كَلَامُ الشَّيْخِ فِي الْمُهَذَّبِ [٤] .

وَإِنَّمَا أُطْلِقَ الْكَلَامَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لِمَا وَقَعَ لَنَا فِيهَا مَعَ جَمَاعَةٍ مِنَ الْكَلَامِ وَالْإِخْتِلَافِ ، وَعَدَمَ [اسْتِحْضَارِهِمْ] [د] الْمَنْقُولَ .

[١] نهاية الصفحة رقم (١٨٩) من المخطوطة الأصل .

[ب] في (ب) : (فلنثني) .

[ج] في (ب) : (وصى) .

[د] في الأصل : توجد كلمة (مذهب) وعليها تشطيب خفيف .

[هـ] في (ب) : زيادة (من الثلث) .

[د] في الأصل : كتب في نهاية السطر (استحضار) وكتب أمامها في الهامش (رهم) وبينهما مسافة اسم .

[١] المغني : (٤٤٣/٨) .

[٢] المهذب - في فروع الفقه الشافعي - للشيخ الإمام أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الشيرازي ، المتوفى سنة ٤٧٦ هـ ، بدأ في تصنيفه سنة ٤٥٥ هـ ، وفرغ منه سنة ٤٦٩ هـ ، وهو كتاب جليل القدر اعتنى بشأنه فقهاء الشافعية ، وقد طبع طبعة جديدة في ٦ مجلدات بتحقيق الدكتور محمد الزحيلي (١) .

[٣] هو أبو إسحاق ، إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي ، فقيه شافعي ، محدث ، أصولي ، ولد في سنة ٣٩٣ هـ ، نبغ في علوم الشريعة حتى كان مرجعاً للطلاب ، ومفتياً للأمة في عصره ، توفى رحمه الله تعالى سنة ٤٧٦ هـ . من مؤلفاته : " المهذب " في الفقه ، و " اللمع " وشرحه في الأصول (٢) .

[٤] المهذب : (٧٤٥/٣) .

(١) كشف الظنون : (١٩١٢/٢ - ١٩١٣) ، معجم المطبوعات : (١١٧٢/٢) .

(٢) الأعلام : (٥١/١) ، طبقات الفقهاء الشافعية : (٣٠٢/١) ، وفیات الأعيان : (٢٩/١ - ٣١) ، سير أعلام النبلاء : (٤٥٢/١٨ - ٤٦٤) .

مسألة رابعة :

لَهُ زَوْجَةٌ وَبِنْتُ وَأُمٌّ وَعَمٌّ ، وَأَوْصَى لِزَيْدٍ بِنَصِيبِ الزَّوْجَةِ ، وَلِعَمْرٍو بِتَمَامِ السُّدُسِ ، فَمَسْأَلَةُ الْوَرَثَةِ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ ، وَبَاقِي الْمَخْرَجِ - وَهُوَ خَمْسَةٌ - [تَبَايُنُهَا] ^[1] ، فَاضْرِبْهَا فِي الْمَخْرَجِ ، تَصِحُّ مِنْ مِئَةٍ وَأَرْبَعَةٍ وَأَرْبَعِينَ ، أَخْرِجْ سُدُسَهَا أَرْبَعَةَ [وَعِشْرِينَ] ^[ب] لِلْوَصِيَّتَيْنِ ، يُفْضَلُ لِلْوَرَثَةِ مِئَةٌ وَعِشْرُونَ ، أَقْسِمْنَا عَلَى مَسْأَلَةِ الْوَرَثَةِ ، يَخْرُجُ جُزْءُ سَهْمِهَا خَمْسَةٌ ، [اضْرِبْهَا] ^[ج] فِي سِهَامِ كُلِّ وَارِثٍ مِنْهَا ، يَخْصُلُ نَصِيبُهُ مِنْ التَّصْحِيحِ ، فَنَصِيبُ الْبِنْتِ سِتُونَ ، [وَالْأُمُّ] ^[د] عِشْرُونَ ، [وَالْعَمُّ] ^[هـ] خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ ، [وَالزَّوْجَةُ] ^[و] خَمْسَةٌ عَشْرٌ ، فَلِزَيْدٍ خَمْسَةٌ عَشْرٌ أَيْضاً، مِثْلُ نَصِيبِ الزَّوْجَةِ ، يُفْضَلُ لِعَمْرٍو تِسْعَةٌ ^[ز] ، وَهَذَا كُلُّهُ وَاضِحٌ .

وَعَمَلُهَا بِمَا فَوْقَ الْكَسْرِ : أَنْ تَزِيدَ عَلَى مَسْأَلَةِ الْوَرَثَةِ خَمْسَتَهَا - أَي : مِثْلَ خَمْسِيهَا وَهُوَ أَرْبَعَةٌ وَأَرْبَعَةٌ أَخْمَاسٌ - يَخْصُلُ ثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ وَأَرْبَعَةٌ أَخْمَاسٌ ، وَالْمَزِيدُ هُوَ مَجْمُوعُ الْوَصِيَّتَيْنِ ، أَخْرِجْ [مِئَةً] ^[س] النَّصِيبَ ثَلَاثَةً/ [أَمْ] ^[ش] لِزَيْدٍ ، يُفْضَلُ لِعَمْرٍو سَهْمٌ وَأَرْبَعَةٌ أَخْمَاسٌ سَهْمٌ ، فَابْسُطِ الْكُلَّ أَخْمَاساً ، تَصِحُّ مِنْ مِئَةٍ [وَأَرْبَعَةٍ] ^[ص] وَأَرْبَعِينَ كَمَا ذَكَرْنَا، وَكُلُّ ذَلِكَ وَاضِحٌ لَا يَحْتَاجُ لِشَرْحٍ .

[أ] في (ب) : (بها) .

[ب] في (ب) : (وعشرون) .

[ج] في (ب) : (اضربها) .

[د] في (ب) : (وللم) .

[هـ] في (ب) : (وللم) .

[و] في (ب) : (والزوجة) .

[ز] نهاية الصفحة رقم (١٩٧) من المخطوطة (ب) .

[س] في (ب) : (من) .

[ش] نهاية الصفحة رقم (١٩٠) من المخطوطة الأصل .

[ص] سلطت من : (ب) .

[١]

مسألة الإجازة					
	(٢٤×)				
	١٤٤	٦		٢٤	أصل المسألة
	١٥	١٢٠ (٥) لا تقسم على مسائلهم فنضرب المسألة في (٢٤)	لهم	٣	٨/١ زوجة
	٦٠		الباقى	١٢	٢/١ بنت
	٢٠		بعد	٤	٦/١ أم
	٢٥		الوصايا	٥	ع عم
	١٥ (مثل نصيب الزوجة)	٢٤	١	٦/١	زيد موصى له بنصيب الزوجة
	٩ (الباقى)				عمرو موصى له بتمام السدس

وَلَوْ أَوْصَى لِعَمْرٍو فِي هَذِهِ الصُّورَةِ بِتَمَامِ الْخُمْسِ ، فَفَوْقَ [الْخُمْسِ الرَّبْعِ]^[1] ، فَزِدْ عَلَى مَسْأَلَةِ الْوَرِثَةِ رُبْعَهَا - [أَي : مِثْلَهُ]^[ب] - وَهُوَ سِتَّةٌ - تَصِيحٌ مِنْ ثَلَاثِينَ^[11] .
وَعَمَلُهَا بِالطَّرِيقِ الثَّانِي [...] [ج] : أَنْ تَقُولَ : بَاقِي مَخْرَجِ الْخُمْسِ - وَهُوَ أَرْبَعَةٌ - يُوَافِقُ مَسْأَلَةَ الْوَرِثَةِ - [وَهِيَ]^[د] الْأَرْبَعَةُ وَالْعِشْرُونَ - بِالرَّبْعِ ، فَأَضْرِبْ رُبْعَهَا - وَهُوَ سِتَّةٌ - فِي الْخُمْسَةِ ، تَصِيحٌ مِنْ ثَلَاثِينَ ، لِزَيْدٍ مِنْهَا ثَلَاثَةٌ ، وَلِعَمْرٍو ثَلَاثَةٌ ، وَلِلْوَرِثَةِ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ .

وَإِنْ أَوْصَى لَهُ - أَي : لِعَمْرٍو - وَالْمَسْأَلَةُ بِحَالِهَا بِتَمَامِ السَّبْعِ ، فَبَاقِي مَخْرَجِهِ - وَهُوَ سِتَّةٌ - يُوَافِقُ مَسْأَلَةَ الْوَرِثَةِ بِالسُّدُسِ ، فَأَضْرِبْ سُدُسَهَا أَرْبَعَةً فِي السَّبْعَةِ مَخْرَجِ السَّبْعِ ، تَصِيحٌ مِنْ ثَمَانِيَةٍ وَعِشْرِينَ ، أَوْ زِدْ عَلَيْهَا [...] [هـ] - أَي : عَلَى مَسْأَلَةِ الْوَرِثَةِ [...] [و] - سُدُسَهَا أَرْبَعَةً ؛ لِأَنَّهُ [فَوْقَ] السَّبْعِ ، تَصِيحٌ مِنْ ثَمَانِيَةٍ وَعِشْرِينَ بِالطَّرِيقَيْنِ ...

[أ] في الأصل : (الربع الخمس) وكتب فرق الربع (خ) أي : بذكر ، وجرى الخمس (م) أي : بفتح ، وفي (ب) : (الخمسة الربع) .

[ب] في الأصل : كتبت في الهامش ، وكتب معها (ص) إشارة إلى صحتها ، ولكنها من أصل المخطوطة .

[ج] في الأصل : توجد جملة (أي : مثله) ورفقتها على طولها (ح) - إشارة إلى أنها حاشية وليست من أصل المخطوطة ، وسقطت من : (ب) .

[د] في (ب) : (وهو) .

[هـ] في الأصل : توجد كلمة (سبعمها) وعليها تشطيب خفيف ، وفي (ب) : (زيادة) (سبعمها) .

[و] في (ب) : (زيادة) (مثل) .

[ز] في (ب) : (ولقي) .

[١]

مسألة الإجازة						
	(٦×)					
أصل المسألة	٣٠	٥		٢٤		
زوجة	٣	٢٤	(٤) لا تقسم	٣	٨/١	
بنت	١٢		على مسائلهم	١٢	٢/١	
أم	٤		فترض المسألة	٤	١/١	
عم	٥		في (٦)	٥	٤	
زيد موسى له نصيب الزوجة	٣ (مثل نصيب الزوجة)	٦	١	٥/١		
عمرو موسى له بتمام للخمس	٣ (الباقى)					

لِزَيْدٍ مِنَ الْأَرْبَعَةِ الْمَزِيدَةِ ثَلَاثَةَ كَالزَّوْجَةِ ، وَلِعَمْرٍو سَهْمٌ ، بَاقِي السَّبْعِ [١].
 وَإِنْ أَوْصَى لِعَمْرٍو فِيهَا بِتَمَامِ الثَّمَنِ ، فَبَاقِي الْمَخْرَجِ سَبْعَةٌ ، تُبَايِنُ مَسْأَلَةَ الْوَرَثَةِ ،
 فَأَضْرِبَ الْأَرْبَعَةَ وَالْعِشْرِينَ فِي الثَّمَانِيَةِ ، تَصِيحٌ مِنْ مِئَةِ [وَأَثْنَيْنِ] [١] وَتِسْعِينَ ، وَأَضْرِبْهَا
 أَيْضاً فِي بَسْطِ الثَّمَنِ ، يَحْصُلُ لِلْوَصِيَّتَيْنِ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ ، وَفِي السَّبْعَةِ بَاقِي الْمَخْرَجِ ،
 يَحْصُلُ لِلْوَرَثَةِ [ب] مِئَةٌ وَثَمَانِيَةٌ وَسِتُّونَ [٢].

أَوْ زِدْ عَلَى الْفَرِيضَةِ مِثْلَ سُبْعِهَا - وَهُوَ ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثَةُ أَسْبَاعٍ - لِلْوَصِيَّتَيْنِ ، وَأَبْسُطِ
 الْحَاصِلَ - وَهُوَ [سَبْعَةٌ] [ج] وَعِشْرُونَ وَثَلَاثَةُ أَسْبَاعٍ - أَسْبَاعاً ، [تَصِيحٌ] [د] مِمَّا ذَكَرْنَا ،
 وَأَبْسُطِ كُلَّ نَصِيبٍ ، يَحْصُلُ لِلْبَنَاتِ أَرْبَعَةٌ وَثَمَانُونَ ، وَلِلْأُمِّ ثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ ، وَلِلزَّوْجَةِ
 أَحَدًا وَعِشْرُونَ ، فَادْفَعْ لِزَيْدٍ مِثْلَهَا مِنَ الْأَرْبَعَةِ وَالْعِشْرِينَ ، يَفْضَلُ لِعَمْرٍو ثَلَاثَةٌ .

[أ] في (ب) : (تسعين) .

[ب] نهاية الصفحة رقم (١٩٨) من المخطوطة (ب) .

[ج] في (ب) : (سعة) .

[د] في (ب) : (كنت في الهامش ، وكتب معها (صح) إشارة إلى صحتها ، وأنها من أصل المخطوطة .

[١]

مسألة الإجازة						
	(٤×)					
	٢٨	٧		٢٤		أصل المسألة
	٣	٢٤	(٦) لا تقسم على مسائلهم فنضرب المسألة في (٤)	٣	٨/١	زوجة
	١٢			١٢	٢/١	بنت
	٤			٤	٦/١	أم
	٥			٥	ع	عم
	٣ (مثل نصيب الزوجة)	٤	١	٧/١		زيد موسى له نصيب الزوجة
	١ (الباقى)					عمرو موسى له تمام السبع

[٢]

مسألة الإجازة						
	(٢٤×)					
	١٩٢	٨		٢٤		أصل المسألة
	٢١	١٦٨	(٧) لا تقسم على مسائلهم فنضرب المسألة في (٢٤)	٣	٨/١	زوجة
	٨٤			١٢	٢/١	بنت
	٢٨			٤	٦/١	أم
	٣٥			٥	ع	عم
	٢١ (مثل نصيب الزوجة)	٢٤	١	٨/١		زيد موسى له نصيب الزوجة
	٣ (الباقى)					عمرو موسى له تمام الثمن

وَإِنْ أَوْصَى وَالْمَسْأَلَةَ بِحَالِهَا لِعَمْرٍو بِتَمَامِ التَّسْعِ ، صَحَّتْ مِنْ سَبْعَةِ وَعِشْرِينَ ؛ لِأَنَّ بَاقِيَ الْمَقَامِ - ثَمَانِيَّةٌ - يُوَافِقُ مَسْأَلَةَ الْوَرَثَةِ بِالثَّمَنِ ، فَأَضْرِبُ ثَمْنَهَا [ثَلَاثَةً]^[١] فِي التَّسْعَةِ مَقَامِ التَّسْعِ ، أَوْ تَزِيدُ عَلَى الْفَرِيضَةِ مِثْلَ ثَمْنِهَا ثَلَاثَةً ؛ لِأَنَّهُ فَوْقَ التَّسْعِ ، وَوَصِيَّةُ/ [ب] زَيْدِ ثَلَاثَةٌ ، تَسْتَعْرِقُ تَسْعَ الْمَالِ - وَهُوَ ثَلَاثَةٌ - لِمَسَاوَاتِهَا لَهُ ، فَلَا شَيْءَ لِعَمْرٍو^[١] ، فَوَصِيَّتُهُ بَاطِلَةٌ كَمَا قَدَّمْنَا^[٢] ، [وَصُورٌ]^[ج] هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ كُلَّهَا لَا تَحْتَاجُ إِلَى [إِجَازَةٍ]^[د] ، [إِلَّا الْوَصِيَّةُ بِتَمَامِ النِّصْفِ]^[هـ] .

[١] في الأصل : كتبت في الهامش ، وكتب معها (صح) إشارة إلى صحتها ، وثمنا من أصل المخطوطة .

[ب] نهاية الصفحة رقم (١٩١) من المخطوطة الأصل .

[ج] في (ب) : (وصورة) .

[د] في (ب) : (إجازته) .

[هـ] في (ب) : كتبت في الهامش ، وكتب معها (صح) إشارة إلى صحتها ، وثمنا من أصل المخطوطة .

[١]

مسألة الإجازة							
	(٣×)						
	٢٧	٢٧	٩	٢٤		أصل المسألة	
	٣	٢٤	(٨) لا تقسم على مسائلهم فنضرب المسألة في (٣)	لهم الباقي بعد الوصايا	٣	٨/١	زوجة
	١٢				١٢	١/٢	بنت
	٤				٤	٦/١	أم
	٥				٥	٤	عم
	٣ (مثل نصيب الزوجة)	٣	١	٩/١			زيد موسى له بنصيب الزوجة
	(الباقى) لا شيء						عمرو موسى له بتمام التسع

[٢] ينظر ص (١٩٤) من هذه الرسالة تحت العنوان "تتبيه" .

الخاتمة

وبعد :

فقد توصلت في ختام رسالتي هذه إلى نتائج كان من أهمها :

- ١- تحنل المخطوطات العلمية في العلوم الشرعية مكانة عظيمة ، فهي بمثابة الكنوز المدفونة ، وهي تمتلئ باجتهادات الفقهاء ، وثمار فقههم وعلمهم على مدى أربعة عشرة قرناً من الزمان
- ٢- ضرورة أن يتوجه طلبة الدراسات الشرعية العليا نحو هذه المخطوطات توجهاً حقيقياً ، يستخرجونها من رفوفها وينشرون ما فيها من العلوم ليستفيد منها طلبة العلم والعلماء على حد سواء .
- ٣- للتفقه في الدين ودراسة العلم الشرعي أهمية كبيرة وعظيمة في ديننا ، فطريق العلم هي الطريق إلى الخشية من الله ومعرفته ، وهي طريق إلى الجنة والارتقاء في درجاتها يوم القيامة .
- ٤- أهمية الوصية كتشريع إسلامي شرع في الكتاب والسنة وأجمعت عليه الأمة ، وهو تشريع يعطي الفرصة للإنسان في آخر حياته للتوبة والاستكثار من الخير والأجر والثواب .
- ٥- حرص الإسلام على الموازنة بين مصلحة الموصي ومصلحة الورثة فلم يجز للموصي أن يوصي بأكثر من ثلث التركة إلا إذا أجاز الورثة ذلك .
- ٦- أن الوالدين والأقربين هم أحق الناس بالبر والإحسان .
- ٧- أن الميراث قبل الإسلام كان يقوم على أسس ظالمة تحرم الضعفاء من الصغار والإناث وهم الأحوج إلى المال والأحق به من الآخرين وتعطي المال لمن لا يستحقه من أولاد النبي والزنا .
- ٨- يستحب للموصي إذا أراد أن يوصي أن يترك وراثته أغنياء فلا يوصي إذا كانت الوصية تترك الورثة فقراء عالة يتكفون الناس .
- ٩- أن الوصية تعتبرها الأحكام التكليفية الخمسة وهي : الوجوب والندب والإباحة والكرهية والحرمة .

قسم المسارد

وفيه :

١. مسرد الآيات القرآنية الكريمة .
٢. مسرد الأحاديث النبوية والآثار .
٣. مسرد الأعلام .
٤. مسرد الكتب .
٥. مسرد المصادر والمراجع .
٦. مسرد الموضوعات .

مسرد الآيات القرآنية الكريمة

<u>الصفحة</u>	<u>رقمها</u>	<u>السورة</u>	<u>الآية</u>
٨	٢٨	فاطر	إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ
٦	٦٦	الزمر	بَلَى اللَّهُ فَاعْبُدْهُ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ
٤	٩	الزمر	قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
٤٧،٤٦،٤١،٤٠،٣٩،٣٦	١٨٠	البقرة	كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ
٣٩	١٨٣	البقرة	كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ
٥٧	٨	المتحنة	لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ
٣٤	١٢	النساء	مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دِينٍ
٤٣	١١	النساء	مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينٍ
٤٧	١٧٧	البقرة	وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى
٦	٧	إبراهيم	وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ
٣٦	٢٨	التوبة	وَإِن كُفَرْتُمْ سَعَيْتُمْ
٣٣	٣١	مريم	وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا
٤٧	٧٥	الأنفال	وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ
٥٨	٥،٤	النور	وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ
١٥٥	٨٢	يوسف	وَسَتْلِ الْقَرْيَةَ
٤	١٢٢	التوبة	وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً
٣٤،٣٣	١٣٢	البقرة	وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمَ بَنِيهِ
٣٦،٣٤	١٠٦	المائدة	يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهَادَةً بَيْنِكُمْ
٨	١١	المجادلة	يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ
٣٤	١١	النساء	يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ

مسرد الأحاديث النبوية والآثار

الصفحة

الحديث

٤٧

إِنَّ الصَّدَقَةَ عَلَى الْمِسْكِينِ صَدَقَةٌ

٧٤،٧٢،٤٧،٤٦،٤٥،٤١

إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى

٤٨

إِنَّ لِي جَارَيْنِ فَإِلَىٰ أَيهِمَا أَهْدِي

٤٨

أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ

٧٣،٦٩،٦٨،٤٢،٣٦

الثُّلُثُ وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ

٩

تَعَلَّمُوا الْفَرَائِضَ وَعَلَّمُواهَا

٤٥

كَانَ الْعَالُ لِلْوَكْدِ ، وَكَانَتِ الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ

٧٥،٧٤،٧٣

لَا وَصِيَّةَ لِبَوَارِثٍ

٤٦،٣٩،٣٦

مَا حَقَّ أَمْرِي مُسْلِمٍ

٤٨

مَا زَالَ جَبْرِيلُ يُوصِيئَنِي بِالْجَارِ

٦

مَنْ لَا يَشْكُرِ النَّاسَ لَا يَشْكُرِ اللَّهَ

٨،٤

مَنْ يُرِدِ اللَّهَ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ

٥

وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا

مسرد الأعلام

<u>الصفحة</u>	<u>العلم</u>
١٩٥	أبو إسحاق الشيرازي
٧٤، ٧٣، ٧٢	أبو أمانة
١٥٤	أبو المعالي إمام الحرمين
١٥٣، ١٥٢، ١٥١، ١٥٠، ١٢٨، ٦٧، ٦١، ٥٩، ٥٥، ٥٢	أبو حنيفة
٧٢	أبو داود
١٧٢، ١٥٧، ١٥٤	أبو منصور البغدادي
٦٦	أبو يعلى
١٦٩، ١٦٨، ١٢٨	أبو يوسف
١٧٤، ١٧٣، ١٥٢، ١٥٠، ١٢٨، ٦٧، ٦٦، ٦١	أحمد
١٧٣	إياس بن معاوية
١٥٧، ١٥٥، ١٥١	ابن أبي ليلى
١٥٧	ابن الوردي
٦٦	ابن حامد - من الحنابلة -
١٦٩	ابن سريج
٤٥	ابن عباس
١٧٤، ٦٣	ابن عبد الحكم
١٩٤	ابن قدامة
١٧٣	ابن مسعود
١٧٤	ابن يونس - المالكي -
١٥٦	الأردبيلي
٤٥	البخاري
١٧٢، ١٥٧، ١٥٣	البغوي
٧٤	البيهقي
٧٢	الترمذي
١٥١	الثوري
١٧٣	الجاحظ
١٥٧، ١٥٠	الحسن بن صالح
١٧٢	الحناطي

١٦٩،١١٢،١٠٧	الخبري
٧٥	الذارقطني
٧٥	الذهبي
١٧٢،١٥٤	الرافعي
١٥٣	الروياتي
١٩٥،١٥٣،١٥٢،١٥٠،١٢٨،٦٦،٦٤،٦٣،٦١،٥٣	الشافعي
١٥١	الشعبي
١٥٤	الغزالي
١٥٥،١٥٠	النؤلوي
٦٣	المزني
١٧٢	المسعودي
١٥٧،١٥٠	المغيرة الضبي
١٥١	النخعي
١٩٤،١٧٢،١٥٧،١٥٥	النووي
١٥٥،١٥٢	داود
١٥٧،١٥٥،١٥١	زفر
١٥٧،١٥٠	شريك
١٧٣	علي
٧٥	عمرو بن شعيب
١٨٩،١٨٨،١٧٤،١٥٧،١٥٥،١٥٣،١٥٢،١٥١،١٢٨،٦٦،٦٤،٦٣،٦١،٥٣	مالك
١٢٨	محمد بن الحسن

مسرد الكتب

<u>الصفحة</u>	<u>اسم الكتاب</u>
١٩٤	أصل الروضة
١٥٦	الأقوار
١٥٦	البهجة
١٥٦	الحاوي الصغير
١٦٨،١٥٤	الشرح الصغير
١٧٢،١٥٥	الشرح الكبير
١٩٥،١٩٤	المعنى
١٩٥،١٥٧	المهذب
١٢٨،٦٠	المواهب السنّية في أحكام الوصية
١٩٤،١٧٢،١٦٨،١٥٧،١٥٦،٥٣	روضة الطالبين
١٥٧	شرح المهذب
١١٢،١٠٧	كتاب الخبري - هو كتاب (التلخيص في علم الفرائض) -

مسرد المصادر و المراجع

١. القرآن الكريم .
٢. أحكام القرآن : ابن العربي ، أبو بكر ، محمد بن عبد الله ، ت هـ . ٤م . تحقيق علي البجاوي . دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ط١ ، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م .
٣. أحكام القرآن : الجصاص ، أبو بكر ، أحمد بن علي الرازي ، ت ٣٧٠هـ . ٣م . دار الكتاب العربي - بيروت ، طبعة مصورة عن الطبعة الأولى ، سنة ١٣٣٥هـ .
٤. أحكام القرآن : الكباهراسي ، عماد الدين بن محمد ، ت ٥٠٤هـ . ٢م . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
٥. أحكام الوصية والوقف : الشافعي ، د. أحمد محمود . ١م . طبعة سنة ١٩٧٩م .
٦. أخبار القضاة : وكيع ، محمد بن خلف بن حيان ، ت ٣٠٦هـ . ٣م . عالم الكتب - بيروت ، لم يذكر رقم الطبعة ولا سنة الطبع .
٧. إرشاد الفاراض إلى كشف الغوامض (مخطوط) : سبط المارديني ، شمس الدين ، أبو عبد الله محمد بن محمد ، ت ٩١٢هـ - ١٥٠٦م . النسخة الأصل .
٨. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل : الألباني ، محمد ناصر الدين . ٩م . بإشراف محمد زهير الشاويش . المكتب الإسلامي - بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
٩. أساس البلاغة : الزمخشري ، جار الله ، أبو القاسم محمود بن عمر ، ت ٥٣٨هـ . ١م . تحقيق عبد الرحيم محمود . دار المعرفة - بيروت ، طبعة سنة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م ، ولم يذكر رقم الطبعة .
١٠. أسد الغابة في معرفة الصحابة : ابن الأثير الجزري ، عز الدين ، أبو الحسن علي بن محمد ، ت ٦٣٠هـ . تحقيق خليل شحيا . دار المعرفة - بيروت ، ط١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
١١. أسهل المدارك شرح إرشاد السالك : الكشناوي ، أبو بكر بن حسن . ٢م . ضبطه وصححه محمد شاهين . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط١ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
١٢. أصول الفقه الإسلامي : شلبي ، محمد مصطفى . ١م . دار النهضة العربية - بيروت ، طبعة سنة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، ولم يذكر رقم الطبعة .
١٣. إعانة الطالبين : الدمياطي ، السيد البكري بن السيد محمد شطا . دار الفكر - بيروت ، لم يذكر رقم الطبعة ولا سنة الطبع .
١٤. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : مير سليم ، إسماعيل باشا بن محمد أمين . ٢م . عني بتصحيحه وطبعه رفعت بيلكة الكليسي . مكتبة المثني - بغداد ، لم يذكر رقم الطبعة ولا سنة الطبع . (وهو مطبوع مع كشف الظنون)
١٥. الإشراف على نكت مسائل الخلاف : ابن نصر البغدادي ، أبو محمد ، عبد الوهاب بسن علي ، ت ٤٢٢هـ . ٢م . قارن بين نسخته وخرج أحاديثه الحبيب بن طاهر . دار ابن حزم - بيروت ، ط١ ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

١٦. الإصابة في تمييز الصحابة : ابن حجر ، شهاب الدين ، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني ، ت ٨٥٢هـ . مج ٨ . دراسة وتحقيق وتعليق : علي معوض وعادل عبد الموجود . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .
١٧. الأعلام : الزركلي ، خير الدين . مج ٨ . دار العلم للملايين - بيروت ، ط ٢ ، ١٩٩٧م .
١٨. الإعلام بوفيات الأعلام : الذهبي ، شمس الدين ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ، ت ٧٤٨هـ . تحقيق وتعليق : رياض مراد وعبد الجبار زكار . دار الفكر المعاصر - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .
١٩. الإفضاح عن معاني الصحاح : ابن هبيرة ، عون الدين ، أبو المظفر يحيى بن محمد ، ت ٥٦٠هـ . مج ٢ . تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
٢٠. الإقتناع في حل ألفاظ أبي شجاع : الخطيب الشربيني ، شمس الدين ، محمد بن محمد ، ت ٩٧٧هـ . مج ٢ . دراسة وتحقيق وتعليق : علي معوض وعادل عبد الموجود . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
٢١. الأساب : السمعاني ، أبو سعد ، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي ، ت ٥٦٢هـ . مج ٥ . تقديم وتعليق عبد الله البارودي . مؤسسة الكتب الثقافية ، ودار الجنان - بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
٢٢. الإصناف في معرفة الراجح من الخلاف : المرادوي ، علاء الدين ، أبو الحسن علي بن سليمان بن أحمد ، ت ٨٨٥هـ . مج ١٢ . تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
٢٣. الأنوار لأعمال الأبرار : الأردبيلي ، جمال الدين ، يوسف بن إبراهيم ، ت ٧٩٩هـ . مج ٢ . مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع ، الطبعة الأخيرة ، طبعة سنة ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .
٢٤. الاختيار لتعليل المختار : الموصلي ، عبد الله بن محمود بن مودود . تحقيق زهير الجعيد . دار الأرقم - بيروت ، لم يذكر رقم الطبعة ولا سنة الطبع .
٢٥. البداية والنهاية : ابن كثير ، أبو الفداء إسماعيل ، ت ٧٧٤هـ . مج ٨ . اعتنى بها ووثقها : عبد الرحمن اللادقي ، ومحمد غازي بيضون . دار المعرفة - بيروت ، ط ٥ ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
٢٦. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع : الشوكاني ، محمد بن علي ، ت ١٢٥٠هـ . مج ٢ . دار المعرفة - بيروت ، ط ١ ، سنة ١٣٤٨هـ .
٢٧. البناية في شرح الهداية : الرامفوري ، أبو محمد ، محمود بن أحمد العيني المولوي محمد عمر الشهير بناصر الإسلام . مج ١٢ . دار الفكر - بيروت ، ط ٢ ، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .
٢٨. البهجة في شرح التحفة : التسولي ، أبو الحسن ، علي بن عبد السلام . مج ٢ . دار الرشد الحديثة - أدار البيضاء ، طبعة سنة ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .
٢٩. التاج والإكليل لمختصر خليل : المواق ، أبو عبد الله ، محمد بن يوسف ، ت ٨٩٧هـ . مج ٨ . ضبط وتخريج زكريا عميرات . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م ، (وهو مطبوع على هامش كتاب مواهب الجليل) .

٣٠. التعريفات : الجرجاني ، علي بن محمد . امج . مكتبة لبنان - بيروت ، طبعة سنة ١٩٦٩م .
٣١. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافي الكبير : ابن حجر ، شهاب الدين ، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني ، ت ٨٥٢هـ . امج . تحقيق وتعليق : علي معوض وعادل عبد الموجود . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
٣٢. التلخيص في علم الفرائض : الخبري ، أبو حكيم عبد الله بن إبراهيم ، ت ٤٧٦هـ . امج . تحقيق د. ناصر الفريدي . مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
٣٣. التلقين : البغدادي ، أبو محمد ، عبد الوهاب . امج . تحقيق ودراسة محمد الغاني . دار الفكر ، طبعة سنة ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .
٣٤. التنبية : الشيرازي ، أبو إسحاق ، إبراهيم بن علي الفيروزآبادي ، ت ٤٧٦هـ . دار الفكر - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
٣٥. التهذيب : البغوي ، أبو محمد ، الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء ، ت ٥١٦هـ . امج . تحقيق : علي معوض وأحمد عبد الموجود . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
٣٦. الجامع لأحكام القرآن : القرطبي ، أبو عبد الله ، محمد بن أحمد الأنصاري ، ت ٦٧١هـ . امج . دار الكتب العلمية - بيروت ، طبعة سنة ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م ، ولم يذكر رقم الطبعة .
٣٧. الجواهر المضية في طبقات الحنفية : محيي الدين ، أبو محمد ، عبد القادر بن محمد بن محمد بن نصر الله بن سالم بن أبي الوفاء القرشي ، ت ٧٧٥هـ . امج . تحقيق د. عبد الفتاح الحلو . مؤسسة الرسالة ، وهجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان - القاهرة ، ط ٢ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
٣٨. الحاوي الكبير : الماوردي ، أبو الحسن ، علي بن محمد بن حبيب ، ت ٤٥٠هـ . امج . تحقيق وتعليق : علي معوض وعادل عبد الموجود . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
٣٩. الحقوق المتعلقة بالتركة بين الفقه والقانون : داود ، أحمد محمد علي . امج . مكتبة دار الثقافة - عمان ، ط ٢ ، ١٩٩٦م .
٤٠. الدر المنضد في ذكر أصحاب الإمام أحمد : العثمي ، أبو اليمن ، مجير الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن ، ت ٩٢٨هـ . امج . تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين . مكتبة التوبة - المملكة العربية السعودية ، ط ١ ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
٤١. الذخيرة : القرافي ، شهاب الدين ، أبو العباس أحمد بن إدريس ، ت ٦٨٤هـ . امج . تحقيق : د. محمد حجي ، وسعيد أعراب ، ومحمد بو خبزة . دار الغرب الإسلامي - بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٤م .
٤٢. الرحبية في علم الفرائض بشرح سبط المارديني : سبط المارديني ، شمس الدين ، أبو عبد الله محمد بن محمد ، ت ٩١٢هـ - ١٥٠٦م . امج . علق عليهما وأخرج أدلتهما د. مصطفى البغا . دار القلم - دمشق ، ط ٦ ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
٤٣. الروض المربع شرح زاد المستفتع : البهوتي ، منصور بن يونس بن إدريس . خرج أحاديثه عبد القدوس محمد نذير . دار المؤيد - الرياض ، ومؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .

٤٤. الشرح الصغير : الدردير ، أبو البركات ، سيدي أحمد بن محمد العدوي ، ت ١٢٠١هـ — ٤مج . ضبط وتصحيح محمد شاهين . دار الكتب العلمية — بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥هـ — ١٩٩٥م ، (وهو مطبوع مع كتاب بلغة السالك لأقرب المسالك) .
٤٥. الشرح الكبير : الدردير ، أبو البركات ، سيدي أحمد بن محمد العدوي ، ت ١٢٠١هـ — ٦مج . خرج آياته وأحاديثه محمد شاهين . دار الكتب العلمية — بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧هـ — ١٩٩٦م ، (وهو مطبوع مع كتاب حاشية الدسوقي) .
٤٦. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع : السخاوي ، شمس الدين ، محمد بن عبد الرحمن . ٦مج . دار مكتبة الحياة — بيروت ، لم يذكر رقم الطبعة ولا سنة الطبع .
٤٧. الطبقات الكبرى : ابن سعد ، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي البصري ، ت ٢٣٠هـ — ٩مج . دراسة وتحقيق محمد عطا . دار الكتب العلمية — بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٨هـ — ١٩٩٧م .
٤٨. العذب الفائق شرح عمدة الفارض : إبراهيم ، إبراهيم بن عبد الله ، ت ١١٨٩هـ . ١مج . خرج أحاديثه ووضع حواشيه محمود عمر الدمياطي . دار الكتب العلمية — بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ — ١٩٩٩م .
٤٩. العزيز شرح الوجيز (المعروف بالشرح الكبير) : الرافعي ، أبو القاسم ، عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم ، ت ٦٢٣هـ . ١٤مج . تحقيق وتعليق : علي معوض وعادل عبد الموجود . دار الكتب العلمية — بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧هـ — ١٩٩٧م .
٥٠. الفرر البهية في شرح منظومة البهجة الوردية : الأنصاري ، أبو يحيى ، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا ، ت ٩٢٦هـ . ١١مج . ضبط وتخريج محمد عطا . دار الكتب العلمية — بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨هـ — ١٩٩٧م .
٥١. الفتاوى البزازية : ابن البزاز ، حافظ الدين ، محمد بن محمد بن شهاب ، ت ٨٢٧هـ . ٣مج . دار المعرفة — بيروت ، ط ٢ ، ١٣١٠هـ . (وهو مطبوع في حاشية كتاب الفتاوى الهندية) .
٥٢. الفتح الرباني بمفردات ابن حنبل الشيباني : الدمنهوري ، أحمد بن عبد المنعم بن يوسف بن صيام ، ت ١١٩٢هـ . ٢مج . تحقيق ، د. عبد الله الطيار ، د. عبد العزيز الحجبلان . دار العاصمة — الرياض ، ط ١ ، ١٤١٥هـ .
٥٣. الفقه الإسلامي وأدلته : الزحيلي ، د. وهبة . ٨مج . دار الفكر — دمشق ، ط ٣ ، ١٤٠٩هـ — ١٩٨٩م .
٥٤. الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي : الدكتور مصطفى الخن ، والدكتور مصطفى البغا ، وعلي الشرجي . ٣مج . دار القلم — دمشق ، والدار الشامية — بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٦هـ — ١٩٩٦م .
٥٥. الفهرست : ابن النديم ، أبو الفرج ، محمد بن أبي يعقوب إسحاق ، ت ٣٨٠هـ . ١مج . ضبط وشرح وتعليق د. يوسف الطويل . دار الكتب العلمية — بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦هـ — ١٩٩٦م .
٥٦. الفوائد البهية في تراجم الحنفية : اللكنوي ، محمد عبد الحي ، ت ١٣٠٤هـ . بعناية أحمد الزعبي . دار الأرقم — بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨هـ — ١٩٩٨م .

٥٧. الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني : النفراوي ، أحمد بن غنيم بن سالم بن مهنا ، ت ١١٢٦هـ . ٢مج . ضبط وتصحيح عبد الوارث علي . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
٥٨. الكافي : ابن قدامة ، موفق الدين ، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد ، ت ٦٢٠هـ . ٤مج . تحقيق : محمد فارس ومسعد السعدلي . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
٥٩. اللباب في شرح الكتاب : الغنيمي ، عبد الغني . ٢مج . المكتبة العلمية - بيروت ، طبعة سنة ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
٦٠. اللباب في علوم الكتاب : عادل ، أبو حفص ، عمر بن علي ، ت بعد سنة ٨٨٠هـ . ٢٠مج . تحقيق وتعليق : علي معوض وعادل عبد الموجود ، وشارك في تحقيقه برسالته الجامعية : د. محمد حسن ، د. محمد حرب . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
٦١. المبدع : ابن مفلح ، أبو إسحاق ، برهان الدين ، إبراهيم بن محمد بن عبد الله ، ت ٨٨٤هـ . ١١مج . المكتبة الإسلامي - بيروت ، طبعة سنة ١٤٠٠هـ ، ولم يذكر رقم الطبعة .
٦٢. المبسوط : السرخسي ، أبو بكر ، محمد بن أبي سهل ، ت ٤٨٣هـ . ٣٠مج . دار المعرفة - بيروت ، طبعة سنة ١٤٠٦هـ .
٦٣. المحرر في الفقه : أبو البركات ، مجد الدين ، ت ٦٥٢هـ . مكتبة المعارف - الرياض ، ط ٢ ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
٦٤. المحلى بالآثار : ابن حزم ، أبو محمد ، علي بن أحمد بن سعيد ، ت ٤٥٦هـ . ١٢مج . تحقيق د. عبد الغفار البنداري . دار الكتب العلمية - بيروت ، لم يذكر رقم الطبعة ولا سنة الطبع .
٦٥. المدونة الكبرى : الأصبحي ، مالك بن أنس ، ت ١٧٩هـ . ٥مج . ضبط وتصحيح أحمد عبد السلام . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .
٦٦. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : عبد الباقي ، محمد فؤاد . ١مج . دار الحديث - القاهرة ، ط ٢ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
٦٧. المعني : ابن قدامة ، موفق الدين ، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد ، ت ٦٢٠هـ . تحقيق : د. عب - د الله التركي ، د. عبد الفتاح الحلو . هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان - القاهرة ، ط ٢ ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
٦٨. المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام : علي ، د. جواد . ١٠مج . دار العلم للملايين - بيروت ، ومكتبة النهضة - بغداد ، ط ٢ ، بيروت ١٩٧٦م .
٦٩. المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد : ابن مفلح ، أبو إسحاق ، برهان الدين ، إبراهيم بن محمد بن عبد الله ، ت ٨٨٤هـ . ٣مج . تحقيق وتعليق د. عبد الرحمن العثيمين . مكتبة الرشد - الرياض ، ط ١ ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
٧٠. الممتع في شرح المقتع : التتوخي ، زين الدين المنجي . دراسة وتحقيق د. عبد الملك بن عبد الله بن

دهيش . دار خضر - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م ٥٤٣٨٦١

٧١. المنتظم في تاريخ الأمم والملوك : ابن الجوزي ، أبو الفرج ، عبد الرحمن بن علي بن محمد ، ت ٥٩٧هـ . ١٦مج . دراسة وتحقيق : محمد عطا ، ومصطفى عطا . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط١ ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
٧٢. المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد : العنيني ، أبو اليمن ، مجير الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن ، ت ٩٢٨هـ . ٦مج . تحقيق مجموعة من العلماء بإشراف عبد القادر الأرناؤوط . دار صادر - بيروت ، ودار البشائر - دمشق ، ط١ ، ١٩٩٧م .
٧٣. المذهب في فقه الإمام الشافعي : الشيرازي ، أبو إسحاق ، إبراهيم بن علي الفيروزآبادي ، ت ٤٧٦هـ . ٦مج . تحقيق د. محمد الزحيلي . دار القلم - دمشق ، والدار الشامية - بيروت ، ط١ ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
٧٤. الثوارث والوصية والهبه في الشريعة الإسلامية والقانون : بدران ، د. بدران أبو العينين . ١مج . مؤسسة شباب الجامعة - الإسكندرية ، طبعة سنة ١٩٨٥م .
٧٥. الميراث في الشريعة الإسلامية : درادكة ، د. ياسين أحمد إبراهيم . ١مج . مؤسسة الرسالة - بيروت ، ودار البشير - عمان ، ط٥ ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
٧٦. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة : الأتابكي ، جمال الدين ، أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي ، ت ٨٧٤هـ . ١٦مج . تقديم وتعليق محمد شمس الدين . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط١ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
٧٧. النظريات الفقهية : الزحيلي ، د. محمد . ١مج . دار القلم - دمشق ، والدار الشامية - بيروت ، ط١ ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
٧٨. النظم المستعذب في شرح غريب المذهب : ابن بطال ، محمد بن أحمد بن محمد ، ت ٦٢٣هـ . ٣مج . ضبط وتصحيح زكريا عميرات . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط١ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م . (وهو مطبوع على هامش كتاب المذهب للشيرازي) .
٧٩. الهداية شرح بداية المبتدي : المرغيناني ، برهان الدين ، أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل ، ت ٥٩٣هـ . ٢مج . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط١ ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
٨٠. الوصايا في الفقه الإسلامي : مدكور ، محمد سلام . ١مج . مكتبة النهضة المصرية : مصر ، ط١ ، ١٩٥٨م .
٨١. بدائع الزهور في وقائع الدهور : إياس ، محمد بن أحمد . تحقيق محمد مصطفى . الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ، ط٢ ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
٨٢. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع : الكاساني ، علاء الدين ، أبو بكر بن مسعود ، ت ٥٨٧هـ . ١٠مج . تحقيق وتعليق : علي معوض وعادل عبد الموجود . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
٨٣. بداية المجتهد ونهاية المقتصد : القرطبي ، أبو الوليد ، محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد ، ت ٥٩٥هـ . ٤مج . تحقيق ماجد الحموي . دار ابن حزم - بيروت ، ط١ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

٨٤. بلغة السالك لأقرب المسالك : الصاوي ، أحمد بن محمد ، ت ١٢٤١هـ . ٤مج . ضبطه وصححه محمد شاهين . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .
٨٥. تاج التراجم : السُّنُونِي ، أبو الفداء ، زين الدين قاسم بن قُطْلُوبُغَا ، ت ٨٧٩هـ . ١مج . تحقيق محمد يوسف . دار القلم - دمشق ، ط ١ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
٨٦. تاج العروس من جواهر القاموس : الزبيدي ، محب الدين ، أبو الفيض السيد محمد مرتضى . ١مج . دار مكتبة الحياة - بيروت ، ط ١ ، ١٣٠٦هـ .
٨٧. تاج اللغة وصحاح العربية (الصحاح) : الجوهري ، إسماعيل بن حماد . ٧مج . تحقيق أحمد عطار . دار العلم للملايين - بيروت ، ط ٢ ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
٨٨. تاريخ بغداد : الخطيب البغدادي ، أبو بكر ، أحمد بن علي ، ت ٤٦٣هـ . ٢١مج . دراسة وتحقيق مصطفى عطا . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .
٨٩. ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة : الزاوي ، الطاهر أحمد . ٤مج . دار الكتب العلمية - بيروت ، ودار المعرفة - بيروت ، طبعة سنة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
٩٠. تصحيح التنبيه : النووي ، أبو زكريا ، محيي الدين يحيى بن شرف ، ت ٦٧٦هـ . ٣مج . تحقيق د. محمد إبراهيم . مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
٩١. تصحيح الفروع : المرادوي ، علاء الدين ، أبو الحسن علي بن سليمان بن أحمد ، ت ٨٨٥هـ . ٦مج . تحقيق أبي الزهراء حازم القاضي . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م . (وهو مطبوع على هامش كتاب الفروع لابن مفلح الحنبلي) .
٩٢. تفسير الألويسي (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني) : الألويسي ، أبو الفضل ، شهاب الدين السيد محمود ، ت ١٢٧٠هـ . ١٠مج . دار الفكر - بيروت ، طبعة سنة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
٩٣. تفسير الفخر الرازي (أسرار التنزيل وأنوار التأويل) : الرازي ، محمد بن عمر الشهير بفخر الدين الرازي ، ت ٦٠٦هـ . ١٦مج . دار الكتب العلمية - طهران ، ط ٢ ، ولم يذكر سنة الطبع .
٩٤. تفسير المنار : رضا ، محمد رشيد . ٧مج . الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ، طبعة سنة ١٩٧٣م .
٩٥. تقريب التهذيب : ابن حجر ، شهاب الدين ، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني ، ت ٨٥٢هـ . ١مج . بعناية عادل مرشد . مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
٩٦. تكملة البحر الرائق شرح كنز الدقائق : الطوري ، محمد بن حسين بن علي ، ت ١١٣٨هـ . ضبط وتخرير زكريا عميرات . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م ، (وهو مطبوع مع البحر الرائق) .
٩٧. تهذيب التهذيب : ابن حجر ، شهاب الدين ، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني ، ت ٨٥٢هـ . ٤مج . بعناية إبراهيم الزبيبي وعادل مرشد ، مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة . مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .

٩٨. تهذيب اللغة : الأزهرى ، أبو منصور ، محمد بن أحمد ، ت ٣٧٠هـ . ١٧مج . حققه مجموعة من العلماء والأساتذة وراجعها الأستاذ علي محمد البجاوي . دار المصرية للتأليف والترجمة ، لم يذكر رقم الطبعة ولا سنة الطبع .
٩٩. حاشية البجيرمي على الخطيب : البجيرمي ، سليمان بن محمد بن عمر ، ت ١٢٢١هـ . ٥مج . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
١٠٠. حاشية الخرشى على مختصر سيدي خليل : الخرشى ، محمد بن عبد الله بن علي ، ت ١١٠١هـ . ٨مج . ضبط وتخريج زكريا عميرات . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .
١٠١. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : الدسوقي ، محمد بن أحمد بن عرفة ، ت ١٢٣٠هـ . ٦مج . خرج آياته وأحاديثه محمد شاهين . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
١٠٢. حاشية الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج : الشرواني ، عبد الحميد . ١٣مج . ضبط وتصحيح محمد الخالدي . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م : (وهي مطبوعة مع حاشية العبادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج) .
١٠٣. حاشية العدوي على كفاية الطالب الرياني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني : العدوي ، علي بن أحمد بن مكرم الله ، ت ١١٨٩هـ . ٢مج . ضبط وتصحيح محمد شاهين . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .
١٠٤. حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء : القفال ، سيف الدين ، أبو بكر محمد بن أحمد الشاشي . ٨مج . تحقيق د. ياسين أحمد إبراهيم درادكة . مكتبة الرسالة الحديثة - عمان ، ط ١ ، ١٩٨٨م .
١٠٥. دائرة المعارف الإسلامية . النسخة العربية يشرف على تحريرها الاتحاد الدولي للمجامع العلمية . ١٦مج . مطبوعات الشعب - القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٦٩م .
١٠٦. درر الأحكام شرح مجلة الأحكام : حيدر ، علي ، ت ١٣٥٣هـ . ٤مج . تعريب المحامي فهمي الحسيني . دار الجيل - بيروت ، ط ١ ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
١٠٧. رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار : ابن عابدين ، محمد أمين ، ت ١٢٥٢هـ . ٤مج . دراسة وتحقيق وتعليق : علي معوض وعادل عبد الموجود . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م ، (وهو مطبوع بحاشية الدر المختار) .
١٠٨. روضة الطالبين : النووي ، أبو زكريا ، محيي الدين يحيى بن شرف ، ت ٦٧٦هـ . ٨مج . تحقيق : علي معوض وأحمد عبد الموجود . دار الكتب العلمية - بيروت ، لم يذكر رقم الطبعة ولا سنة الطبع .
١٠٩. سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام : الصنعاني ، محمد بن إسماعيل الأمير اليماني ، ت ١١٨٢هـ . ٤مج . صححه وعلق عليه وخرج أحاديثه محمد عصام الدين أمين . مكتبة الإيمان : المنصورة - مصر ، لم يذكر رقم الطبعة ولا سنة الطبع .
١١٠. سنن أبي داود : أبو داود ، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي ، ت ٢٧٥هـ . ٥مج . إعداد وتعليق : عزت عبيد الدعاس وعادل السيد . دار ابن حزم - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
١١١. سنن ابن ماجة : القزويني ، أبو عبد الله ، محمد بن يزيد ، ت ٢٧٥هـ . ٢مج . تحقيق وتخريج خليل شيحا . دار المعرفة - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

١١٢. سنن البيهقي : البيهقي ، أبو بكر ، أحمد بن الحسين بن علي ، ت ٤٥٨ هـ . ١١١ مج . تحقيق محمد عطا . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .
١١٣. سنن الترمذي : الترمذي ، أبو عيسى ، محمد بن عيسى بن سورة ، ت ٢٧٩ هـ . ٦ مج . شرح وتحقيق : أحمد شاكر ، د. مصطفى الذهبي . دار الحديث - القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م .
١١٤. سنن الدارقطني : الدارقطني ، علي بن عمر ، ت ٣٨٥ هـ . ٢ مج . تعليق وتخريج مجدي الشوري . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .
١١٥. سنن النسائي : النسائي ، أبو عبد الرحمن ، أحمد بن شعيب بن علي بن سنان ، ت ٣٠٣ هـ . ٥ مج . تحقيق مكتب تحقيق التراث الإسلامي . دار المعرفة - بيروت ، ط ٥ ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .
١١٦. سير أعلام النبلاء : الذهبي ، شمس الدين ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ، ت ٧٤٨ هـ . ٢٥ مج . تحقيق مجموعة من العلماء بإشراف شعيب الأرنؤوط . مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ١٠ ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .
١١٧. شذرات الذهب في أخبار من ذهب : العكري ، ابن العماد ، شهاب الدين أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد . ١١ مج . حققه وعلق عليه محمود الأرنؤوط . دار ابن كثير - دمشق وبيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
١١٨. شرح الزركشي على مختصر الخرقى : الزركشي ، شمس الدين ، محمد بن عبد الله ، ت ٧٧٢ هـ . ٧ مج . تحقيق وتخريج عبد الله الجبرين . مكتبة العبيكان - الرياض ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .
١١٩. شرح العناية على الهداية : البابرتي ، أكمل الدين ، محمد بن محمود ، ت ٧٨٦ هـ . ١٠ مج . مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بالقاهرة ، ط ١ ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٠ م . (وهو مطبوع على هامش كتاب فتح القدير) .
١٢٠. شرح منتهى الإرادات (دقائق أولي النهى لشرح المنتهى) : البهوتي ، منصور بن يونس بن إدريس ، ت ١٠٥١ هـ . ٣ مج . عالم الكتب - بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .
١٢١. صحيح البخاري : البخاري ، أبو عبد الله ، محمد بن إسماعيل ، ت ٢٥٦ هـ . ٥ مج . دار الفكر ، ط ١ ، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .
١٢٢. صحيح سنن ابن ماجة : الألباني ، محمد ناصر الدين . ٣ مج . مكتبة المعارف - الرياض ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .
١٢٣. صحيح سنن الترمذي : الألباني ، محمد ناصر الدين . ٣ مج . بإشراف زهير الشاويش . مكتب التربية العربي لدول الخليج ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
١٢٤. صحيح مسلم بشرح النووي : النووي ، أبو زكريا ، محيي الدين يحيى بن شرف ، ت ٦٧٦ هـ . ١٠ مج . تحقيق وتخريج خليل شيبا . دار المعرفة - بيروت ، ط ٦ ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .
١٢٥. طبقات الحفاظ : السيوطي ، جلال الدين ، عبد الرحمن بن أبي بكر ، ت ٩١١ هـ . ١٠ مج . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .

١٢٦. طبقات الحنابلة : ابن أبي يعلى ، أبو الحسين ، محمد بن محمد بن الحسين ، ت ٥٢٦هـ . ٤مج .
خرج أحاديثه ووضع حواشيه : أسامة بن حسن وحازم بهجت . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ،
١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .
١٢٧. طبقات الشافعية : ابن شهبة ، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن محمد تقي الدين ، ت ٨٥١هـ -
٢مج . صححه وعلق عليه د. الحافظ خان ، رتب فهرسه د. عبد الله الطباع . عالم الكتب - بيروت
، ط ١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
١٢٨. طبقات الشافعية : الأسنوي ، عبد الرحيم ، ت ٧٧٢هـ . ٢مج . تحقيق كمال الحوت . دار الكتب
العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
١٢٩. طبقات الفقهاء الشافعية : ابن الصلاح ، تقي الدين ، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري
، ت ٦٤٣هـ . تحقيق وتعليق محيي الدين نجيب . دار البشائر الإسلامية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٣هـ -
١٩٩٢م .
١٣٠. طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية : النسقي ، نجم الدين ، أبو حفص عمر بن محمد ، ت
٥٣٧هـ . ١مج . علق عليه ووضع حواشيه محمد حسن إسماعيل الشافعي . دار الكتب العلمية -
بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
١٣١. علم الفرائض والمواريث مدخل تحليلي : المصري ، د. رفيق يونس . ١مج . دار القلم - دمشق ،
والدار الشامية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .
١٣٢. عيون المعارف وفنون أخبار الخلفاء : القضاعي ، أبو عبد الله ، محمد بن سلامة بن جعفر بن علي
، ت ٤٥٤هـ - ١٠٦٢م . تحقيق د. عبد الرحيم علي . دار الينابيع - عمان ، طبعة سنة ١٩٩٧م .
١٣٣. فتح الباري بشرح صحيح البخاري : ابن حجر ، شهاب الدين ، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني
، ت ٨٥٢هـ . ١٣مج . شرح وتحقيق محب الدين الخطيب . دار الريان للتراث ، ط ٢ ، ١٤٠٩هـ -
١٩٨٨م .
١٣٤. فتح العلام بشرح مرشد الأنام : الجرداني ، محمد عبد الله . ٥مج . تحقيق محمد الحجار . دار ابن
حزم - بيروت ، طبعة سنة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
١٣٥. فتح القدير : ابن الهمام ، كمال الدين ، محمد بن عبد الواحد السيواسي ، ت ٨٦١هـ . ١٠مج .
مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - القاهرة ، ط ١ ، ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م .
١٣٦. فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب : أبو يحيى ، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا ، ت ٩٣٦هـ .
٢مج . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
١٣٧. فتح باب العناية بشرح النفاية : الهروي القاري ، نور الدين ، أبو الحسن علي بن سلطان محمد ، ت
١٠١٤هـ . بعناية محمد نزار تميم و هيثم نزار تميم . دار الأرقم - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨هـ -
١٩٩٧م .
١٣٨. في ظلال القرآن : قطب ، سيد . ٦مج . دار الشروق ، ط ٩ ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
١٣٩. كشف القناع عن متن الإقناع : البهوتي ، منصور بن يونس بن إدريس ، ت ١٠٥١هـ . ٦مج .
تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

١٤٠. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : حاجي خليفة ، مصطفى بن عبد الله . ٢مج . مكتبة المثى - بيروت ، لم يذكر رقم الطبعة ولا سنة الطبع .
١٤١. كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني : جبريل ، أبو الحسن ، علي بن ناصر الدين بن محمد بن محمد بن خلف ، ت ٩٣٩هـ . ٢مج . ضبط وتصحيح محمد شاهين . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م . (وهو مطبوع مع كتاب حاشية العدوي) .
١٤٢. لسان العرب : ابن منظور ، أبو الفضل ، جمال الدين محمد بن مكرم ، ت ٧١١هـ . ١٥مج . دار صادر - بيروت ، طبعة بيروت سنة ١٣٧٦هـ - ١٩٥٦م .
١٤٣. مباحث في علم الموارث : مسلم ، د. مصطفى . ١مج . دار المنارة - جدة ، ط ٢ ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
١٤٤. مبادئ علم الميراث : المصري ، د. رفيق يونس . ١مج . دار المنارة - جدة ، ط ١ ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .
١٤٥. مجمع الأبرار في شرح ملتقى الأبحر : داماد أفندي ، عبد الرحمن بن محمد بن سليمان الكلبولي المدعو بشيخ زادة ، ت ١٠٧٨هـ . ٤مج . خرج آياته وأحاديثه خليل المنصور . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
١٤٦. مختار الصحاح : الرازي ، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر . بعناية يوسف محمد . المكتبة العصرية - صيدا وبيروت ، ط ٣ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
١٤٧. مختصر تفسير ابن كثير : الصابوني ، محمد علي . ٣مج . دار الصابوني - القاهرة ، لم يذكر رقم الطبعة ولا سنة الطبع .
١٤٨. مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان : الياضي ، أبو محمد ، عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان ، ت ٧٦٨هـ . ٤مج . وضع حواشيه خليل المنصور . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .
١٤٩. مسند الإمام أحمد بن حنبل : حنبل ، الإمام أحمد ، ت ٢٤١هـ . ٣٥مج حتى الآن ، والكتاب يصدر تباعاً . تحقيق مجموعة من العلماء بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط . مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .
١٥٠. معجم المؤلفين : كحالة ، عمر رضا . ٤مج . اعتنى به وجمعه وأخرجه : مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة . مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
١٥١. معجم المطبوعات العربية والمعربة : سركيس ، يوسف إليان . ٢مج . مطبعة سركيس - مصر ، طبعة سنة ١٣٤٦هـ - ١٩٢٨م .
١٥٢. معجم لغة الفقهاء : قلعه جي ، أ.د. محمد رواس . ١مج . دار النفائس - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
١٥٣. معجم مقاييس اللغة : زكريا ، أبو الحسين ، أحمد بن فارس ، ت ٣٩٥هـ . ٦مج . تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون . دار الفكر ، طبعة سنة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م ، ولم يذكر رقم الطبعة .

١٥٤. مفتي المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج : الخطيب الشربيني ، شمس الدين ، محمد بن محمد ، ت ٩٧٧هـ . ٦مج . دراسة وتحقيق وتعليق : علي معوض وعادل عبد الموجود . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط١ ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .
١٥٥. منار السبيل في شرح الدليل : ابن ضويان ، إبراهيم بن محمد بن سالم . ٢مج . تحقيق زهير الشاويش . المكتب الإسلامي - بيروت ودمشق ، ط٧ ، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م .
١٥٦. مواهب الجليل لشرح مختصر خليل : الحطاب الرعيني ، أبو عبد الله ، محمد بن محمد بن عبد الرحمن ، ت ٩٥٤هـ . ٨مج . ضبط وتخريج زكريا عميرات . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط١ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
١٥٧. ميزان الاعتدال في نقد الرجال : الذهبي ، شمس الدين ، أبو عبد الله ، محمد بن أحمد بن عثمان ، ت ٧٤٨هـ . ٧مج . دراسة وتحقيق وتعليق : علي معوض وعادل عبد الموجود ، وشارك في تحقيقه د. عبد الفتاح أبو سنة . دار الكتب العلمية - بيروت ، ط١ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
١٥٨. نظام الأسرة في الإسلام : عقله ، د. محمد . ٣مج . مكتبة الرسالة الحديثة - عمان ، ط٢ ، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .
١٥٩. نيل الإبتهاج بتطريز الديباج : التتبيكي ، أحمد بابا ، ت ١٠٣٦هـ . ١مج . تحقيق عبد الحميد الهرامة . منشورات كلية الدعوة الإسلامية - طرابلس ، ط١ ، ١٩٨٩م .
١٦٠. نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار : الشوكاني ، محمد بن علي ، ت ١٢٥٥هـ . دار الخير - دمشق وبيروت ، ط٢ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
١٦١. نيل المآرب بشرح دليل الطالب : ابن أبي تغلب ، عبد القادر بن عمر الشيباني . حققه د. محمد الأشقر . مكتبة الفلاح : الكويت ، ط١ ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
١٦٢. هداية الراغب لشرح عمدة الطالب : النجدي ، عثمان أحمد ، ت ١١٠٠هـ . تحقيق الشيخ حسنين مخلوف . دار البشير - جدة ، والدار الشامية - بيروت ، ط٢ ، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م .
١٦٣. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين : البغدادي ، إسماعيل باشا . ٢مج . مكتبة المنثى - بيروت ، طبع في إسطنبول سنة ١٩٥١م .
١٦٤. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان : ابن خلكان ، أبو العباس ، أحمد بن محمد بن أبي بكر ، ت ٦٨١هـ . ٨مج . تحقيق د. إحسان عباس . دار صادر - بيروت ، لم يذكر رقم الطبعة ولا سنة الطبع .

مسرد الموضوعات

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٥	الإهداء
٦	شكر وتقدير
٨	المقدمة : وتتضمن ثلاث فقرات :
٨	أولاً : بيان أهمية التفقه في الدين وتحقيق المخطوطات
٩	ثانياً : أسباب اختياري تحقيق ودراسة هذا المخطوط
١٠	ثالثاً : خطة الرسالة
١٢	القسم الأول : ويشتمل على مبحثين وصفحات مصورة من نسختي المخطوط :
١٤	المبحث الأول : نبذة مختصرة عن المؤلف وحياته
١٧	المبحث الثاني : منهجية عملي في تحقيق ودراسة المخطوط :
١٧	أولاً : في مجال تصميم شكل الصفحة وتقسيماتها
١٧	ثانياً : في مجال تحقيق النص وتقويمه
١٨	ثالثاً : في مجال التحقيق والدراسة العلمية والفقهية
٢٠	رابعاً : في مجال صنع المسارد لتسهيل الاستفادة من الكتاب
٢١	صفحات مصورة من نسختي المخطوط
٣٢	القسم الثاني : متن القسم الأول من كتاب الوصايا من مخطوط إرشاد الفارض إلى كشف الغوامض محققاً ومدرّساً ويحتوي على :
٣٣	كتاب الوصايا
٣٣	تعريف الوصايا ومشروعيتها والحكمة منها :
٣٣	تعريف الوصايا :
٣٣	أولاً : الوصية لغة
٣٤	ثانياً : الوصية اصطلاحاً
٣٦	مشروعية الوصية :
٣٦	أولاً : من الكتاب
٣٦	ثانياً : من السنة
٣٧	ثالثاً : من الإجماع
٣٧	رابعاً : من المعقول
٣٧	حكمة مشروعية الوصية
٣٩	وجوب الوصية في بداية الإسلام

٤٠	الميراث أول الإسلام
٤١	المراد بالخير الذي أوجب الله تعالى منه الوصية
٤٢	نسخ وجوب الوصية وحكمها
٤٧	الأفضل في الوصية
٤٩	شروط الموصي
٥٥	شروط الموصى له :
٥٥	الوصية لجهة عامة
٥٦	الوصية لجهة خاصة ولشخص معين
٥٨	شروط الموصى به
٦٠	صيغة الوصية
٦١	لزوم الوصية
٦٢	قبول الوصية وردّها
٦٣	وقت ملك الوصية
٦٥	قبول الصغير والمجنون والحمل
٦٦	موت الموصى له بعد موت الموصي قبل القبول
٦٧	موت الموصى له قبل موت الموصي
٦٨	الوصية لغير الوارث بثلث المال فأقل
٦٩	الوصية لغير الوارث بأكثر من ثلث المال
٧١	الإجازة
٧٢	الوصية للوارث
٧٥	وقت اعتبار الوارث والثلث والقبول والإجازة
٧٧	الوصية للعبد والمكاتب ولأمّ الولد وللمدبر
٧٩	فصل : في معرفة حساب الوصايا وتصحيح مسائلها
٨٠	حساب الوصية بالثلث أو أقل
٩٨	فصل : في معرفة تصحيح مسألة الإجازة والردّ بطريق حسنة مختصرة
١١٤	فصل : في عمل مسألة يحصل بها التمرين
١٢٤	فصل : فيما إذا أوصى لأجنبيّ بأكثر من الثلث وله وارث غير مستغرق ، وما إذا أوصى لبعض ورثته ، وما إذا أوصى بأكثر من ماله
١٣٠	مسألة : فيما إذا أوصى بأكثر من ماله
١٣٥	فصل : في ذكر مسائل يرتاض بها الفقيه الحاسب
١٥٠	باب الوصية بالنصيب
١٥٨	فصل : فإذا أردت التصحيح

- ١٧٠ فصل : فيما إذا أوصى بمثل نصيب وارث غير موجود ، أو موجود لا نصيب له لكونه محجوبا بوصف ، أو بشخص ، أو أوصى بنصيب وارث منهم غير معين أو مجهول
- ١٧٥ فصل : فيما إذا أوصى بمثل نصيب بعض ورثته معين وبجزء معلوم من التركة
- ١٩٠ فصل : فيما إذا أوصى لشخص بمثل نصيب بعض ورثته ، وأوصى لآخر بتكملة جزء معلوم من التركة
- ١٩٤ تنبيه : لو استغرق النصيب جميع الجزء الموصى بتمامه
- ٢٠٠ الخاتمة
- ٢٠١ قسم المسارد
- ٢٠٢ مسرد الآيات القرآنية الكريمة
- ٢٠٣ مسرد الأحاديث النبوية والآثار
- ٢٠٤ مسرد الأعلام
- ٢٠٦ مسرد الكتب
- ٢٠٧ مسرد المصادر والمراجع
- ٢١٩ مسرد الموضوعات